



# **القياس النفسي**

## **(النظرية والتطبيق)**

**تأليف**

**د. سعد عبد الرحمن**  
أستاذ علم النفس - كلية البنات  
جامعة عين شمس

الطبعة الثالثة  
١٤١٨ / ١٩٩٨ م

ملتزم الطبع والنشر  
**دار الفكر العربي**

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة  
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

١٥٣ سعد عبد الرحمن.

س ع ق ي      القياس النفسي: النظرية والتطبيق / تأليف  
سعد عبد الرحمن. - القاهرة : دار الفكر العربي،  
١٩٩٨.

٤٠٨ ص: جد: ٢٤ سم .

ببليوجرافية: ص ٤٠٧

تدمك : ٦ - ١٠٦٤ - ١٠ - ٩٧٧

١ - علم النفس - طرق القياس. ١ - العنوان.

تصميم وإخراج فنى

محبى الدين فتحى الشلودى



# الأشطاء

إلى صاحب هذا الفرس، وصاحب هذا الثغر

إلى عبد العزيز الفوسي في جوار ديه.

أهداها وأيتها

وعلما جليل

أهدي هذا البهد المتواضع

د. سعد عبد الرحمن



# محتويات الكتاب

## الصفحة

## الموضوع

### الفصل الأول

#### القياس في علم النفس - مفاهيم أساسية

١٨	معنى القياس.....
٢٢	المنطق الرياضي.....
٢٥	خواص الأرقام.....
٣٠	التزعة المركزية للأرقام.....
٤٥	نزعه الأرقام إلى التشتت أو الانتشار.....
٥٤	ارتباط الأرقام.....
٦٢	تدريبات ومسائل.....
٦٥	المراجع.....

### الفصل الثاني

#### نظرية القياس في علم النفس - المسلمات والمستويات

٦٩	المسلمات الرئيسية لنظرية القياس.....
٧٥	مستويات القياس في علم النفس.....
٧٦	مقاييس التصنيف.....
٧٧	المعالجة الإحصائية لمستوى التصنيف.....
٨١	طريقة حساب $\kappa^2$ .....
٩٠	الارتباط في مستوى التصنيف.....
٩٠	معامل الترافق.....

## الصفحة

## الموضوع

٩١	معامل فاي
٩٣	اختبار ماكنمار لدلاله التغير
٩٥	اختبار كوشران
٩٧	مقياس الترتيب
٩٨	المعالجة الإحصائية لمستوى الترتيب
٩٨	تحويل الرتب إلى درجة على مقياس عشرى
١٠٢	اختبار وكلوكس للأزواج المتماثلة
١٠٥	اختبار مان - ويتنى
١١٠	طريقة فريدمان لتحليل التباين (عن طريق الرتب)
١١٢	الارتباط في مستوى الترتيب
١١٣	معامل سبيرمان
١١٥	معامل كندال للتوافق (و)
١٢١	مستوى الوحدات (الفئات) المتساوية
١٢٥	المعالجة الإحصائية لمستوى الوحدات المتساوية
١٢٦	إحصاءات الدلاله في مستوى الوحدات المتساوية
١٣١	حساب دلالة الفرق بين متسطين
١٣٦	حساب دلالة الفرق من نسبتين مئويتين
١٣٧	حساب دلالة الفرق بين أكثر من متسطين
١٤٣	الارتباط في مستوى الوحدات المتساوية
١٤٤	معامل الارتباط ثانوى التسلسل Biserial
١٤٦	معامل الارتباط ثانوى التسلسل الخاص Point Biserial
١٤٩	معامل الارتباط الجزئى
١٥١	معامل الارتباط المتعدد
١٥١	مقياس النسبة



## الصفحة

## الموضوع

---

جدائل إحصائية (ت، معامل فيشر) ..... ١٥٣
جدائل إحصائية دالة معامل ارتباط بيرسون (ر) ..... ١٥٣ - ١٥٤
المراجع ..... ١٥٥

---

## الفصل الثالث

### أدوات القياس في علم النفس: التحليل والبناء.

أنواع الأدوات ..... ١٥٩
أداة القياس الحقيقة ..... ١٦١
ثبات القياس ..... ١٦٢
مطريق التجريبية لتعيين معامل ثبات الاختبار ..... ١٦٣
طريقة إعادة التطبيق ..... ١٦٦
طريقة الصور المتكافئة ..... ١٦٧
طريقة التجزئة النصفية ..... ١٦٧
طريقة التناسق الداخلي ..... ١٧٠
معامل ألفا والبناء الداخلي للاختبار ..... ١٧٢
الجدائل التقريبية لحساب معامل ثبات الاختبار ..... ١٧٤
- العوامل التي تؤثر في ثبات الاختبار ..... ١٧٦
صدق القياس ..... ١٨٣
أنواع الصدق ..... ١٨٤
طرق تعيين معامل صدق الاختبار ..... ١٨٦
العوامل التي تؤثر على صدق الاختبار ..... ١٩٤
العلاقة بين الصدق والثبات ..... ١٩٨
بناء الاختبارات ..... ١٩٨



الصفحة	الموضوع
٢٠٤	تحليل البنود
٢١٧	إعداد جداول المعايير
٢٢٧	المراجع

## الفصل الرابع

### مقاييس الذكاء والقدرات

٢٣٣	مفاهيم الذكاء والقدرات
٢٤٩	الفرق الفردية في الذكاء والقدرات
٢٥١	قياس الذكاء والقدرات
٢٥٧	اختبارات الذكاء والقدرات
٢٦٨	تحليل اختبارات الذكاء والقدرات
٢٧٠	تحليل التجمعات - حساب معامل الانتماء
٢٧٤	التحليل العائلي
٢٨٠	طرق التحليل العائلي
٢٨٠	طريقة سيرمان
٢٨٢	طريقة ثرستون
٢٩٠	طريقة فواد البهى
٢٩٣	تفسير عملية التحليل العائلي
٢٩٧	المراجع

## الموضوع

## الصفحة

### **الفصل السادس**

#### **مقاييس شخصية**

٣٠١	..... مفاهيم عامة
٣١١	..... قيام الشخصية عن طريق القوائم والاستفتاءات
٣٣١	..... بناء وتحليل استفتاءات الشخصية
٣٣٨	..... بعض الطرق الخاصة لحساب صدق وثبات استفتاءات الشخصية
٣٤٥	..... قياس الشخصية عن طريق مقاييس التدريج
٣٤٩	..... قياس الشخصية عن طريق التصنيفات φ - Sorts
٣٥٣	..... المراجع

### **الفصل السادس**

#### **مقاييس الاتجاهات النفسية**

٣٥٨	..... معنى الاتجاه النفسي
٣٦٠	..... مكونات الاتجاه النفسي وعناصره
٣٦١	..... عملية تكوين الاتجاه النفسي
٣٦٧	..... قياس الاتجاهات النفسية
٣٦٧	..... مقاييس التباعد النفسي الاجتماعي
٣٦٨	..... مقاييس ثرستون
٣٧٠	..... مقاييس ليكرت
٣٧٥	..... مقاييس جوثمان
٣٧٩	..... طرق أخرى في قياس الاتجاهات
٣٨٢	..... وجهة نظر أخرى في قياس الاتجاهات
٣٨٤	..... المراجع

## الموضوع

## الصفحة

### الفصل السابع

#### مقاييس العلاقات السوسيومترية

٣٨٧	طريقة مورينو .....
٣٨٩	بناء الاختبار السوسيومترى .....
٣٨٩	اختيار الموقف الاجتماعي .....
٣٨٩	صياغة السؤال السوسيومترى .....
٣٩٠	إعداد التعليمات .....
٣٩٢	طريقة جارديز وتومبسون .....
٣٩٤	تعديل الطريقة .....
٣٩٥	تحليل نتائج الاختبار السوسيومترى .....
٣٩٥	حساب الدرجة السوسيومترية .....
٣٩٨	المصفوفة السوسيومترية .....
٤٠١	المعاملات السوسيومترية .....
٤٠٧	المراجع .....

# تقدير

أقدم هذا الكتاب لكل من يهتم بمواضيع القياس والتقويم في علم النفس، وكل مشغول بالاختبارات والمقاييس والتقويم، وبالذات في مجال البناء والتحليل. وقد اهتممت إلى حد كبير بأن أجمع أطراف هذه الموضوعات من واقع الخبرة والممارسة سواء على مستوى الدراسة والتعلم أو التدريس والتعليم: فقد كانت تعليمات أساتذتي لتصحيح أخطاء خير معين لى على فهم أصول حرف القياس في علم النفس، وأراني شاكراً لهم وفي مقدمتهم أساتذتي عبد العزيز القوصى رحمة الله، ومحمد خليفة بركات، ومحمد نسيم رافت رحمة الله، وفؤاد البهى السيد رحمة الله، وفيليب فرنون، وإدواردر بنفولد، وهارولد چيمس، كما كانت أيضاً أخطاء تلاميذى وحوارى معهم من أجل تصحيح هذه الأخطاء على مدى ما يزيد على ثلاثين عاماً خير معين لى على تنظيم المعلومات والمعارف، وترتيبها وتبويتها لتصباغ في برنامج تعليمي في مادة القياس النفسي.

ويضم هذا الكتاب سبعة فصول: يدور الأول حول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقياس، وخاصة فيما يتعلق بالأعداد وبعض القواعد الحسابية والرياضية التي تلزم دارس القياس النفسي، وفي الفصل الثاني تتناول في شيء من التوضيح المسلمات الأساسية لنظرية القياس النفسي ومستويات القياس المختلفة، مع بيان مفصل لكيفية التعامل الإحصائي مع كل مستوى من هذه المستويات.

وفي الفصل الثالث نستعرض في غير إيجاز تحليل وبناء أدوات القياس في علم النفس والمواصفات الأساسية لأداة القياس الجيدة وما يتعلق بهذه الأمور من تفصيلات نجد أنها ذات أهمية لمن يريد إجاده الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب.

وفي الفصل الرابع نستعرض مقاييس الذكاء والقدرات، وفي الخامس مقاييس الشخصية، وفي السادس مقاييس الاتجاهات النفسية، وأخيراً وفي الفصل السابع نشير إلى مقاييس العلاقات السوسيةومترية.

وبعد

فإننى أرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب كل ما يمكن أن يساعده على تفهم مادة القياس النفسي.

د . سعد عبد الرحمن



## مقدمة المطبعه الثالثه

أقدم هذا الكتاب مرة أخرى تحت عنوان القياس النفسي: النظرية والتطبيق.

أقدمه إلى زملائي وتلاميذى: أقدمه إلى زملائى بعد أن تلقيت عديداً من الاقتراحات والإضافات منهم. فأرجو أن أكون قد وفقت في تنقیح الطبعة الأولى في ضوء ملاحظاتهم البناءة.

وأقدم الكتاب إلى تلاميذى الذين لو لا إقبالهم عليه واستفادتهم منه ما كنت أقدمت على إعداده مرة أخرى. وحقيقة الأمر أننى استفدت كثيراً من عملية تحليل أخطاء الطلاب في مادة القياس النفسي على مدى سنوات عديدة، وبذلك أصبح هذا الكتاب بمثابة برنامج تعليمي في هذه المادة. فقد تعمدت الإكثار من الحوار والمناقشة وتقديم الأمثلة المناسبة حتى يتمكن الطالب من فهم هذه المادة، وخاصة أن الكثيرين من دارسى علم النفس ليس لهم الخلفية الرياضية الكافية لواكبة محتوى هذا الفرع من علم النفس.

وأعود فأقول: إن أملى كبير في أن يقدم هذا الكتاب الفائد الموقعة لدارسى علم النفس ومادة القياس النفسي.

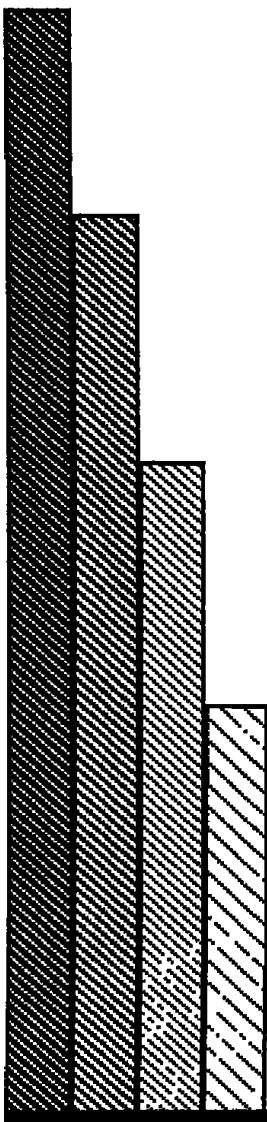
القاهرة في ٦ أكتوبر ١٩٩٧.

د . سعد عبد الرحمن



# الفصل الأول

القياس في علم التنفس  
ـ (مفاهيم أساسية)





هل يمكن للإنسان هذه الفترة الأخيرة من القرن العشرين أن يتصور هذا العالم بلا علم أو تقنية علمية؟ وهل يمكنه أن يتصور كذلك أن هذا العلم أو ذاك بلا موضوعية؟ إذا أمكنه أن يتصور ذلك، فقد تصور عالمًا عاجزًا ذا علم عاجز. فإن العالم بلا علم هو عالم عاجز. والعلم بلا موضوعية هو علم عاجز. وموضوعية العلم هي قدرته على القياس والتنبؤ.

وعلم النفس من العلوم التي ثُمت وتطورت من خلال الاختكاك والتفاعل مع العلوم الأخرى. فقد أخذ علم النفس الكثير عن هذه العلوم مثل الرياضيات وعلوم الحياة والعلوم الطبيعية، وذلك أثناء محاولته الاستقلال عن الفلسفة بوصفها أم العلوم.

وكما هو معروف فإن ما أخذه علم النفس عن هذه النظم العلمية لم يكن المحتوى كما هو، بل كان المنهج وطريقة الدراسة، إذ إن محتوى علم النفس يجب أن يتميز ويستقل بذاته عن سائر محتويات العلوم الأخرى، هذا المحتوى هو في أبسط صوره وأعقدها في نفس الوقت هو سلوك الإنسان.

وأما عن المنهج فقد أخذ علم النفس عن العلوم الطبيعية منهج التجريب، وعن الرياضيات منهج القياس.

ومن الطريق أن هذين المنهجين قد تطورا وتقدما بصورة أسرع مما لو كانوا لا يزالان جزأين من العلوم الطبيعية أو الرياضية. فمنهج التحليل العاملى على سبيل المثال ابتدع واستنبط من أجل تحليل القدرات العقلية في ميدان علم النفس المعرفي، ومعاملات الارتباط بصورها المختلفة، وكذلك الأدوات الإحصائية الأخرى أجهدت تطويراً وتحسيناً من أجل إيجاد العلاقات بين متغيرات السلوك الإنساني.

وبذلك يمكن أن نقول: إن علم النفس علم ناقل مبدع نقل الكثير عن العلوم الأخرى، ثم ابتدع الكثير أيضاً مما لم يكن للعلوم الأخرى أن تتبعه وتجده.

ونعود ونقول: إن ما يميز موضوعية أي علم من العلوم هو قدرة هذا العلم على تطبيق منهج القياس ومن ثم التنبؤ ومن بعد التحكم؛ لأنه بذلك يكون قد اكتمل كآداة علمية موضوعية صحيحة.

وعلم النفس كعلم إنساني سلوكى أشد ما يكون حاجة إلى مثل هذه القدرة على تطوير عملية القياس والتنبؤ ومن ثم التحكم . Control .

وحقيقة الأمر أن محاولة استخدام منطق القياس في علم النفس ليس حدّيثاً كما تتصور، ولكنه بدأ تقريرياً مع بداية علم النفس كعلم أو قبل ذلك. فإذا كان علم النفس

كما نعلم هو التقدير الكمي لسلوك الأفراد والمتغيرات التي تتعلق بهذا السلوك وتمدده. فقد بدأ المشتغلون بعلم النفس في البحث عن أسباب سلوك الإنسان وقياس هذه الأسباب وتقديرها منذ أمد ليس بالقريب.

ونحن لا نعدم أن نستعرض في هذا الميدان الكثير من المحاولات، وخاصة في المراحل الأولى لنمو علم النفس وتطوره، حيث تدل هذه المحاولات على ما بذل من جهد من أجل قياس وتقدير سلوك الإنسان سواء في موضوعية أو غير ذلك.

فعلم الفراسة تجسيد لهذه المحاولات دراسة خطوط الكف وقسمات الوجه، وغير ذلك من الدلائل والمؤشرات التي تقود إلى معرفة كنه عقل الإنسان ما هي إلا محاولات من هذا النوع أيضاً.

ولكن لن نستعرض هذه المحاولات - فقد سبق أن ناقشناها في كتاب سابق<sup>(١)</sup> - بل سوف ننظر إلى القياس في علم النفس منذ بدايته العلمية الموضوعية، أو بمعنى آخر عندما نبت بذور الرياضيات والإحصاء والتجريب في نسيج هذا العلم التي لولاها ما قام علم النفس كعلم مستقل بمنهجه ومحتواه.

يقول جيلفورد، وهو رائد من رواد القياس النفسي: إن تقدم أي علم من العلوم إنما يقاس بقدرة هذا العلم على تطوير واستخدام رياضياته. ورياضيات علم النفس هي عمليات القياس. ومهما كان مقدار الصحة في قول جيلفورد فإنه مما هو معروف أن عملية القياس في أي ميدان تقود بالضرورة إلى القدرة على التنبؤ الذي هو - أي التنبؤ - الهدف القريب لأى علم من العلوم الذي يؤدي كذلك إلى الهدف البعيد وهو التحكم في البيئة الخارجية وضبط متغيراتها والسيطرة عليها. من أجل ذلك سوف نناقش في الفقرات التالية معنى القياس النفسي وما يتعلق به من مفاهيم حتى يستطيع القارئ عند نهاية هذا الفصل أن يلم بمعنى القياس وأسسه الرياضية ومنطقه، وكذلك علاقته بباقي فروع علم النفس الأخرى.

### معنى القياس:

القياس هو عملية وصف المعلومات (وصفاً كمياً)، أو بمعنى آخر استخدام الأرقام في وصف وتبسيب وتنظيم المعلومات أو البيانات في هيئة سهلة موضوعية يمكن فهمها، ومن ثم تفسيرها في غير ما صعوبة. ويمكن أن نقول أيضاً أن القياس - كما يقول كامبل - إنما هو عملية تحويل الأحداث الوصفية إلى أرقام بناء على قواعد وقوانين معينة - ومعنى ذلك هو أن القياس عبارة عن تحويل وصف الظواهر إلى ما هو أسهل من حيث التعامل أو أكثر طاعة وقابلية إلى التحويل من حالة إلى أخرى ألا وهو الرقم.

(١) السلوك الإنساني تحليل وقياس المتغيرات - مكتبة الفلاح - الكويت - ط٣، ١٩٨٣.

وحقيقة الأمر أننا نستفيد من هذه العملية - عملية تحويل الحدث إلى رقم - بكل خصائص العملية الرياضية فنتمكن من استخدام المنطق الرياضي حيث تكون في أشد الحاجة إليه. وبالتالي نتمكن من أن نحصل على أدق وصف للحدث أو الحالة أو الشيء. ولنأخذ مثلاً لذلك:

عندما نقول: «أحمد أطول من محمود» . . .

هذه عبارة وصفية تعطى فقط المعنى المطلوب فهمه، وهو أن أحمد أكثر طولاً من محمود.

ويكفي أن نقول أيضاً: «على أطول من محمود» . . .

وهذه عبارة وصفية أخرى لها نفس دلالة العبارة السابقة، أي أن على أكثر طولاً من محمود.

ونصبح الآن في حاجة إلى عبارة ثالثة توضح علاقة على بأحمد من حيث الطول - ولكن لا يمكن تحديد العبارة المطلوبة فقد تكون:

أحمد أطول من على .

أو أحمد أقصر من على .

أو أحمد يتساوى مع على من حيث الطول.

والسبب في عدم قدرتنا على تحديد العبارة المطلوبة هو اعتمادنا على وصفية الحدث وليس على كميته.

والآن نحو كل الوصفيات السابقة إلى كميات فنقول:

أحمد طوله ١٨٠ سم ومحمود طوله ١٦٠ سم.

∴ أحمد يفوق محمود طولاً بقدر:  $180 - 160 = 20$  سم.

ونعود ونقول إن على طوله ١٧٠ سم ومحمود طوله ١٦٠ سم.

∴ على يفوق محمود طولاً بقدر:  $170 - 160 = 10$  سم.

ثم نقول أخيراً أن أحمد طوله ١٨٠ سم وعلى طوله ١٧٠ سم.

∴ أحمد يفوق على طولاً بقدر:  $180 - 170 = 10$  سم.

وهكذا تحددت العبارات الثلاثة التي توضح العلاقة بين أحمد وعلى من حيث الطول، وبالتالي أمكن لنا أن نحدد وضع كل من أحمد وعلى ومحمود على مقاييس الطول.

هذه العملية هي عملية قياس، وقد اقتضت ما يلى:

أولاً - قياس مقدار السمة التي يملكونها كل من أحمد وعلى ومحمود ويشركون جميعاً فيها وهي سمة الطول. حيث قمنا بقياس وتقدير طول كل منهم مستخددين في ذلك الأداة المناسبة.

ثانياً - قياس الفرق بين قدر السمة التي يملكونها كل منهم عن طريق الطرح البسيط كما لاحظناه في الخطوة التالية لقياس طول كل منهم.

وما قلناه عن الطول كسمة مشتركة بين هؤلاء الثلاثة يقال عن الوزن أو سرعة الجري أو عدد المرات التي يرتاد فيها كل منهم دار السينما أو غير ذلك.

ولكن... هل ينسحب ذلك - أي ما سبق أن قلناه - على السمات الأخرى مثل الذكاء أو القدرة الرياضية أو القدرة الميكانيكية أو الثبات الانفعالي أو القدرة الاجتماعية أو غير ذلك من القدرات الإنسانية - عقلية كانت أم غير ذلك؟

إن الإجابة على هذا السؤال في صورة مباشرة أو غير مباشرة سوف تكون موضوع الجدل والخوار في هذا الكتاب. ولن ندخل وسعاً في محاولة التوضيح والإسهاب كلما دعا الأمر إلى ذلك.

هل الذكاء الإنساني مثل الطول أو الوزن؟

الإجابة بسيطة، ترى أن هناك فرقاً بين كلتا السمتين. فالطول أو الوزن سمة ملحوظة ملموسة بذاتها وكيانها ويمكن أن نستخدم لقياسها مقاييس مادية.

أما الذكاء الإنساني فهو سمة يستدل عليها بأثرها وتتأثرها وليس بذاتها أو كيانها - الأمر الذي يجعل قياسها قياساً مادياً موضوعياً أمراً ذا صعوبة خاصة تقتضي أن يكون هناك فرع من علم النفس اسمه القياس النفسي له أنسجه وقواعد.

لذلك فإنه عند قياس ذكاء الأفراد يصبح تحديد كمية ما يملكونه كل منهم من هذه السمة أمراً افتراضياً بحثاً، وتصبح عملية القياس في هذه الحالة قد عبرت الخطوة الأولى إلى الخطوة الثانية مباشرة وعليه أصبحت عملية القياس النفسي هي عملية قياس الفروق بين الأفراد في سمة ما أكثر منها عملية قياس كمية ما يملكونه كل فرد من هذه السمة أو تلك والتي يشاركون فيها ويراد تحديد الوضع النسبي لكل فرد منهم على هذه السمة.

وعليه فإن من الافتراض البحث أن نقول:

إن (أ) يمتلك ٥٠ وحدة من الذكاء،

(ب) يمتلك ٧٠ وحدة من الذكاء.

وعليه فإن (ب) يفوق (أ) بمقدار عشرين وحدة.

ولكن من المعقول أن نقول إن الفرد ( ب ) أكثر ذكاءً من الفرد ( أ ) كما يدل على ذلك الفرق بينهما على مقياس ما.

ولتوضيح فإنه يمكن لنا أن نقول إن هذا المصباح أكثر قوةً من ذلك المصباح في هذه الحجرة بالذات، وذلك دون أن نتعرض إلى كمية الكهرباء (القوة) التي يملكتها كل مصباح ما دمنا لسنا على علم بطبيعة الكهرباء.

وعلى هذا تصبح عملية القياس في علم النفس هي في الأصل اهتمام بالفروق بين الأفراد بالنسبة للسمات والخصائص المشتركة بينهم أكثر منها عملية قياس لكمية السمة العقلية أو النفسية التي يتميز بها كل فرد من الأفراد - ذلك لأننا لسنا على علم بطبيعة كل سمة من هذه السمات.

وربما كان تحديد عملية القياس على هذا النحو قد جاء نتيجة التطور التاريخي لها. فنحن نلاحظ أن القياس في علم النفس قد تبلور نتيجة وجود المجاهين وأصحابها.

أولهما: ذلك الاتجاه المبني على التجريب الطبيعي والذى أصبح أساس علم النفس التجريبى فيما بعد.

وثانيهما: الاتجاه الذى استخدم الاختبار أو المقياس لتقدير سمة عقلية أو نفسية خاصة، وربما كان هذا الاتجاه هو الذى كون النواة الأساسية للقياس النفسى كما هو اليوم . إذ إن استخدام الاختبار يعني الاهتمام بالخصائص العقلية والسمات النفسية؛ لأنها سوف تكون موضع القياس والتقدير، واستخدام الاختبار يعني أيضًا الاهتمام بالأدوات الإحصائية من أجل تحليل وتفسير نتائج هذه المقاييس والاختبارات:-

وعلى ذلك فإن القياس بهذا المعنى وعلى هذه الصورة ارتبط بالرياضيات الإحصائية واعتمد عليها، ومن هنا جاء تطور علم القياس بمثل هذه السرعة، وهذا المعدل، بحيث فاق بقية فروع علم النفس على وجه العموم.

هذه الرياضيات الإحصائية التي اعتمد عليها القياس النفسي - وخاصة رياضيات الاحتمالات - لم تكن معروفة حتى سنة ١٦٠٠ إلا بالقدر الذي كان يمكن المقامر من التنبؤ بربحه أو خسارته أثناء مزاولته هذه اللعبة أو تلك. بل إن فريقاً من هؤلاء المقامرين راح يستشير المتخصصين في الرياضيات من أجل الإسهام في ابتداع قاعدة أو قانون يمكن عن طريقه أن يتنبأ المقامر بالربح أو الخسارة، ولكن لم ينجح الرياضيون في ذلك، وخاصة أنهم كانوا في شغل شاغل بالمكتشفات الجديدة - آنذاك - في ميدان الهندسة التحليلية ورياضيات التفاضل والتكامل.

وأخيراً شهد القرن السابع عشر أول دراسة جدية في رياضيات الصدفة Math. of Chance حيث نشر برنولي أول كتاب معروف يعالج هذه الموضوعات. وجاء بعده

دى موافق ليكون أول من يصف المنحنى الاعتدالى فى سنة ١٧٣٣ م. ومن هنا بدأ الاهتمام بهذا النوع من الرياضيات، ففى سنة ١٨١٢ م كتب لا بلاس أشهر ما كتب عن نظرية الاحتمالات، ثم جاء بعده جاوس ليوضح الأهمية العملية والتطبيقية للمنحنى الاعتدالى.

ثم كان من بعد ذلك كيتليت - المستشار الفلكى ملك بلجيكا فى ذلك الوقت هو أول من استخدم المبادئ الإحصائية البسيطة وخصائص المنحنى الاعتدالى فى العلوم الاجتماعية والإنسانية والحيوية. وبذلك أصبح كيتليت هو المشجع الأول للأدوات والوسائل الإحصائية - البسيطة - فى القارة الأوروبية. فأشار بحفظ إحصائيات وسجلات أحوال الطقس والأحداث الاجتماعية مثل حالات المواليد والوفيات والجرائم بأنواعها المختلفة والزيجات وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية - وكان كيتليت يقول دائماً: «إن الطبيعة تستهدف إيجاد الرجل المتوسط ولكنها كثيراً ما تخطى فى ذلك فتعطى الانحراف عند كلا الجانين».

وحقيقة الأمر أن الحلقة التى ربطت بين أفكار كيتليت هذا وبين علم النفس كانت أفكار فرانسيس جولتون عن الخصائص المكتسبة والخصائص الموروثة لبني البشر، والذى تقول طموحة فى دراسة هذه الأمور إلى التطبيق العملى فأنشأ مختبره الأنثروبومترى فى إنجلترا سنة ١٨٨٢ م. وخلال دراساته الواسعة التى قام بها لم يكتفى جولتون بالمنحنى الاعتدالى وخصائصه والأدوات الإحصائية البسيطة التى أشار إليها من سبقه، ولذلك فقد استعان بكارل بيرسون فى اكتشاف معامل الارتباط كأداة إحصائية، والدرجات المقنة والوسيل وطرق الترتيب والتدرج كوسائل فى قياس الخصائص الإنسانية.

وهكذا تبلور الاتجاه الأساسي للقياس النفسي بعد أن وضع جولتون وبيرسون وفيشر وسبيرمان وبيرت الدعامات الأساسية للرياضيات الإحصائية التى قام عليها القباس. ومن ثم فإن فهم هذا النوع من الرياضيات يشكل قاعدة أساسية لفهم مادة القياس النفسي، ولكنه لا يتطلب ذلك بالضرورة من القارئ خلفية رياضية خاصة - اللهم إلا تلك العمليات الحسابية الأولية التى يجب أن يكون القارئ على علم بها، بالإضافة إلى دراسة المفاهيم الأساسية فى الإحصاء الوصفى، وخاصة فى العلوم السلوكية. لذلك سوف نتعرض فى شىء من التبسيط والتوضيح لبعض المفاهيم الرياضية الlarame.

## أولاً - المطوف الرياضى والقاعدة:

المطوف هو تعبير من المفروض أو من المتفق عليه أن يكون صحيحاً دون الحاجة إلى إثبات أو برهان.

وبذلك يصبح المطوف تعبيراً عما نفترضه ونسلم بصحته فى العلاقة بين شيئين أو مجموعة من الأشياء. مثال ذلك:

نحن نسلم بصححة المنطوق التالي:  $A + B = B + A$ .

حيث  $A$  شيء ما،  $B$  شيء آخر.

ومعنى هذا المنطوق أو المسلم أنه يمكن أن نضيف  $A$  إلى  $B$  أو أن نضيف  $B$  إلى  $A$  دون أن يكون هناك تغيير في الحصيلة النهائية لهذه العملية في الحالتين.

فنحن يمكن أن نقول  $7 + 8 = 15$  وأن  $8 + 7 = 15$ .

والنتيجة واحدة في كلتا الحالتين.

وبالمثل فإنه يمكن لنا أن نسلم بعكس هذا المنطوق عندما نستخدم منطوقاً آخر ينص على أن  $A + B \neq B + A$ .

أى  $A + B \neq B + A$ .

ومعنى هذا المسلم أنه يمكن لنا إضافة  $A$  إلى  $B$ ، كما يمكن لنا أيضاً إضافة  $B$  إلى  $A$  ولكن النتيجة لا تكون واحدة في الحالتين. إذ إن ترتيب عملية الإضافة أصبح يحتل الأهمية الأولى في علاقة  $A$  مع  $B$ . وليس كما هو الأمر في حالة المنطوق السابق.

وما هو معروف كذلك أنه إذا أردنا أن نبني نظاماً منطقياً متكاملاً فلا بد أن يكون هناك تناستق داخلي بين وحدات هذا النظام، وبالتالي فإنه إذا كان مثل هذا النظام مبنياً من مجموعة من المنطوقات الرياضية فلابد ألا يكون هناك تعارض بين منطوق ومنطوق آخر، كما يجب أن تكون العلاقة بين المنطوق الأول والمنطوق الثاني مثلاً علاقة تكاملية أي علاقة إكمال أو إتمام.

ومن مثل هذه النظم المتناسقة المتكاملة يمكن لنا أن نستنتج أو نستنبط ما يمكن أن يسمى بالقاعدة Theorem، فإذا كانت عملية الاستنباط هذه دقيقة وصحيحة فإن القاعدة سوف تكون أيضاً صحيحة بناءً على صحة المسلمات أو المنطوقات التي بدأنا بها والتي تكون منها النظم الأساس.

ولنضرب لذلك مثلاً توضيحاً:

المنطوق رقم (١) الإنسان يسلك نتيجة دافع (أى أن السلوك دالة الدافع).

المنطوق رقم (٢) هدف الإنسان يحدد سلوكه (أى أن السلوك دالة الهدف).

المنطوق رقم (٣) الإنسان مزود بقدرات توجه سلوكه (أى أن السلوك دالة القدرة).

من هذه المنطوقات (١، ٢، ٣) يمكن أن نستنتج القاعدة التالية:

«يسلك الإنسان نتيجة دافع متوجهها إلى هدف يساعد في ذلك قدراته» وهذه القاعدة صحيحة لأنها مستنبطة من تنظيم خاص من المنطوقات جمِيعها متكامل غير متناقض.

والمتوقع الأول لا يتعارض مع الثاني أو الثالث، فوجود الدافع في خلفية سلوك الفرد لا يتعارض مع وجود الغرض أو الهدف الذي يسعى إليه ويكون في بؤرة شعوره واهتمامه، وهذا بدوره لا يتعارض مع كون الفرد مزوداً بمجموعة من القدرات والاستعدادات والخصائص التي تحكم أنماط سلوكه وتسيطر عليها.

∴ ليس هناك تعارض أو تناقض بين المنظوقات الثلاثة التي تكون هذا التنظيم الأساس الذي بدأنا به.

ومن زاوية أخرى نلاحظ أن هناك تكاماً بين هذه المنظوقات الثلاثة فال الأول يعبر عن العلاقة بين السلوك والدافع ، والثاني يعبر عن العلاقة بين السلوك والهدف ، والثالث يعبر عن العلاقة بين السلوك والقدرة . وبالتالي فقد وضح التكامل بين هذه المنظوقات حيث كان هناك طرف علاقه معين هو السلوك وعدة أطراف أخرى تحاول أن تصفه وتحددده .

واستطراداً لما سبق فقد اقترح كامبل تنظيمياً من المنظوقات الرياضية تساعد في عملية القياس ، وسوف نستعرض هذه المنظوقات في شيء من التبسيط المناسب للقارئ .

المنظوق رقم (١) إذا كان  $A = B$  أو  $A \neq B$  (لا تساوى بـ ) ومعنى ذلك أنه في كل حالة من حالات القياس إذا وجدت الكميتان  $A$  ،  $B$  معاً فإنما أن تكونا متساويتين أو غير متساويتين . ولتوسيع ذلك فإنه إذا كانت هناك علاقة كمية بين الذكاء والقدرة على القراءة ، وعلاقة أخرى كمية بين الذكاء والقدرة العددية أو الرياضية فإن هاتين العلاقات قد تكونان متساويتين أو غير ذلك .

المنظوق رقم (٢) إذا كانت  $A = B$  فإنه لابد أن  $B = A$  وهذا طبيعي ، لأنه إذا سلمنا بالتساوی بين الكميتين فإن أيهما سوف تساوى الأخرى بالضرورة .

المنظوق رقم (٣) إذا كانت  $A = B$  ،  $B = C$  . فإن  $A = C$  وهذا المنطق يعبر عن العلاقة البسيطة المتالية بين الكميات الثلاث  $A$  ،  $B$  ،  $C$  .

ويكون توسيع معنى هذا المنطق إذا أخذنا في اعتبارنا جوازاً للتغير الوسيط الذي يربط بين متغيرين ، مثل القدرة على القراءة وحجم الجسم وال عمر الزمني للطفل .

المنظوق رقم (٤) إذا كانت  $A$  أكبر من  $B$  فإن  $B$  لابد أن تكون أصغر من  $A$  .  
ومعنى ذلك أن العلاقة بين  $A$  ،  $B$  علاقة غير متكافئة ، أي أنه لا يمكن لنا أن نضع  $A$  مكان  $B$  أو  $B$  مكان  $A$  .

وبهذا أصبح العنصر  $A$  في وضع يختلف تماماً عن وضع العنصر  $B$  .

المنظوق رقم (٥) إذا كانت  $A$  أكبر من  $B$  ،  $B$  أكبر من  $C$  إذن لابد أن تكون  $A$  أكبر من  $C$  .

أى أنه إذا كانت  $A > B$  ،  $B > H$  :  $A > H$ .

ومعنى ذلك أن العلاقة التي يعبر عنها هذا المنطوق علاقة اتجاه واحد تبدأ من عند  $A$  وتنتهي حتماً عند  $H$ .

فإذا كان معامل ذكاء الطفل ( $A$ ) أعلى من معامل ذكاء الطفل ( $B$ ) ومعامل ذكاء الطفل ( $B$ ) أعلى من معامل ذكاء الطفل ( $H$ ) فإنه لابد أن يكون معامل ذكاء الطفل ( $A$ ) أعلى من معامل ذكاء الطفل ( $H$ ).

وتسمى هذه علاقة خطية في اتجاه واحد.

وحتى نوضح العلاقة التي يعبر عنها هذا المنطوق ننظر إلى هذا المثال العكسي: فريق الكرة ( $A$ ) هزم فريق الكرة ( $B$ ) ، وفريق الكرة ( $B$ ) هزم فريق الكرة ( $H$ ). فإذا حدث - وهذا محتمل - أن يهزم فريق الكرة ( $H$ ) فريق الكرة ( $A$ ) فإن العلاقة لا تصبح خطية ولكنها تصبح غير ذلك.

المنطوق رقم (٦) إذا كانت  $A = S$  وكانت  $B$  أكبر من الصفر. فإن  $A + B$  تكون أكبر من  $S$ .

وهذا يعني أن إضافة الصفر إلى أي رقم لا تغير من قيمته، كما أن أي مقدار أكبر من الصفر يغير من قيمة الرقم الذي يضاف إليه.

المنطوق رقم (٧) إذا كانت  $A = S$  ،  $B = S$ .

فإن  $A + B = S + S$ .

المنطوق رقم (٨)  $A + B = B + A$ .

أى أن ترتيب إضافة العنصر  $A$  إلى العنصر  $B$  لا تغير من نتيجة عملية الإضافة.

المنطوق رقم (٩)  $(A + B) + H = A + (B + H) = B + (A + H)$ .

ويعنى آخر فإن ترتيب عملية الإضافة بين هذه العناصر الثلاثة  $A$  ،  $B$  ،  $H$  لا يؤثر في حصيلة عملية الإضافة.

هذه المنطوقات التسعة يمكن أن تكون فيما بينها تنظيماً خاصاً يساعد على عملية القياس أن عملية تحويل الأشياء والأحداث إلى أرقام، أو عملية ملاحظة وتقدير الفروق والتماثل بين العناصر.

## ثانياً - خواص الأرقام:

الأرقام هي أساس عملية القياس إذ إنها الوحدات البنائية التي عادة ما تستخدم في تكوين أي نظام قياس من أجل التقدير الكمي لأى ظاهرة من الظواهر، وهذا التقدير

سوف يؤدي إلى المقارنة بين ظاهرة وأخرى، ومن ثم استبطان القواعد أو القانون الذي يمكن أن يتم التنبؤ على أساسه. ومن هنا كانت أهمية الرقم وخواصه وتعريفه.

هناك تعريف يقترحه برتراند راسل عندما يقول: إن الرقم هو صنف الأصناف أو رتبة الرتب جمِيعاً «Class of All Classes» وهذا تعريف فيه الكثير من تجريد الفيلسوف الذي يرى دائماً وأول ما يرى هيكل الأشياء وأساليبها قبل أن يرى الشكليات الظاهرة لهذه الأشياء، ويمكن على أية حال أن نوضح ما يقصد إليه راسل - بقدر ما نفهمه نحن - عن طريق المثال التالي:

لنفرض أن هناك عدة مجموعات من الأشياء والمواد المختلفة كما يلى:

- (أ) ٤ قطع من الطباشير.
- (ب) ٤ أولاد.
- (ج) ٤ قطع من الملوى.
- (د) ٤ قطط.
- (هـ) ٤ أزهار.

فنحن نقول هنا أن (الصنف) المشترك بين (الأصناف) الخمسة السابقة هو الرقم ٤ حيث يمثل الخاصية المشتركة بين المجموعات أ، ب، جـ، د، هـ - بغض النظر عن خصائص العناصر التي تشكل كل مجموعة على حدة. وبذلك يصبح الرقم ٤ هو صنف الأصناف أو رتبة الرتب.

وهناك مثال توضيحي آخر عندما نتكلم عن مجموعة من الأرقام مثل ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ ونقول: إن أي رقم منها له علاقة الرتبة بالأرقام الأخرى من نفس المجموعة، والرقم ٢ هو ضعف الوحدة أو الرقم ١ والرقم ٤ ضعف الرقم ٢ وأربعة أمثال الوحدة. وهكذا يمكن أن نجد علاقة مماثلة بين كل رقم وآخر من سلسلة الأرقام في أي مجموعة من المجموعات، وبذلك يصبح كل رقم في حد ذاته هو رتبة بقية الرتب أو بقية الأرقام، ومن ثم تصبح العلاقة من الأرقام جميعاً كما يعبر عنها راسل بأن الرقم هو رتبة الرتب. وعليه يمكن أن نلخص خواص الأرقام كما تتطلبها عملية القياس على النحو التالي:

- ١ - خاصية التفرد بالذاتية.
- ٢ - خاصية الترتيب.
- ٣ - خاصية الإضافة.

١ - فالتفرد بالذاتية\* هي خاصية تميز كل رقم عن رقم آخر، فلابد أن يختلف الرقم ٩ عن الرقم ٧ في كل خواصه وخصائصه، وأولها أن الرقم ٩ يمايل الوحدة تسعة مرات بينما الرقم ٧ يمايلها ٧ مرات فقط. ثم إن المفهوم الذي يدل عليه كل منهما لابد أن يكون مختلفاً عن الآخر. وبالتالي أصبحت هناك ذات متفردة أو ذات مفردة للرقم ٩ تختلف عن الذات المفردة للرقم ٧.

وبناء على هذه الخاصية - خاصية التفرد بالذاتية - يمكن أن تكون مقياساً يبدأ بأي رقم وينتهي بأي رقم ونحن على ثقة بأن كل وحدة من وحدات هذا المقياس تختلف تماماً عن الوحدة الأخرى، كما يتضح مثلاً في «المسطرة» التي نستخدمها في قياس الأطوال والمسافات، فإذا كانت تبدأ من الرقم (١) وتنتهي عند الرقم (٣٠) فنحن على ثقة بأن الوحدة الأولى تقيس ما طوله ستيمتر واحد بينما الوحدة الأخيرة تدل على ما طوله ثلاثون سنتيمتراً، ويعنى هذا أنه تختلف الوحدة الأولى عن الثانية عن الثالثة... حتى الأخيرة من حيث تدل عليه كل منها، أي من حيث المدرك والمفهوم والدلالة التطبيقية. كذلك إذا أردنا أن تكون مقياساً للاتجاه نحو موضوع ما فإننا نعتمد بالضرورة على هذه الخاصية - خاصية تفرد الرقم بالذاتية - في اقتراحنا لهذا المقياس، مثال ذلك:

مكان المرأة الطبيعي هو المنزل ١ ٢ ٣ ٤ ٥ .

وهنا يدل الرقم ٥ على الموافقة المطلقة على محتوى هذه العبارة، والرقم ٤ على الموافقة، أما الرقم ٣ فيدل على عدم التأكيد من الموقف حيال هذه العبارة، بينما يدل الرقم ٢ على الرفض أما الرقم ١ فيدل على الرفض المطلق لما جاء في هذه العبارة.

ومعنى ما سبق هو أننا وثقنا تماماً من أن الرقم ١ يختلف عن الرقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ومن ثم أعطى كل رقم من هذه الأرقام معنى خاصاً ومفهوماً محدداً يختلف عما أعطى للرقم الآخر. وهذا ما يعطى لهذه العبارة (وحدة من وحدات المقياس) خاصية القياس أو التقدير.

ولو لم يتفرد كل رقم بذاته لما أمكن لأي مقياس من المقياس أن تكون له خاصية القياس.

٢ - والخاصية الثانية للأرقام هي خاصية التنظيم بالرتبة والترتيب، وهي خاصية في الحقيقة تعتمد على أن كل رقم له ذاتيته الخاصة به والتي تميزه عن الرقم الآخر، وتعتمد أيضاً على أن كل رقم له علاقة متضاعفة مع الوحدة حيث نجد إن ٣ تزيد عن ٢ وأربعة تزيد عن ثلاثة، وخمسة تزيد عن أربعة وهكذا.

\* راجع المطوقات الرياضية رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

وعملية الترتيب في حد ذاتها من العمليات المستخدمة في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال يمكن لنا أن نرتب بعض قطع من المعادن أو الأحجار حسب درجة صلابة كل منها، كما يمكن أن نرتب هذه القطع حسب وزن كل منها أو أبعادها أو درجة لمعانها أو غير ذلك من الخواص. ولكن - وفي كل مرة هناك معيار خاص لترتيب هذه العناصر أو الأشياء: وهو معيار كمى يعتمد على مدى قرب أو بعد كل عنصر من وحدة خاصة - مثل وحدة الوزن أو وحدة الطول أو وحدة الصلابة أو غير ذلك.

وبالمقارنة فإنه يمكن أن نستخدم منطق الترتيب هذا في عمليات القياس النفسي، فعندما نحصل على الدرجات النهائية للأفراد في اختبار من الاختبارات النفسية أو العقلية يمكن بل يجب أن تقبل هذه الدرجات عملية الترتيب سواء كان هذا الترتيب تصاعدياً أو تنازلياً. كما يمكن استخدام عملية الترتيب عند المقارنة بين الأفراد من حيث خاصية معينة من الشخصيات السيكولوجية فيمكن للباحث أن يرتب الأفراد حسب خاصية الثبات الانفعالي مثلاً أو الميل الاجتماعي أو غير ذلك من الشخصيات.

وهو في كل مرة يعتمد على معيار كمى يعبر عن مدى بعد أو قرب الفرد من (وحدة) الخاصية التي يتم الترتيب على أساسها.

٣ - والخاصية الثالثة للأرقام هي خاصية الإضافة\*. وهي توضح أن عملية إضافة الأرقام بعضها إلى بعض لابد أن تعطى من النتائج ما هو نسق متناسق كنظام رقمي فإن إضافة  $5 + 4 = 9$  ،  $7 + 6 = 13$  .

وهذا يعني أنه ما دام  $5$  أصغر من  $7$  ،  $4$  أصغر من  $6$  فإن حاصل جمع  $4 + 5$  لابد أن يكون أصغر من حاصل جمع  $7 + 6$  . وهذا نسق متناسق.

هذه هي النقطة الأولى. أما النقطة الثانية فهي أن المقصود بعملية الإضافة ليس عملية الجمع البسيط فقط مثل  $4 + 3 = 7$  ولكن الحقيقة التي يجب أن يلم بها دارس القياس النفسي هي أن خاصية الإضافة تعنى العمليات الحسابية الأربع الأساسية فهي تعنى الجمع والطرح والضرب والقسمة. فأما عن الجمع البسيط فهو واضح فإن إضافة  $6$  إلى  $8$  يعبر عنها عملية جمع هي  $6 + 8$  . وبذلك توضح العلاقة بين عملية الجمع البسيط وخاصية الإضافة. وأما عن الطرح البسيط فتحن نتصورها دائمًا على أنها علاقة سالبة بين رقمين مثل  $8 - 6 = 2$  ، والحقيقة أنه يمكن إعادة صياغة هذه العملية البسيطة لتصبح  $8 + 2 = 10$  أي أنها عملية جمع جبرى أو إضافة رقم موجب الإشارة هو  $+ 8$  إلى رقم سالب الإشارة هو  $- 6$  . وهذا يعني أن عملية الطرح هي في حقيقتها عملية جمع أو إضافة.

\* راجع المنطوقات الرياضية رقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩.

وبالمثل يمكن أن نوضح علاقة خاصة الإضافة بكل من عمليتي الضرب والقسمة، فالضرب هو عملية جمع مركب أو متكرر فإن  $4 + 4 + 4 + 4$  تساوى 20 وهي عبارة عن  $4 \times 5$ .

وأما عملية التقسيم أو (القسمة) فهي عملية طرح مركبة أو متكررة، أو يعني آخر هي عملية مركبة خطواتها عبارة عن إضافة رقم موجب الإشارة إلى رقم آخر سالب الإشارة كما سبق أن أوضحتنا.

فإذا أردنا تقسيم  $36 \div 4$  نجد أن الناتج = 9.

ويكن ملاحظة خطوات هذه العملية كما يلى:

$$(1) + 36 - 4 = 32.$$

$$(2) . 28 + = 4 - 32 +.$$

$$(3) . 24 + = 4 - 28 +.$$

$$(4) . 20 + = 4 - 24 +.$$

$$(5) . 16 + = 4 - 20 +.$$

$$(6) . 12 + = 4 - 16 +.$$

$$(7) . 8 + = 4 - 12 +.$$

$$(8) . 4 + = 4 - 8 +.$$

$$(9) . 4 + = 4 - 4 = صفر.$$

عدد الخطوات تسع (9) وهو خارج القسمة.

من هنا يتضح صحة ما زعمناه سابقاً من أن خاصية الإضافة التي تيز الأرقام هي في الحقيقة عبارة عن العمليات الحسابية الأساسية الأربع. ولكن ما معنى ذلك كله بالنسبة للقياس في علم النفس وما جدوى هذه المناقشة والتوضيحات في خواص الأرقام؟

لابد أنك طالعت بعض الاختبارات النفسية إن لم يكن للتخصص والدراسة من مقررات سابقة فقد يكون من أجل معرفة كيف يختبرون النفس الإنسانية، ولتكن مثالنا اختباراً من اختبارات الشخصية حيث نجد أنه عادة ما يتكون من مجموعة من العبارات أو البنود قد يصل عددها أحياناً إلى أكثر من 200 أو 300، وأمام كل عبارة من تلك العبارات بعض الإجابات: اثنين أو ثلاثة وكل إجابة لها دلالة معينة. ويقوم المفحوص كما هو معروف بقراءة الاختبار والإجابة عليه. وبعد ذلك تصبح لهذا المفحوص درجة نهاية من اختبار الشخصية هذا.

ولكن كيف أمكن الحصول على مثل هذه الدرجة النهائية؟  
 في بعض الاختبارات يقوم الفاحص بجمع الإجابات (الصحيحة) معطياً كلًا منها  
 الوحدة كوزن مميز فيصبح الجمع النهائي (البسيط) هو الدرجة النهائية للمفحوص.  
 ومعنى هذا أيضًا أن الفاحص أعطى الإجابة (غير الصحيحة) كمية الصفر كوزن معين.  
 وفي بعض الاختبارات الأخرى يعطى الفاحص الوزن + 1 للإجابة الصحيحة  
 والوزن - 1 للإجابة غير الصحيحة، ثم يقوم بجمع أوزان العبارات المختلفة جمعاً جبرياً  
 - كما سبق الإشارة - وتكون الحصيلة هي الدرجة النهائية للمفحوص. ومعنى ذلك أنه  
 في هذه الاختبارات وغيرها جاءت الدرجة النهائية للمفحوص بناءً على خاصية الإضافة  
 التي تتميز بها الأرقام، فلو لا هذه الخاصية لما أمكن الحصول على درجة نهائية لأى  
 مفحوص على أى اختبار ولما أصبحت لكل اختبار وحدته البنائية الخاصة به حيث  
 تكون العبارة هي وحدة القياس وليس الاختبار.

### **ثالثاً - النزعة المركزية للأرقام:**

الأرقام التي نتعامل معها دائمًا في القياس لها نزعتان أو تميل دائمًا إلى إحدى  
 نهايتيں إما إلى التمركز Central Tendency وهذه نزعة أو ميل يقيسها عدة أدوات  
 رياضية بسيطة يحسن بدارس القياس النفسي أن يتعرف عليها. وأما الميل الآخر أو النزعة  
 الأخرى فهي نزعة إلى التشتت Variability وهذه نزعة لها أدواتها الرياضية البسيطة  
 أيضًا لحسابها وتقديرها.

أما بخصوص الميل الأول أو النزعة الأولى - النزعة المركزية - فإذا نظر الطالب إلى  
 أي مجموعة من الأرقام في جدول ما أو توزيع ما فإنه سوف يبحث دائمًا عن شيء عام  
 يربط هذه الأرقام معاً شأنه في ذلك شأن من يزور بلداً من البلاد لأول مرة حيث نجد  
 يتفرس في وجوه أهالي هذا البلد محاولاً أن يجد مجموعة من الملائم المشتركة بينهم  
 بحيث إذا التقى بأى من هؤلاء فيما بعد يستطيع أن يقول إن هذا الشخص أو ذاك يتمتع  
 مثلاً إلى السويد أو إلى إنجلترا أو غير ذلك.

ومحاولة الفرد هذه هي في الحقيقة محاولة «المركزة» ملائم هؤلاء الأفراد جميعاً  
 في وجه عام مشترك، أو يعني آخر هي محاولة لإيجاد الفرد المتوسط أو الوجه المتوسط  
 لهذه الوجوه والملائم جميعاً.

ونفس الشيء يقال في حالة دراسة الأرقام حيث يبحث عن «المركزة» هذه الأرقام  
 جميعاً في رقم متوسط يحمل خواصها وملامحها بل ويتمى إليها مثلاً كل رقم منها.  
 وأبسط خطوات البحث هي حساب المتوسط الحسابي لهذه الأرقام Mean أو حساب  
 الوسيط Median أو حساب المنوال Mode. حيث إنه عند حساب هذه الدلائل تصبح  
 أمامنا الفرصة السانحة لعملين على جانب كبير من الأهمية:

١ - إيجاد ذلك الرقم المتوسط الذى يدل على خصائص أرقام مجموعة من المجموعات. فيكفى أن ننظر إلى ذلك الرقم المتوسط لنعرف الكثير عن خصائص هذه المجموعة من الأرقام، كما ننظر إلى الرجل الإنجليزى المتوسط لنعرف الكثير عن خصائص الشعب الإنجليزى على سبيل المثال.

وعندما يقوم المعلم بإجراء اختبار فى مادة الحساب مثلاً بين تلاميذ الفصل فإنه يميل عادة إلى الكلام عن هذا الفصل بصورة عامة من حيث درجة القوة أو الضعف فى هذه المادة وسبيله إلى ذلك هو البحث عن الدرجة المتوسطة أو حساب الدرجة المتوسطة لهؤلاء التلاميذ.

٢ - بناء على الخطوة الأولى والتي قام بها المعلم لحساب المتوسط أو الدرجة المتوسطة فإنه يمكن أن نقارن بين عدة فصول أو مجموعات فى وقت واحد فنقول: إن هذا الفصل أقوى من ذاك اعتماداً على مقارنة هذه المتوسطات بعضها ببعض.

#### **حساب المتوسط:**

يمكن حساب المتوسط كما هو معروف عن طريق جمع الدرجات جمیعاً ثم تقسيمها على عدد هذه الدرجات، أو عدد أفراد المجموعة. وبطبيعة الحال فإن ما سوف نسوقه هنا من مثال أو أمثلة إنما هو لتوضيح الفكرة فقط، إذ إنه من الممكن استخدام الآلات الحاسبة الحديثة في حساب المتوسط مباشرة.

لنفرض مثلاً أن الفصل الدراسي الذى أجرى عليه المعلم اختبار الحساب مكون من ثلاثة تلميذاً وكانت درجاتهم كما يلى في هذا الاختبار.

**جدول رقم (١)**

الدرجة	رقم التلميذ	الدرجة	رقم التلميذ	الدرجة	رقم التلميذ
٢٦	٢١	٤٦	١١	٣١	١
٢٦	٢٢	٤٢	١٢	٢٥	٢
٢٧	٢٣	٣٥	١٣	٢٥	٣
٤١	٢٤	٣٠	١٤	٣٠	٤
٤٠	٢٥	٢٨	١٥	٤٢	٥
٣٢	٢٦	٢٨	١٦	٤٤	٦
٣١	٢٧	٢٤	١٧	٣٢	٧
٣٦	٢٨	٣٧	١٨	٤٠	٨
٢٩	٢٩	٣٩	١٩	٤٠	٩
٤٠	٣٠	٤٠	٢٠	٣٤	١٠

إذا أراد المعلم أن يحسب المتوسط البسيط فإن عليه أن يجمع هذه الدرجات جميعها ويقسمها على ٣٠ (وهو عدد التلاميذ) وذلك كما في القانون التالي:

$$\text{المتوسط} = \frac{\text{مجموع الدرجات}}{\text{عدد الأفراد}} \quad \text{أو } M = \frac{\text{مج س}}{ن}$$

حيث  $M$  = المتوسط،  $\text{مج س}$  = مجموع الدرجات،  $n$  = عدد أفراد الجماعة.

$\therefore M = \frac{34}{3} = 11\frac{1}{3}$  وهو متوسط درجات هذه المجموعة المكونة من ثلاثة تلاميذ.

ولكن أحيانا لا تكون الدرجات متفرقة كما هي الحال في جدول رقم (١) حيث كل تلميذ وقد رصيت درجته أمامه. فقد تكون الدرجات متجمعة فيما يسمى بالتجمع التكراري، حيث تكون هناك فئات للدرجات، وأمام كل فئة عدد التلاميذ الذين تقع درجاتهم في اختبار الحساب ضمن حدود هذه الفئة. ويطلب من المعلم أن يحسب المتوسط لهذه المجموعة.

ولنأخذ نفس المثال السابق في جدول رقم (١): فمن الملاحظ في ذلك الجدول أن أقل درجة هي ٢٤ وأن أعلى درجة هي ٤٦ أي أن مدى الدرجات هو من ٢٤ إلى ٤٦. وبذلك سوف نوزع هذه الدرجات على فئات بحيث يكون مدى (اتساع) الفئة خمس درجات مثلا فنجد أن في:

أ - الفئة من	٢٤ - ٢٨	٨ تلاميذ
ب - الفئة من	٢٩ - ٣٣	٧ تلاميذ
ج - الفئة من	٣٤ - ٣٨	٤ تلاميذ
د - الفئة من	٣٩ - ٤٣	٩ تلاميذ
هـ - الفئة من	٤٤ - ٤٨	٢ تلاميذان

بعد ترتيب درجات التلاميذ في هذه الفئات نبحث عن الدرجة التي تتوسط كل فئة من هذه الفئات وتسمى مركز الفئة. فعلى سبيل المثال الفئة الأولى وهي من ٢٤ إلى ٢٨ يمكن أن تفصل كما يلى:

٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ ومعنى ذلك أن الدرجة التي تتوسط هذه الفئة (أو السلسلة الرقمية) هي الدرجة ٢٦. ويمكن بالمثل إيجاد مراكز الفئات الأخرى. ولكن هناك قاعدة بسيطة يمكن أن يلم بها الدارس فيستخدمها لحساب مركز الفئة مباشرة. فمن المعروف أن الفئة التي تبدأ من ٢٤ وتنتهي عند ٢٨ ليست كذلك فعلا ولكنها في الواقع

تبدأ من ٢٣,٥ وتنتهي عند ٢٨,٥ لأن الرقم ٢٤ في حد ذاته يبدأ عند ٢٣,٥ والرقم ٢٨ ينتهي عند ٢٨,٥ . وعليه تصبح القاعدة المستخدمة لحساب مركز الفئة هي:  
الحد الأعظم للفئة - الحد الأدنى للفئة + مركز الفئة

$$\frac{23,5 - 28,5}{2} + 23,5 = \\ 26 = 2,5 + 23,5 =$$

بعد حساب مراكز الفئات يصبح التنظيم السابق كما يلى:

**جدول رقم (٢)**

$\sum f$	مركز الفئة (أ)	التكرار ( $f$ )	الفئة (ف)
٢٠٨	٢٦	٨	٢٨ - ٢٤
٢١٧	٣١	٧	٣٣ - ٢٩
١٤٤	٣٦	٤	٣٨ - ٣٤
٣٦٩	٤١	٩	٤٣ - ٣٩
٩٢	٤٦	٢	٤٨ - ٤٤

١٠٣٠ مجموع

ثم نضرب التكرار  $f$  × مركز الفئة (أ) ونجمع حواصل الضرب لنحصل على مجموع  $\sum f$  حيث نحصل على المتوسط من القانون:

$$\bar{x} = \frac{\text{مجموع } f \times \text{مركز } f}{n}$$

حيث  $n$  هي عدد الحالات.

$\therefore \bar{x} = \frac{34,3}{3} = 10,3$  وهو يساوى تقريباً المتوسط الذي سبق أن حسبناه من الدرجات المتفرقة . ولكن هناك سؤال يقفز إلى ذهن القارئ: لماذا لم يكن المتوسط واحداً بالضبط في الحالتين؟

لاحظ أنه في حالة جمع الأرقام في فئات عدديّة كما سبق يفقدها استقلالها الذاتي وتعبيرها عن أشياء مختلفة، وبالتالي تم اختيار مركز الفئة كرقم متوسط يمثل كل الأرقام التي تحتويها الفئة. ومن هنا جاء عدم التطابق التام بين قيمتي المتوسط.

على سبيل المثال يمكن أن نلاحظ في الفئة الأخيرة (٤٤ - ٤٨) أن المركز أو الرقم المتوسط فيها هو ٤٦ رغم أنه لا يوجد في الجدول الأصلي غير ٤٦ واحدة فقط ويشارك معها في نفس الفئة رقم آخر هو ٤٤ فكان مركز الفئة وهو ٤٦ يمثل كلا من ٤٦ ، ٤٤ . وهنالك طريقة ثالثة ومختصرة لحساب المتوسط تعتمد على جدول التكرارات أو الفئات، وتسمى طريقة حساب المتوسط عن طريق الافتراض، ويمكن توضيح هذه الطريقة في الخطوات التالية:

١ - الخطوة الأولى هي أن نقوم بإعداد جدول التكرارات كما سبق بحيث يضم هذا الجدول مدى الفئة ومركز الفئة والتكرار، وذلك على النحو التالي

المتكرار	مركز الفئة	الفئة
٨	٢٦	٢٨ - ٢٤
٧	٣١	٣٣ - ٢٩
٤	٣٦	٣٨ - ٣٤
٩	٤١	٤٣ - ٣٩
٢	٤٦	٤٨ - ٤٤

٢ - الخطوة الثانية هي أن نفترض متوسطاً ما وغالباً ما يكون هذا المتوسط الفرض هو مركز الفئة التي تتوسط التوزيع أو الفئة التي تحتوي أكبر تكرار. وسوف نختار هذا المتوسط المفترض على أنه مركز الفئة الوسطى أي (٣٤ - ٣٨) وهو ٣٦ .

٣ - الخطوة الثالثة هي أن نعين مقدار انحراف مركز كل فئة من الفئات التي تعلو هذه الفئة أو التي تليها على أن تكون وحدة هذا الانحراف هي اتساع (مدى) الفئة.

على سبيل المثال نجد أن مركز الفئة الأولى هو ٢٦ . بينما مركز الفئة المختارة أو المتوسط المفترض هو ٣٦ . فيكون مقدار الانحراف مقدراً بوحدات مدى الفئة

$$\text{هو } \frac{36 - 26}{5} = 2$$

حيث ٥ هي مدى الفئة.

ثم نجد الفئة الشانية ومركزها ٣١ ذات انحراف عن المتوسط المفترض

$$\text{يساوي } \frac{36 - 31}{5} = 1$$

وأما الفئة الثالثة فإن مركزها هو نفسه المتوسط المفترض. أى أن الانحراف في

$$\text{هذه الحالة = صفرًا حيث } \frac{36 - 36}{5} = \text{صفر}$$

ثم الفئة الرابعة ومركزها ٤١ نجد أنه ينحرف عن هذا المتوسط المفترض

$$\text{كما يلى } \frac{36 - 41}{5} = 1$$

ثم الفئة الخامسة ومركزها ٤٦ نجد أنه ينحرف عن هذا المتوسط بمقدار + ٢

$$\text{حيث } \frac{36 - 46}{5} = 2$$

ثم نرصد هذه النتائج في الجدول التالي:

#### جدول رقم (٢)

الفئة	مركز الفئة	التكرار ( $f$ )	الانحراف عن المتوسط المفترض ( $1'$ )	مج $L$
٢٨ - ٢٤	٢٦	٨	-٢	١٦
٣٣ - ٢٩	٣١	٧	-١	٧
٣٨ - ٣٤	٣٦	٤	صفر	صفر
٤٢ - ٣٩	٤١	٩	+١	٩+
٤٨ - ٤٤	٤٦	٢	+٢	٤+

١٠ -

٤ - الخطوة الرابعة هي إيجاد حاصل ضرب التكرار  $L$  × الانحراف  $1'$  لنجصل على  $L'$  ثم نحسب المجموع الجبri كما هو في العمود الأخير من الجدول ويساوي - ١٠.

٥ - بعد ذلك نقسم هذا المجموع (- ١٠) على عدد أفراد المجموعة (٣٠) لنحصل على متوسط هذه الانحرافات ونضرب الناتج في مدى

الفئة (٥) لنحصل على ما يسمى بـ رقم التصحيح للمتوسط ويساوى

$$= \frac{1}{3} \times 5 = - \frac{2}{3}$$

٦- نجمع هذا الرقم على المتوسط المفترض جمعا جبرا فيتوج المتوسط الحقيقى أى

$$\frac{2}{3} - 36 = 34,3$$

وهو نفس المتوسط الذى حصلنا عليه من الطريقة السابقة.

ومن أجل التوضيح لنفترض أننا اخترنا فئة وحدتنا مركزها على أنه المتوسط المفترض ولتكن هى الفئة قبل الأخيرة (٣٩ - ٤٣) وهى التى تضم أكبر عدد من الأفراد (أعلى تكرار) وبذلك يصبح المتوسط المفترض هو مركز هذه الفئة أى ٤١. وسوف نوضح الخطوات السابقة فى الجدول التالى:

جدول رقم (٤)

الفئة	مركز الفئة	التكرار (f)	الانحراف أ	ميج لـ أ
٢٨ - ٢٤	٢٦	٨	-٣	-٤
٣٣ - ٢٩	٣١	٧	-٢	-٣
٣٨ - ٣٤	٣٦	٤	-١	-٢
٤٣ - ٣٩	٤١	٩	صفر	صفر
٤٨ - ٤٤	٤٦	٢	١+	٤

٤٠ -

$$\text{رقم التصحيح} = - \frac{4}{3} = - \frac{2}{3} \times 5 = - \frac{10}{3}$$

$$\text{المتوسط الحقيقى} = 41 - \frac{10}{3} = 34,3$$

ومعنى ذلك أن النتيجة سوف تكون واحدة مهما اختلف مكان المتوسط المفترض. بذلك تكون قد استعرضنا ثلاث طرق لحساب المتوسط الحسابي؛ أولها هى الطريقة التقليدية حيث نجمع جميع الدرجات ونقسمها على عددها وهذه أكثرها دقة، والطريقة الثانية هى طريقة استخدام الجدول التكرارى العادى بصورة مطولة لحساب المتوسط، والطريقة الثالثة هى استخدام نفس الجدول بصورة قصيرة مختصرة.

ونعود ونكرر أن الآلات الحاسبة يمكن أن تعين الطالب على حساب المتوسط مباشرة بعد إدخال الدرجات الخام دون تبويض في جداول تكرارية، أو استخدام الحاسوب الآلي في الحصول على كل البيانات المطلوبة للتوزيع من الدرجات. وما قصدنا به في الفقرات السابقة إنما لفت نظر الطالب إلى منطق حساب المتوسط من الدرجات الخام أو جداول التكرار.

وهناك إشارة أخرى ضرورية في هذا المجال سوف تعترض طريق دارس القياس النفسي دائماً وهي المتوسط العام لعدة مجموعات مختلفة العدد أو ما يسمى بالمتوسط الوزنى.

لنفرض مثلاً أن المعلم يقوم بتدريس مادة الحساب في فصلين مختلفين حيث قام بتطبيق اختبار تحصيلي واحد في كلا الفصلين فكان متوسط درجات الفصل الأول وعدهه ثلاثةون تلميذا هو ٣٢ ومتوسط درجات الفصل الثاني وعدهه أربعون تلميذا هو ٣٥.

$$\text{و بذلك يصبح المتوسط العام هو: } \frac{35 \times 3 + 32 \times 4}{33,7} = \frac{35 \times 3 + 32 \times 4}{40 + 30}.$$

ولكن لا يمكن حساب هذا المتوسط بأن نجمع كلا المتوضفين ونقسمهما على  $\frac{1}{2}$

$$\text{أي } \frac{32 + 35}{2} = 33,5 \text{ فهذا خطأ.}$$

ومثال آخر للتوضيح، لنفرض أن عدد المجموعة الأولى ١٠ ومتوسطها ٦٢ وعدد المجموعة الثانية ٤٠ ومتوسطها ٦٦. فيصبح المتوسط العام الصحيح

$$\text{هو } \frac{66 \times 40 + 62 \times 10}{40 + 10} = \frac{66 \times 40 + 62 \times 10}{60,2}.$$

ولكنه لا يمكن أن يكون ٦٤ أي  $\frac{66 + 62}{2}$  فهذا خطأ.

وذلك يصبح القانون الخاص بحساب المتوسط العام هو:

$$م ع = \frac{n_1 m_1 + n_2 m_2 + \dots + n_m m_m}{n_1 + n_2 + \dots + n_m}$$

حيث  $m ع$  = المتوسط العام،  $n_i$  حجم المجموعة الأولى،  $m_i$  متوسط المجموعة الأولى، وهكذا.

## حساب الدرجة الوسيطية Median Point

الدرجة الوسيطية هي الدرجة التي تتوسط مجموعة الدرجات مرتبة ترتيبا تصاعديا أو تناظريا - أي مرتبة حسب حجمها. فعلى سبيل المثال إذا كانت لدينا هذه الأعداد: ١ ٢ ٣ ٤ ٥.

فإن الرقم ٣ هو الرقم الوسيط حيث إنه يتتوسط هذه المجموعة، إذ إنه يسبق رقمين هما (٤ ، ٥) ويأتي بعد رقمين هما (١ ، ٢).

إذا كان لدينا مجموعة أخرى من الأرقام مثل ٧ ، ١١ ، ٩ ، ١٢ ، ٨ ، ١٠ ، ٧ ، ١١ ، ٩ ، ١٢ ، فإننا نقوم أولا بترتيب هذه المجموعة من الأرقام على النحو التالي:

٧ ٨ ٧ ٩ ٧ ١٠ ١١ ١٢ .

وهنا نجد أن الرقم الوسيط أو الدرجة الوسيطية هي ٩ وذلك لأن الرقم الذي يتتوسط هذه السلسلة الرقمية المرتبة.

ولكن لاحظ في مثالتنا الأول أن عدد الأرقام كان خمسة وفي مثالتنا الثاني كان سبعة أي أن العدد أحادى.

ولكن ما هو الحال عندما يكون العدد زوجيا. أي أن يكون عدد الأرقام في هذه السلسلة الرقمية هو ٦ مثلا:

٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ .

فأين تكون الدرجة الوسيطية في هذه الحالة؟ الدرجة الوسيطية هنا هي ٩,٥ التي هي الحد الأعلى للرقم ٩ والحد الأدنى للرقم ١٠ حيث إن الرقم ٩ يتنهى عند ٩,٥ حيث يبدأ الرقم ١٠.

٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ٩,٥ .

وبذلك نلاحظ أن الرقم ٩,٥ يتتوسط هذه السلسلة الرقمية التي تبدأ عند ٧ وتنتهي عند ١٢.

ولكن لابد أن تكون هناك قاعدة لحساب الدرجة الوسيطية سواء كان عدد الأرقام أحاديا أو زوجيا، وذلك إذا كانت هذه الأرقام متفرقة وليس متجمعة في جدول

تكرارى، والقاعدة هي مكان الدرجة الوسيطية كما يلى =  $\frac{1 + n}{2}$  والتبيّن هي رتبة أو مكان الدرجة الوسيطية وليس قيمتها العددية، ففي مثالتنا الأول. بعد ترتيب الدرجات السبع ترتيبا تصاعديا. يمكن حساب أو معرفة مكان الدرجة الوسيطية كما يلى:

$\frac{1+7}{2} = 4$  أى أن الدرجة الوسيطية هي الرابعة من حيث الترتيب وهي (9) في هذا المثال.

وفي مثالتنا الثانية نجد أن مكان الدرجة الوسيطية هو:  $\frac{1+6}{2} = 3,5$  أى أن مكانها يأتي بعد ثلاثة أرقام ونصف الرقم وهي 9,5، وذلك تطبيقاً للقاعدة السابقة  $\frac{1+n}{2}$  حيث  $n$  هي عدد الأرقام في السلسلة الرقمية.

هذا فيما يختص بحساب الدرجة الوسيطية عندما تكون الأرقام متفرقة. ولكن ماذا عن طريقة حساب هذه الدرجة الوسيطية عندما تكون الأرقام في تجمع تكراري.

القاعدة المستخدمة لحساب الدرجة الوسيطية في هذه الحالة هي:

$$\text{الدرجة الوسيطية} = \bar{x} + \frac{\bar{n} - \text{مج } \bar{n}}{L}$$

حيث  $\bar{x}$  هي الحد الأدنى للفئة التي يقع فيها الوسيط (سوف نوضح ذلك).

$\bar{n}$  عدد الدرجات التي تكون التجمع التكراري أو عدد أفراد العينة  
مج  $\bar{n}$  مجموع الدرجات أو التكرارات التي تقع قبل الفئة التي تحتوى  
الدرجة الوسيطية.

$L$  هي عدد الدرجات أو التكرارات التي تحتويها الفئة التي تضم الدرجة  
الوسيطية.

$\bar{x}$  هي مدى أو اتساع الفئة.

ولنأخذ المثال لتوضيح حساب الدرجة الوسيطية عن طريق استخدام هذه القاعدة.

لنفرض أننا قمنا بتطبيق اختبار من اختبارات القدرات على مجموعة مكونة من خمسين فرداً، ثم جمعت الدرجات التي حصلوا عليها في هذا الاختبار على هيئة الجدول التكراري التالي:

### جدول رقم (٥)

الفئات (الدرجات)	التكرار (عدد الأفراد من كل فئة)
١٤٤ - ١٤٠	١
١٤٩ - ١٤٥	٣
١٥٤ - ١٥٠	٢
١٥٩ - ١٥٥	٤
١٦٤ - ١٦٠	٤
١٦٩ - ١٦٥	٦
١٧٤ - ١٧٠	١٠
١٧٩ - ١٧٥	٨
١٨٤ - ١٨٠	٥
١٨٩ - ١٨٥	٤
١٩٤ - ١٩٠	٢
١٩٩ - ١٩٥	١

$$n = 50 \quad i = 5$$

من المنطقي أن تكون الدرجة الوسيطية هي النقطة التي تقع عند متصف هذه الجماعة المكونة من ٥٠ فرداً (أو أي عدد آخر)، ومعنى ذلك أن هذه الدرجة تقع عند الفرد رقم ٢٥،٥ عندما يتم ترتيب هذه الدرجات بناء على حجمها لاحظ  $\frac{1+5}{2}$  وهنا سوف نجمع عدد الأفراد في هذا الجدول حتى نصل إلى الشخص رقم ٢٥،٥ فتكون الدرجة الوسيطية تقع في الفئة التي تحتوى هذا الفرد. وعندما نطبق ذلك على الجدول السابق نجد أن الفئة (١٧٠ - ١٧٤) تحتوى الفرد رقم ٢٥،٥ لأن كل ما قبلها عشرون فرداً فقط وهم:  $1 + 3 + 6 + 4 + 2 + 4 + 3 + 1 = 20$ . وأيضاً لأن كل ما بعد هذه الفئة هم عشرون أيضاً:  $8 + 5 + 1 + 2 + 4 + 1 = 20$ . إذن لابد أن يكون الفرد رقم ٢٥،٥ في هذه الفئة (١٧٠ - ١٧٤) والتي حدتها الأدنى ١٦٩،٥.

وعند تطبيق القاعدة السابقة:

$$\text{الدرجة الوسيطية} = 169,5 + 5 \times \frac{20 - 169,5}{10} = 172,0$$



أى أن الدرجة ١٧٢ هي الدرجة الوسيطية في هذا التوزيع. ولكن يمكن أن نلاحظ أن هذا التوزيع السابق مثالى من حيث إن جميع الفئات بها تكرارات، وأن الفئة التي تقع فيها الدرجة الوسيطية تتوسط هذا التوزيع تقريباً. ولكن هذه ليست الحال دائماً مع دارس القياس فلننظر إلى هذا المثال:

**جدول رقم (٦)**

ملاحظات	التكرار	الفئة
	١	١ - ٠
	١	٣ - ٢
	١	٥ - ٤
	٢	٧ - ٦
أى لا يوجد أحد حصل على درجة في هذه الفئة.	٠	٩ - ٨
	٠	١١ - ١٠
	٢	١٣ - ١٢
	٠	١٥ - ١٤
	٠	١٧ - ١٦
	١	١٩ - ١٨
	٢	٢١ - ٢٠

$$n = 10$$

ونحاول الآن أن نتحقق الخطوة الأولى، وهي إيجاد الفئة التي تقع فيها الدرجة الوسيطية. ونما هو معروف أنه ما دام عدد أفراد المجموعة = 10 فإن الدرجة الوسيطية تقع عند الفرد رقم  $\frac{1+1}{2} = \frac{1}{2} \cdot 5$ .

ولنبدأ الآن في حصر العدد ابتداء من أعلى الجدول فسوف نجد أن  $1 + 1 + 1 + 2 = 5$ . ثم إذا بدأنا العدد من أسفل الجدول سوف نحصل على  $0 + 0 + 1 + 2 + 2 = 5$ . ومعنى ذلك أن هناك درجتين وسيطيتين بعديتين عن بعضهما البعض. والسبب في هذا الخطأ الظاهري وجود الفجوات (أى الأصفار) في هذا التوزيع. ولكن لابد أن توجد طريقة للتغلب على ذلك.

من الواضح أنه في حالة العد الأول أي ابتداء من أعلى الجدول سوف نجد أن الفتة التي يحتمل أن تقع فيها الدرجة الوسيطية هي (٦ - ٧). أي الفتة عند ٥٪ مباشرة والتي حدتها الأعلى ٥ وهو الحد الأدنى للفترة (٨ - ٩). وأما في حالة العد الثاني أي من أسفل إلى أعلى فإن الدرجة الوسيطية هنا يحتمل أن تقع عند الفتة من ١٢ - ١٣ والتي حدتها الأدنى ١١، ٥ وهو الحد الأعلى للفترة من ١٠ - ١١.

و واضح أيضاً أن السبب في وجود وسيطين هو فجوات الأصفار الموجودة في التوزيع، وخاصة في الفتة ٨ - ٩، والفتة ١٠ - ١١. إذ إن كليهما له تكرار يساوي الصفر. ومن أجل هذا سوف نضم الفتة ٨ - ٩ إلى الفتة ٦ - ٧ ليصبح فتة واحدة تبدأ من ٦ وتنتهي ٩ أي من ٦ - ٩.

وبالمثل سوف نضم ١٠ - ١١ إلى الفتة ١٢ - ١٣ لتعطى فتة واحدة تبدأ من ١٠ وتنتهي عند ١٣ أي من ١٠ - ١٣. وهذا يعني أننا تخلصنا من وجود تكرار الصفر في المنطقة المحيطة بالمكان المحتمل للدرجة الوسيطية. ويصبح الجدول كما يلى:

**جدول رقم (٧)**

التكرار	الفترة
١	١ - ٠
١	٣ - ٢
١	٥ - ٤
٢	٩ - ٦
٢	١٣ - ١٠
٠	١٥ - ١٤
٠	١٧ - ١٦
١	١٩ - ١٨
٢	٢١ - ٢٠

وهذا إذا بدأ العد للحصول على ٥٪ من عدد أفراد المجموعة سواء من أعلى أو من أسفل فسوف نصل إلى نفس النقطة وهي الحد الأعلى للفترة ٦ - ٩ والحد الأدنى للفترة ١٠ - ١٣ وتساوي في كلتا الحالتين ٩، ٥.

ويكن تطبيق القانون السابق كما يلى:

$$\text{الوسيط} = 9,5 = 2 \times \frac{\frac{5}{2} - \frac{10}{2}}{\frac{5}{2} - \frac{5}{2}}$$

بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن نستخدم هذا القانون في حساب الإربعى الأول (حيث يقع ٢٥٪ من أفراد العينة)، أو الثاني (حيث يقع ٥٪ من أفراد العينة). ومعنى ذلك أن الإربعى الثاني هو نفسه الوسيط أو الإربعى الثالث (حيث يقع ٧٥٪ من أفراد العينة). فعلى سبيل المثال يكون حساب الإربعى الأول كما يلى:

$$\text{الإربعى الأول} = \bar{x} + \frac{\frac{5}{4} - \text{مج } n}{L}$$

حيث  $\bar{x}$  هي الحد الأدنى للفئة التي يقع فيها الإربعى ( $\frac{1}{4}$  عدد الأفراد)  $n$  عدد أفراد العينة

$\text{مج } n$  مجموع الدرجات أو التكرارات التي تقع قبل الفئة التي تحتوى الإربعى الأول.

$L$  هي عدد الدرجات أو التكرارات التي تحتويها الفئة التي تضم الإربعى الأول.

$i$  هي مدى الفئة.

وبنفس الطريقة يمكن حساب الإربعى الثالث كما يلى:

$$\text{الإربعى الثالث} = \bar{x} + \frac{\frac{3}{4}n - \text{مج } n}{L}$$

### حساب المنوال Mode

المنوال هو الدرجة كثيرة التكرار أو المحدث فى توزيع خاص. فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى السلسلة الرقمية التالية:

١٠ ١١ ١١ ١٢ ١٢ ١٣ ١٣ ١٤ ١٤

فإننا سوف نجد أن الرقم أو الدرجة ١٣ هي أكثر الدرجات تكرارا في هذا التنظيم الرقمي، ولهذا فإنها تعتبر منوال هذا التنظيم. والأمر سهل ما دامت الدرجات متفرقة،

ولكنها إذا كانت في تجمع تكراري أو في جدول تكراري كما سبق أن رأينا فإنه من أجل حساب المتوال لابد أن نحسب المتوسط أولاً ثم نحسب الوسيط ثم نستنتج المتوال (التقريري) من القانون التالي:

$$\text{المتوال} = 3s - 2m.$$

حيث  $s$  = الوسيط،  $m$  = المتوسط.

فإذا عدنا الآن إلى الجدول رقم ٥ من (٤٠) سوف نجد أن الدرجة الوسيطية هي ١٧٢ والمتوسط = ١٧٠، ٨ وبذلك يكون المتوال:

$$172 \times 3 - 170, 8 \times 3 = 174$$

تقريباً.

وما تجدر ملاحظته في نفس الجدول أن الفتة ١٧٠ - ١٧٤ هي الفتة التي تضم أعلى تكرار في هذا التوزيع.

#### كيف يمكنك الاستفادة من هذه الأدوات الإحصائية،

يمكن للطالب أن يستفيد من المتوسط والوسيط والمتوال كأدوات لقياس نزعة الأرقام للتراكم (النوعية المركزية للأرقام) في حالات عديدة.

فيتمكن استخدام المتوسط عندما يجب أن يكون لكل درجة من درجات توزيع القياس وزن وقيمة متساوية مع بقية الدرجات، حيث إن المتوسط ما هو إلا جمع للدرجات وقسمتها على عددها بالتساوي. وهنا تظهر أهمية كل درجة في ميل الأرقام أو الدرجات إلى التجمع، كما أن المتوسط هو أكثر مقاييس النزعة المركزية ثباتاً إذا قورن بغيره.

وأما الوسيط فيتمكن الاستفادة به عندما نريد أن نبحث عن أهمية درجة واحدة بالذات من التوزيع ككل، وخاصة من حيث ميل هذا التوزيع إلى التجمع والتراكم، أو إذا كان هناك ما يمنع من استخدام المتوسط كدلالة لنوعية التوزيع إلى التجمع.

وعلى العموم يجب على طالب البحث أو الدراسة أن يستخدم المتوسط والوسيط وربما المتوال في الوصف الإحصائي لعينة البحث أو الدراسة. ولكن هناك عدة ملاحظات يمكن أن توضع أمام الدارس حتى يمكنه أن يختار الأداة الإحصائية المناسبة لقياس النزعة المركزية للأرقام التي يتعامل معها:

١ - في حالة المجموعات الصغيرة من الأعداد لا ننصح باستخدام المتوال؛ ذلك

لأن التغيير البسيط في الرقم المتماثل يؤدي إلى تغيير كبير في دلالة هذا الرقم.

فعلى سبيل المثال لو كانت لدينا هذه المجموعة من الأرقام:

$$(8, 7, 5, 3, 1, 1)$$

هنا نجد أن الرقم المنوالى فى هذه المجموعة هو ١ . فإذا حدث تغير بسيط فى أحد الأرقام الثلاثة الأولى (١ ، ١ ، ١) بحيث أصبح أحدها صفرًا والأخر ٢ . فإن المنوال فى هذه الحالة سوف يكون ٧ (وهذا تغير كبير من (١) إلى (٧)).

٢ - الوسيط أو الدرجة الوسيطية لا تتأثر بحجم الدرجة الأعلى للتوزيع أو حجم الدرجة الأدنى أى الأقل . فعلى سبيل المثال: لو عندنا مجموعة من الأرقام عددها ٥ رقمًا فإن الوسيط يظل كما هو سواء ظلت نهايتها التوزيع كما هي أو زاد الحد الأعلى ونقص الحد الأدنى .

٣ - يجب أن نلاحظ أن المتوسط يتأثر بقيمة كل عدد من الأعداد التي تكون التوزيع، ولهذا فهو أكثر هذه المقاييس حساسية وتعبيرًا عن خصائص مجموعة الأرقام، ولذلك فإنه لو فرضنا أن أى رقم من الأرقام التي تكون هذه المجموعة أو تلك قد زاد بمقدار ١ فإن المتوسط سوف يزيد أيضًا بمقدار  $\frac{1}{n}$  حيث  $n$  هي عدد الأرقام التي تضمنها المجموعة؛  
ونوضح ذلك، فإذا كان عندنا هذه المجموعة من الأرقام:

$$2 - 4 - 6 - 8 - 10 \quad (n = 5)$$

$$م(\text{المتوسط}) = \frac{30}{5}$$

ثم أردنا أن نزيد أحد هذه الأرقام بمقدار ١٠ حيث تصبح المجموعة كما يلى:

$$12 - 4 - 6 - 8 - 10$$

$$\therefore م(\text{المتوسط}) = \frac{40}{5}$$

أى أن المتوسط السابق (٦) قد زاد بمقدار  $\frac{1}{5} = 2$  ليصبح (٨).

#### **رابعاً - نزعة الأرقام إلى التشتت أو الانتشار،**

كما تميل الأرقام إلى التمركز فإنها أيضًا تميل إلى التشتت أو الانتشار والتباين - سبق أن أشرنا إلى ذلك - ومعنى هذا أن أى توزيع من الدرجات أو الأرقام له هاتان الصفتان: صفة التمركز وصفة التشتت . والطالب الذى يدرس القياس النفسى لابد أنه سوف يواجه الأرقام التى يتعامل معها ويتعين عليه أن يصفها وصفاً إحصائياً صحيحاً مستخدماً فى وصفه هذا صفة التمركز ثم صفة التشتت والانتشار التى تميز هذه الأرقام دون تلك.

وقد يقول الطالب أنه من الممكن أن نستخدم صفة دون أخرى، بمعنى أنه يمكن لنا أن نكتفى بحساب المتوسط فقط ما دام هذا الرقم المتوسط يحمل كل صفات الأرقام الأخرى، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . ولكن لننظر معاً إلى المثال التالي لنرى مدى صحة الزعم الذى يريد أن يكتفى بالمتوسط فى وصف توزيع الأرقام:

المتوسط	الأرقام	الحالة
٤	٧٦٥٤٣٢١	الأولى
٤	٧٧٤٣٢١	الثانية

من الواضح أن هناك اختلافاً بين التوزيع الرقمي الأول والتوزيع الرقمي الثاني رغم تساوى المتوسطين حيث إنه (٤) في الحالتين.

وللنظر الآن إلى مثال آخر:

لنفرض أن الأخصائى النفسي قام باختيار مجموعتين كل منها مكون من ثلاثة أفراد وذلك فى أى موقف من المواقف الاختبارية وكانت الدرجات كما يلى:

#### المجموعة الأولى

- |    |              |
|----|--------------|
| ٥  | الفرد الأول  |
| ٨  | الفرد الثاني |
| ١١ | الفرد الثالث |

وبالتالى فإن المتوسط يصبح ٨ أي  $8 = \frac{11 + 8 + 5}{3}$

#### المجموعة الثانية

- |    |              |
|----|--------------|
| ١  | الفرد الأول  |
| ٣  | الفرد الثاني |
| ٢٠ | الفرد الثالث |

ويصبح بذلك أيضاً متوسط هذه المجموعة هو ٨ أي  $8 = \frac{20 + 3 + 1}{3}$

وهنا لا يمكن لنا أن نقول: إن توزيع الدرجات في المجموعة الأولى يتتشابه مع توزيع الدرجات في المجموعة الثانية رغم أن المتوسط في كل منها يساوى الآخر = ٨.

بل يمكن لنا أن نقول: إن المجموعة الأولى أكثر تجانساً من الناحية الرقمية عند مقارنتها بالمجموعة الثانية: حيث نجد أن الدرجات في المجموعة الأولى تتراوح بين ٥، ١١ بمتوسط قدره ٨ (لاحظ قرب المتوسط من طرف التوزيع). أما في المجموعة الثانية فالدرجات تتراوح بين ١ ، ٢٠ بمتوسط قدره ٨ (لاحظ موقع المتوسط من الطرفين).

من هنا نشأت ضرورة الاستعانة بمقاييس التشتت أو الانتشار من أجل وصف الأرقام وتوزيعها وصفاً أكثر دقة وتفصيلاً مما لو قررنا الاستعانة بمقاييس التمركز فقط.

ويطبيعة الحال لابد أن يكون من أهم مقاييس التشتت أو الانتشار أو التباين مقاييس يعتمد على درجة انحراف الأرقام عن متوسطها.

ولنعد الآن إلى المثال السابق حيث نجد في المجموعة الأولى أن المتوسط يساوى ٨، ودرجة الفرد الأول = ٥ أي انحرفت عن هذا المتوسط بمقدار ثلث وحدات (الفرق بين ٨، ٥) ودرجة الفرد الثاني = ٨ أي أنها لم تنحرف عن المتوسط (حيث إن الفرق بين ٨، ٨ يساوى صفر). وأما درجة الفرد الثالث فهي ١١ أي انحرفت عن المتوسط بمقدار ثلث وحدات (الفرق بين ١١، ٨).

والآن لابد لنا أن نسأل عن اتجاه الانحراف بعد أن عرفنا كمية هذا الانحراف.

حقيقة أن كمية الانحراف هي ثلاثة وحدات (الفرق بين ٨، ٥) بالإضافة إلى ثلاثة وحدات أخرى (الفرق بين ١١، ٨) ولكن الاتجاه يختلف في الحالتين، ولذلك لا نستطيع أن نقول: إن كمية الانحراف هي ست وحدات.

وبالمثل في المجموعة الثانية حيث نجد أن درجة الفرد الأول هي ١ وانحرفت عن المتوسط بمقدار سبع وحدات (الفرق بين ٨، ١) ودرجة الفرد الثاني هي ٣ وانحرفت عن المتوسط بمقدار خمس وحدات (الفرق بين ٨، ٣). وأما درجة الفرد الثالث فهي ٢٠ وتنحرف عن المتوسط بمقدار ١٢ وحدة (الفرق بين ٢٠، ٨).

فإذا نظرنا إلى كمية الانحراف نجد أنها ٧ وحدات ثم ٥ وحدات ثم ١٢ وحدة، أو بمعنى آخر تصبح كمية الانحراف ٢٤ وحدة إذا لم نأخذ اتجاه الانحراف في حسابنا. (لاحظ المقارنة بين كميتي الانحراف في المجموعتين)، والآن نعود إلى موضوع اتجاه الانحراف مرة أخرى:

المتوسط في المجموعتين هو ٨ وهناك درجات في كلتا المجموعتين تزيد عن ٨ كما أن هناك درجات تقل عن ٨. ونوضح ذلك فيما يلى:

المجموعة الثانية		المجموعة الأولى	
الانحراف	الدرجة	الانحراف	الدرجة
٧ -	١	٣ -	٥
٥ -	٣	صفر	٨
١٢ +	٢٠	٣ +	١١

(حيث الانحراف هو الدرجة - المتوسط مثلا  $5 - 8 = 3$  وهذا).

ويعنى ذلك أن مجموع الانحرافات في المجموعة الأولى يساوى مجموع الانحرافات في المجموعة الثانية يساوى صفراء  $( - 3 + 3 = 0 )$  وهذا ما لا يصح أن يؤخذ به لأن الانحراف واضح تماماً من حيث الكمية. إذن ماذا؟  
لابد أن تكون هناك طريقة صحيحة لمقارنة هاتين المجموعتين من حيث كمية واتجاه الانحراف معاً؛ لأنه عندما نقارن من حيث الكمية فقط نجد أن كمية الانحراف في المجموعة الأولى ٦ وحدات وفي الثانية ٢٤ وحدة. ولكن الكمية وحدتها لا تكفى لأن هناك انحرافاً فوق المتوسط وانحرافاً آخر تحت المتوسط، وعندهما نقارن من حيث الاتجاه نجد أن مجموع الانحراف (المجموع الجبرى) هو صفر في كلتا الحالتين، الأمر الذي لا يستقيم من حيث المنطق الظاهري لأن التشتت في المجموعة الأولى أقل بكثير منه في المجموعة الثانية.

من الواضح الآن أن مشكلتنا الأساسية هي اتجاه الانحراف، أو بمعنى آخر العلامات السالبة أو العلامات الموجبة التي تسبق الانحراف (+ ٣ أو - ٣ مثلاً). أو الإشارات الجبرية.

ولننظر الآن إلى هذا السؤال:

كيف يتسعى لنا التخلص من أثر هذه الإشارات؟

إن الرقم + ٢ يختلف عن الرقم - ٢.

ولكن إذا رُبع كل منها (أى ضرب في نفسه مرة واحدة) فإننا نجد أن النتيجة واحدة فإن مربع  $+ 2 = 4$ ، ومربع  $- 2 = 4$ .

وذلك لأن حاصل ضرب إشارة  $+ \times + = +$ .

وحاصل ضرب إشارة  $- \times - = +$ .

وعليه سوف نستعيد المثال السابق (في المجموعتين  $M = 8$ ).

المجموعة الثانية			المجموعة الأولى		
مربع الانحراف	الانحراف	الدرجة	مربع الانحراف	الانحراف	الدرجة
٤٩	٧ -	١	٩	٣ -	٥
٢٥	٥ -	٣	صفر	صفر	٨
١٤٤	١٢ +	٢٠	٩	٣ +	١١

المجموع = ٢١٨      المجموع = ١٨

وهنا يمكن القول بأن المجموعة الأولى من الأرقام أقل ميلاً إلى التشتت من المجموعة الثانية (لاحظ الفرق بين ١٨ ، ٢١٨).

ولكن في هذا المثال نجد أن عدد الأفراد ثلاثة في كل مجموعة، وهنا يمكن المقارنة بين مربع الانحرافات دون تردد. ولكن عندما يختلف العدد في مجموعة عن مجموعة أخرى فلابد إذن أن نلجأ إلى المتوسط من أجل تقنين أو معايرة هذه المقارنة أو هذا الانحراف، وبالتالي فإننا نقسم مجموع مربع الانحرافات على عدد الأفراد.

$$\text{ففي المجموعة الأولى} = \frac{18}{3} = 6 \quad (\text{متوسط مربع الانحرافات})$$

$$\text{وفي المجموعة الثانية} = \frac{218}{3} = 72,7 \quad (\text{متوسط مربع الانحرافات}).$$

وعلى هذا الأساس يمكن مقارنة المجموعات مختلفة العدد ما دمنا سوف نحسب متوسط مربع الانحرافات.

ولكن يجب ألا ننسى أننا بدأنا هذه العملية بتربيع الانحرافات للتخلص من أثر الإشارات الجذرية، وعليه لابد أن نعود بالأرقام إلى أصلها فنحصل على الجذر التربيعي:

$$\text{أى أن } \sqrt{6} = 2,45$$

$$\sqrt{72,7} = 8,53$$

إن ما حصلنا عليه الآن هو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الانحرافات، وهذا ما نسميه الانحراف المعياري. ويعتبر الانحراف المعياري من المقاييس الجيدة لقياس نزعة الأرقام إلى التشتت أو التباين.

$$\frac{\text{مجموع مربعات انحرافات}}{\frac{\text{الأرقام عن المتوسط}}{\text{عدد هذه الأرقام}}} = \text{انحراف المعياري لـ} \Omega \text{ مجموع من الأرقام}$$

$$\frac{\text{مجموع} ((\text{الرقم} - \text{المتوسط})^2)}{\text{عدد الأرقام}} =$$

$$\frac{\Sigma (x - \bar{x})^2}{n} =$$

حيث  $x$  هي الدرجة،  $\bar{x}$  هي المتوسط،  $n$  هي عدد الدرجات. وأول من حسب الانحراف المعياري بهذه الطريقة هو بيرسون سنة ١٨٩٣ م.

## كيف يمكنك أن تحسب الانحراف المعياري؟

### ١- حساب الانحراف المعياري من الدرجات الخام غير المجمعة.

الدرجة الخام هي الدرجة التي تحصل عليها مباشرة بعد تطبيق أي اختبار من الاختبارات النفسية على مجموعة من الأفراد. والطريقة في هذه الحالة تعتمد على القانون السابق الذي تم استنتاجه مباشرة عند مقارنة المجموعتين كما أشرنا سابقا.

وسوف نعرض المثال التالي من التجارب العملية حتى يتابع الطالب كيفية حساب الانحراف المعياري:

في إحدى التجارب طبق اختبار في الشخصية (لقياس القدرة الاجتماعية) على عشرين طالبة من طالبات الجامعة وكانت الدرجات كما يلى:

الدرجة	الانحراف عن المتوسط	مربع الانحراف عن المتوسط
١٣	.	.
١٥	٢ +	٤
٩	٤ -	١٦
١٢	١ -	١
٩	٤ -	١٦
١٦	٣ +	٩
١٧	٤ +	١٦
١١	٢ -	٤
١٢	١ -	١
١٢	١ -	١
١٥	٢ +	٤
١٤	١ +	١
١٣	.	.
١٣	.	.
١١	٢ -	٤

١		١ -	١٤
٦		٤ +	١٧
٥		٥ +	١٨
١		١ -	١٢
٣٦		٦ -	٧

١٥٦ (مجموع مربع  
الانحرافات)

مج ٢٦٠  
م = ١٣

$$\therefore \text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{156}{20}}$$

ملاحظة: قد تختلف هذه النتيجة في حالة استخدام الآلات الحاسبة الحديثة، وذلك لاعتمادها - أي هذه الآلات - على قانون يختلف عن هذا القانون بعض الشيء:

$$\sqrt{\frac{\text{مج} (س - م)^2}{n - 1}}$$

أي أن هذا التوزيع من الدرجات يتراوح بين ٧ ، ١٨ بمتوسط مقداره ١٣ وانحراف معياري مقداره ٢,٧٩.

## ٢ - حساب الانحراف المعياري من الدرجات المتجمعة في جدول تكراري.

سوف نعرض كيفية حساب الانحراف المعياري من الدرجات المتجمعة في جدول تكراري بالرجوع إلى الجدول رقم ٥ ص (٤٠).

ونستعيد هذا الجدول فيما يلى:

مع ملاحظة أننا سوف نستخدم الطريقة المختصرة (راجع طرق حساب المتوسط):

الافتات	التكرار $f$	القائمة	الانحراف عن المتوسط المفترض لـ	كـلـ كـلـ	كـلـ
١٤٤ - ١٤٠	١	١٤٢	٦ -	٦ -	٣٦
١٤٩ - ١٤٥	٣	١٤٧	٥ -	١٥ -	٧٥
١٥٤ - ١٥٠	٢	١٥٢	٤ -	٨ -	٣٢
١٥٩ - ١٥٥	٤	١٥٧	٣ -	١٢ -	٣٦
١٦٤ - ١٦٠	٤	١٦٢	٢ -	٨ -	١٦
١٦٩ - ١٦٥	٦	١٦٧	١ -	٦ -	٦
١٧٤ - ١٧٠	١٠	١٧٢	صفر	صفر	صفر
١٧٩ - ١٧٥	٨	١٧٧	١	٨ +	٨
١٨٤ - ١٨٠	٥	١٨٢	٢	١٠ +	٢٠
١٨٩ - ١٨٥	٤	١٨٧	٣	١٢ +	٣٦
١٩٤ - ١٩٠	٢	١٩٢	٤	٨ +	٣٢
١٩٩ - ١٩٥	١	١٩٧	٥	٥ +	٢٥

٣٢٢

١٢ -

٥٠

$$\text{الانحراف المعياري } \sigma = \sqrt{\frac{\sum f (x - \bar{x})^2}{n}}$$

حيث  $\bar{x}$  = مدى القائمة.

$\sum f x$  = مجموع حاصل ضرب  $f \times x$ .

$n =$  مربع معامل التصحیح (راجع معامل التصحیح (راجع طریقة حساب المتوسط).

$$\therefore \sigma = \sqrt{\frac{11,20 - 1,44}{50}}$$

نعود ونقول مرة أخرى أن القصد من وراء شرح كيفية حساب الانحراف المعياري أو غيره من المؤشرات الإحصائية هو توضيح مفهوم ومنطق الأداة الإحصائية ومعنى استقها. أما طرق الحساب المختلفة فهي في متناول يد الطالب الآن عن طريق استخدام الآلات الحاسبة البسيطة أو القابلة للبرمجة والتي يحسن أن يتدرّب الطالب على استخدامها في المختبر الإحصائي.

### **مؤشرات أخرى لقياس تشتت الأرقام:**

ناقشنا فيما سبق الانحراف المعياري كمؤشر حساب دقيق للدلالة على تباين الدرجات وانتشارها حول متوسطها. وهناك بجانب ذلك بعض المؤشرات الأخرى التي يمكن أن نستدل بها على مدى تشتت الأرقام وانتشارها:

#### **١ - الانحراف الإرباعي:**

الانحراف الإرباعي يدل على متنصف المسافة بين الإرباعي الأول والإرباعي الثالث (المثنين ٢٥٪ والمثيين ٧٥٪). وعلى ذلك فإن الانحراف الإرباعي =  $\frac{ب_3 + ب_1}{٢}$  حيث  $ب_1$  هي الإرباعي الأول وتساوي:

$$ب_1 = ع + \frac{\frac{١}{٤} n - مج n}{ك} \times i$$

$$ب_3 = ع + \frac{\frac{٣}{٤} n - مج n}{ك} \times i$$

(راجع ص ٣٩)

#### **٢ - الانحراف المتوسط:**

وهو عبارة عن متوسط انحرافات الدرجات عن متوسطها بغض النظر عن الإشارة الجبرية (+ أو -) حيث تجمع جميع هذه الانحرافات وتقسم على عدد أفراد المجموعة.

وبالرجوع إلى مثالنا السابق (ص ٤٦) نجد أن الانحراف المتوسط للمجموعة الأولى هو  $\frac{٦}{٣} = ٢ = \frac{٣ + ٣ - ٣}{٣}$  مع إهمال الإشارة، كما نجد أن الانحراف المتوسط للمجموعة الثانية  $\frac{٨}{٣} = ٢\frac{٤}{٣} = \frac{٧ - ٥ + ١٢}{٣}$  مع إهمال الإشارة.

ولكن ما زلنا نقول أن الانحراف المعياري هو أكثر هذه المؤشرات الإحصائية دقة وحساسية.

#### خامساً - ارتباط الأرقام:

عندما تتحدث عن ارتباط الأرقام فإننا نشير إلى خاصية رقمية أخرى ذات أهمية في تحديد علاقة الظواهر السيكولوجية بعضها البعض.

فإنه يمكن القول أن المفاهيم الأساسية في القياس النفسي ليست محصورة فقط في حساب المتوسط، والوسيط، والانحراف المعياري وغير ذلك مما سبقت الإشارة إليه. ولكن من المفاهيم الأساسية أيضاً الاهتمام بعلاقة الظواهر النفسية بالمتغيرات التي تؤثر فيها وتتأثر بها، مثل علاقة القدرة على القراءة بالذكاء أو علاقة القدرة الرياضية بالقدرة الميكانيكية، أو القدرة على معالجة الشكل الهندسي، أو علاقة الثبات الانفعالي بالقدرة الاجتماعية أو الميل إلى التسلط والسيطرة، وهكذا من العلاقات المختلفة بين هذه المتغيرات المختلفة.

وما دامت الظاهرة تحول من الوصف إلى الكم في حالة القياس فإن العلاقة بين هذه الظواهر يمكن أن تتحول من الوصف إلى الكم. وتحويل العلاقة بين الظواهر من حالة الوصف إلى حالة الكم يعني أنها سوف نبحث من مقدار هذه العلاقة، أو بمعنى آخر مقدار ارتباط ظاهرة بظاهرة أخرى. وعلى هذا نحسب ما يسمى بمعامل الارتباط بين الظاهرتين.

وقبل أن نستعرض كيفية حساب معامل الارتباط، سوف نشير في طريقة بسيطة ما يمكن ذلك لمعنى معامل الارتباط وما يدل عليه.

نحن نعلم أن هناك علاقة بين محيط الدائرة وقطرها، وهذه العلاقة تقول أن النسبة بين المحيط إلى القطر =  $\frac{22}{7} (14, 3)$  وهذه النسبة ثابتة بغض النظر عن كون الدائرة صغيرة أم كبيرة. فعندما يزيد القطر أو ينقص فإن المحيط يزيد أو ينقص بمقدار يساوي دائماً  $\frac{22}{7} (14, 3)$  مما طرأ على القطر من زيادة أو نقصان.

وهنا نقول: إن العلاقة بين طول المحيط وطول القطر علاقة موجبة كاملة وتساوي + أي أن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين (المحيط والقطر) تام موجب ويساوي + لأن التغير يسير في اتجاه واحد في كلا المتغيرين.

ولنفرض أيضاً أننا قمنا بتطبيق اختبار في الرياضيات على مجموعة من الأفراد ورصدنا درجاتهم ثم قمنا بتطبيق اختبار آخر في معالجة الشكل الهندسي على نفس

المجموعة من الأفراد ورصدنا درجاتهم كذلك ثم لاحظنا ترتيب هؤلاء الأفراد فوجدنا أن الفرد الذي حصل على أعلى درجة في اختبار الرياضيات هو نفسه الذي حصل على أعلى درجة في اختبار معالجة الشكل الهندسي، ومن حصل على الدرجة التالية في الاختبار الأول هو نفسه الذي حصل على الدرجة التالية في الاختبار الثاني، وهكذا حتى نهاية المجموعة والدرجات.

في هذه الحالة نقول: إن العلاقة بين درجات الأفراد في اختبار الرياضيات ودرجاتهم في اختبار معالجة الشكل الهندسي علاقة تامة موجبة. إذ إن الأوضاع النسبية للأفراد لم تغير بل ظلت ثابتة في كلا الاختبارين، ومن ثم فإن معامل الارتباط يساوي  $+1$ ، وهنا أيضاً نريد أن نشير إلى نقطة هامة وهي أن معامل الارتباط التام الموجب ( $+1$ ) يعني التغيير في اتجاه واحد في كلتا الظاهرتين معبقاء الأوضاع النسبية لوحدات الظاهرة ثابتة، سواء كان هذا التغيير في اتجاه الزيادة أو اتجاه النقص.

وهناك أيضاً علاقة تامة سالبة بين ظاهرتين، بمعنى أن التغيير في كلتا الظاهرتين مرتبط تماماً، ولكن التغيير في إحدى هاتين الظاهرتين يسير في اتجاه معاكس للتغيير في الظاهرة الأخرى.

ولتوضيح ذلك نحن نعرف أن هناك علاقة بين ضغط كمية من الغاز وحجم هذه الكمية بحيث إذا زاد الضغط يقل الحجم فنقول هنا أن العلاقة عكسية.

ولنفرض الآن أننا قمنا بتطبيق اختبار في اللغة العربية على مجموعة من الأطفال ورصدنا درجاتهم، ثم طبقنا اختباراً في القدرة الميكانيكية على نفس هذه المجموعة من الأطفال ورصدنا درجاتهم، ولاحظنا أن الطفل الذي يحتل المكانة الأولى في اللغة العربية حصل على أقل درجة في اختبار القدرة الميكانيكية، وأن الطفل الذي احتل المكانة الثانية في اللغة العربية حصل على درجة تعلو أقل درجة في القدرة الميكانيكية، وهكذا حتى نجد أن أقل درجة في اللغة العربية تقابل أعلى درجة في اختبار القدرة الميكانيكية، كما أن أعلى درجة في اللغة العربية ت مقابل أدنى درجة في القدرة الميكانيكية مع المحافظة على الترتيب المعاكس.

في هذه الحالة نقول: إن معامل الارتباط تام سالب ويساوى  $-1$ . وهناك نوع ثالث من العلاقات - وهو عدم وجود علاقة بين الظاهرتين - حيث نقول: إن معامل الارتباط يساوى صفرأ.

وعلى هذا فإن معامل الارتباط  $= +1$  في حالة العلاقة الطردية التامة.

$= -1$  في حالة العلاقة العكسية التامة.

$=$  صفر في حالة انتفاء العلاقة.

## كيف نحسب معامل الارتباط بين متغيرين؟

سوف نبدأ بتعريف معامل الارتباط في صورة مبسطة، وبالتالي يمكن للطالب أن يحسب معامل الارتباط بناء على هذا التعريف.

«معامل الارتباط هو متوسط حاصل ضرب الدرجات المقننة (زيتا) لكلا

$$\text{س} - \bar{x} \\ \text{المتغيرين}. \text{ حيث درجة زيتا} = \frac{\text{س} - \bar{x}}{\text{ع}}$$

حيث س الدرجة الخام، م المتوسط، ع الانحراف المعياري للتوزيع.

ومعنى ذلك أنه إذا تم تحويل الدرجات الخام في حالة المتغير الأول إلى درجات مقننة (زيتا). وكذلك الدرجات الخام في حالة المتغير الثاني ووجد حاصل ضرب كل درجتين متقابلتين ثم حسبنا المتوسط لكان ذلك هو معامل الارتباط. والمثال التالي يوضح الفكرة:

عند تطبيق اختباري س ، ص على مجموعة من خمسة أفراد كانت النتائج كما

يلى :

الأفراد	الدرجات الخام (س)	الدرجات المقننة (ص)	الدرجات الخام (س)	الدرجات المقننة (ص)
أ	٧٢	١٧٠	١٣٤	٠,٣٤
ب	٦٩	١٦٥	٦٩	٠,٣٧
ج	٦٦	١٥٠	١٣٤	١,٤٦
د	٧٠	١٨٠	٠,٤٥	٠,٧٣
هـ	٦٨	١٨٥	٠,٤٥	١,١

$$س = ٢,٢٤$$

$$ص = ٦٩$$

$$س = ١٣,٦٩$$

$$ص = ١٧٠$$

لاحظ مرة أخرى أن الدرجة المقننة س أو ص هي درجات زيتا  
 الدرجة الخام - المتوسط  
 وتساوي  $\frac{\text{انحراف المعياري}}{\text{الانحراف المعياري}}$  فعلى سبيل المثال في حالة الفرد (أ) نجد أنه حصل على ٧٢ درجة في الاختبار الأول (المتوسط ٦٩ والانحراف المعياري ٢,٢٤) وعليه تصبح الدرجة المقننة زيتا =  $\frac{٦٩ - ٧٢}{٢,٢٤} = -١,٣٤$ .

والفرد (د) حصل على ١٨٠ درجة في الاختبار الثاني (المتوسط ١٧٠ والانحراف المعياري ٦٩,١٣) وعليه تصبح الدرجة المقننة زيتا =  $\frac{١٨٠ - ١٧٠}{٦٩,١٣} = ٠,٧٣$  . والآن نستكمل البيانات السابقة بناء على التعريف السابق لمعامل الارتباط فنحصل على حاصل ضرب الدرجتين المتقابلتين:

$س \times ص$	درجة زيتا (ص)	درجة زيتا (س)	الأفراد
صفر	صفر	١,٣٤	أ
صفر	٠,٣٧-	صفر	ب
١,٩٦	١,٤٦-	١,٣٤-	ج
٠,٣٣	٠,٧٣	٠,٤٥	د
٠,٤٩-	١,١	٠,٤٥-	هـ
١,٨٠		المجموع	

$$\text{متوسط حاصل الضرب (معامل الارتباط)} = \frac{١,٨}{٥} = ٠,٣٦$$

وهذا يعني أن هناك معامل ارتباط موجب بين درجات الأفراد الخمسة في كلا الاختبارين ومقداره ٠,٣٦ .

بناء على ما سبق يمكن أن يكون قانون معامل الارتباط كما يلى:

$$معامل = \frac{\sum س \cdot ص}{n \cdot \sum س^2}$$

حيث  $س$  هي انحرافات الدرجة  $س$  عن المتوسط.

$ص$  هي انحرافات الدرجة  $ص$  عن المتوسط

عن  $س$  الانحراف المعياري لدرجات  $س$ .

عن  $ص$  الانحراف المعياري لدرجات  $ص$ .

$n$  عدد أفراد المجموعة.

$$\text{أو سس . حس} = \frac{\text{مج س ح}}{\sqrt{\text{مج س}^3 \text{ مج ح}^3}}$$

$$\text{أو سس . حس} = \frac{\text{مج ( درجات ريتا س } \times \text{ درجات ريتا ح )}}{n}$$

لابد أن هناك أكثر من طريقة درستها في مقرر الإحصاء لحساب معامل الارتباط، كما يكتفى أحياناً بالاستخراج الآلات الحاسوبية مباشرةً لتعيين قيمة معامل الارتباط بين متغيرين. وما سيق آن شرحنا في التقرارات السليمة إنما هو الفهم للمعنى وراء الارتباط بين الأرقام وكيفية حسابه ومن ثم تفسيره..

### قوة معامل الارتباط.

تحسب عن طريق حساب معامل الاختلاف من القانون التالي:

$$\text{معامل الاختلاف} = \sqrt{1 - r^2}$$

والمطلوب أن يكون الارتباط أقوى من الاختلاف.

### نسبة الارتباط بين متغيرين (البيتا<sup>٣</sup>).

تحدثنا فيما سبق عن معامل الارتباط وعن العلاقة التي يمكن أن نصفها بناء على هذا المعامل حيث نقول علاقة موجبة أو علاقة سالبة أو لا توجد علاقة.

وما نحب أن نوضحه هنا أن معامل الارتباط كما أشرنا إليه إنما يقيس نوعية معينة من العلاقة هي «العلاقة الخطية»، أي تلك العلاقة التي يمكن أن يمثلها خط مستقيم في رسم بياني، ولابد أنك درست هذا النوع من العلاقة في مقرر الإحصاء وعرفت أيضاً أن هناك علاقة غير خطية يمكن أن توجد بين متغيرين. ولنأخذ مثالاً يدل على ذلك.

نحن نعرف أن قدرة الفرد على قيادة الجماعات - أي لأن يكون زعيماً - تتطلب وجود بعض التفاصيل الشخصية وأهمها الليل إلى السيطرة. فإذا أردنا أن ندرس العلاقة بين ميل الفرد إلى السيطرة وقدرته على القيادة لوجلنا أن هناك علاقة طردية بين خاصية السيطرة والقيادة الناجحة بمعنى: زيادة الليل إلى السيطرة، نعني زيادة القيادة الناجحة، ولكن إلى حد معين حيث تصيب زياده الليل إلى السيطرة سبباً في فشل القيادة، ومن ثم تصبح العلاقة عكسية، أي لا يمكن أن نقول أن هذه العلاقة من أولها إلى آخرها علاقة خطية حيث لا يمثلها خط مستقيم ولكن نقول عنها أنها علاقة حيوية Curvilinear.

وفي مثل هذه الحالات يكون استخدام معامل الارتباط كما أشرنا إليه ليس في محله. ولذلك نستخدم ما يسمى بنسبة الارتباط إيتا<sup>٢</sup> لقياس هذا النوع من العلاقات غير الخطية.

والمثال التالي يوضح ما تقصد إليه:

عند تطبيق اختبار من اختبارات الكفاءة اليدوية في مجال ما على مجموعة مكونة من ٢٨ شخصاً من أعمار مختلفة تتراوح بين ١٠ سنوات، ٣٨ سنة كانت النتائج كما يلى:

سنوات العمر

٣٨	٣٤	٣٠	٢٦	٢٢	١٨	١٤	١٠
٨	٧	٨	٩	١١	٩	٨	٧
٩	٩	٩	١٠	١١	١٠	٩	٨
١٠	٩	٩	١١	١٢	١١	١٠	٩
	١٠	١٠		١٢	١٢	١١	٩
							١٠

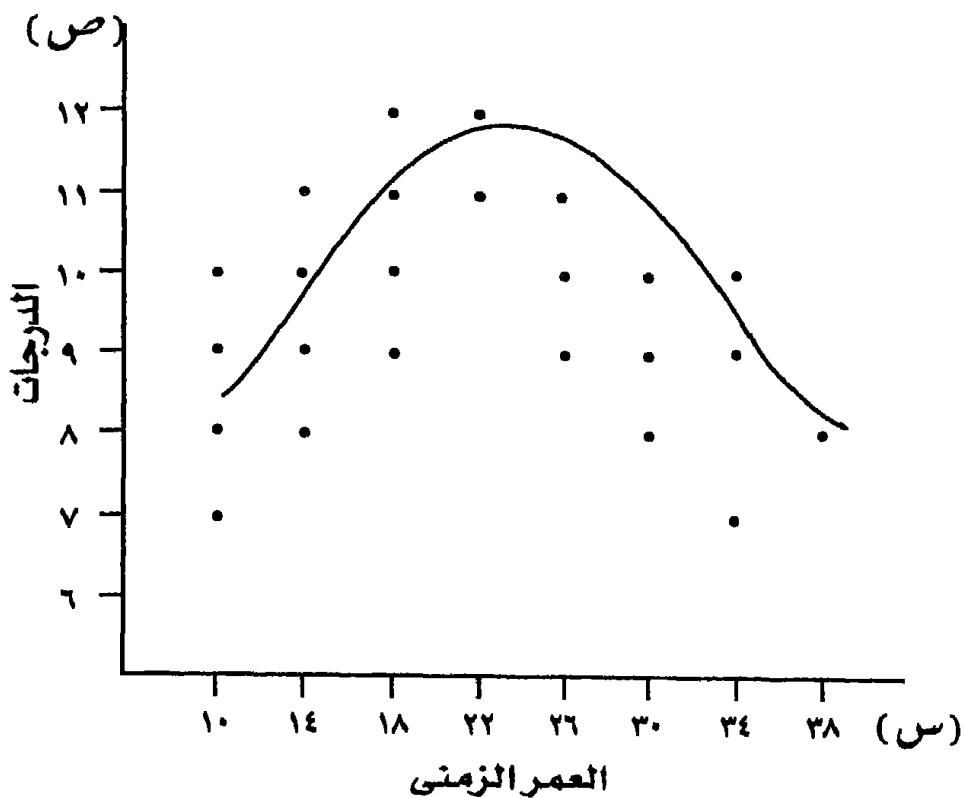
$$م = \frac{٨,٦ + ٨,٦ + ٩,٥ + ٩,٥ + ١٠,٥ + ١١,٥ + ١٠,٠ + ٩,٠}{٨} = ٩,٧٧$$

$$\text{المتوسط العام} = \frac{٢٩٦}{٢٨} = ٩,٦١$$

معتى هذا الجدول أن هناك ثمانى فئات عمرية أخذت هنا الاختبار، وعدد الأفراد ليس ثابتاً في كل فئة: حيث نجد أن فئة ١٠ سنوات فيها خمسة أفراد حصلوا على الدرجات ٧، ٨، ٩، ٩، ١٠، بمتوسط قدره ٩,٦١، وفئة ١٤ سنة فيها ثلاثة أفراد حصلوا على الدرجات ٧، ٨، ٩، ١٠ بمتوسط مقداره ٩,٧٧. وهكذا، كما نجد أيضاً أن المتوسط العام لجميع درجات الاختبار هو ٩,٦١.

كل هذه العمليات السابقة والموضحة في الجدول يمكن عملها بسهولة إذ هي مجرد تصنیف بسيط للدرجات الاختبار ثم حساب متوسط الدرجات في كل فئة، والمتوسط العام للدرجات الاختبار.

ولكن كيف عرفنا أن العلاقة غير خطية أو حيودية. إن رسم الخط البياني لتوضیح العلاقة بين ظاهرتين يعتبر من الخطوات الأساسية والأولية للتوصيف الإحصائي لما تقوم به من دراسة، ومن ثم يعتبر الخط البياني هو المؤشر الأول في توضیح نوع العلاقة:



وعليه قمنا بإعداد الجدول السابق من أجل حساب نسبة الارتباط بين الدرجات (ص) والعمر الزمني (س).

#### كيف نحسب نسبة الارتباط؟

القانون المستخدم لحساب نسبة الارتباط هو:

$$\text{إيتا}^2 = 1 - \frac{\text{مج ع}^2 ب}{\text{مج ع}^2 ك}$$

حيث  $ع^2 ب$  هي التربيعات البينية.

$ع^2 ك$  هي التربيعات الكلية.

ولننظر الآن إلى الجدول السابق لنرى كيفية الحساب:

أ) بالنسبة لحساب  $\text{مج ع} ب$  (التربيعات البينية) نأخذ كل فئة على حدة ونربع الفرق بين كل درجة والمتوسط:  $(7 - 8)^2 + (8,6 - 8)^2 + (8,6 - 9)^2 + (8,6 - 10)^2$ ، هذا بالنسبة للفئات العمرية المختلفة ثم نجمع (يصبح الناتج 24,87).

ب) بالنسبة لحساب مسح ع<sup>٢</sup> له (التربيعات الكلية) نأخذ جميع الدرجات ونربع الفرق بين كل درجة والمتوسط العام (٩,٦١) ونجمع مربعات الفروق على النحو التالي: (٧ - ٩,٦١)<sup>٢</sup> + (٨ - ٩,٦١)<sup>٢</sup> + (٩ - ٩,٦١)<sup>٢</sup> + ... . ٥٤,٦٨ = (٩,٦١ - ٨)<sup>٢</sup>.

ج) بتطبيق القانون السابق:

$$1 - \frac{٢٤,٨٧}{٥٤,٦٨} = ٥٤٥ .$$

$$\text{أى أن } \text{إيتا}^2 \text{ ص } = ٤٥٤ .$$

(لاحظ ص . س يعني أنه يمكن استنتاج قيمة ص من س وليس العكس) وهذا يعني أن قيمة إيتا<sup>٢</sup> ص . س تختلف عن قيمة إيتا<sup>٢</sup> س . ص . لاحظ كذلك أن الأمر يختلف عن معامل الارتباط لأن

$$س س . ص = س ص . س$$

وهنا يمكن مقارنة إيتا<sup>٢</sup> مع س<sup>٢</sup> . ص حيث نجد أن:

$$\text{إيتا}^2 - س^2 \quad (\text{أى الفرق بينهما لأن إيتا}^2 \text{ دائماً أكبر من س}^2).$$

يعتبر مقاييساً جيداً للدرجة حيوية العلاقة.

### الخلاصة:

في هذا الفصل تعرضنا لبعض المفاهيم الأساسية التي يحتاجها طالب القياس النفسي، وخاصة إذا لم يكن قد سبق له دراسة الرياضيات، وقد اعتمدنا على أن الطالب لابد أن يكون قد درس مقرراً في الإحصاء الوصفي. ورغم ذلك فقد كتب هذا الفصل من واقع دراسة تحليلية لأنخطاء الطلاب في مادة القياس النفسي، حيث لوحظ غياب المنطق عن بعض العمليات الرياضية المطلوبة: مثل حساب الانحراف المعياري، أو مناقشة معنى معامل الارتباط. لذلك سوف نختتم هذا الفصل بمجموعة من التدريبات والمسائل التعليمية التي تساعده على فهم ما قصدنا إليه في هذا الفصل.

## تدريبات ومسائل

### أولاً - نقاط هامة.

$$1) 5 + س = 9$$

$$\therefore س = 4$$

الرقم 5 هو طبعاً + 5 وعندما نقله من يمين المعادلة إلى يسارها تغير الإشارة الجبرية فيصبح - 5 أي + س = 9 - 5 = 4

$$2) 5 س = 17$$

$$\therefore س = \frac{17}{5} = 3,4$$

نقل الرقم 5 من يمين المعادلة إلى يسارها يتغير وضعه من بسط الكسر إلى مقامه، والعكس صحيح.

3) أو جد قيمة س

$$\frac{س}{3} = 12, س = 12 \times 3 = 36$$

4) أو جد قيمة المقدار

$$\begin{aligned} \text{إذا كانت ص} &= 7, \\ \frac{5}{1 + (1 - 5)} \text{ص} &= 7 \times 5 \\ \therefore &= 7 \times 5 \\ &= 35 \end{aligned}$$

الخطوة الأولى: التخلص من القوس أي  $1 - 5 = 4$

$$\text{يصبح المقدار } \frac{5}{1 + 4} \times 7 = 7 \times 1$$

الخطوة الثانية: إنهاء عمليات الضرب (أو القسمة إن وجد)

$$\text{يصبح المقدار } \frac{5}{1 + 4} \times 7 = 7 \times 1 = 7$$

الخطوة الثالثة: إنتهاء عمليات الجمع (أو الطرح إن وجد)

$$\text{يصبح المقدار } \frac{3,5}{3,8} = 0,92$$

٥) أوجد قيمة المقدار التالي:

$$\frac{4 \text{ س}}{1 + (4 - 1) \text{ س}} \quad \text{حيث س } 6,0,7,0,0,8,0,0$$

### ثانياً - مسائل محلولة:

١) أوجد المتوسط والوسيط للدرجات التالية:

٧٨ ٨٧ ٦٨ ٧٢ ٩١ ٨٤

الحل: يتم بترتيب الأرقام فيصبح:

٩١ ٨٧ ٨٤ ٧٨ ٧٢ ٦٨

تطبيق القانون  $\frac{1 + 5}{2}$  لعرفة مكان الوسيط ( $n =$  عدد الدرجات)

$$\cdot \frac{1}{3} = \frac{1 + 6}{2} =$$

أى الوسيط يقع بين ٧٨، ٨٤ ويساوي  $\frac{84 + 78}{2} = 81$

أى أن الدرجة الوسيطية هي ٨١

ولحساب المتوسط  $\frac{\text{مجموع}}{n}$  =

٢) أوجد المتوسط والوسيط للتوزيعات التالي:

(ج)

(ب)

(ا)

النكرار	الفئة	النكرار	الفئة	النكرار	الفئة
٦	٩-٠	٢	٤٤-٤٠	١	٥١-٥٠
٨	١٩-١٠	صفر	٤٩-٤٥	٣	٥٣-٥٢
١٠	٢٩-٢٠	٥	٥٤-٥٠	٢	٥٥-٥٤
١٥	٣٩-٣٠	٧	٥٩-٥٥	٤	٥٧-٥٦
٢٥	٤٩-٤٠	٩	٦٤-٦٠	٥	٥٩-٥٨
٣٠	٥٩-٥٠	١١	٦٩-٦٥	٧	٦١-٦٠
٢١	٧٩-٧٠	٦	٧٤-٧٠	٦	٦٣-٦٢
١٩	٧٩-٧٠	٨	٧٩-٧٥	٤	٦٥-٦٤

١٤	٨٩-٨٠		٤	٨٤-٨٠		٣	٦٧-٦٦	
٩	٩٩-٩٠		٢	٨٩-٨٥		٢	٦٩-٦٨	
٥	١٠٩-١٠٠		٢	٩٤-٩٠		٢	٧١-٧٠	

$$\begin{array}{l} \text{الإجابة} \\ \text{المتوسط} = ٥٥,٤٣ \\ \text{الوسيط} = ٥٥,١٧ \end{array} \quad \begin{array}{l} \text{الإجابة} \\ \text{المتوسط} = ٦٧,٣٦ \\ \text{الوسيط} = ٦٦,٧٧ \end{array} \quad \begin{array}{l} \text{الإجابة} \\ \text{المتوسط} = ٦٠,٧٦ \\ \text{الوسيط} = ٦٠,٧٩ \end{array}$$

(١) استخدم الطريقة المختصرة في حساب المتوسط.

$$م = \frac{n}{2} - \frac{\Sigma d}{n}$$

(٢) قانون الوسيط هو:

- (٣) هل يمكنك الاستفادة من هذا القانون في حساب الإيجابي الأول - الإيجابي الثالث؟ (٤) هل يمكنك استخدام نفس القانون في حساب المثنين؟
- ٩٦٠  
ثالثاً - تدريبات.

١) احسب الانحراف المعياري لكل توزيع من التوزيعات الثلاثة أ، ب، ج الموضحة سابقاً.

احسب التباين (التباين = مربع الانحراف المعياري).

٢ - احسب معامل الارتباط = س . ص في الحالات التالية:

(ج)			(ب)			(أ)		
ص	س	الفرد	ص	س	الفرد	ص	س	الفرد
١٢	١٥	١	٤٠	١٥	١	٢٢	٥٠	١
١٤	١٤	٢	٤٢	١٨	٢	٢٥	٥٤	٢
١٠	١٣	٣	٥٠	٢٢	٣	٣٤	٥٦	٣
٨	١٢	٤	٤٥	١٧	٤	٢٨	٥٩	٤
١٢	١١	٥	٤٣	١٩	٥	٢٦	٦٠	٥
٩	١١	٦	٤٦	٢٠	٦	٣٠	٦٢	٦
١٢	١١	٧	٤١	١٦	٧	٣٢	٦١	٧
٨	١٠	٨	٤١	٢١	٨	٣٠	٦٥	٨
١٠	١٠	٩				٢٨	٦٧	٩
٩	١٠	١٠				٣٤	٧١	١٠

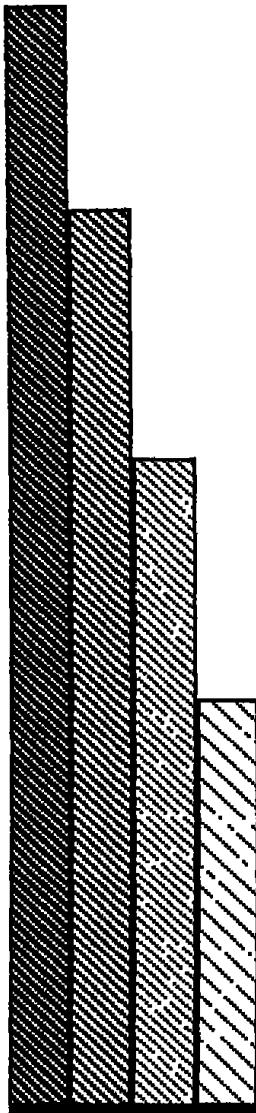
## المراجع

- ١ - سعد عبد الرحمن: السلوك الإنساني تحليل وقياس المتغيرات - مكتبة الفلاح ط ٣ . ١٩٨٣
- 2 - Garrett, H, Statistics in Psychology and Education Longman, 1970.
- 3 - Glass. G and Stanley J, Statistical Methods in Education and Psychology, Prentce Hall, 1970.
- 4 - Guilford, J. P. Psychometric Methods,, Mc Graw - Hill 1956.
- 5 - ..... Fundamental Statistics in Psychology and Education, Mc Graw - Hill 1981.
- 6 - Restte, F, Mathematical Models in Psychology, Penguin Science of Behaviour, 1971.
- 7 - Spiegel, M, Statistics, Schaum's Out Line Series Mc Graw Hill, 1972.



## الفصل الثاني

نظريّة القياس في علم النفس  
-(السلمات والمستويات)-





سوف نناقش في هذا الفصل نظرية القياس في علم النفس، حيث توضح كيف ولماذا نستخدم الأرقام في هذا الميدان من المعرفة.

ولكل نظرية من النظريات مجموعة من الفروض وال المسلمات تقوم عليها من أجل تفسير الظواهر التي ترتبط بها، ولابد أن تكون لهذه النظرية القدرة على التفسير والتحليل حتى تكون نظرية صالحة للاستعمال والتطبيق.

### **المسلمات الرئيسية لنظرية القياس:**

أولاً - سوف تتفق في بداية الأمر أن لكل إنسان مجموعة من الأنماط السلوكية تختلف إلى حد ما مع الأنماط السلوكية لإنسان آخر. وهذه الأنماط سوف نسميها «أداء» الفرد.

(١) وهنا نحن نسلم بأن هذا الأداء يمكن قياسه وتقديره، وهذا يعني أننا نقول إنه يمكن تحويل أداء الإنسان من صيغة وصفية إلى صيغة كمية باستخدام الأرقام حسب قواعد معينة.

وهذا هو المسلم الأول من المسلمات نظرية القياس حيث إن قابلية (٢) أداء الأفراد للقياس والتقدير تمهد للعمليات المختلفة المتتالية والمترتبة على هذه القابلية.

(٣) فأداء الفرد عندما يتم قياسه أو تقديره في مرحلة من مراحله يصبح الأمر بعد ذلك ممكناً للتنبؤ بالمراحل التالية من هذا الأداء أو الأداءات الأخرى ـ (ردود الأفعال).

(٤) ويتضمن مفهوم قابلية أداء الفرد للقياس والتقدير معنى إخضاع هذا الأداء لظروف وعوامل خارجية قد تؤثر بدرجة أو بأخرى في عملية القياس والتقدير مثل ظروف التجربة التي يتعرض لها الإنسان في موقف من مواقف البحث والدراسة، إذ إنه من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل عزل الأداء المطلوب قياسه عن بقية الكل الشامل للإنسان بأنماط سلوكه المختلفة.

فإذا كان المطلوب قياس أداء الفرد في موقف التفكير أو المحاكمة العقلية فقد يكون من الصعب عزل هذا الأداء عن أدائه في التعبير اللغوي، أو استخدام الرموز أو معالجة الأشكال الهندسية أو غير ذلك.

وإذا كان المطلوب قياس أداء الفرد في مواقف القدرة على تحمل المسؤولية، فإنه يصبح أيضاً من الصعب العسيرة عزل هذا الأداء عن أدائه في ميادين القدرة اللغوية أو الذكاء كقدرة فطرية عامة، أو أدائه في مواقف القدرة الاجتماعية أو الميل إلى التسلط والسيطرة أو الثبات الانفعالي أو غير ذلك.

(٥) ومن هنا يتضح أن مواقف التجريب أو مواقف القياس لابد أن تأخذ في اعتبارها هذا الش الداخل، وهذه العلاقة الدينامية (علاقة أخذ وعطاء)، أو التبادلية بين الجوانب المختلفة لأداء الإنسان.

(٦) ومن ثم فإن أداء القياس أو التقدير لابد أن تأخذ ذلك في اعتبارها أيضاً. والأمر ليس كذلك في القياس (الطبيعي) مثل قياس الأطوال والأوزان ودرجات الحرارة، وما إلى ذلك. فإن قياس طول قطعة من الخشب لا يتأثر بوزنها أو بنوعية مادتها، وكذلك قياس وزن قطعة من الحديد لا يتأثر بشكلها أو أبعادها إذا كانت على هيئة كرة أو مكعب، وقياس درجة حرارة سائل معين لا يتوقف على نوع هذا السائل إذا كان ماء أو غير ذلك.

- (٧) نعود ونقول: إن المسلم الأول من مسلمات نظرية القياس هو أن أداء الإنسان قابل للقياس والتقدير، ومن ثم فإن هذا القياس يحتاج إلى أدوات من نوع خاص في ضوء ما أثراه سابقاً، وبالتالي فإن هذه الأدوات لابد أن تميز عن بعضها البعض كما تميز أيضاً عن الأدوات التي تستخدم في القياس الطبيعي أو القياس الكيميائي أو البيولوجي، ولابد كذلك أن يكون لهذه الأدوات رياضياتها الخاصة بها، ومنطقها المحدد الذي تستخدمه في المعالجة بل ومفاهيمها التي ترى من خلالها عملية القياس.

لانيا - المسلم الثاني من مسلمات نظرية القياس يقول بأن «أداء الإنسان إنما هو دالة خصائصه».

(١) وهذا يعني أن كل أداء أو سلوك إنما يصدر عن خاصية واحدة أو مجموعة خصائص يتميز بها الفرد عن غيره من بقية الأفراد. وللتوضيل فإن الخاصية الواحدة - مثل الذكاء أو القدرة اللغوية - تعطى أكثر من نمط أو أداء، كما أن الأداء الواحد - مثل حل مسألة رياضية - يتبع عن أكثر من خاصية واحدة.

(٢) ومن هنا يتضح تعقيد العلاقة بين الخصائص والأداء، الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على الأداة المستخدمة في القياس من حيث البناء والتكونين، وكذلك من حيث الدلالة والتفسير.

(٣) فتعتبر قياس الأداء الذي يرتبط بخاصية التعبير اللغوي، على سبيل المثال، يجب أن تعلم أن هذا الأداء إنما هو نتاج خاصية التعبير اللغوي بجانب خواص أخرى مثل الذكاء والقدرة الاجتماعية وغير ذلك، ومن هنا يتحتم علينا أن نأخذ ذلك في اعتبارنا عند فحص دلالة أداة القياس وتفسير نتائجها.

(٤) وبالمثل فإنه عند بناء أو تكوين أي أداة لقياس خاصية معينة (مثل القدرة الرياضية أو القدرة على تحمل المسؤولية) فإنه يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن هذه الخاصية أو تلك تعطى أكثر من نوع واحد من الأداء.

وهذا ما قدمنا إليه عندما قلنا أن الأداة المستخدمة لقياس الخصائص العقلية والتفسية سوف تتأثر بعلاقة الخاصية بالأداء من حيث البناء والتكوين والدلالة والتفسير.

(٥) وهناك يُعد آخر يجب أن يضاف إلى ما سبق توضيحه وهو يتصل بكم العلاقة بين المتغيرين: الخاصية والأداء، بمعنى شدة العلاقة بينهما، فلو فرضنا أن الخاصية هي القدرة الرياضية وأن الأداء هو حل المسائل الرياضية فإنه يصبح من الضروري أن تكون أداة القياس على درجة كبيرة من الحساسية لشدة العلاقة بين القدرة والأداء حتى نتمكن من قياس الأداء وإرجاعه إلى الخاصية الواحدة، أو الخصائص المتعددة. وبمعنى آخر تتمكن أداة القياس من تقدير العلاقة بين الطرفين دون تدخل طرف ثالث أو أطراف أخرى.

نقول مثلاً إذا كانت أداة القياس حساسة لشدة العلاقة بين المتغيرين، فإنها - أي الأداة - لن تتأثر بتدخل عوامل أخرى مثل اللغة أو التحصيل المدرسي أو سرعة القراءة أو غير ذلك من العوامل.

ونعود ونقول: إن المسلم الثاني الذي يفترض أن أداء الإنسان هو دالة خصائصه يدور حول محورين:

- أ - علاقة الخاصية بالأداء من حيث النوع والكم.
- ب - تأثير أداة القياس بهذه العلاقة.

كما يجب أن نضيف أيضاً أنه بناء على هذا المسلم فإننا نفترض كذلك أن أدوات القياس تقيس أداء الفرد كما تقيس شدة العلاقة بين الأداء والخاصية.

ثالثاً - المسلم الثالث لنظرية القياس يدور حول لب عملية القياس، ويختص بما اتفق على تسميته بالفروق الفردية.

ويقول هذا المسلم بأن الخاصية والأداء والعلاقة بينهما تختلف من فرد لأخر. وأن هذا الاختلاف هو ما قامت عليه عملية القياس.

ولتوسيح ذلك ر بما نشير إلى التجارب الأولى التي أجريت في مختبرات علم النفس في بداية نموه وتطوره، وخاصة في مختبر (فونت) في ألمانيا حيث كانت التجارب تهدف إلى إيجاد صيغة عامة مشتركة، وقانون موحد لسلوك الإنسان وأدائه، وعندما كان يلاحظ اختلاف أداء الفرد عند الاستجابة لنفس المثير كان يعتبر ذلك من باب الخطأ.

أما الاتجاه الآخر وهو الاتجاه الذي يؤكد فكرة القياس العقلى واستخدام أدوات القياس فقد اعتبرت هذه الفروق والاختلافات والتباين أساس عملية القياس بل ما نهدف إلى قياسه فعلاً.

أدوات القياس عندما تقيس الأداء فإنها في الحقيقة لا تقيس كمية هذا الأداء كما نعین مثلاً ورن قطعة من الحديد، وعندما تقيس الخاصية (أو القدرة)، فإنها أى الأداء لا تقيس كمية القدرة - كمية الذكاء مثلاً - التي يمتلكها الفرد، وعندما تقيس العلاقة بين الخاصية والأداء فإننا لا نقيسها في وحدات مطلقة، ولكن جميع هذه العمليات إنما تتم في إطار نسبي هو إطار الاختلاف والتباين الذي يوجد فعلاً بين خصائص الأفراد وأدائهم.

وعلى ذلك فإننا نعود ونقول إن ما نقيسه هو في الحقيقة الاختلافات أكثر من أي شيء آخر، فنحن نقيس اختلافات الأفراد في الذكاء والقدرات والخصائص الشخصية؛ ذلك لأن عملية القياس في هذا الإطار هي نسبية وليس مطلقة.

(١) وما يجب إضافته إلى ما سبق أن وجود الفروق الفردية والاعتراف بها ضمن مسلمات نظرية القياس يحدد موقف عملية القياس وأدوات القياس من وسائل المعالجة الرياضية والإحصائية.

ففي ميدان العلوم الطبيعية يكون أساس المعالجة الإحصائية أو الرياضية هو إيجاد القانون العام أو الصيغة الموحدة، في حين أنه في ميدان القياس النفسي أصبح الأمر مختلفاً بحيث يكون أساس المعالجة الرياضية أو الإحصائية هو البحث عن الفروق والاختلافات والتأكد من دلالاتها، وبذلك فإن المعالجة مختلفة من حيث الهدف والأسلوب في الحالتين.

(٢) كما نؤكد أيضاً أثر هذا المفهوم - مفهوم التباين والاختلاف والفرق الفردية - على بناء أداة القياس في حد ذاتها و اختيار وحداتها والتأكد من فعالية هذه الوحدات.

فإن الأداة التي تبني من أجل قياس الفروق تختلف عن الأداة التي تبني من أجل قياس الكمية، أو يعني آخر نجد أن الأداة التي تبني من أجل القياس النسبي تختلف عن الأداة التي تبني من أجل القياس المطلق.

(٣) ولا يمكن أيضاً أن تتجاهل عملية التحليل والتفسير للقياسات (الدرجات) التي نحصل عليها عن طريق هذه الأدوات التي تبني من أجل قياس الفروق أو القياس النسبي.

ف عند التحليل أو التفسير لابد أن نشير دائماً إلى إطار مرجعي تنسحب إليه هذه القياسات أو الدرجات. وقد يكون هذا الإطار المرجعي هو جدول المعاير بدرجات مبنية تائية مثلاً أو غير ذلك؛ ذلك لأن - وكما سبق أن قلنا - مفهوم الفروق الفردية مفهوم أساسي في عملية القياس النفسي، ومن ثم لابد أن تتأثر به الأساليب والأدوات وطرق التحليل والتفسير.

رابعاً - المسلم الرابع لنظرية القياس يأخذ في اعتباره ما حاولت أن تتجاهله أو تتغلب عليه نظريات القياس في الميادين الأخرى - يأخذ في اعتباره خطأ القياس. ويقول بأن كل درجة (على مقياس ما) إنما تكون من درجتين هما الدرجة الحقيقة والدرجة التي تعود إلى الخطأ.

وهذا اعتراف واضح وصريح بوجود الخطأ كمكون من مكونات الدرجة التي يحصل عليها الفرد على أي مقياس من المقاييس.

(١) ولتحديد العلاقة بين المكون الحقيقى ومكون الخطأ للدرجة ما، فإننا نسلم أيضاً بأن الدرجة الكلية = الدرجة الحقيقة + الدرجة التي تعود إلى الخطأ.

وهنا يمكن أن نقول أن هذا الخطأ يمكن تصنيفه على النحو التالي:

أ - الخطأ الثابت Systematic Error وهو نوع من الخطأ يعود إلى المقياس في حد ذاته ويتكرر بصفة منتظمة وله نفس التأثير على كل درجة على هذا المقياس.

إذا كان هناك خطأ في تدريج مسطرة لقياس الأطوال بحيث توجد زيادة بمقدار  $\frac{1}{2}$  سم في هذا التدريج أصبح من السهل علينا معرفة الدرجة الحقيقة (الطول الحقيقي) لكل ما يراد قياس طوله بطرح  $\frac{1}{2}$  سم من الدرجة الظاهرة أو القياس الظاهري لطول شيء ما. ومن تم فإن هذا الخطأ - إذا عرفت كميته - لا يشكل مشكلة هامة بالنسبة إلى عملية القياس.

ب - خطأ القياس Measurement Error وهو الخطأ الناتج عن استخدام الدرجة الظاهرة في القياس بدلاً من الدرجة الحقيقة وهو نوع من الخطأ يحتاج إلى معالجة إحصائية خاصة للتحكم فيه.

ج - خطأ الصيغة أو العشوائية Random Error وهذا هو الخطأ الذي لا يحتاج إلى شرح وتوضيح. إذ إن هذا النوع من الخطأ - بحكم التسمية - لا يمكن

ضبيطه أو السيطرة عليه؛ لأنه لابد أن يكون عشوائياً. وهذه الأخطاء العشوائية هي التي يلغى بعضها البعض الآخر، وخاصة إذا كان حجم العينة كبيراً، وعلى ذلك فإننا نلتجأ إلى مجموعة من المسلمات الفرعية لتحديد العلاقة بين هذه الأخطاء العشوائية والدرجة الظاهرية، أو الدرجة الكلية التي حصل عليها الفرد ودرجته الحقيقية التي تعبّر عن قدرته الفعلية على البعد الذي يتم قياسه.

نقول: إن الدرجة الكلية = الدرجة الحقيقية + الدرجة التي تعود إلى الخطأ (العشوائي)

$$L = H + \epsilon$$

وهذا يعني أن الدرجة الكلية تساوى المجموع الجبّري للدرجة الحقيقية والدرجة التي تعود إلى الخطأ العشوائي؛ ذلك لأن هذا النوع الأخير من الدرجات قد يكون سالباً أو موجباً.

(٢) نقول أيضاً: إن متوسط هذه الدرجات التي تعود إلى الخطأ العشوائي لابد أن يساوى الصفر أي أن  $H = \text{صفر}$ ، وذلك أيضاً عندما يكون حجم العينة كبيرة.

(٣) نقول كذلك: إن معامل الارتباط بين الدرجات الحقيقية والدرجات التي تعود إلى الخطأ العشوائي لابد أن يكون صفراء. أي أن:

$$H \cdot \epsilon = \text{صفر}$$

ذلك لأنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الأخطاء العشوائية الموجبة تحدث في حالة الدرجات العالية والأخطاء العشوائية السالبة تحدث في حالة الدرجات المنخفضة أو العكس، وعليه فإن  $H \cdot \epsilon = \text{صفر}$ ، يعني أنه لا وجود لـ $\epsilon$  نوع من العلاقة بين الدرجات الحقيقية ودرجات الخطأ العشوائي.

(٤) نقول أيضاً: إن درجات الخطأ العشوائي عند تطبيق مقياس ما على جماعة ما لا علاقة لها بدرجات الخطأ العشوائي عند تطبيق مقياس آخر (على نفس الجماعة)، أو يعني آخر نقول: إن  $H_1 \cdot \epsilon_1 = \text{صفر}$ ، وذلك في حالة ما إذا كان حجم العينة كبيراً كما سبق وأشارنا، ولكن نحن نسلم بأن ما سبق أن قلناه ينطبق كذلك على ما نحصل عليه من درجات في تطبيقاتنا العاديّة، وللتلخيص فإننا نعود ونقول:

- ١ - إن الدرجة الكلية = الدرجة الحقيقية + درجة الخطأ العشوائي.
- ٢ - متوسط درجات الخطأ = صفر.
- ٣ - معامل الارتباط بين الدرجات الحقيقية ودرجات الأخطاء العشوائية = صفر.

٤ - معامل الارتباط بين أي مجموعتين من درجات الأخطاء العشوائية = صفر.  
وهذا أشرنا إليه بمجموعة المسلمات الفرعية.

وعلى العموم فقد ناقشنا فيما سبق - وإن كان في إيجاز - المسلمات الأربع  
الرئيسية لنظرية القياس في علم النفس، وهي:  
١ - أداء الفرد يمكن قياسه وتقديره.  
٢ - أداء الفرد دالة خصائصه.

٣ - الخاصية والأداء والعلاقة بينهما تختلف من فرد إلى آخر (الفروق الفردية).

٤ - القياس الظاهري (الكلى) يتكون من قياس حقيقي وأخر يرجع إلى الخطأ.

### **مستويات القياس في علم النفس:**

سبق أن أشرنا إلى أن القياس بمعناه الواسع يعني استخدام الأرقام في (وصف)  
الأحداث والأشياء بناء على قواعد معينة، وهذا يعني أنه عند تغيير هذه القواعد أو عند  
استخدام الأرقام تحت قواعد مختلفة فإننا سوف نحصل على أنواع مختلفة من المقاييس.  
وعلى ذلك فإنه ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا عدة نقاط سوف تتضح أهميتها في  
مسار المناقشة وهي:

- أ - القواعد المختلفة التي يتم استخدام الأرقام بناء عليها.  
ب - الخواص الرياضية للمقياس الناتج عن استخدام الأرقام تحت هذه القواعد  
المختلفة.

ج - العمليات الإحصائية التي يمكن استخدامها لمعالجة المقياس الناتج سواء من  
حيث بناؤه وتكوينه أو من حيث تحليل نتائج تطبيقاته المختلفة، فعلى سبيل المثال عندما  
نستخدم الأرقام تحت قاعدة تميز السيارات عن بعضها البعض أو المنازل أو التليفونات.  
فإن المقياس الناتج يساعدنا فقط على أن نميز بين سيارة وأخرى ومنزل وأخر وهكذا،  
ولكنه لن يساعدنا في الدلالة على سرعة السيارة أو حجم المنزل وعدد ما فيه من غرف.  
ولكن إذا استخدمت نفس الأرقام تحت قواعد أخرى مثل قاعدة الأول والثاني، وهكذا  
إشارة إلى من دخل القاعة أولاً ومن دخل بعده، فإن المقياس الناتج سوف يساعدنا على  
ترتيب الأفراد حسب أولوية وصولهم إلى القاعة، ولكنه لن يساعدنا في إيجاد الفاصل  
الزمني بين وصول كل فرد وأخر.

وإذا استخدمت نفس الأرقام تحت قاعدة أخرى مثل قاعدة التدريج فإن المقياس  
الناتج سوف يساعدنا في معرفة الفرق بين درجات الحرارة إذا كان التدريج على ترمومتر  
أو في معرفة وزن الأشياء إذا كان التدريج على ميزان وهكذا.

ومن ثم يمكننا أن نميز بين أربعة مستويات من مستويات القياس على أساس القاعدة التي يتم استخدام الأرقام بناء عليها في وصف الأشياء والأحداث وخصائص المقياس الناتج وما يتطلبه من معالجة.

هذه المستويات هي :

### أولاً - مقياس التصنيف (أو التسمية بالرقم) Nominal Scale

ويعتبر هذا المستوى من القياس أبسط المستويات إذ إنه يستخدم الأرقام من أجل الدلالة على الأشياء أو مجموعات الأشياء. فعلى سبيل المثال تستخدم الأرقام من أجل الدلالة على السيارات المختلفة؛ إذ إن كل سيارة لها رقم خاص تصنف به، وكذلك أرقام التليفونات كما يمكن أن تستخدم كذلك للدلالة على مجموعات الأشياء حيث تقول المجموعة رقم ١ والمجموعة رقم ٢ أو الفريق رقم ٣ والفريق رقم ٤. والأرقام المستخدمة في حد ذاتها لا معنى لإجراء أي عمليات حسابية عليها مثل الجمع أو الطرح أو الضرب أو القسمة.

ولنأخذ المثال التالي لتوضيح الفكرة:

لنفترض أنه طلب من المعلم في أحد الفصول أن يصنف الأطفال بناء على لون القميص الذي يرتديه كل منهم. فبدأ بالعد فوجد أن:

- |    |                            |              |
|----|----------------------------|--------------|
| ١٠ | أولاد يرتدون القميص الأبيض | مجموعة رقم ١ |
| ١٥ | ولدا يرتدون القميص الأصفر  | مجموعة رقم ٢ |
| ٨  | أولاد يرتدون القميص الأخضر | مجموعة رقم ٣ |
| ١٢ | ولدا يرتدون القميص الأحمر  | مجموعة رقم ٤ |

نلاحظ هنا أن الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ استخدمت للدلالة على مجموعات كل مجموعة تحتوى على عدد من الأولاد يختلف عما تحتويه المجموعة الأخرى.

وهناك ملاحظة في خصائص هذا القياس وهي أن بداية العد لا تؤثر على القياس، فمن حيث يبدأ المعلم في العد: ابتداء من ذوى القمصان البيض أو من ذوى القمصان الحمر فإن النتيجة سوف تكون واحدة، ولن يؤثر القياس من حيث الشكل أو الموضوع.

وواضح كذلك أن عملية العد البسيط هي التي كونت القياس، وبناء عليها تم تصنيف هؤلاء الأطفال بناء على لون القميص الذي يرتديه كل منهم. ومن الممكن أيضاً أن يتم تصنيف نفس المجموعة من الأطفال بناء على لون القميص ولون الحذاء الذي يرتديه كل منهم.

حيث نجد على سبيل المثال :

٥	أولاد	يرتدون القميص الأبيض والحزاء الأسود	مجموعه رقم ١
٥	أولاد	يرتدون القميص الأبيض والحزاء البني	مجموعه رقم ٢
١٠	أولاد	يرتدون القميص الأصفر والحزاء الأسود	مجموعه رقم ٣
٥	أولاد	يرتدون القميص الأصفر والحزاء البني	مجموعه رقم ٤
٨	أولاد	يرتدون القميص الأخضر والحزاء الأسود	مجموعه رقم ٥
٧	أولاد	يرتدون القميص الأحمر والحزاء الأسود	مجموعه رقم ٦
٥	أولاد	يرتدون القميص الأحمر والحزاء البني	مجموعه رقم ٧

وهنا أيضا نجد أن هذا المقياس له نفس الخصائص السابقة وهي:

- يقوم على مبدأ العد البسيط.

- لا يتأثر ببداية العد.

ومن ثم فإنه يمكن أن نقول: إن مقياس التصنيف هو مقياس يستخدم الأرقام لتصنيف الوحدات بناء على خاصية أو أكثر، ويقوم على مبدأ العد البسيط ولا يتأثر ببداية العد. وما يجب الإشارة إليه هو أن القاعدة التي يعتمد عليها هذا المقياس هي: قاعدة عدم إعطاء نفس الرقم للمجموعات المختلفة، وكذلك عدم إعطاء نفس المجموعة أرقاما مختلفة.

### المعالجة الإحصائية لمستوى التصنيف:

في عملية القياس لا نقف عند مجرد تصنیف وحدات الظاهرة فنقول مثلا: إن في هذا الفصل الدراسي المكون من ٤٠ طالبا ٢٥ طالبا حصلوا على درجة النجاح بينما لم يحصل الباقون وعددهم ١٥ على درجة النجاح. بل نستطرد في ذلك لنبحث في أسباب النجاح والفشل، وهل كنا نتوقع هذه التسیحة بعد الجهد الذي بذله المعلم والتلاميذ أثناء العام الدراسي.

وإذا كنا مثلا نصنیف طلاب مدرسة معينة حسب مناطق السكن فنحن لا نكتفى فقط بأن نعرف عدد الطلاب من كل منطقة سكنية بل نلاحظ العلاقة بين عدد الطلاب في هذه المناطق وقرب هذه المناطق أو بعدها عن مكان المدرسة. وهكذا نستطيع أن نقول: إن مقياس التصنيف إنما هو الخطوة الأولى في البحث في علاقات الظواهر مع بعضها البعض، وهذا في حقيقة الأمر هو موضوع القياس وتطبيقاته التي تؤدي وتساعد على التنبؤ وهو الوظيفة المكملة للقياس في أي علم من العلوم.

(١) وفي البداية نقول: إن المعالجة الإحصائية المناسبة لهذا المستوى تقوم أيضاً على فكرة العد البسيط والأداة الإحصائية هي  $Ka^2 \chi^2$ .  
والأداة الإحصائية  $Ka^2$  تقوم على فكرة دلالة الفرق بين التكرارات المتوقعة والتكرارات الملاحظة.

ولتوسيع فكرة  $Ka^2$  فلنأخذ المثال التالي:

لنفرض أنك كنت في حاجة إلى من يصلح لك سيارتك وأنت لا تعلم ما فيها من خلل. وقام العامل بإصلاحها دون أن يتفق معك على أجر، فعندما تعطيه أجره بعد أن يقوم بعملية الإصلاح هناك واحد من هذه الاحتمالات:

أ - إما أن يأخذ ما أعطيته له لأن في تقديره أن هذا هو الأجر المناسب.

ب - أو أن يشكرك جداً لأنك أعطيته أكثر مما كان يتوقعه بكثير حيث كان يتوقع أن يحصل على ١٠ جنيهات فأعطيته عشرين.

ج - أو أن يحتاج عليك بشدة لأنك أعطيته أقل مما كان يتوقع بكثير حيث كان يتوقع أن يحصل على ١٠ جنيهات فأعطيته جنيهها واحداً.

ففي الاحتمال الأول نجد أن الفرق بين ما كان يتوقعه وما حصل عليه منك كان قليلاً (على سبيل المثال أعطيته ١٠ جنيهات ونصف أو ٩ جنيهات ونصف) ولهذا وجد أن الأجر مناسب دون أي انفعال من نوع ما.

وفي الاحتمال الثاني نلحظ انفعاله الموجب لأن الفرق بين ما كان يتوقعه وما حصل عليه كان كبيراً. حيث توقع ١٠ جنيهات فحصل على عشرين، أي أن الفرق ١٠ جنيهات، وهو في تقديره مبلغ كبير بالنسبة إلى ما كان يتوقعه، أو عندما نستخدم التعبير الرياضي تنسـب  $\frac{1}{1} = 1$ .

وفي الاحتمال الثالث نلحظ انفعاله السالب، لأن الفرق بين ما كان يتوقعه وما حصل عليه كان كبيراً أيضاً فقد كان يتوقع ١٠ جنيهات وحصل على جنيه واحد أي كان الفرق ٩ جنيهات، وبالنسبة إلى ما كان يتوقع يكون في تقديره فرق كبير أي أن  $\frac{9}{1} = 9$ .

هذا هو المنطق الأصلي للأداة الإحصائية  $Ka^2$  حيث يقوم على دلالة الفرق بين المتوقع والملاحظ أو الحادث فعلاً.

ومن أجل أن نقترب بصورة أدق إلى الموضوع لنأخذ مثلاً آخر:

لنفرض أننا قمنا بتصنيف رواد السوق في أحدى الجمعيات إلى ذكور وإناث، فوجدنا في السوق ١٨٠ شخصاً منهم ٨٠ من الذكور، ١٠٠ من الإناث - هذا هو الملاحظ - ولكن ماذا كنا نتوقع؟

ليس هناك سبب يدعونا إلى أن نقول بضرورة وجود عدد أكثر من النساء، وليس هناك أيضاً سبب آخر يدعونا إلى القول بضرورة وجود عدد أكبر من الرجال؛ وذلك لأن السوق يبيع كل شيء سواءً ما يخص النساء أو الرجال كما أن هناك أسرًا يقوم الرجل فيها بشراء لوازم المنزل، وهناك أسر كذلك تقوم المرأة فيها بشراء لوازم المنزل.

إذن لا بد من وجود فرض معين نعتمد عليه في الإشارة إلى التكرار المتوقع (أو العدد المتوقع) من كلا الجنسين.

في هذه الحالة يكون الفرض الأمثل والأنسب هو الفرض الصفرى أو فرض عدم (Null Hypothesis) ولا بد أنك عرفت عنه شيئاً في دراستك للإحصاء، إذ إنه - أي الفرض الصفرى - يرى أنه لا يوجد فرق ذو دلالة بين متوسط مجموعتين، أو يمكن أبسط فإن الفرض الصفرى يرى ما يراه المبدأ القانوني «المتهم بريء حتى تثبت إدانته».

ولذلك فإننا نفترض أو (نتوقع) أن عدد النساء سوف لا يختلف عن عدد الرجال، ومن ثم يمكن التعبير عن ذلك كما يلى:

الرجال	النساء	
		التكرار المتوقع
		التكرار الملاحظ
٩٠	٩٠	
٨٠	١٠٠	

حيث إن العدد الكلى هو ١٨٠ ونحن نفترض - أو نعتمد على الفرض الصفرى - في القول فإن نصفهم من الذكور (٩٠) والنصف الآخر من الإناث (٩٠).

ولنأخذ الآن مثالاً ثالثاً: حيث إننا سوف نقوم بتصنيف رواد أحد محلات الأزياء الخاصة بالرجال أيضاً إلى إناث وذكور.

ففي هذه الحالة لا نستطيع أن نستطيع أن نعتمد على الفرض الصفرى في الإشارة إلى العدد المتوقع، لأنه من المتوقع أن يكون عدد الرجال أكثر من عدد النساء، ومن ثم لا بد من وجود فرض آخر يساعدنا في تعين التكرار المتوقع. وهذا ما يسمى بالفرض المسبق أي الفرض الذي يبني على معلومات سابقة، فإذا كان هناك قانون يقول بأنه لا يجوز أن يوجد أحد الجنسين في محل خاص بالجنس الآخر إلا في حدود ١٠٪ فقط من العدد الكلى: فإنه في هذه الحالة يصبح عدد النساء المتوقع في هذا الحال لا يزيد عن ١٠٪ من عدد الموجودين، فلو كان عدد الموجودين ٩٠ شخصاً فإنه من المتوقع أن يكون هناك ٩ نساء، ٨١ رجلاً. وعلى ذلك إذا وجد أثناء التصنيف أن هناك ٣٠ امرأة، ٦٠ رجلاً فإنه يمكن التعبير عن ذلك كما يلى:

الرجال	النساء	
		التكرار المتوقع
		التكرار الملاحظ
٨١	٩	
٦٠	٣٠	

وهناك مثال آخر: لنفرض أن الجامعة أعلنت عن حاجتها لعدد من العاملين في المكتبات وتقدم لها ٢٠٠ شخص، وبالتالي قام المختصون بتطبيق اختبار خاص لقياس قدرة معينة تتصل بالعمل في المكتبات، ومن المعروف أن هذه القدرة (مثل الذكاء) تتوزع بناء على المنهج الاعتدالي (سبق التعرف عليه في مقرر الإحصاء).

وكانت نتائج هذا الاختبار كما يلى:

١٥ متقدما حصلوا على درجات دون المتوسط بوضوح.

١٢٥ متقدما حصلوا على درجات حول المتوسط.

٦٠ متقدما حصلوا على درجات عالية بوضوح.

فهل هذا التوزيع يختلف عما كانت تتوقعه إدارة الجامعة؟ ماذا كانت تتوقع إدارة الجامعة؟

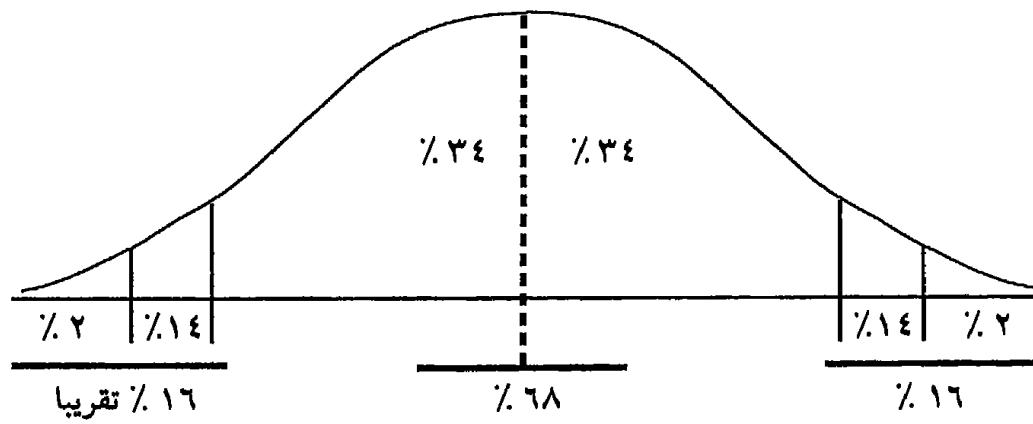
بناء على هذه المعلومات المتوافرة عن الاختبار والقدرة التي يقيسها والتي تقول بأن هذه القدرة تتوزع حسب المنهج الاعتدالي فإنه:

يمكن أن نتوقع ٣٢ متقدما دون المتوسط بوضوح (مستوى متدني).

يمكن أن نتوقع ١٣٦ متقدما حول المتوسط.

يمكن أن نتوقع ٣٢ متقدما أعلى من المتوسط بوضوح (مستوى متفوق).

ولكن كيف؟ انظر إلى المنهج الاعتدالي، وكيفية التوزيع:



نجد أن نسبة الأفراد حول المتوسط هي ٦٨٪ (٣٤٪ + ٣٤٪) أي ما يعادل ١٣٦ فرداً من مجموع ٢٠٠.

كما نجد أن نسبة الأفراد دون المتوسط بوضوح (المستوى المتدنى) هي ١٦٪ (٢٪ + ١٤٪) وهذا يعادل ٣٢ فرداً من مجموع ٢٠٠.

كما نجد أن نسبة الأفراد أعلى من المتوسط بوضوح (المستوى المتفوق) هي ١٦٪ (٢٪ + ١٤٪) وهذا ما يعادل ٣٢ فرداً من مجموع ٢٠٠.

وعلى هذا نعود ونقول: إن التكرارات المتوقعة حسبت بناء على المحنى الاعتدالى.

وللتلخيص فإن الفرض المستخدمة لحساب التكرارات المتوقعة بالنسبة للأداة الإحصائية  $K^2$  يمكن أن تكون:

- أ - الفرض الصفرى.
- ب - الفرض المسبق.
- ج - فرض المحنى الاعتدالى.

وإلى هنا ونكون قد عرفنا كيف نحصل على التكرارات المتوقعة - عن طريق أحد هذه الفروض الثلاثة - وكيف نحصل على التكرارات الملاحظة - عن طريق العد البسيط أو التصنيف - ويبقى الآن أن نعرف كيف نحسب  $K^2$ .

### طريقة حساب $K^2$

القانون المستخدم لحساب  $K^2$  هو:

$$K^2 = \frac{\text{المتوقع} - \text{الملاحظ}}{\text{المتوقع}}$$

أي أن  $K^2 = \text{مجموع مربع الفرق بين التكرارات المتوقعة والملاحظة بالنسبة إلى التكرار المتوقع.}$  (تذكرة المثال الأول حيث نجد أن العامل الذي قام بإصلاح السيارة يناسب الفرق إلى ما كان يتوقعه).

ولنحاول الآن حساب قيمة  $K^2$  في الأمثلة السابقة:

الرجال	النساء	$\Delta$
٩٠	٩٠	التكرار المتوقع
٨٠	١٠٠	التكرار الملاحظ
١٠ +	١٠ -	= الفرق

$$2,2 = \frac{200}{90} = \frac{100}{90} + \frac{100}{90} = \frac{2(1+)}{90} + \frac{2(1-)}{90} = \therefore \text{كا}^2$$

الرجال	النساء	
٨١	٩	التكرار المتوقع
٦٠	٣٠	التكرار الملاحظ
٢١+	٢١-	= الفرق

- ب -

$$54,4 = \frac{441}{81} + \frac{441}{9} = \frac{2(21+)}{81} + \frac{2(21-)}{9} = \therefore \text{كا}^2$$

المستوى المتفوق	المتوسط حول المتوسط	المستوى المتوسط	
٣٢	١٣٦	٣٢	التكرار المتوقع
٦٠	١٢٥	١٥	التكرار الملاحظ
٢٨-	١١	١٧	= الفرق

- ج -

$$34,4 = \frac{2(28-)}{32} + \frac{2(11)}{136} + \frac{2(17)}{32} = \therefore \text{كا}^2$$

ولكن ما معنى :

أن قيمة  $\text{كا}^2$  في المثال الأول (٢,٢) ١ .

وأن قيمة  $\text{كا}^2$  في المثال الثاني (ب) ٥٤,٤ .

وأن قيمة  $\text{كا}^2$  في المثال الثالث (ج) ٣٤,٤ .

لابد أنك تعرضت في دراسة الإحصاء لمعنى الدلالة الإحصائية للأدوات والمعاملات حيث نرجع إلى الجداول للكشف عن هذه الدلالة .

فعندما نرجع إلى جداول  $\text{كا}^2$  (انظر ص ١٢٠) عند درجة الحرية أو الطلاقة ١ (Degree of Freedom ١) لاحظ أن درجات الحرية = (الأعمدة - ١) (الصفوف - ١) وفي هذه الأمثلة درجات الحرية =  $(2-1) \times (2-1) = 1$  .

فإإننا سوف نجد أن قيمة  $\text{كا}^2$  حتى تكون دالة عن مستوى ٥ . لابد وأن تساوى ٣,٨٤ ، ومعنى الدلالة عند مستوى ٥ . أنه إذا أعيدت هذه التجربة مائة مرة فسوف

تكون هناك خمس مرات من هذه المائة غير متفقة مع بقية المرات أو متاثرة بالعشوانية، كما نجد أيضاً أن قيمة  $\kappa^2$  حتى تكون دالة عند مستوى  $2,0,0$  لابد أن تساوى  $5,4,1$  - ومعنى الدالة عند مستوى  $2,0,0$  أنه إذا أعيدت التجربة مائة مرة فسوف تكون هناك مرتان فقط تحت تأثير الصدفة والعشوانية - ثم نجد كذلك أن قيمة  $\kappa^2$  حتى تكون دالة عند مستوى  $1,0,0$  تساوى  $6,4,6$  . واضح أيضاً معنى الدالة عند مستوى  $1,0,0$  أي أن هناك مرة واحدة فقط من كل مائة مرة تتاثر بالصدفة والعشوانية.

وعلى ذلك فإن قيمة  $\kappa^2$  في المثال الأول ( $\alpha = 2,0,2$ ) وهى أقل من القيمة المطلوبة عند مستوى  $5,0,0$  ( $3,84$ ) وعلى ذلك نعتبر  $\kappa^2$  في هذا المثال غير دالة إحصائية وعليه يجب قبول الفرض الصفرى ونقول: إنه ليس هناك ما يلفت النظر بالنسبة لعدد الرجال والنساء داخل السوق.

وفي مثالنا الثاني (ب) نجد أن قيمة  $\kappa^2 = 4,54,4$  ، وهى أكبر من القيمة المطلوبة عند مستوى  $1,0,0$  . وبالتالي فإننا نعتبر أن  $\kappa^2$  في هذا المثال دالة إحصائية بمعنى أن هناك فرقاً جوهرياً واضححاً بين ما توقعنا أن نجد له من نساء ورجال في هذا المحل وبين ما لاحظناه فعلاً . وبالرجوع إلى الأرقام يمكن القول بأن هناك زيادة جوهيرية في عدد النساء عما هو متوقع وقلة جوهيرية في عدد الرجال مما هو متوقع.

وفي مثالنا الثالث (ج) وجدنا أن  $\kappa^2 = 4,34,4$  وهى دالة عن مستوى (أقل) من  $1,0,0$  بمعنى أن هناك فرقاً جوهرياً بين ما كانت إدارة الجامعة تتوقعه من توزيع نتيجة المتقدمين للعمل في المكتبات وبين ما حصلت عليه فعلاً . وبالرجوع إلى الأرقام نلاحظ ذلك فعلاً، وخاصة في المستوى المتوسط والمتوسط المتتفق. ما زلنا حتى الآن نشير إلى  $\kappa^2$  كأداة إحصائية مناسبة لمعالجة نتائج مقاييس مستوى التصنيف. وما سبق كان نوعاً من  $\kappa^2$  يستخدم في حالة وجود مجموعة واحدة (رواد السوق أو محل الأزياء أو المتقدمين للعمل في المكتبات) مصنفة حسب معيار واحد (الجنس: ذكر أو أنثى أو القدرة الخاصة المتعلقة بالعمل في المكتبات).

ولكن ليس هكذا يكون الحال دائماً فقد يكون عندنا أكثر من مجموعة مصنفة حسب معيار معين أو مجموعة واحدة مصنفة حسب أكثر من معيار واحد.

والأمثلة التالية توضح ما نريد أن نذهب إليه:

### المثال الأول:

مجموعتان من الأفراد عدد الأولى ٤٣ رجلاً والثانية ٥٢ امرأة يعملون في مجال الإدارة. وقد تم تصنيف هاتين المجموعتين بناءً على خصائص الإدارة الناجحة. فحصلنا على البيانات الموضحة بالجدول، والمطلوب هو معرفة: هل يختلف الرجال عن النساء بالنسبة للإدارة؟

المجموع	نساء	رجال	
٤٤	٣٢	١٢	مدير ناجح
٣٦	١٤	٢٢	مدير متوسط
١٥	٦	٩	مدير غير ناجح
٩٥	٥٢	٤٣	= المجموع

من الواضح أن الأرقام الموضحة في هذا الجدول هي عبارة عن التكرارات الملاحظة، والمطلوب الآن حساب التكرارات المتوقعة، والطريقة المتبعة لحساب التكرارات المتوقعة هي ضرب الجمع الرئيسي للأعمدة  $\times$  الجمع الأفقي للصفوف والقسمة على المجموع الكلي.

ولتوضيح ذلك فإنه لحساب التكرار المتوقع في الخلية الأولى.

(رجال / مدير ناجح حيث الملاحظ ١٢) فإنه يتم كما يلى:

$$\frac{43 \text{ (الجمع الرئيسي)} \times 44 \text{ (الجمع الأفقي)}}{95 \text{ (المجموع الكلي)}} = 19,9$$

وفي الخلية الثانية (نساء / مدير ناجح حيث الملاحظ ٣٢) فإنه يحسب كما يلى:

$$\frac{52 \text{ (الجمع الرئيسي)} \times 44 \text{ (الجمع الأفقي)}}{95 \text{ (المجموع الكلي)}} = 24,1$$

وفي الخلية الثالثة (رجال / مدير متوسط حيث الملاحظ ٢٢)) فإنه يحسب كما

يلى:

$$\frac{43 \text{ (الجمع الرئيسي)} \times 36 \text{ (الجمع الأفقي)}}{95} = 16,3$$

وفي الخلية الرابعة (نساء / مدير متوسط حيث الملاحظ ١٤) فإنه يحسب كما يلى:

$$\frac{٥٢ \times ٣٦}{٩٥} = \frac{\text{(الجمع الرأسى)} \times \text{(الجمع الأفقي)}}{\text{المجموع}}$$

وفي الخلية الخامسة (رجال / مدير غير ناجح حيث الملاحظ ٩) فإنه يحسب كما يلى:

$$\frac{١٥ \times ٤٣}{٩٥} = \frac{\text{١٩,٧}}{\text{١٩,٧}}$$

وفي الخلية السادسة (نساء / مدير غير ناجح حيث الملاحظ ٦) فإنه يحسب كما يلى:

$$\frac{١٥ \times ٥٢}{٩٥} = \frac{٨,٢}{٨,٢}$$

وعليه فإن الجدول يتحول إلى الصورة التالية:

المجموع	نساء	رجال	
٤٤	(٢٤,١) ٣٢	(١٩,٩) ١٢	مدير ناجح
٣٦	(١٩,٧) ١٤	(١٦,٣) ٢٢	مدير متوسط
١٥	(٨,٢) ٦	(٦,٨) ٩	مدير غير ناجح
٩٥	٥٢	٤٣	= المجموع

لاحظ أن التكرارات المتوقعة وضعت بين قوسين في كل خلية. ويكون حساب كا٢ كما يلى:

$$کا^2 = \frac{\frac{٢(١٦,٣ - ٢٢)}{١٦,٣} + \frac{٢(٢٤,١ - ٣٢)}{٢٤,١} + \frac{٢(١٩,٩ - ١٢)}{١٩,٩}}{١٠,٦٧} + \frac{\frac{٢(٨,٢ - ٦)}{٨,٢} + \frac{٢(٦,٨ - ٩)}{٦,٨} + \frac{٢(١٩,٧ - ١٤)}{١٩,٧}}{١٠,٦٧}$$

ونعود الآن إلى حساب درجات الحرية وهي حاصل ضرب الأعمدة - ١ × الصفوف - ١ . لاحظ أن الأعمدة هي المجموعات (تساوي ٢ رجال ونساء) والصفوف هي التصنيفات وتساوي ٣ : ناجح . متوسط . غير ناجح .

$$\therefore \text{درجات الحرية} = (2 - 1)(1 - 3) = 2$$

وبالرجوع إلى جداول كا<sup>2</sup> نجد أن القيمة المطلوبة للدالة عند مستوى ١٠٠ أقل مما حصلنا عليه (٦٧، ١٠) ومعنى ذلك أن هناك فرقاً جوهرياً بين النساء والرجال بالنسبة لخصائص الإدارة الناجحة كما توضحها الأرقام المشار إليها في الجدول.

### المثال الثاني:

مجموعه مكونة من ٨٠ خريجاً من خريجي الجامعة تم تصنيفهم بناءً على معيارين هما التفوق الأكاديمي والنجاح المهني. فحصلنا على البيانات الموضحة في الجدول:

المجموع	متفوق أكاديمياً	غير متفوق	
			ناجح مهنياً
			غير ناجح
٢١	١١ (ب)	١٠ (أ)	
٥٩	١٣ (د)	٤٦ (ج)	
٨٠	٢٤	٥٦	= المجموع

ويكن بطبيعة الحال حساب التكرارات المتوقعة بنفس الطريقة التي أشرنا إليها في المثال الأول. ولكن في حالة جدول  $2 \times 2$  أي جدول مكون من عمودين وصفين حيث درجات الحرية  $= (2 - 1)(1 - 3) = 1$  يمكن استخدام قانون مباشر لحساب كا<sup>2</sup> على النحو التالي:

$$Ka^2 = \frac{n((d-b)-(h-g))^2}{(a+b)(h+d)(a+h)(b+d)}$$

$$= \frac{80(10-11-46+13)^2}{24 \times 56 \times 59 \times 21} = 5,42$$

وذلك دون الحاجة إلى حساب التكرارات المتوقعة مع ملاحظة أن:

- (أ) نشير إلى الخلية (أ) وفيها ١٠ أفراد (تكرارات).
- (ب) نشير إلى الخلية (ب) وفيها ١١ أفراد (تكرارات).
- (ج) نشير إلى الخلية (ج) وفيها ٤٦ تكراراً.
- (د) نشير إلى الخلية (د) وفيها ١٣ تكراراً.

ومن الواضح أيضاً أن قيمة  $\text{Ka}^2$  وهي ٤٢، دالة عند مستوى ٢٠٠٥ أو تقول أقل من ٠٠٥ (حيث سوف نأخذ في اعتبارنا فقط مستوى ١٠٠ ومستوى ٠٠٥ من مستويات الدلالة الإحصائية) ومعنى ذلك أن هناك علاقة بين التفوق الأكاديمي والنجاح المهني . إذ إن الفرض الصفرى يرى أنه لا علاقة بين هاتين، ويجب رفض هذا الفرض ما دامت قيمة  $\text{Ka}^2$  دالة إحصائية.

### المثال الثالث.

طبق اختبار مقىن في الحساب على مجموعة من الذكور عددها ٤٠، وأخرى من الإناث عددها ٥٠، وصنفت المجموعتان بناء على معيار فوق المتوسط دون المتوسط. فكانت البيانات كما هي في الجدول . والمطلوب معرفة هل هناك اختلاف بين أداء المجموعتين في مادة الحساب؟

المجموع	فوق المتوسط	دون المتوسط	
			ذكور إناث
٤٠	(ب) ٢٣	(أ) ١٧	
٥٠	(د) ٢٢	(ه) ٢٨	
٩٠			المجموع =
٤٥			
٤٥			

يمكن حساب  $\text{Ka}^2$  بنفس الطريقة السابقة حيث:

$$\text{Ka}^2 = \frac{n(A-d - B-h - \frac{C}{2})}{(A+b)(h+d)(A+h)(B+d)}$$

$$5,42 = \frac{2(45 - 28 \times 23 - 22 \times 17)}{45 \times 45 \times 50 \times 40} =$$

وقيمة  $\text{Ka}^2$  عند درجات الحرية (١) نجد أنها غير دالة إحصائية، وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرض الصفرى، بل نقول: إنه لا فرق بين مجموع الإناث ومجموع الذكور في الأداء بالنسبة لاختبار الحساب .

### المثال الرابع.

في دراسة لمعرفة تأثير الطبقة الاجتماعية التي يتسمى إليها الشباب على نوعية الدراسة التي يختارها كل منهم في الجامعة والمعاهد العالية، حصلنا على البيانات

الموضحة في الجدول التالي، وهي عبارة عن تصنيف ٣٩٠ طالبا بناء على نوعية الدراسة والطبقة الاجتماعية، والمطلوب معرفته هو: هل هناك علاقة بين هذين المعيارين: نوعية الدراسة والطبقة الاجتماعية؟

نوعية الدراسة	الطبقة الاجتماعية	١	٢	٣	٤	نوعية الدراسة
أكاديمية (بحثة)	(٧,٣ - ٢٣)	(٣٠,٣ - ٤٠)	(٣٨,٠ - ١٦)	(٥,٤ - ٢)	٨١	٨١
تطبيقيّة عمليّة	(١٨,٦ - ١١)	(٧٧,٥ - ٧٥)	(٩٧,١ - ١٠٧)	(١٣,٨ - ١٤)	٢٠٧	٢٠٧
تجاريّة	(٩,١ - ١)	(٣٨,٢ - ٣١)	(٤٧,٩ - ٦٠)	(٦,٨ - ١٠)	١٠٢	١٠٢

المجموع ٣٥ ١٤٦ ١٨٣ ٢٦ ٣٩٠

لاحظ أن التكرارات المتوقعة موجودة في الجدول بين قوسين في كل خلية، وقد حسبت بالطريقة التي سبق الإشارة إليها:  
(الجمع الرأسى × الجمع الأفقي) / (الجمع الكلى) (راجع المثال الأول).

الجمع الكلى

ويمكن حساب كا٢ على النحو التالي:

$$\begin{aligned}
 \text{كا}^2 &= \frac{2(5,4 - 2)}{5,4} + \frac{2(38 - 16)}{38} + \frac{2(30,3 - 40)}{30,3} + \frac{2(7,3 - 23)}{7,3} \\
 &= \frac{2(13,8 - 14)}{13,8} + \frac{2(97,1 - 107)}{97,1} + \frac{2(77,5 - 75)}{77,5} + \frac{2(18,6 - 11)}{18,6} \\
 69,2 &= \frac{2(6,8 - 10)}{6,8} + \frac{2(47,9 - 60)}{47,9} + \frac{2(38,2 - 31)}{38,2} + \frac{2(9,1 - 1)}{9,1} \\
 \text{ودرجات الحرية} &= (4 - 1)(3 - 1) = 6
 \end{aligned}$$

وبالرجوع إلى جداول كا٢ نجد أن هذه القيمة (٦٩,٢) ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠٠٠٠٠٠.

وعليه فإننا نرفض الفرض الصفرى (لا علاقة بين الطبقة الاجتماعية ونوعية الدراسة) ونرجح الفرض الآخر الذى يشير إلى وجود علاقة بين الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الطالب ونوعية الدراسة التى يختارها فى مرحلة ما بعد الثانوية العامة.

### المثال الخامس (طريقة أخرى لحساب كا<sup>2</sup>)

مجموعتان الأولى مكونة من ٣٨٠ رجلاً (أ) والثانية من ١٦٤ امرأة (ب) تم تصنيفهما بناء على الاستجابة لأحد بنود مقاييس الاتجاهات (خمس نقاط) فحصلنا على البيانات الموضحة في الجدول التالي:

المجموع	٥	٤	٣	٢	١	
المجموعه أ	= ٣٩	+ ٤١	+ ٢٤٧	+ ٢٦	+ ٢٧	
المجموعه ب	= ١٥	+ ٨	+ ١١٠	+ ١٦	+ ١٥	

$$\begin{aligned} 544 &= 54 + 49 + 357 + 42 + 42 = (A+B) \\ 49,44 &= \frac{1}{A+B} \cdot (1,31 + 33,89 + 6,10 + 5,36 + 4,17) \\ 50,83 &= \text{مج} A + B + ج + د + ه \\ \text{الفرق} &= 49,44 - 50,83 = 1,39 \quad (\text{ف}) \end{aligned}$$

$$(A+B)^2 = \frac{2(544)}{164 \times 380} = \frac{2}{A+B}$$

$$K^2 = 1,39 \times 4,75$$

$$\text{درجات الطلاقة} = (2 - 1)(5 - 4) = 1.$$

وبالرجوع إلى جداول كا<sup>2</sup> نجد أن الحد الأدنى للدالة الإحصائية عند مستوى ٥٪ هو ٤٩، وأن قيمة كا<sup>2</sup> التي حصلنا عليها أقل من ذلك، وبالتالي فليست لها دالة إحصائية، ومن ثم تقول أنه ليس هناك فرق بين اتجاه الرجال والنساء، كما يوضح ذلك استجابتهم للبند المشار إليه.

- ولعلك تلاحظ أننا لم نحسب قيمة التكرارات المتوقعة ولم نطبق بالتالي القانون الذي أشرنا إليه سابقاً، لذلك سوف نوضح طريقة حساب كا<sup>2</sup> في الخطوات التالية:
- تصنف استجابات المجموعتين أ، ب في جدول حسب الاستجابات ١، ٢، ٣، ٤، ... ٥ ... ن مثلاً.

- نجمع عدد أ + ب تحت كل عمود من الأعمدة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، وكذلك عدد أ + عدد ب لنحصل على العدد الكلى (٥٤٤ = ١٦٤ + ٣٨٠).

٣ - نحسب النسبة بين مربع (ب) إلى العدد الكلى تحت كل عمود

$$= \frac{\frac{١٦٤}{٥٤٤}}{\frac{٤٢}{٤٢}} = \frac{٣٦}{٤٢} = ٥٥ \text{ تحت العمود (١) وكذلك العدد الكلى } (١٥)$$

(٤٩,٤٤).

٤ - نوجد جمع  $\frac{ب^٢}{أ+ب}$  للإجابات (التصنيفات الخمسة فقط): (أ + ب + ج + د + ه)

$$٥٠,٨٣ = ٤,١٧ + ١,٣١ + ٣٣,٨٩ + ٦,١ + ٥,٣٦$$

٥ - يحسب الفرق (ق) بين ميع  $\frac{ب^٢}{أ+ب}$  للتصنيفات الخمسة،  $\frac{ب^٢}{أ+ب}$  للعدد الكلى.

$$ف = ٤٩,٤٤ - ٥٠,٨٣ = ١,٣٩$$

٦ - نوجد النسبة (ك) بين مربع العدد الكلى إلى حاصل ضرب عدد

$$\text{المجموعتين} = \frac{(أ + ب)^٢}{أ + ب} = ٤,٧٥$$

$$٧ - كا^٢ = ف \times أل .$$

#### الارتباط في مستوى التصنيف (معامل التوافق)،

ما زالت الأداة الإحصائية التي تتحدث عنها هي كا٢ إذ إن معامل الارتباط في هذا المستوى من القياس يمكن أن يشتق من هذه الأداة الإحصائية ويسمى معامل التوافق Contingency Coeff.

$$\text{معامل التوافق} = \sqrt{\frac{كا^٢}{أ + كا^٢}}$$

ففي مثالنا السابق (المثال الرابع) حيث تم التصنيف في أربع طبقات اجتماعية وثلاث نوعيات للدراسة كانت كا٢ = ٦٩,٢ وعدد أفراد المجموعة ٣٩٠، ومن ثم يمكن حساب معامل التوافق C على النحو التالي:

$$\text{معامل التوافق} = \sqrt{\frac{٦٩,٢}{٦٩,٢ - ٣٩٠}} = ٠,٣٩$$

(لاحظ أنه يمكن معرفة الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق عن طريق دلالة كا٢ التي يشتق منها).

كما يمكن حساب معامل التوافق مباشرة كما يلى:  
نستعيض الآن بالخسول السابق بعد حساب السكريات التوقيعة:

الدراسة	نوعية	الطبقة الاجتماعية	٤	٣	٢	١	
أكاديمية (بحث)			(٥,٤) ٢	(٣٨,٠) ١٦	(٣٠,٣) ٤٠	(٧,٣) ٢٣	
تطبيقية عملية			(١٣,٨) ١٤	(٩٧,١) ١٠٧	(٧٧,٥) ٧٥	(١٨,٦) ١١	
تجارية			(٦,٨) ٦٠	(٤٧,٩) ٦٠	(٣٨,٢) ٣١	(٩,١) ١	

ويكون حساب معامل التوافق مباشرة على النحو الثالى:

$$\frac{\frac{٢(١+٧)}{٩٧,١} + \frac{٢(٧٥)}{٧٧,٥} + \frac{٢(١١)}{١٨,٦} + \frac{٢(٤)}{٥,٤} + \frac{٢(١٦)}{٣٨} + \frac{٢(٤٠)}{٣٠,٣} + \frac{٢(٢٣)}{٧,٣}}{٤٥٩,٠٨} = \frac{\frac{٢((١)+٠)}{٧,٨} + \frac{٢(٧-٦)}{٤٧,٩} + \frac{٢(٣١)}{٣٨,٢} + \frac{٢(١)}{٩,١} + \frac{٢(١٤)}{١٣,٨}}{٤٥٩,٠٨} + \text{الجمع الكلى } C.$$

$$\therefore \text{معامل التوافق} = \frac{\frac{٣٩ - ٤٥٩,٠٨}{٤٥٩,٠٨}}{C} = \frac{C - ٣٩}{C}.$$

قوة معامل التوافق (C).

ويكون حساب قوة معامل التوافق (C) من القانون الثالى:

فإذا كانت النتيجة حول ١، . و حتى ٣، . يعتبر ضعيفا،  
وإذا كانت أكبر من ٣، . يعتبر متوسط القوة، وإذا كانت  
أكبر من ٥، . يكون قويا.

معامل الاختباء في مستوى التصنيف (معامل ثانى φ).

لاحظ أنه عندما تحدينا عن معامل التوافق C فلنا أنه ينطبق عندما يتم تصنيف المتغيرين (الطبقة الاجتماعية ونوعية الدراسة) إلى صفين أو أكثر (طبقة ١، طبقة ٢، طبقة ٣، طبقة ٤ - دراسة أكاديمية بحثة - تطبيقية عملية - تجارية).

أما عندما يتم تصنيف المتغيرين تصنيفا ثنائيا حقيقيا مثل ذكر أو أنثى، ١ أو صفر، وهكذا: فإننا نستخدم معامل فاي:  
ولنأخذ المثال التالي:

عند تطبيق أحد الاختبارات على مجموعة من الأفراد (٢٢٥ فردا) أمكن تصنيف الإجابات على السؤال رقم ٦ والسؤال رقم ١٤ كما في الجدول التالي:

### سؤال رقم ٦

المجموع	١	صفر	
٩٠	(ب) ٢٠	(أ) ٧٠	صفر
١٣٥	(د) ٨٠	(هـ) ٥٥	١
٢٢٥	١٠٠	١٢٥	المجموع

٦  
١٤

أى أن عدد الذين حصلوا على صفر في السؤالين رقم ٦ ، ١٤ هو ٧٠ (أ)  
والذين حصلوا على صفر في سؤال ١٤ ، درجة واحدة في سؤال ٦ هم ٢٠ (ب)  
والذين حصلوا على درجة واحدة في سؤال ١٤ ، صفر في سؤال ٦ هم ٥٥ (هـ)  
والذين حصلوا على درجة واحدة في كلا السؤالين هم ٨٠ (د).

ويكون حساب معامل فاي من القانون التالي:

$$\frac{أ \times د - ب \times هـ}{\sqrt{(أ + ب)(هـ + د)(أ + هـ)(ب + د)}} = \text{معامل فاي}$$

$$\frac{٥٥ \times ٢٠ - ٨٠ \times ٧٠}{\sqrt{١٠٠ \times ١٢٥ \times ١٣٥ \times ٩٠}} = ٠,٣٦$$

كما يمكن أيضا حساب معامل (فاي) من قيمة كا٢ - إذا كانت قد حسبت من جدول  $2 \times 2$  وتوافر فيه الشروط السابقة (الثنائية الحقيقة في التصنيف) وذلك من القانون التالي:

$$\frac{كا٢}{ن} = \text{معامل فاي } \Phi$$

حيث  $n$  = عدد الأفراد

وعلى هذا فإنه يمكن البحث عن الدلالة الإحصائية لمعامل فاي بتحويله إلى  $\text{Ka}^2$  ثم الكشف عن الدلالة الإحصائية لقيمتها. وفي مثالنا هذا يمكن الحصول على قيمة  $\text{Ka}^2$  كما يلى:

$$\begin{aligned} \text{Ka}^2 &= \text{N} \times \phi^2 \\ &= 220 \times (0.36)^2 = 29.2 \end{aligned}$$

حيث درجات الطلقة أو الحرية = 1

فتكون  $\text{Ka}^2$  واضحة عند مستوى أقل من 1 . . . وعليه يكون معامل فاي دالا إحصائيا. أى أن هناك علاقة فعلية بين الإجابة عن السؤال رقم 6 والسؤال رقم 14 في مثالنا السابق.

إلى هنا ويتجهى بنا الحديث عن  $\text{Ka}^2$  ومشتقاتها ( $\phi - C$ ) كأدوات إحصائية مناسبة لمعالجة مستوى التصنيف من القياس. ولكن هناك أيضا أدوات أخرى بجانب  $\text{Ka}^2$  بل ويعتمد عليها، وسوف نشير إليها في الفقرات التالية.

### **اختبار ماكنمار لدلالة التغيير**

تستخدم هذه الأداة الإحصائية عندما يتم تصنيف مجموعة واحدة من الأفراد بناء على معيار التغيير في أداء هؤلاء الأفراد عندما يتعرضون على سبيل المثال لوسيلة من وسائل الإعلام أو التعليم ومرور فترة زمنية مناسبة من الزمن لإحداث هذا التغيير.

فعلى سبيل المثال إذا تعرضت مجموعة من الأطفال لطريقة معينة من التدريب أو التعليم، فإنه من المتوقع بعد مرور فترة زمنية مناسبة أن يحدث تعديل في سلوك الأطفال وأدائهم، كما أنه من المحتمل أيضا أن تظل استجابات بعض الأطفال كما هي، ومن المحتمل كذلك أن يكون التعديل في اتجاه سلبي.

ومعنى ذلك أنه سوف يتم تصنيف هذه المجموعة أو العينة حسب التعديل واتجاهه أو عدم التغيير، وذلك في جدول رباعي ( $2 \times 2$ ) كما يلى:

#### **بعد التعرض للظروف التجريبية**

B	A
D	C

**قبل التعرض  
للظروف  
التجريبية**

فيوضع في المنطقة (أ) عدد الأفراد الذين تغير أداؤهم في الاتجاه الموجب للظروف التجريبية (تمشى مع فرض التجربة)، وتوضع في المنطقة (د) عدد الأفراد الذين تغير أداؤهم في الاتجاه السالب للظروف التجريبية (لا يتشمى مع فرض التجربة). وأما في المنطقة ب، هـ فيوضع فيها الأفراد الذين لم يتغير أداؤهم.

والمثال التالي يوضح استخدام هذه الأداة الإحصائية:

في تجربة على مجموعة من طلبة إحدى الكليات العسكرية وجد أن بعض هؤلاء الطلاب يصيب الهدف أثناء التدرب على إطلاق النار والبعض الآخر يخطئ الهدف بصورة واضحة. فتقرر تعريض هذه المجموعة لدورس نظرية في مسار القذائف وإطلاقها، وقواعد إصابة الهدف وغير ذلك من المفاهيم النظرية الضرورية. ومن ثم أمكن الحصول على البيانات التالية:

### بعد الدروس النظرية

لا يخطئ الهدف<sup>+</sup> يخطئ الهدف<sup>-</sup>

ب ٥	٢٦	قبل الدروس النظرية	يخطئ الهدف <sup>-</sup> لا يخطئ الهدف <sup>+</sup>
د ٦	٨		

أى أنه وجد ٢٦ طالبا كانوا يخطئون إصابة الهدف قبل الدراسة النظرية وأصبحوا يجيدون إصابة الهدف بعدها (في المنطقة أ تغير موجب) ووجد كذلك ٦ من الطلبة كانوا لا يخطئون الهدف قبل الدراسة النظرية، وأصبحوا يخطئون الهدف بعدها (في المنطقة د تغير سالب)

ووجد أيضا أن هناك ٨ من الطلبة لا يخطئون الهدف قبل الدراسة النظرية وبعدها (في المنطقة هـ لا تغير)، ووجد أخيرا ٥ من الطلبة ظلوا يخطئون الهدف قبل الدروس النظرية وبعدها.

ويمكن حساب معامل ماكنمار من القانون التالي:

$$\frac{(أ - د - ١)^٢}{أ + ب} =$$

$$\text{المعامل أو (كا٢)} = \frac{١١,٢٨}{٦ + ٢٦} = \frac{٢(١ - ٦ - ٢٦)^٢}{٦ + ٢٦}$$

والحقيقة أن القيمة الناتجة هي قيمة كا<sup>٢</sup> مرتين أخرى بدرجة طلاقة تساوى = ١ ، وبالكشف في الجدول عن هذه القيمة حيث نجد أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠ .٠١ . وهذا يعني أن الدروس النظرية ذات تأثير دال في تدريب هذه المجموعة على إصابة الهدف.

(لاحظ أنه لم نأخذ في حسابنا سوى المنطقة أ، والمنطقة د حيث حدث التغيير الموجب أو السالب).

#### اختبار كوشان (٤)،

وهو اختبار آخر ويعتبر امتدادا لاختبار ماكنمار حيث يمكن أن يتعدد التصنيف (ثلاثة أصناف أو أكثر) في حين أنه في حالة اختبار ماكنمار كان عدد الأصناف اثنين فقط.

ويبحث اختبار كوشان في علاقة ظروف التجarب باستجابات المفحوصين، والمثال التالي يوضح استخدام هذا المعامل:

في تجربة لمعرفة أثر طريقة تقديم الاختبار للطالب على استجابته صنفت ظروف التجارب إلى:  
الحالة:

(أ) تقديم السؤال على أنه اختبار كتاب مفتوح يعني أن الطالب يستطيع استخدام الكتاب في الإجابة على السؤال.

(ب) تقديم السؤال على هيئة اختبار عادي بحيث عرف الطالب بأن هناك اختبارا قبل الإجراء بمدة كافية.

(ج) تقديم السؤال بصورة مفاجئة وصيغة غير متوقعة.

وعلى هذا فقد تعرض عشرون طالبا لهذه التجربة ورصدت نتائج الاستجابة للسؤال المقدم (صفر) في حالة عدم القدرة على تقديم الإجابة الصحيحة، (١) في حالة تقديم الإجابة صحيحة كاملة.

والجدول التالي يوضح كيفية حساب وتفسير معامل كوشان.

رقم الطالب	(أ)	(ب)	(ج)	المجموع (ل)	مريض المجموع (م)
١	٠	٠	٠	٢	٤
٢	١	١	٠	١	١
٣	٠	١	٠	٠	٠
٤	١	١	٠	١	١
٥	٠	١	٠	٠	١
٦	١	١	٠	٢	٤
٧	١	١	٠	٢	٤
٨	٠	٠	١	٠	٠
٩	٠	٠	١	٣	٩
١٠	٠	٠	١	٣	٩
١١	٠	٠	١	٣	٩
١٢	٠	٠	١	٣	٩
١٣	٠	٠	١	٢	٤
١٤	٠	٠	١	٢	٤
١٥	٠	٠	١	٢	٤
١٦	٠	٠	١	٣	٩
١٧	٠	٠	١	٢	٤
١٨	٠	٠	١	٢	٤
١٩	٠	٠	١	٢	٤
٢٠	٠	٠	١	٢	٤

المجموع =  $3 + 14 + 10$   
 $(3 + 14 + 10)$

ومن هذه البيانات يمكن تعين  $\varphi$  من القانون التالي:

$$\frac{L - 1}{L \times L - M} = \varphi$$

$$L \times L - M$$

حيث  $L$  = عدد ظروف التجريب (ثلاثة أصناف في هذا المثال).

$A, B, H$  = مجموع الإجابات الصحيحة تحت كل صنف (١٥، ١٤، ٣).

$L$  = الجمع الكلى للإجابات الصحيحة تحت كل الأصناف (٣٢ في هذا المثال).

$M$  = مجموع مربعات المجموع الأقصى للإجابات الصحيحة (٦٨ في هذا المثال).

$$\therefore \varphi = \frac{16,63}{68 - 32 \times 3} = \frac{[32 - 3 - [23 + 214 + 215]]}{3}$$

ومرة أخرى نعود إلى جداول كا٢ حيث درجات الطلقة لهذا المعامل =  $L - 1$

(حيث إن معامل كوشران له توزيع مقاير كثيرة لتوزيع كا٢). أي درجات الطلقة = ٢

لنجد أن ١٦,٦٣ ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠١ وهذا يؤكد أن هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة تقديم الاختبار للطالب واستجابته في هذا الاختبار.

### ثانياً - مقياس الترتيب (أو الرتب) Ordinal Scale

يعتبر مقياس الترتيب تالياً من حيث التعقيد والرقي لمستوى التصنيف حيث إنه يقوم على أساس ترتيب الوحدات بناء على معيار واحد أو أكثر.

ومعنى ذلك أنه لا بد أن يتآثر - كمقياس - ببداية العد أو الترميم على عكس مقياس التصنيف حيث لا يتآثر ببداية العد.

فعلى سبيل المثال إذا أردنا أن نرتتب مجموعة من الأفراد حسب الطول فقد نحصل على ما يلى:

الرتبة	الطول	الأفراد
١	١٨٠ سم	أ
٢	١٧٩ سم	ب
٣	١٧٠ سم	هـ
٤	١٦٣ سم	د
٥	١٦٢ سم	هـ

فإذا نظرنا إلى هذا المقياس وجدنا أن الفرد (أ) يحتل المرتبة الأولى، ولا بد أن نبدأ المقياس من هذه النقطة، أي من عند (أ) يليه (ب)، ثم (ج) وهكذا. ولا يمكن أن نبدأ مثلاً من عند الفرد ج أو د.

كما نلاحظ شيئاً آخر، وهو أن طول الفرد الأول ١٨٠ سم، والثاني ١٧٩ سم أي أن الفرق بينهما ١ سم، في حين أن الفرق بين الثاني والثالث ٩ سم، والثالث والرابع ٧ سم، والرابع والخامس ١ سم.

أو بمعنى آخر أن المسافات بين الوحدات غير متساوية على الرغم من أن هذا التساوى يظهر فقط في الرتب حيث نجد أن تنظيم هذه الرتب هو ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

ويعتبر هذا مأخذًا على مقياس الرتب، وهذا النوع من المقياس كثير الاستخدام في ميدان العلوم السلوكية، وخاصة في ترتيب الأفراد حسب خصائص معينة مثل الخصائص الشخصية عند اختيار الأفراد لأعمال محددة، ويكون من السهل ومن المطلوب ترتيبهم لتعيين أفضلهم ثم الذي يليه في الأفضلية وهكذا. كما يستخدم أيضاً وعلى نطاق واسع في عمليات الاختيار الاجتماعي (المقياس السوسبيومترى - مورينو) عند تعيين الاختيارات بالرتبة حيث يكون الاختيار الأول هو الأفضل يليه الاختيار الثاني وهكذا. وحيث لا تكون للمسافة بين الاختيارات الأهمية الأولى، بل تكون الأهمية للوضع النسبي لهذه الاختيارات. كما يستخدم هذا النوع من المقياس أيضاً في ترتيب المجموعات حسب خصائص مشتركة من أجل تمييز مجموعة على أخرى.

وما دام هذا المستوى متعدد الاستخدام فإن التعامل معه لا يقف عند حد ترتيب الوحدات؛ لأن هذا ليس هو هدف تكوين المقياس بل يتعدى ذلك إلى التطبيق والمعالجة.

### **المعالجة الإحصائية لمستوى الترتيب:**

(١) ربما كانت بداية التعامل الإحصائي هي محاولة إيجاد «الوحدات الكمية» أو الدرجات التي تناظر الرتب، وخاصة إذا افترضنا أن الخاصية أو السمة التي اتخذت أساساً للتترتيب تخضع للمنحنى الاعتدالى من حيث التوزيع.

فإذا كانت المجموعة مرتبة حسب الطول وافتراضنا أن الطول يتوزع في المجتمع الأصلى الذى أخذنا منه هذه المجموعة حسب المنحنى الاعتدالى فإنه يمكن حساب الوحدات الكمية أو الدرجات الماظنة للرتب على النحو التالي:

الرتبة	الأفراد
١	أ
٢	ب
٣	ج
٤	د
٥	هـ

- الخطوة الأولى هي تحويل كل رتبة إلى نسبة مئوية معيارية (نسبة مئوية خاصة بالمنحنى الاعتدالي) وذلك بالقانون التالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{s - 5}{n} \times 100$$

حيث  $s$  هي الرتبة،  $n$  عدد أفراد المجموعة

$$\therefore \text{بالنسبة للرتبة 1 تكون النسبة المئوية هي } \frac{1 - 5}{5} \times 100 = 10\%$$

$$\text{بالنسبة للرتبة 2 تكون النسبة المئوية هي } \frac{2 - 5}{5} \times 100 = 30\%$$

$$\text{بالنسبة للرتبة 3 تكون النسبة المئوية هي } \frac{3 - 5}{5} \times 100 = 50\%$$

$$\text{وبالنسبة للرتبة 4 تكون النسبة المئوية هي } \frac{4 - 5}{5} \times 100 = 70\%$$

$$\text{وبالنسبة للرتبة 5 تكون النسبة المئوية هي } \frac{5 - 5}{5} \times 100 = 100\%$$

- الخطوة التالية هي استخدام جداول هـ Hull للحصول على الوحدة الكمية المناظرة للرتبة على هيئة درجة على مقاييس عشري:

جدول ( هل Hull لتحويل النسب المئوية المعيارية  
إلى درجات على مقياس عشرى

الدرجة	النسبة	الدرجة	النسبة	الدرجة	النسبة	الدرجة	النسبة
٢,٤	٩٠,٨٣	٤,٩	٥٢,٠٢	٧,٤	١١,٠٣	٩,٩	٠,٠٩
٢,٣	٩١,٦٧	٤,٨	٥٤,٠٣	٧,٣	١٢,٠٤	٩,٨	٠,٢٠
٢,٢	٩٢,٤٥	٤,٧	٥٦,٠٣	٧,٢	١٣,١١	٩,٧	٠,٣٢
٢,١	٩٣,١٩	٤,٦	٥٨,٠٣	٧,١	١٤,٢٥	٩,٦	٠,٤٥
٢,٠	٩٣,٨٦	٤,٥	٥٩,٩٩	٧,٠	١٥,٤٤	٩,٥	٠,٦١
١,٩	٩٤,٤٩	٤,٤	٦١,٩٤	٦,٩	١٦,٦٩	٩,٤	٠,٧٨
١,٨	٩٥,٠٨	٤,٣	٦٣,٨٥	٦,٨	١٨,٠١	٩,٣	٠,٩٧
١,٧	٩٥,٦٢	٤,٢	٦٥,٧٥	٦,٧	١٩,٣٩	٩,٢	١,١٨
١,٦	٩٦,١١	٤,١	٦٧,٤٨	٦,٦	٢٠,٩٣	٩,١	١,٤٢
١,٥	٩٦,٥٧	٤,٠	٦٩,٣٩	٦,٥	٢٢,٣٢	٩,٠	١,٦٨
١,٤	٩٦,٩٩	٣,٩	٧١,١٤	٦,٤	٢٣,٨٨	٨,٩	١,٩٦
١,٣	٩٧,٣٧	٣,٨	٧٢,٨٥	٦,٣	٢٥,٤٨	٨,٨	٢,٢٨
١,٢	٩٧,٧٢	٣,٧	٧٤,٥٢	٦,٢	٢٧,١٥	٨,٧	٢,٦٣
١,١	٩٨,٠٤	٣,٦	٧٦,١٢	٦,١	٢٨,٨٦	٨,٦	٣,٠١
١,٠	٩٨,٣٢	٣,٥	٧٧,٦٨	٦,٠	٣٠,٦١	٨,٥	٣,٤٣
٠,٩	٩٨,٥٨	٣,٤	٧٩,١٧	٥,٩	٣٢,٤٢	٨,٤	٣,٨٥
٠,٨	٩٨,٨٢	٣,٣	٨٠,٦١	٥,٨	٣٤,٢٥	٨,٣	٤,٣٨
٠,٧	٩٩,٠٣	٣,٢	٨١,٩٩	٥,٧	٣٦,١٥	٨,٢	٤,٩٢
٠,٦	٩٩,٢٢	٣,١	٨٣,٣١	٥,٦	٣٨,٠٦	٨,١	٥,٥١
٠,٥	٩٩,٣٩	٣,٠	٨٤,٥٦	٥,٥	٤٠,٠١	٨,٠	٦,١٤
٠,٤	٩٩,٥٥	٢,٩	٨٥,٥٦	٥,٤	٤١,٩٧	٧,٩	٧,٨١
٠,٣	٩٩,٦٨	٢,٨	٨٦,٨٩	٥,٣	٤٣,٩٧	٧,٨	٧,٥٠
٠,٢	٩٩,٨٠	٢,٧	٨٧,٩٦	٥,٢	٤٥,٩٧	٧,٧	٨,٣٣
٠,١	٩٩,٩١	٢,٦	٨٨,٩٧	٥,١	٤٧,٩٨	٧,٦	٩,١٧
صفر	١٠٠,٠٠	٢,٥	٨٩,٩٤	٥,٠	٥٠,٠٠	٧,٥	١٠,٠٧

وعلى ذلك فإنه يمكن إيجاد الدرجات المقابلة للرتب في مثالنا السابق حيث نجد أن:

الدرجة على مقياس عشري	النسبة المئوية	الرتبة
٧,٥	١٠	١
٦,٠	٣٠	٢
٥,٠	٥٠	٣
٤,٠	٧٠	٤
٢,٥	٩٠	٥

ولنأخذ المثال التطبيقي التالي ليوضح أهمية تحويل الرتب إلى درجات على مقياس عشرى:

لنفرض أنه طلب من ثلاثة من الأساتذة ترتيب ستة طلاب بناء على قدرتهم التحصيلية العامة. قد وجد أن الأستاذ الأول رقم (١) قام بالتدريس لهم جميعاً فامكّن له أن يرتّب الأفراد الستة، بينما الأستاذ الثاني (٢) لم يقم بالتدريس إلا لثلاثة منهم فقط فقام بترتيبهم، أما الأستاذ الثالث (٣) فقد قام بالتدريس لأربعة منهم وبالتالي قام بترتيبهم.

والآن هل يمكن توحيد هذه الرتب جميعاً؟

لنتظر إلى هذه البيانات:

الطالب	الأستاذ	أ	ب	ج	د	هـ	و
١	١	١	٢	٣	٤	٥	٦
٢	٢	٢	١	١	١	٠	٣
٣	٣	٢	١	١	٣	٣	٤

(هذه الأرقام تمثل الرتب التي أعطاها الأساتذة للطلاب).

ومن هذه البيانات نلاحظ أن الطالب (١) كان ترتيبه الأول بالنسبة إلى مجموعة عددها ٦ أفراد (حسب رأى الأستاذ رقم ١) بينما نجد أن الطالب (٤) كان ترتيبه الأول

بالنسبة إلى مجموعة عددها ثلاثة أفراد (حسب رأى الأستاذ رقم ٢)، كما نجد أيضاً أن الطالب (هـ) هو الأول على مجموعة عددها أربعة أفراد (حسب رأى الأستاذ رقم ٣).

وهنا ومن أجل المقارنة لابد من تحويل هذه الرتب إلى درجات على مقياس عشرى باستخدام القانون السابق، والجدول السابق، مع العلم أن  $n$  (عدد أفراد المجموعة) سوف تختلف في كل حالة، وعليه نحصل على ما يلى:

**الدرجات المقابلة للرتب في كل حالة**

الرتبة التهائية	المتوسط	المجموع	(٣)	(٢)	(١)	الأستاذ	الطالب
(١)	٦,٦٥	١٣,٣	٥,٦		٧,٧		أ
(٤)	٥,٦٥	١١,٣		٥,٠	٦,٣		بـ
(٢)	٦,٣٥	١٢,٧	٧,٣		٥,٤		جـ
(٣)	٥,٧٥	١١,٥		٦,٩	٤,٦		دـ
(٥)	٤,٠٥	٨,١	٤,٤		٣,٧		هـ
(٦)	٢,٧	٨,١	٢,٧	٣,١	٢,٣		وـ

وبناء على عملية التحويل هذه وحساب مجموع الدرجات التي حصل عليها كل طالب، ثم إيجاد المتوسط يمكن إعادة ترتيبهم (أى توحيد الرتب) فيكون الطالب (أ) هو الأول، والطالب (هـ) هو الثاني، والطالب (دـ) هو الثالث، والطالب (بـ) هو الرابع، والطالب (هـ) هو الخامس، والطالب (وـ) السادس.

(٢) وهناك معالجة إحصائية أخرى لمقياس الرتب عن طريق استخدام اختبار ويلكوكسن Wilcoxon للأزواج التماثلية المرتبة ذات الإشارة. ويعتبر هذا الاختبار من أفضل الأدوات الإحصائية المستخدمة في العلوم السلوكية عموماً وعلم النفس على وجه الخصوص، وبالذات عندما تعتمد على الرتب والترتيب. وهذا يحدث عندما نواجه مجموعة من البيانات مثل تلك التي نحصل عليها في ميدان التجريب في علم النفس الاجتماعي، إذ إنه لا نستطيع بسهولة أن نفترض استمرارية هذه البيانات أو الدرجات فتعامل معاملة إحصائية عالية - سوف نشير إلى ذلك فيما بعد - كما أنه لا يمكن أن نهمل الدلالة التي نلاحظها من الأرقام والفارق بين هذه الأرقام.

ولنأخذ المثال التالي لتوضيح الفكرة:

في برامج معسكرات إعداد القادة تعطى المحاضرات النظرية والتدريبات التطبيقية الخاصة بهذا الإعداد. وقد أراد الباحث أن يعرف أثر هذا التدريب في الإعداد القيادي للشباب فاختار ١٦ فرداً رتبوا على هيئات ثنائية من حيث الذكاء والقدرة اللغوية وبعض خصائص الشخصية، وبالتالي كان هناك ٨ ثنائيات. تعرض ٨ أفراد لبرامج الإعداد بينما لم يتعرض الآخرون (٨ أفراد متماثلين مع المجموعة التجريبية) لهذه البرامج.

وبعد انتهاء فترة التدريب أعطى الباحث اختباراً خاصاً بالمواصفات الاجتماعية الزعامية للمجموعتين وحصل على النتائج التالية:

الرتب ذات الإشارة الأقل عدداً	رتبة الفرق	الفرق	درجة أ-	درجة أ+	الثنائي
١	٧	١٩	٦٣	٨٢	١
	٨	٢٧	٤٢	٦٩	ب
	١(-)	١-	٧٤	٧٣	ج
	٤	٦	٣٧	٤٣	د
	٥	٧	٥١	٥٨	هـ
	٦	١٣	٤٣	٥٦	و
	٣(-)	٤-	٨٠	٧٦	ز
٣	٢	٣	٦٢	٦٥	ح

$$\Sigma = 4$$

حيث الفرد (أ) هو عضو الثنائي الذي حضر برنامج معسكر الإعداد، الفرد (أ+) هو عضو الثنائي الذي لم يحضر الإعداد (لاحظ أن أ، أ+ فرداً متماثلان) وبالرجوع إلى الجدول التالي نجد أن قيمة  $\Sigma$  (مجموع الرتب ذات الإشارة الأقل عدداً أى يوجد ٦ فروق بعلامة +، اثنان فقط بعلامة - ومجموعهما ٤) والتي تساوى ٤،  $n = 8$  (عدد الثنائيات). فإذا كان قيمة  $\Sigma$  تساوى الدرجة المدونة في الجدول أو أقل منها كانت ذات

دالة إحصائية عند المستوى الموضح بالجدول. وفي مثالنا هذا نجد أن قيمة  $\alpha$  ذات دالة إحصائية عند مستوى  $0.05$ ، وعليه فإن برامج التدريب ذات أثر في إعداد الفتى إعداداً قيادياً.

### جدول خاص بالدالة الإحصائية

لختبار ويلكوكسون (عدد الثنائيات لا يزيد عن  $25$  ولا يقل عن  $6$ )

$\alpha = 0.01$	$\alpha = 0.02$	$\alpha = 0.05$	مستوى الدالة الإحصائية
			عدد الثنائيات ( $n$ )
-	-	صفر	6
-	صفر	2	7
صفر	2	4	8
2	3	6	9
3	5	8	10
5	7	11	11
7	10	14	12
10	13	17	13
13	16	21	14
16	20	25	15
20	24	30	16
23	28	35	17
28	33	40	18
32	38	46	19
38	43	52	20
43	49	59	21
49	56	66	22
55	62	73	23
61	69	81	24
68	77	89	25

وأما إذا راد عدد الثنائيات عن ٢٥ فإنه يتم تحويل  $\tau$  إلى توزيع Z (زيتا) ويبحث عن دلالتها الإحصائية في جداول Z الخاصة بالتوزيع الاعتدالى.

وتحول  $\tau$  إلى Z بالقانون التالي:

$$\frac{\tau - \frac{n(n+1)}{4}}{\sqrt{\frac{n(n+1)(2n+1)}{24}}} = Z \quad (\text{زيتا})$$

(٣) ومن أهم الطرق الإحصائية المستخدمة في مقياس الرتب والتي يجب أن نلفت إليها انتباه القارئ اختبار مان - ويتنى Mann - Whitney U - Test للمقارنة بين متسطى مجموعتين عندما يعامل كل منها معاملة مقياس الترتيب.

ويعتمد هذا الاختبار على عدد الأفراد في كل مجموعة من المجموعتين المطلوب مقارنتهما. فإذا كان عدد الأفراد (أو الرتب) في المجموعة الكبيرة ٨ أو أقل اعتبرت العينة (صغريرة جداً)، و تعالج بصورة مبسطة لحساب قيمة المعامل U والكشف عن دلالته الإحصائية. وغالباً ما نحتاج إلى مثل هذه المعالجة في علم النفس التجربى حيث يكون من المطلوب المقارنة بين أداء مجموعتين (ضابطة وتجريبية) حيث يكون عدد المجموعة الضابطة ٤، وعدد المجموعة التجريبية ٥ (على سبيل المثال) - أى أن أكبر العددين أقل من ٨.

ولتوضيح ذلك نفرض أن هذه البيانات توافرت عن درجات المجموعتين في أداء ما :

					أفراد	درجات	المجموعة التجريبية (ج)
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)			
٨٢	٤٥	٧٥	٦٤	٧٨			

					أفراد	درجات	المجموعة الضابطة (ض)
(٤)	(٣)	(٢)	(١)				
٥١	٥٣	٧٠	١١٠				

تكون الخطوة الأولى هي ترتيب هذه الدرجات جمِيعاً للمجموعتين مع الإشارة إلى مصدر كل درجة (ضابطة ض أو تجريبية ج) ترتيباً تصاعدياً وذلك على النحو التالي:

١١٠ ٨٢ ٧٨ ٧٥ ٦٤ ٥٣ ٥١ ٤٥

الخطوة التالية تقوم بعد الدرجات التجريبية (ج) التي تسبق كل درجة ضابطة (ض) وذلك للحصول على U (ي).

$$\therefore \text{ي (U)} = ٩ = ٥ + ٢ + ١ + ١$$

لاحظ أن:

٥١ (ض) تسبقها ٤٥ (ج) ١ - ٥٣ (ض) تسبقها ٤٥ (ج) ١ - ٧٠ (ض) تسبقها ٤٥ (ج)، ٦٤ (ج) ٢ - ١١٠ (ض) تسبقها ٤٥، ٦٤، ٧٥، ٧٨، ٨٢ (ج).

ثم نكشف عن الدلالة الإحصائية لقيمة  $U = 9$  في جداول خاصة.

وعندما يزيد عدد المجموعة الكبرى بحيث يتراوح بين ٩، ٢٠ تصبح الطريقة السابقة (العد البسيط والترتيب) ليست سهلة تماماً، ولذلك تقوم بترتيب جميع الدرجات وإعطاء الرتبة (١) للدرجة الأقل، والرتبة (٢) للدرجة الأعلى منها وهكذا، وتظل الدرجات والرتب المنشورة لها كما هو موضح فيما يلى:

(المثال السابق من أجل التوضيح)

الرتبة	الدرجات																
١	٤٥	٢	٥٣	٣	٥١	٤	٦٤	٥	٧٠	٦	٧٥	٧	٧٨	٨	٨٢	٩	١١٠
ج	ض	ج	ض	ج	ض	ج	ض	ج	ض	ج	ض	ج	ض	ج	ض	ج	ض

كما نحصل على المدخل التالي:

الرتبة (رض)	الدرجات الضابطة	الرتبة (رج)	الرتبة (سر)	الدرجات التجريبية
٩	١١٠	٧	٧٨	
٥	٧٠	٤	٦٤	
٣	٥٣	٦	٧٥	
٢	٥١	١	٤٥	
		٨	٨٢	

$$١٩ =$$

مج رض

$$٢٦ =$$

مج سج

ويصبح مجموع رتب الدرجات الضابطة  $s = 19$  حيث  $n_1 = 4$  أفراد.  
 مجموع رتب الدرجات التجريبية  $s = 26$  حيث  $n_2 = 5$  أفراد.  
 ثم نحسب قيمة من القانون التالي:

$$(1) \quad i = n_2 + \frac{(n_1 + 1)}{2} - s$$

$$(2) \quad \text{أو } i = n_1 + \frac{(n_2 + 1)}{2} - s$$

$$\therefore i = 4 \times 5 + 0 - 19 - \frac{(1 + 4)}{2}$$

$$\text{قانون (1)} \quad 11 = 19 - 10 + 20 =$$

$$26 - \frac{(1 + 5)}{2} + 0 \times 4 =$$

$$\text{قانون (2)} \quad 9 = 26 - 15 + 20 =$$

لاحظ أننا حصلنا على قيمتين مختلفتين لمعامل  $i$  والقيمة الأصغر هي المطلوبة،  
 ويمكن التأكد من ذلك عندما نحصل على قيمة ما باستخدام المعادلة:

$$i = n_2 - i^*$$

فإذا كانت  $i = 11$  كما سبق، فإنه يمكن التأكد كما يلى:

$$i = 5 \times 4 - 11$$

$$= 20 - 11 = 9 \quad \text{ومعنى هذا أن } 9 \text{ هي } i \text{ وأن } 11 \text{ هي } i^*.$$

وعندما نحصل على قيمة  $i$  فإننا نبحث عن دلالتها الإحصائية في الجدول (التالي) علما بأن  $i$  تكون ذات دالة إذا كانت تساوى الرقم الموجود بالجدول أو أقل منه. وذلك عند مستوى الدلالة الموضح في الجدول (٠٥، أو ٠٢، ..). فإذا كانت  $i_1 = 6$ ،  $i_2 = 13$ ،  $i = 14$ ، وبالرجوع إلى الجدول نجد أن قيمة  $i$  ليست بذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٢، .. إذ إن القيمة المطلوبة ١٢ أو أقل، وبالرجوع إلى الجدول الآخر نجد أن  $i$  لها دلالة إحصائية عند ٠٥، .. حيث قيمتها = ١٤، والقيمة المطلوبة ١٦ أو أقل. أي أن الفرق بين متوسط المجموعتين ( $n_1 = 6$ ،  $n_2 = 13$ ) دال إحصائيا عند مستوى ٠٥، ..



**جدول الدالة الإحصائية لمعامل  $\beta$**

**القيم الدالة عند  $\alpha = 0.02$**

٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨
												١
١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	١	١	٢
٥	٤	٤	٤	٣	٣	٢	٢	٢	١	١	١	٣
١٠	٩	٩	٨	٧	٧	٦	٥	٥	٤	٣	٣	٤
١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٥
٢٢	٢٠	١٩	١٨	١٦	١٥	١٣	١٢	١١	٩	٨	٧	٦
٢٨	٢٦	٢٤	٢٣	٢١	١٩	١٧	١٦	١٤	١٢	١١	٩	٧
٣٤	٣٢	٣٠	٢٨	٢٦	٢٤	٢٢	٢٠	١٧	١٥	١٣	١١	٨
٤٠	٣٨	٣٦	٣٣	٣١	٢٨	٢٦	٢٣	٢١	١٨	١٦	١٤	٩
٤٧	٤٤	٤١	٣٨	٣٦	٣٣	٣٠	٢٧	٢٤	٢٢	١٩	١٦	١٠
٥٣	٥٠	٤٧	٤٤	٤١	٣٧	٣٤	٣١	٢٨	٢٥	٢٢	١٨	١١
٦٠	٥٦	٥٣	٤٩	٤٦	٤٢	٣٨	٣٥	٣١	٢٨	٢٤	٢١	١٢
٦٧	٦٣	٥٩	٥٥	٥١	٤٧	٤٣	٣٩	٣٥	٣١	٢٧	٢٣	١٣
٧٣	٦٩	٦٥	٦٠	٥٦	٥١	٤٧	٤٣	٣٨	٣٤	٣٠	٢٦	١٤
٨٠	٧٥	٧٠	٦٦	٦١	٥٦	٥١	٤٧	٤٢	٣٧	٣٣	٢٨	١٥
٨٧	٨٢	٧٦	٧١	٦٦	٦١	٥٦	٥١	٤٦	٤١	٣٦	٣١	١٦
٩٣	٨٨	٨٢	٧٧	٧١	٦٦	٦٠	٥٥	٤٩	٤٤	٣٨	٣٣	١٧
١٠٠	٩٤	٨٨	٨٢	٧٦	٧٠	٦٥	٥٩	٥٣	٤٧	٤١	٣٦	١٨
١٠٧	١٠١	٩٤	٨٨	٨٢	٧٥	٦٩	٦٣	٥٦	٥٠	٤٤	٣٨	١٩
١١٤	١٠٧	١٠٠	٩٣	٨٧	٨٠	٧٣	٦٧	٦٠	٥٣	٤٧	٤٠	٢٠

لاحظ أن  $\beta_2$  هي المجموعة ذات العدد الأكبر.

$\beta_1$  هي المجموعة ذات العدد الأصغر.

جدول الدالة الإحصائية لمعامل  $\lambda$

القيم الدالة عند  $x = 0$

٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨
٢	٢	٢	٢	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	١
٨	٧	٧	٦	٦	٥	٥	٤	٤	٣	٣	٢	٣
١٣	١٣	١٢	١١	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٤
٢٠	١٩	١٨	١٧	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	٩	٨	٧	٥
٢٧	٢٥	٢٤	٢٢	٢١	١٩	١٧	١٦	١٤	١٣	١١	١٠	٦
٣٤	٣٢	٣٠	٢٨	٢٦	٢٤	٢٢	٢٠	١٨	١٦	١٤	١٢	٧
٤١	٣٨	٣٦	٣٤	٣١	٢٩	٢٦	٢٤	٢٢	١٩	١٧	١٥	٨
٤٨	٤٥	٤٢	٣٩	٣٧	٣٤	٣١	٢٨	٢٦	٣٢	٢٠	١٧	٩
٥٥	٥٢	٤٨	٤٥	٤٢	٣٩	٣٦	٣٣	٢٩	٢٦	٢٣	٢٠	١٠
٦٢	٥٨	٥٥	٥١	٤٧	٤٤	٤٠	٣٧	٣٣	٣٠	٢٦	٢٣	١١
٦٩	٦٥	٦١	٥٧	٥٣	٤٩	٤٥	٤١	٣٧	٣٣	٢٩	٢٦	١٢
٧٦	٧٢	٧٧	٦٣	٥٩	٥٤	٥٠	٤٥	٤١	٣٧	٣٣	٢٨	١٣
٨٣	٧٨	٧٤	٦٧	٦٤	٥٩	٥٥	٥٠	٤٥	٤٠	٣٦	٣١	١٤
٩٠	٨٥	٨٠	٧٥	٧٠	٦٤	٥٩	٥٤	٤٩	٤٤	٣٩	٣٤	١٥
٩٨	٩٢	٨٦	٨١	٧٥	٧٠	٦٤	٥٩	٥٣	٤٧	٤٢	٣٧	١٦
١٠٥	٩٩	٩٣	٨٧	٨١	٧٥	٦٧	٦٣	٥٧	٥١	٤٥	٣٩	١٧
١١٢	١٠٦	٩٩	٩٣	٨٦	٨٠	٧٤	٦٧	٦١	٥٥	٤٨	٤٢	١٨
١١٩	١١٣	١٠٧	٩٩	٩٢	٨٥	٧٨	٧٢	٦٥	٥٨	٥٢	٤٥	١٩
١٢٧	١١٩	١١٢	١٠٥	٩٨	٩٠	٨٣	٧٦	٦٩	٦٢	٥٥	٤٨	٢٠

لاحظ أن  $\lambda_2$  هي المجموعة ذات العدد الأكبر.  
 $\lambda_1$  هي المجموعة ذات العدد الأصغر.

وإذا كانت  $n_2$  أكبر من 20 فإن الجداول السابقة لا تصلح للكشف عن الدلالة الإحصائية لقيمة (ز)، وعلى ذلك فإنه بعد حساب قيمة (ز) بالقانون السابق تحول هذه القيمة إلى زيتا، ويكشف عن دلالتها الإحصائية في الجداول الخاصة بالتوزيع الاعتدالى (زيتا موزعة اعتماداً على متوسط مقداره الصفر، وتبين مقداره الوحدة)، ويتم ذلك باستخدام القانون التالي:

$$Z = \frac{\bar{x} - \mu}{\sqrt{\frac{\sigma^2}{n_1 + n_2}}}$$

(4) وهناك طريقة رابعة تستخدم في حالة الاعتماد على الرتب والترتيب من أجل البحث عن دلالة الفرق بين أكثر من مترين (لاحظ أن معامل  $\mu$  استخدم من أجل البحث عن دلالة الفرق بين مترين فقط)، وتسمى هذه الطريقة طريقة فريدمان لتحليل التباين عن طريق الرتب. ويمكن متابعة هذه الطريقة من المثال التالي:

لنفرض أن 15 مجموعة من طلبة الجامعة (كل مجموعة مكونة من ثلاثة أفراد) تعرضوا لثلاثة طرق مختلفة في التدريب على حل وتركيب آلة ميكانيكية. وبعد إنتهاء فترة التدريب كان المطلوب هو معرفة: هل يؤثر اختلاف طرق التدريب على الأداء الميكانيكي لهؤلاء الأفراد؟ (يعنى أن لكل فرد درجة على اختبار في الأداء الميكانيكي).

تتلخص الطريقة المشار إليها في الخطوات التالية:

- 1 - تنظم الدرجات في جدول  $L \times N$  حيث  $L$  (الأعمدة) طرق التدريب المختلفة (أ، ب، ج)،  $N$  (الصفوف) هي المجموعات أو الأفراد.
- 2 - يتم ترتيب الدرجات في الصفوف الأفقية.
- 3 - نجمع الرتب في كل عمود من الأعمدة الثلاثة.
- 4 - تحسب قيمة المعامل كما هو موضح فيما بعد:

الطريقة المجموعية	أ	ب	ج
١	١	٣	٢
٢	٢	٣	١
٣	١	٢	٢
٤	٣	١	٢
٥	٢	١	٢
٦	١	٣	١
٧	١	٢	٢
٨	٢	٣	١
٩	٢	١	٣
١٠	٢	١	٣
١١	١	٣	٢
١٢	١	٢	٢
١٣	١	٢	٣
١٤	١	٣	٢
١٥	١	٢,٥	٢,٥

$$\text{المجموع} = ١٣٥ \quad ٢٣ + ٣٥,٥ + ٣١,٥$$

لاحظ أن هذه الأرقام تدل على رتب الدرجات التي حصل عليها كل فرد في اختبار الأداء الميكانيكي. أى أنه في حالة المجموعة الأولى وهي مكونة من ثلاثة أفراد: الفرد الأول تعرض للطريقة الأولى. والثاني للطريقة الثانية، والثالث للطريقة الثالثة في التدريب. وعند تطبيق اختبار الأداء الميكانيكي وجد أن الفرد الأول (الطريقة أ) كان ترتيبه الأول بالنسبة لمجموعته، والفرد الثاني (الطريقة ب) كان ترتيبه الثالث والفرد الثالث (الطريقة ج) كان ترتيبه الثاني. وقد سجل ذلك في جدول الرتب أمام كل مجموعة.

لاحظ كذلك أن في المجموعة ١٥ تقاسم الفرد الأول والثانية الرتبة الثانية والثالثة، ولذلك كان رتبة كل منها ٢,٥.

الخطوة الثالثة لهذا الجدول هي إيجاد المجموع الرأسى للرتب تحت الطرق الثلاثة أ، ب، ج. وكانت كما يلى:  $A = 31,5$ ,  $B = 35,5$ ,  $G = 23$ .

الخطوة الثالثة هي تطبيق القانون:

$$\text{معامل فريدمان (ف)} = \frac{12}{n \ln (k+1)} \ln (r^2 - 3n(k+1)).$$

حيث  $n$  = عدد المجموعات (الصفوف).

$k$  = عدد الحالات (الأعمدة).

$\ln (r^2)$  = مجموع مربعات الجمع الرأسى للرتب.

$$\therefore F = \frac{12}{(1+3) \times 15} \ln [(2)(23) + (2)(31,5) + (2)(35,5) - 5,4 \times 15 \times 3] =$$

وبالرجوع إلى جداول الكشف عن الدلالة الإحصائية (كا٢) نجد أن هذه القيمة  $4,5$  (درجات الطلقة =  $k - 1$ ) تكاد تكون ذات دلالة عند  $0,05$ , .., ومعنى ذلك أن الفرق بين المتوسطات الثلاثة يحتمل أن يكون فرقاً جوهرياً.

#### الارتباط في مستوى الترتيب:

تعتبر معاملات الارتباط من الأدوات الإحصائية كثيرة الاستخدام بل ويعتمد عليها في تفسير الكثير من النتائج في ميدان القياس النفسي. وسوف نستعرض في الفقرات التالية بعض هذه المعاملات التي تستخدم في مستوى الترتيب.

(1) من المعاملات المألوفة معامل سبيرمان للرتب، ويستخدم هذا المعامل عندما يتم ترتيب المجموعة بناء على معيارين اثنين. ويعتمد حساب هذا المعامل على الفروق بين الرتب كما في المثال التالي:

لنفرض أنه تم ترتيب مجموعة مكونة من 12 فرداً حسب درجاتهم على مقياس الميل الاجتماعي، ومقياس الميل إلى السيطرة، بمعنى أنه تم تطبيق اختبارين على نفس المجموعة: اختبار في الميل الاجتماعي، واختبار آخر في الميل إلى السيطرة ثم رتب أفراد المجموعة بناء على درجاتهم بحيث أعطيت الدرجة الأعلى للرتبة الأولى، والتي يليها أعطيت الرتبة الثانية، وهكذا كما في الجدول التالي:

مربع الفرق $F^2$	الفرق $F$	الرتبة (الميل إلى السيطرة)	الرتبة (الميل الاجتماعي)	الفرد
١	١-	٣	٢	أ
٤	٢	٤	٦	ب
٩	٣	٢	٥	ج
٠	٠	١	١	د
٤	٢	٨	١٠	هـ
٤	٢-	١١	٩	و
٤	٢-	١٠	٨	ز
٩	٣-	٦	٣	ح
٩	٣-	٧	٤	ط
٠	٠	١٢	١٢	ى
٤	٢	٥	٧	ك
٤	٢	٩	١١	ل

$$\Sigma F^2 = 52$$

وبتطبيق القانون:

$$\text{معامل ارتباط سبيرمان } r = 1 - \frac{6 \Sigma F^2}{n(n^2 - 1)}$$

حيث  $\Sigma F^2$  = مجموع مربعات الفروق

$n$  = عدد أفراد المجموعة.

$$r = 1 - \frac{6 \times 52}{12(144 - 1)} = 0,82$$

وتعتمد الدالة الإحصائية لمعامل سبيرمان للرتب على عدد المجموعة =  $n$  ، فإذا كان العدد يتراوح بين ٤ - ٣٠ فرداً يمكن الكشف عن الدالة الإحصائية لقيمة معامل الارتباط من الجدول التالي:

## جدول الدلالة الإحصائية لمعامل سبيرمان للرتب

مستوى الدلالة الإحصائية	عدد الأفراد		
	٠,٠١	٠,٠٥	$n$
		١,٠٠	٤
١,٠٠		٠,٩٠	٥
٠,٩٤		٠,٨٣	٦
٠,٨٩		٠,٧١	٧
٠,٨٣		٠,٦٤	٨
٠,٧٨		٠,٥٠	٩
٠,٧٥		٠,٥٦	١٠
٠,٧١		٠,٥١	١٢
٠,٦٥		٠,٤٦	١٤
٠,٦٠		٠,٤٣	١٦
٠,٥٦		٠,٤٠	١٨
٠,٥٣		٠,٣٨	٢٠
٠,٥١		٠,٣٦	٢٢
٠,٤٩		٠,٣٤	٢٤
٠,٤٧		٠,٣٣	٢٦
٠,٤٥		٠,٣٢	٢٨
٠,٤٣		٠,٣١	٣٠

وبالإضافة إلى هذا الجدول - ويشترط أن تكون  $n = 10$  أو أكثر، فإنه يمكن الكشف عن الدلالة الإحصائية لمعامل سبيرمان للرتب بتحويله إلى  $t$  ثم الكشف عن قيمة  $t$  في الجداول الخاصة (إحصاء  $t$  للكشف عن دلالة الفرق بين متrosفين) وذلك باستخدام القانون التالي:

$$t = \frac{\sqrt{n}}{\sqrt{1 - r}}$$

وعليه يمكن تحويل المعامل السابق (٨٢، ٠) إلى  $\tau$  كما يلى:

$$\tau = \frac{82 - 1}{82 - 11} = \frac{71}{71}$$

وبالرجوع إلى جداول  $\tau$  حيث درجات الطلقة =  $n - 2 = 10$  نجد أن قيمة  $\tau$  وبالتالي قيمة معامل الارتباط دالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠٠٠٠.

(٢) ومن معاملات الارتباط الأخرى التي تستخدم في مستوى الترتيب وتكميل الصورة معامل ارتباط كندال للتوافق ( $\tau$ ) W. ويستخدم هذا المعامل عندما يتم ترتيب المجموعة الواحدة بناء على ثلاثة معايير أو أكثر، وليس معيارين فقط كما في الحالة السابقة. فقد يتم ترتيب المجموعة بناء على الميل الاجتماعي، والميل إلى السيطرة والقدرة على تحمل المسئولية بحيث يكون لكل فرد من أفراد المجموعة ثلاث رتب.

والمثال التالي يوضح كيفية حساب هذا المعامل:

لنفرض أنه تم تطبيق ثلاثة اختبارات (أ، ب، ج) على مجموعة مكونة من ستة أفراد في مختبر علم النفس. وبعد تعين درجات الأفراد الستة على هذه الاختبارات كان المطلوب حساب معامل الارتباط بين نتائج الاختبارات الثلاثة، وبالتالي تم تحويل هذه الدرجات إلى رتب ، ونظمت كما في الجدول التالي:

						الأفراد	
						الاختبارات	
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)		
٤	٦	٥	٢	٣	١		(أ)
٢	٦	٥	٣	٤	١		(ب)
٥	٤	٦	١	٣	٢		(ج)

$$\text{مجموع الرتب} = 11 + 16 + 16 + 6 + 10 + 4 = 63$$

$$\bar{M} = \frac{63}{6} = 10,5$$

$$\text{انحرافات مجموع} = 10,5 - 10,5 = 0$$

$$\text{الرتب عن المتوسط} = 0,5 - 0,5 = 0$$

$$\text{مربع الانحرافات} = 123,5 = 0,25 + 0,25 + 4,25 + 0,25 + 5,25 + 30,25 + 4,25 + 0,25 + 0,25$$

المجموع الكلى (س) = ١٢٣,٥  
يطبق القانون التالى لحساب قيمة و:

$$و = \frac{س}{\frac{1}{12} \sum_{n=1}^N (n^2 - \bar{n}^2)}$$

حيث س هى المجموع الكلى لمربعات الانحرافات عن المتوسط.  
ن هى عدد الاختبارات (أو المعايير).

ن عدد أفراد المجموعة.

$$\therefore و = \frac{123,5}{\frac{1}{12} \times 9 \times (6 - 216)} = ٠,٧٨$$

وللتلخيص فإن طريقة حساب معامل كندال (و) تتم حسب الخطوات التالية:

١ - نرتتب النتائج فى جدول يوضح رتب أفراد المجموعة على المعايير الثلاثة.  
٢ - نجمع الرتب رأسيا لكل فرد (٤، ١٠، ٦، ١٦، ١٦، ١١).

٣ - نجمع الرتب أفقيا للحصول على المتوسط  $\bar{n} = \frac{63}{6} = ١٠,٥$ .

٤ - نحسب انحراف مجموع رتب كل فرد عن المتوسط  $(4 - 10,5) = -٦,٥$  و  $(10,5 - 10,5) = ٠$  وهكذا.

٥ - نربع الانحراف (الفرق) ثم نوحد المجموع الكلى س (١٢٣,٥).  
وهناك صيغة أخرى لحساب معامل كندال وهى كما يلى:

$$و = \frac{\sum_{n=1}^N (n + ١)^2 - \frac{١٢}{٣} \sum_{n=1}^N (n + ١)}{N \times \sum_{n=1}^N (n^2 - ١)}$$

حيث س مجموع رتب كل فرد.

ن عدد المعايير.

ن عدد أفراد المجموعة.

وللتتأكد من الدلالة الإحصائية لقيمة معامل ( $\omega$ ) فإن ذلك يعتمد أيضاً على عدد أفراد المجموعة، وعدد المعايير المستخدمة في ترتيب أفراد المجموعة، فإذا كانت  $n$  تتراوح بين  $3 - 7$  فإنه يمكن الرجوع إلى جداول فريدمان والتي أضاف إليها زيجل فيما بعد وهي كما يلى:

### الجدول الأول (مستوى الدلالة الإحصائية ٥٪)

$\omega$	٦	٥	٤	٣	$n$ المعايير
١٥٧,٣	١٠٣,٩	٦٤,٤			٣
٢١٧,٠٠	١٤٣,٣	٨٨,٤	٤٩,٥		٤
٢٧٦,٢	١٨٢,٤	١١٢,٣	٦٢,٦		٥
٣٣٥,٢	٢٢١,٤	١٣٦,١	٧٥,٧		٦
٤٥٣,١	٢٢٩,٠٠	١٨٣,٧	١٠١,٧	٤٨,١	٨
٥٧١,٠٠	٣٧٦,٧	٢٣١,٢	١٢٧,٨	٦٠,٠٠	١٠
٨٦٤,٩	٥٧٠,٥	٣٤٩,٨	١٩٢,٩	٨٩,٨	١٥
١١٥٨,٧	٧٦٤,٤	٤٦٨,٦	٢٥٨,٠٠	١١٩,٧	٢٠

### جدول ملحق بالجدول الأول (مستوى الدلالة الإحصائية ٥٪)

$n = 3$	$n$ (المعايير)
٥٤,٠٠	٩
٧١,٩	١٢
٨٣,٩	١٤
٥٩,٨	١٦
١٠٧,٧	١٨

**الجدول الثاني (مستوى الدلالة الإحصائية .٠١)**

(أفراد العينة)					
٧	٦	٥	٤	٣	٢ المعايير
١٨٥,٦	١٢٢,٨	٧٥,٦			٣
٢٦٥,٠٠	١٧٦,٢	١٠٩,٣	٦١,٤		٤
٣٤٣,٠٠	٢٢٩,٤	١٤٢,٨	٨٠,٥		٥
٤٢٢,٠٠	٢٨٢,٤	١٧٦,١	٩٩,٥		٦
٥٧٩,٩	٣٨٨,٣	٢٤٢,٧	١٣٧,٤	٦٦,٨	٨
٧٣٧,٠٠	٤٩٤,٠٠	٣٠٩,١	١٧٥,٣	٨٥,١	١٠
١١٢٩,٥	٧٥٨,٢	٤٧٥,٢	٢٦٩,٨	١٣١,٠٠	١٥
١٥٢١,٩	١٠٢٢,٢	٦٤١,٢	٣٦٤,٢	١٧٧	٢٠

**جدول ملحق بالجدول الثاني (مستوى الدلالة الإحصائية .٠١)**

٣ = ن	٢ (المعايير)
٧٥,٩	٩
١٠٣,٥	١٢
١٢١,٩	١٤
١٤٠,٢	١٦
١٥٨,٦	١٨

ففى مثالنا السابق حيث نجد أن  $\omega = 78$ ,  $n = 3$ ,  $k = 6$ ,  $s = 123,5$  (المجموع الكلى لمربعات الانحرافات) فإنه بالرجوع إلى الجدول الثانى نلاحظ أن قيمة  $s$  اللازم للدالة الإحصائية عند مستوى  $0,01$  هي  $122,8$  فى حين أن قيمة  $s$  التى حصلنا عليها هي  $123,5$ ، ومعنى هذا أن معامل التوافق ( $\omega$ ) الذى يساوى  $78$ ,  $0$  ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $0,01$  وهذا يعني أننا نعتمد على قيمة ( $s$ ) فى استخدام الجداول بحيث تكون القيمة التى حصلنا عليها تساوى القيمة المسجلة فى الجدول أو أكبر منها لتصبح ذات دلالة إحصائية.

هذا بالنسبة للعينة الصغيرة (أى  $n$  لا تزيد عن  $7$ ) أما إذا كانت  $n$  تزيد عن  $7$  فإننا نقوم بتحويل قيمة ( $\omega$ ) إلى  $K^2$  باستخدام القانون التالى:

$$K^2 = k(n - 1)$$

حيث  $k =$  عدد المعايير،  $n$  عدد أفراد الجماعة

فإذا فرضنا أنه فى مثالنا السابق كان عدد أفراد المجموعة =  $10$ ، وقيمة  $\omega = 66,0$  فإنه يمكن تحويل ( $\omega$ ) إلى  $K^2$  كما يلى:

$$K^2 = 3(10 - 1) - 66,0 = 17,82$$

وبالرجوع إلى جداول  $K^2$  حيث درجات الطلاقة =  $n - 1$  أى  $9$  نجد أن القيمة  $17,82$  دالة إحصائيا عند مستوى  $0,05$  . . . إذ إن القيمة المسجلة فى الجدول (المطلوبة) هي  $16,92$  . وعليه فإن معامل كندال ( $\omega$ ) الذى يساوى  $66,0$  دال إحصائيا عند مستوى  $0,05$  . . .

جدائل كا<sup>٢</sup>

الطلاق درجات الإحصائية مستوى الدلالة	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠١
١	٣,٨٤	٥,٤١	٦,٦٤
٢	٥,٩٩	٧,٨٢	٩,٢١
٣	٧,٨٢	٩,٨٤	١١,٣٥
٤	٩,٤٩	١١,٦٧	١٣,٢٨
٥	١١,٠٧	١٣,٣٩	١٥,٠٩
٦	١٢,٥٩	١٥,٠٣	١٧,٨١
٧	١٤,٠٧	١٦,٦٢	١٨,٤٨
٨	١٥,٥١	١٨,١٧	٢٠,٠٩
٩	١٦,٩٢	١٩,٦٨	٢١,٦٧
١٠	١٨,٣١	٢١,١٧	٢٣,٢١
١١	١٩,٦٨	٢٢,٦٢	٢٤,٧٣
١٢	٢١,١٣	٢٤,٠٥	٢٦,٢٢
١٣	٢٢,٣٦	٢٥,٤٧	٢٧,٦٩
١٤	٢٣,٦٩	٢٦,٨٧	٢٩,١٤
١٥	٢٥,٠٠	٢٨,٢٦	٣٠,٥٨
١٦	٢٦,٣٠	٢٩,٦٣	٣٢,٠٠
١٧	٢٧,٥٩	٣١,٠٠	٣٣,٤١
١٨	٢٨,٨٧	٣٢,٣٥	٣٤,٨١
١٩	٣٠,١٤	٣٣,٦٩	٣٦,١٩
٢٠	٣١,٤١	٣٥,٠٢	٣٧,٥٧
٢١	٣٢,٦٧	٣٦,٣٤	٣٨,٩٣
٢٢	٣٣,٩٢	٣٧,٦٦	٤٠,٢٩
٢٣	٣٥,١٧	٣٨,٩٧	٤١,٦٤
٢٤	٣٦,٤٢	٤٠,٢٧	٤٢,٩٨
٢٥	٣٧,٦٥	٤١,٥٧	٤٤,٣١
٢٦	٣٨,٨٩	٤٢,٨٦	٤٥,٦٤
٢٧	٤٠,١١	٤٤,١٤	٤٦,٩٦
٢٨	٤١,٣٤	٤٥,٤٢	٤٨,٢٨
٢٩	٤٢,٥٦	٤٦,٧٩	٤٩,٥٩
٣٠	٤٣,٧٧	٤٧,٩٧	٥٠,٨٩

## ثالثاً - مستوى الوحدات (الافتات) المتساوية Interval Scale

هذا النوع من المقاييس يقترب كثيراً إلى المعنى (الكمي) للقياس أكثر من النوعين السابقين (التصنيف والترتيب) وفيه يفترض الباحث تساوى المسافات بين وحدات القياس لاحظ أن الأمر لم يكن كذلك في حالة مقياس الرتب، فعلى سبيل المثال نحن نفترض تساوى المسافات على الترمومتر (مقياس الحرارة)، وعلى البارومتر (مقياس الضغط الجوى)، كما يمكن أيضاً أن نفترض تساوى المسافات بين وحدات مقياس (اختبار تحصيلي في اللغة الإنجليزية مثلاً) عندما يطبق على مجموعة من الأطفال في فصل ما. ولكن ما يجب مناقشته وتوضيحه تماماً هو: من أين يبدأ المقياس، أو بمعنى آخر (صفر المقياس).

في مقياس الحرارة (الترمومتر) اتفقنا على أن الصفر هو الدرجة التي يتجمد عندها الماء وأن درجة ١٠٠ °م هي الدرجة التي يغلى عندها الماء، ومن ثم نقوم بتقسيم المسافة بين هذا الصفر وهذه المائة إلى مائة وحدة متساوية كل منها تساوى درجة واحدة وقد نقسم كل درجة إلى عشر وحدات صغيرة كل منها تساوى  $\frac{1}{100}$  درجة وهكذا. ولكن ما يجب أن نتبه إليه هو أن هذا التقسيم والنظام قام على وجود (صفر) تم تحديده بصورة اختيارية أو اتفاقية. فيمكن أن نسأل: لماذا الماء وليس الكحول مثلاً أو الزباق. وعلى ذلك فإن هذا الصفر يسمى الصفر النسبي.

وعندما نأتى إلى اختبار تحصيلي أو اختبار في الذكاء. أين يكون الصفر؟ حيث إنه لا يمكن أن نفترض انعدام التحصيل أو الذكاء نهائياً. فمن يحصل على (صفر) هو الفرد الذي أجاب إجابات خاطئة على جميع الأسئلة، ولكن ليس معنى ذلك أن تحصيله منعدم أو ذكاءه منعدم إذ إن ذلك غير صحيح.

وتعتبر هذه النقطة من خصائص مقياس الوحدات المتساوية، وهي أن مكان الصفر غير محدد (أي صفر نسبي). والمثال التالي يوضح ما نذهب إليه:  
لنفرض أننا قمنا بتطبيق اختبار من الذكاء على مجموعة من الأفراد حيث كان عدد الأسئلة مائة سؤال، ولكل إجابة صحيحة درجة واحدة. ومعنى ذلك أن الدرجة النهائية للفرد الذي أجاب على جميع الأسئلة إجابات صحيحة هي ١٠٠ والبعض سوف يحصل على ٩٠ أو ٧٠ وهكذا، هذه الدرجة أو تلك تساوى مثلاً ٩٠ وحدة أو ٧٠ وحدة على هذا المقياس، بغض النظر أين يقع الصفر حتى لو عرفنا أن أدنى درجة هي ٣٠ فإن هذا لا يعني أنه عند هذه الدرجة أو قبلها بثلاثين مسافة يتلاشى ذكاء الإنسان.  
ولنفرض أيضاً أننا قسناً ذكاء نفس المجموعة باختبار آخر يتكون من مائة سؤال أيضاً ولكل إجابة صحيحة خمس درجات، ومعنى ذلك أن الدرجة النهائية سوف تكون ٥٠. وفي هذه الحالة أيضاً نجد أن الدرجة (أي درجة) مستقلة عن موضع الصفر وعن النهاية العظمى للدرجات.

ويتضح من هذا أن الأهمية ليست في موضع الصفر إذ إن ذلك اختياري (درجة تجمد الماء والماء اختياري) وليس في النهاية العظمى للمقياس (درجة غليان الماء والماء كذلك اختياري). ولكن الأهمية في المسافات بين الوحدات حيث نفترض تساوى هذه المسافات، ومن ثم تكون كل وحدة على هذه المقياس تساوى الوحدة الأخرى. فالفرد الذى أجاب إجابة صحيحة على السؤال رقم (٢٠) مثلاً فى اختبار الذكاء تساوى إجابته إجابة صحيحة على السؤال رقم (٧٠) مثلاً فى هذا الاختبار.

كما نفترض شيئاً آخر غير تساوى المسافات بالنسبة لمقياس الوحدات المتساوية: نفترض أن الخصائص أو الظواهر أو القدرات أو الأبعاد التى يطبق عليها هذا النوع من المقاييس تتوزع توزيعاً اعتدالياً بين أفراد العينة أو العينات التى يجرى عليها الاختبار.

وهذا يعني أن تلك الأبعاد أو القدرات أو الخصائص أو الظواهر يمكن أن تتبع ما سبق أن أشرنا إليه سابقاً أو درسته فى مقرر الإحصاء وهو المنحنى الاعتدالى. وقد يكون من المفيد أن يعرف القارئ مصدر هذا المنحنى.

تقوم في الأصل فكرة هذا المنحنى الاعتدالى أو الطبيعى على نظرية الاحتمالات، وفي أبسط صور هذه النظرية نقول: إن احتمال حصولنا على (الصورة) في أحد وجهى قطعة من العملة عندما نلقى بها عشوائياً دون قصد هو  $\frac{1}{2}$  حيث إن لهذه القطعة من العملة وجهين. وكذلك عندما نلقى بالنرد (زهر الطاولة) عشوائياً ويبدون قصد فإن احتمال حصولنا على الرقم ٥ (أو أي رقم آخر) هو  $\frac{1}{6}$  حيث إن زهر الطاولة (النرد) مكعب له ستة أوجه.

ونعود إلى مثالنا الأول عندما نلقى بقطعة العملة فإن الاحتمالات سوف تكون: إما أن نحصل على صورة (ص) أو على كتابة (لـ)، واحتمال الحصول على أي منها =  $\frac{1}{2}$ .

والآن لنفرض أننا سنلقى قطعتين من النقود معاً (أ، ب): فإن الاحتمالات هى:

أ      ب	أ      ب	أ      ب	أ      ب
ص      لـ	لـ      ص	ص      لـ	لـ      ص
٤	٣	٢	١

أى أربعة احتمالات.

وعليه يكون احتمال:

$$\text{ص ص} = \frac{1}{4}$$

$$\text{ص لـ ، لـ ص} = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{4} + \frac{1}{4} \right).$$

$$\text{لـ لـ} = \frac{1}{4}$$

ويكن الحصول على هذه النتائج عندما نقول: إن  $(\text{ص} + \text{لـ})^2$  حيث 2 هي عدد قطع النقود ثم نقوم بحل القوس السابق:

$$1 \text{ ص}^2 + 2 \text{ ص} \cdot \text{لـ} + 1 \text{ لـ}^2$$

أى أن احتمال  $\text{ص}^2$  ( $\text{ص ص}$ ) 1

احتمال  $\text{لـ}^2$  ( $\text{لـ لـ}$ ) 1

$$\frac{2}{4} \quad \text{احتمال لـ ص}$$

$$\therefore \text{احتمال ص ص} = \frac{1}{4} \quad (\text{واحد في الأربعه})$$

$$\text{احتمال لـ ص} = \frac{1}{2} = \frac{2}{4} \quad (\text{مرتين في الأربعه})$$

$$\text{احتمال لـ لـ} = \frac{1}{4} \quad (\text{مرة في الأربعه}).$$

وهذه هي نفس النتائج السابقة.

ولنستطرد ونقول: إننا إن ألقينا بعشرين قطع من النقود مرة واحدة وعشرين وبدون قصد فإن الاحتمالات سوف تكون  $(\text{ص} + \text{لـ})^{10}$ .

حيث 10 هي عدد قطع النقود، ص الصورة، لـ للكتابة.

وبحل هذا القوس (تسمى ذات الحدين ولها طريقة رياضية معينة في حلها) نحصل على النتائج التالية:

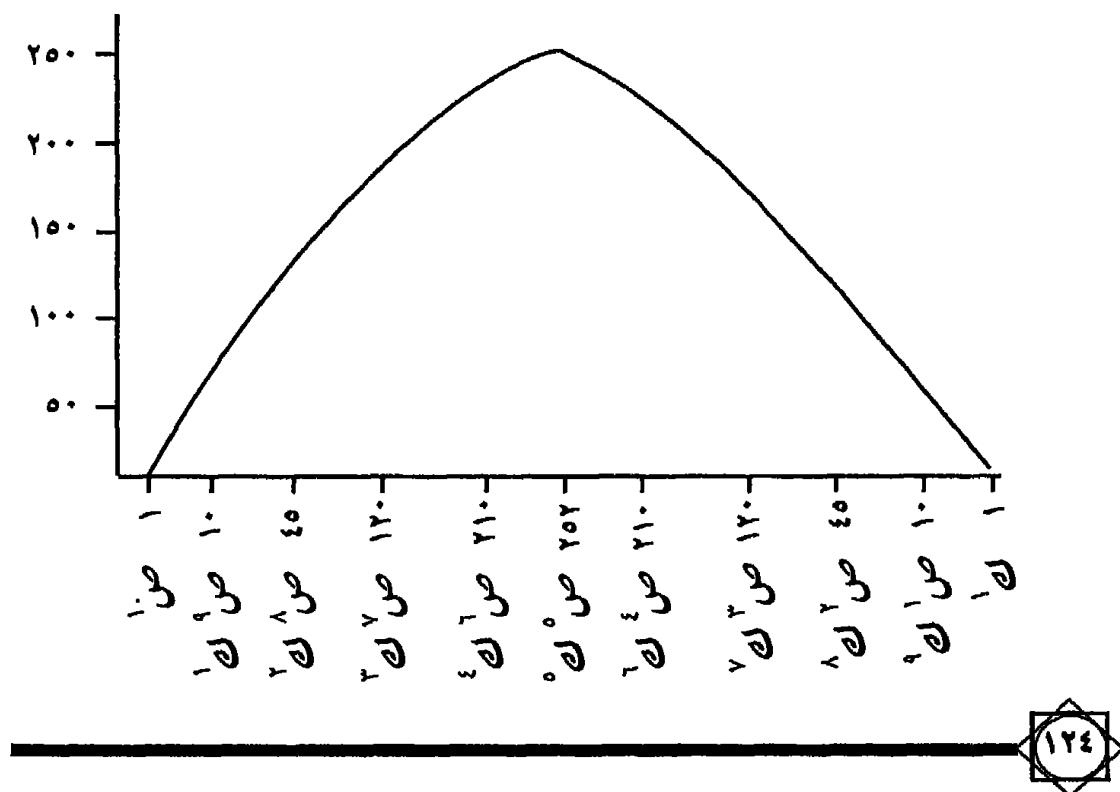
$$1 \text{ ص}^{10}.$$

أى احتمال مرة واحدة في جميع المحاولات للحصول على 10 صور معاً (أى جميع قطع النقود تقع بحيث نحصل على الصورة منها جمِيعاً)  $1 \text{ ص}^{10} \text{ لـ}^0$ .

أى عشر احتمالات في جميع المحاولات للحصول على 9 صور وواحدة كتابة  $40 \text{ ص}^9 \text{ لـ}^1$ .

$$\begin{array}{r}
 1. \text{ ص} \\
 10. \text{ ص}^9 \text{ ك}^1 \\
 45. \text{ ص}^8 \text{ ك}^2 \\
 120. \text{ ص}^7 \text{ ك}^3 \\
 210. \text{ ص}^6 \text{ ك}^4 \\
 252. \text{ ص}^5 \text{ ك}^5 \\
 210. \text{ ص}^4 \text{ ك}^6 \\
 120. \text{ ص}^3 \text{ ك}^7 \\
 45. \text{ ص}^2 \text{ ك}^8 \\
 10. \text{ ص}^1 \text{ ك}^9 \\
 1. \text{ ك}^10 \\
 \hline
 1024
 \end{array}$$

فإذا أردنا أن نوضح نتائج هذه المحاولات (الاحتمالات) العشوائية برسم منحنى بيانى للعلاقة بين كل من هذه الاحتمالات، وتكرار حدوثها فإننا سوف نحصل على المحننى التالى:



وخصوصاً إذا زاد عدد العوامل (قطع النقود) بحيث يصل عددها إلى ما لا نهاية.  
 وما يمكن أن نقوله هنا هو أن الدليل قد توافر عن طريق الدراسات الإحصائية  
 على أنه يمكن استخدام المنهج الاعتدالى في وصف الظواهر المختلفة في الميادين التالية:  
 أ - الإحصاء البيولوجى مثل نسبة الإناث إلى الذكور أو غير ذلك.  
 ب - الإحصاء الأنثربومترى مثل الطول والوزن ومحيط الجمجمة وغير ذلك.  
 ج - الإحصاء الاجتماعى والاقتصادى للمواليد والوفيات والزيجات والأجور وما  
 إلى ذلك.  
 د - الإحصاء النفسي والعقلى مثل الذكاء، والتعلم والإدراك وزمن الرجع  
 ودرجات التحصيل، وغير ذلك.

### **المعالجة الإحصائية لمستوى الوحدات التساوية:**

في بداية الأمر نقول: إن هذا المستوى يقبل التعامل مع جميع الأدوات الإحصائية  
 مع تحفظ بسيط سوف نوضحه في الفقرة التالية.

نقول أيضاً: إنه بطبيعة الحال يمكن حساب المتوسط والانحراف المعيارى (مقاييس  
 النزعة المركزية والتشتت) لوصف توزيع الأرقام أو الدرجات والتحفظ الذى أشرنا إليه  
 هو عدم إمكانية حساب ما يسمى بمعامل التباين وهو عبارة عن النسبة المئوية للانحراف  
 المعيارى إلى المتوسط أي  $\frac{\sum}{n} \times 100$ ؛ وذلك لأنه كما سبق أن أشرنا وضع الصفر غير  
 محدد فإن أي إضافة إلى توزيع ما بين الأرقام سوف تزيد المتوسط ولكن الانحراف  
 المعيارى لن يتغير، ولنأخذ هذا المثال:

لنفرض أن لدينا هذا التوزيع:

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥

فإن المتوسط = ٣ والانحراف المعيارى = ١,٤ .

$$\therefore \text{معامل التباين} = \frac{1^2 + 2^2 + 3^2 + 4^2 + 5^2}{5} - \frac{3^2}{5} = 100 - 18 = 82$$

ولذا أخذنا نفس التوزيع وغيرنا مكان الصفر، أو بمعنى آخر بدل أن نبدأ من ١ بدأنا من ٣ فأصبح التوزيع كما يلى:

٣

٤

٥

٦

٧

فإن المتوسط = ٥ والانحراف المعياري = ١,٤.

ومن ثم يصبح معامل التباين =  $\frac{1,4}{5} \times 100 = 28,00$ .

وعليه فإننا نستخدم جميع الإحصاءات الممكنة والتي سوف نستعرضها في إيجاز فيما بعد ما عدا معامل التباين. (هذا المعامل ليس شائع الاستخدام).

### **إحصاءات الدلالة في مستوى الوحدات المتساوية.**

تعتمد إحصاءات الدلالة في هذا المستوى من القياس على فهم ما يسمى بـ «الخطأ المعياري» للأداة الإحصائية: مثل المتوسط أو الانحراف المعياري أو غير ذلك. ويمكن تبسيط مفهوم الخطأ المعياري للمتوسط على سبيل المثال بأن نعرفه على أنه الانحراف المعياري لتوزيع من متواسطات العينات حول متوسط المجتمع الأصلي الذي أخذت منه هذه العينات.

يعنى أنه لو أخذنا مجموعة من العينات من المجتمع الأصلي وعين متوسط كل عينة، واعتبرت هذه المتواسطات بمثابة درجات فإن الانحراف المعياري في هذه الحالة يعتبر الخطأ المعياري لأى من هذه المتواسطات.

### **الخطأ المعياري للمتوسط م<sup>ع</sup>**

يمكن حساب الخطأ المعياري للمتوسط من القانون التالي:

$$\sigma_M = \sqrt{\frac{\sum (x_i - \bar{x})^2}{n}}$$

حيث  $\sigma_M$  هي الانحراف المعياري للمجتمع الأصلي الذي أخذت منه العينة.  
 $n$  هي عدد أفراد العينة.

ولكن من الناحية العملية نادراً ما يتوافر لدينا الانحراف المعياري للمجتمع الأصلي، وبالتالي نستخدم الانحراف المعياري للعينة، وخاصة إذا كانت كبيرة العدد (في هذه الحالة تعتبر العينة كبيرة إذا زاد عددها عن ٣٠).

فعلى سبيل المثال:

إذا كانت الدرجة المتوسطة عند تطبيق اختبار ما على عينة من الأطفال مكونة من ٢٥ طفلاً هي ٣٠ عندما كان الانحراف المعياري ١٢.

إلى أي مدى يقترب هذا المتوسط من المتوسط الحقيقي للمجتمع الأصلي الذي أخذت منه عينة الأطفال؟

للإجابة على هذا السؤال نحسب الخطأ المعياري للمتوسط.

$$\text{م} = \frac{12}{\sqrt{25}} = 12,76$$

أي أن هذا المتوسط قد يقترب أو يبتعد عن المتوسط الحقيقي بمقدار ٧٦،٠، ولذلك نكتب الخطأ المعياري هكذا:  $\pm 76,0$ .

وهذا يعني أن المتوسط الحقيقي لهذه العينة تمت قيمته العددية من (٣٠ - ٧٦،٠) إلى (٣٠ + ٧٦،٠).

أي من ٢٩,٢٤ إلى ٣٠,٧٦.

هذا بالنسبة للعينات كبيرة العدد. أما في حالة العينات صغيرة العدد (التي يقل عدد أفرادها عن ٣٠) فإننا نستخدم الانحراف المعياري للعينة بدلاً من الانحراف المعياري للمجتمع الأصلي كما في الحالة السابقة تماماً، ولكن في حالة العينة الصغيرة نحسب الانحراف المعياري بطريقة أخرى.

$$\sqrt{\frac{\text{مج}(\text{س} - \text{م})^2}{n}} = \text{ فقد سبق أن أوضحنا أن الانحراف المعياري}$$

حيث س هي الدرجة الخام، م المتوسط، n عدد أفراد العينة.

$$\sqrt{\frac{\text{مج}(\text{س} - \text{م})^2}{n-1}} = \text{ ولكن في حالة العينة الصغيرة يكون الانحراف المعياري}$$

## الخطأ المعياري للوسيط طع

يمكن حساب الخطأ المعياري للوسيط من القانون التالي:

$$\sigma_{\bar{x}} = \sqrt{\frac{1,253}{n}} \times \sigma \quad (\text{حيث } \sigma \text{ الانحراف المعياري}).$$

وفي مثالنا السابق يكون:

$$\sigma_{\bar{x}} = \sqrt{\frac{12}{250}} \times 1,253 = 0,95 \pm$$

كما يمكن حساب الخطأ المعياري للوسيط بصورة أخرى:

$$\sigma_{\bar{x}} = \sqrt{\frac{1,858}{n}} \times \sigma \quad (\text{حيث } \sigma \text{ الانحراف الإرباعي}).$$

مثال:

لنفرض أن الدرجة الوسيطية لدرجات مجموعة كبيرة من الطلاب عددها ٨٠٠

$$\text{هي } 4,9 \text{ بينما كان الانحراف الإرباعي } \frac{(الإرباعي_3 - الإرباعي_1)}{2} = 4,9.$$

كيف تقترب هذه الدرجة الوسيطية من الدرجة الوسيطية للمجتمع الأصلي؟

نحسب الخطأ المعياري للوسيط:

$$\sigma_{\bar{x}} = \sqrt{\frac{4,9}{800}} \times 1,858 = 0,32 \pm$$

## الخطأ المعياري للانحراف المعياري:

يحسب الخطأ المعياري للانحراف المعياري من القانون التالي:

$$\sigma_{\bar{x}} = \sqrt{\frac{n}{12}} \times \sigma$$

ففي مثال سابق حيث كان الانحراف المعياري  $\sigma = 12$ ، وعدد أفراد العينة ٢٥٠

يمكن حساب الخطأ المعياري كما يلى:

$$\sigma_{\bar{x}} = \sqrt{\frac{250}{12}} \times 0,71 = 0,54 \pm$$

كما يمكن أيضاً حساب الخطأ المعياري بصورة أخرى:

$$\text{خطأ معياري} = \sqrt{\frac{12}{54}} = \sqrt{\frac{12}{71}} \times 0.54 \pm$$

**الخطأ المعياري للانحراف الإرباعي:**

الانحراف الإرباعي هو متنصف الفرق بين الإرباعي الثالث والإرباعي الأول.

ويكون حساب الخطأ المعياري في هذه الحالة كما يلى:

$$\text{خطأ معياري} = \sqrt{\frac{12}{786}} \times 0.786$$

ومن ثم ففي المثال السابق مباشرة يمكن أن نحسب الخطأ المعياري كما يلى:

$$\text{خطأ معياري} = \sqrt{\frac{12}{250}} \times 0.786$$

**الخطأ المعياري للنسبة المئوية،**

يحسب الخطأ المعياري للنسبة المئوية من القانون التالي:

$$\text{خطأ معياري} = \sqrt{\frac{\text{ص} \times \text{خ}}{\text{n}}}$$

حيث ص = نسبة من أجابوا إجابات صحيحة.

خ = نسبة من أجابوا إجابات خاطئة.

ن = العدد الكلى للعينة.

فإذا كانت نسبة الإجابات الصحيحة 72٪ (٧٢،٠)، والإجابات الخاطئة 28٪ (٢٨،٠)؛

فإن الخطأ المعياري للنسبة (لأى النسبتين):

$$\text{خطأ معياري} = \sqrt{\frac{0.72 \times 0.28}{250}} = \sqrt{\frac{0.03}{250}}$$

**الخطأ المعياري لمعامل الارتباط،**

يمكن حساب الخطأ المعياري لمعامل الارتباط سع من القانون التالي:

$$\text{خطأ معياري} = \sqrt{\frac{1 - r^2}{n}}$$

فلو كان معامل الارتباط بين متغيرين ٧، . عندما كان عدد المجموعة هو ١٥٠؛ فإن الخطأ المعياري لمعامل الارتباط:

$$\text{س} = \sqrt{\frac{1 - ٢(٠,٧)}{١٥}} = \sqrt{٠,٠٤} = ٠,٢$$

تعليق آخر.

سبق أن قلنا أن المدخل إلى إحصاءات الدلالة في مستوى الوحدات المتساوية هو فهم الخطأ المعياري، وقد استعرضنا الخطأ المعياري لعدة أنواع من الأدوات الإحصائية المستخدمة. ولكن كيف نستفيد من ذلك في موضوع الدلالة الإحصائية؟ وسوف نشير إلى الخطأ المعياري في حالة المتوسط كمثال.

نحن نعرف أن ٩٥٪ من الحالات في التوزيع الاعتدالى تقع بين  $\pm 1,96$  (مقدمة بوحدات الخطأ المعياري للمتوسط) أي  $1,96 \times ٣٠$ ، ونعرف أيضاً أن ٩٩٪ من هذه الحالات تقع بين  $\pm 2,٥٨$ .

إذا عدنا إلى مثاناً في حالة المتوسط حيث كان  $٣٠$  والخطأ المعياري  $\pm ٠,٧٦$  فإنه يمكن أن نقول: إن الاحتمال كبير (٩٥٪) لهذا المتوسط ( $٣٠$ ) إلا يبتعد عن المتوسط الحقيقي للمجتمع الأصلي أكثر من  $\pm ١,٤٩$  ( $١,٩٦ \times ٠,٧٦$ ) أي أن الاحتمال قليل (٥٪) لهذا المتوسط ( $٣٠$ ) أن يتعد عن المتوسط الحقيقي للمجتمع الأصلي بأكثر من  $\pm ١,٤٩$ .

كما يمكن أن نقول كذلك: إن الاحتمال كبير جداً (٩٩٪) لهذا المتوسط إلا يبتعد عن المتوسط الحقيقي بأكثر من  $\pm ١,٩٦$  ( $٢,٥٨ \times ٠,٧٦$ ) أي أن الاحتمال قليل (١٪) لهذا المتوسط ( $٣٠$ ) أن يتعد عن المتوسط الحقيقي للمجتمع الأصلي بأكثر من  $\pm ١,٩٦$ .

وربما يفسر هذا للقارئ معنى مستوى الدلالة الإحصائية ٠٠٠٠٠١، ٠٠٠٥، ٠٠٠١، ويمكن أن يستطرد لتوضيح الفكرة.

فنقول: إننا على ثقة بمقدار ٩٥٪ أن المتوسط الحقيقي للمجتمع الأصلي يقع بين  $٢٨,٥١ - ٣٠ \times ١,٩٦$  و  $٣١,٤٩ + ٣٠ \times ١,٩٦$ .

كما أنها على ثقة بمقدار ٩٩٪ أن المتوسط الحقيقي للمجتمع الأصلي الذي أخذت منه العينة يقع بين  $٢٨,٠٤ - ٣٠ \times ٢,٥٨$  و  $٣١,٩٦ + ٣٠ \times ٢,٥٨$ .

لاحظ ما يأتي:

٧٦، ٠ الخطأ المعياري للمتوسط.

$\pm 1,96$  وحدات الانحراف المعياري على قاعدة المنحنى الاعتدالى التى تضم  $95\%$  من حالات التوزيع.

$\pm 2,58$  وحدات الانحراف على قاعدة المنحنى الاعتدالى التى تضم  $99\%$  من حالات التوزيع.

### حساب دلالة الفرق بين متوسطين - النسبة التائبة.

فى حالة الفروق بين المتوسطات نجد أن التوزيع التكرارى لها يميل إلى أن يأخذ شكل المنحنى الاعتدالى، وخاصة إذا كانت العينة كبيرة.

والمفروض أن نناقش حالياً: هل الفرق بين متوسطين ذو دلالة إحصائية أو أنه غير ذلك؟ وبمعنى آخر هل متوسط المجموعة (١) يزيد بصورة جوهرية عن متوسط المجموعة (٢)؟ راجع اختبار مان - ويتنى فى مستوى الترتيب للمقارنة).

أولاً - عندما يكون عدد العينة كبيرة (أكثر من ٣٠)،

١ - وعندما تكون العينتان غير مرتبطتين:

فى هذه الحالة نحسب الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين باستخدام القانون

$$\text{التالى: } \sigma_{\bar{x}_1 - \bar{x}_2} = \sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}$$

حيث  $s_1^2$  تباين المجموعة (١).  $s_2^2$  تباين المجموعة (٢).

$n_1$  عدد المجموعة (١).  $n_2$  عدد المجموعة (٢).

$$\text{أو } \sigma_{\bar{x}_1 - \bar{x}_2} = \sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}$$

حيث  $s_1^2$  مربع الخطأ المعياري للمتوسط الأول

$s_2^2$  مربع الخطأ المعياري للمتوسط الثانى.

والقانون الأول يستخدم عندما لا تكون في حاجة لحساب الخطأ المعياري لكلا المتوسطين.

مثال:

عند تطبيق اختبار في الرياضيات على مجموعتين:

الانحراف المعياري	المتوسط	عددها	
$s_1 = 11,4$	$M_1 = 32$	١٠٥	الأولى: بنات
$s_2 = 8,3$	$M_2 = 35$	٩٥	الثانية: أولاد

فهل الفرق بين المتوسطين جوهري أى له دلالة إحصائية؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال كما يلى:

$$\frac{2(8,3) - 2(11,4)}{95 + 100} = \frac{2}{20} = 0,10$$

الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين في ع

$$= \frac{22 - 12}{20} = 0,5$$

$$s = 0,5$$

$$\frac{\text{الفرق بين المتوسطين}}{\text{الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين}} = \frac{3}{0,5} = 6$$

النسبة الحرجة أو النسبة الثانية

ونحن نعلم من المناقشة السابقة أن الحد الأدنى للدلالة الإحصائية عند مستوى  $0,05$  هو  $1,96$  وعند  $0,01$  هو  $2,58$ ، وحيث إن قيمة النسبة الحرجة  $6$  أى تزيد عن  $1,96$  (ولكنها أقل من  $2,58$ ) .

..  
فإن الفرق بين المتوسطين له دلالة إحصائية عند مستوى  $0,05$  و  $0,01$  أى أن الأولاد ( $M = 35$ ) تفوقوا على البنات ( $M = 32$ ) بدرجة لها دلالة إحصائية.

## ٢ - عندما تكون العينتان مرتبطتين:

أو يعني آخر عندما تكون نفس المجموعة وتعرضت لنفس الاختبار مرتين متتاليتين، والمطلوب معرفة التغير الذى طرأ على المجموعة فى التطبيق الثانى، وهل هذا التغير له دلالة إحصائية أم لا؟.

لنأخذ المثال التالي

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط المعياري	حجم المجموعة	التطبيق الأول
$م_{اع} = 0,75$	$ع_1 = 6$	$م_{اع} = 45$	$n = 64$	التطبيق الثاني
$م_{اع} = 0,63$	$ع_2 = 5$	$م_{اع} = 50$	$n = 64$	

$$\text{الفرق بين المتوسطين} = 45 - 50 = 5$$

$$\text{معامل الارتباط بين التطبيقين} = 60$$

ويحسب الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين من القانون التالي:

$$\sqrt{ف_{اع}^2 = \frac{م_{اع}^2 + م_{اع}^2 - 2 \cdot م_{اع} \cdot م_{اع}}{م_{اع}^2 - م_{اع}^2}}$$

حيث  $م_{اع}$  = الخطأ المعياري للمتوسط الأول.

$م_{اع}$  = الخطأ المعياري للمتوسط الثاني.

$\rho_{اع}$  = معامل الارتباط بين التوزيعين.

$$\therefore ف_{اع} = \sqrt{\frac{(0,75)^2 + (0,63)^2 - 2 \cdot 0,75 \cdot 0,63}{(0,75)^2 - (0,63)^2}}$$

$$\text{وتصبح النسبة الثانية (النسبة الحرجة)} = \frac{5}{0,63} = 7,9$$

وبالرجوع إلى جداول ت حيث درجة الطلاقة = 64 - 1 نجد أن هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1%. وعليه يمكن أن نقول: إن المجموعة تغيرت إلى الأحسن (زاد المتوسط من 45 إلى 50 في التطبيق الثاني).

ملحوظة:

النسبة الحرجة هي النسبة الثانية تحت ظروف معينة، وكل نسبة ثانية هي نسبة حرجة، ولكن ليست كل نسبة حرجة هي نسبة ثانية.

لاحظ أيضاً أنه بمقارنة القانون المستخدم في هذه الحالة بالقانون المستخدم في حالة المجموعات غير المرتبطة نجد في الحالة الأخيرة  $\sigma^2 = 0$  = صفر، وبالتالي يصبح القانون كما هو:

$$(F_U = \sqrt{M_2 + M_1})$$

ثانياً - عندما يكون عدد العينة صغيراً (أقل من 30)،

٢ - وعندما تكون العينتان غير مرتبطتين:

في هذه الحالة نستخدم القانون التالي لحساب النسبة التائية:

$$M_2 - M_1 = \text{الفرق بين متوسطين}$$

$$T = \frac{\text{مج } F_1 - \text{مج } F_2}{\sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

حيث  $M_1$  متوسط المجموعة الأولى  $M_2$  متوسط المجموعة الثانية.

$\text{مج } F_1$  مجموع مربعات فروق الدرجات عن المتوسط في المجموعة الأولى.

$\text{مج } F_2$  مجموع مربعات فروق الدرجات عن المتوسط في المجموعة الثانية.

$n_1$  عدد أفراد المجموعة الأولى.

وللأخذ المثال التالي:

المجموعة (٢)

المجموعة (١)

$F_2$			$F_1$		
٩	١٢	-١	١٦	٨	-١
١	١٤	-٢	٩	٩	-٢
.	١٥	-٣	١	١١	-٣
١	١٦	-٤	١	١٣	-٤
٩	١٨	-٥	٩	١٥	-٥
			١٦	١٦	-٦

$$M_2 = 15 \quad \text{مج } F_2 = 20$$

$$M_1 = 12 \quad \text{مج } F_1 = 52$$

$$1,75 = \frac{3}{\left( \frac{1}{5} + \frac{1}{6} \right) \frac{20 + 02}{2 - 0 + 6}} = \dots$$

وبالرجوع إلى جداول  $\alpha$  حيث درجات الطلقة  $= 11 - 2 = 9$  نجد أن قيمة  $\alpha$  وهي  $1,75$  غير دالة إحصائية؛ إذ إن الحد الأدنى للدالة الإحصائية عند مستوى  $0,05$  هو  $2,26$ .

## ٢ - عندما تكون العينتان مرتبطتين:

في هذه الحالة نحسب قيمة  $\alpha$  بطريقة تسمى طريقة الفروق (لاحظ أن عدد العينة صغير والمتوسطين مرتبطان، ولنأخذ المثال التالي لتوضيح الطريقة):  
 مجموعة مكونة من 12 طالباً أجري عليهم اختبار في المهارة اليدوية قبل بدء التدريب وأعيد الاختبار مرة أخرى بعد نهاية فترة التدريب.  
 وكانت النتائج كما هي موضحة فيما يلى:

الف	انحراف الفرق عن المتوسط $F$	الفرق $F$ (2) - (1)	بعد التدريب (2)	قبل التدريب (1)	
١٦	٤	١٢	٦٢	٥٠	١
١٠٠	١٠ -	٢ -	٤٠	٤٢	٢
٤	٢	١٠	٦١	٥١	٣
١	١	٩	٣٥	٢٦	٤
١٦٩	١٣ -	٥ -	٣٠	٣٥	٥
٤	٢	١٠	٥٢	٤٢	٦
٠	٠	٨	٦٨	٦٠	٧
٤	٢	١٠	٥١	٤١	٨
٣٦	٦	١٤	٨٤	٧٠	٩
٠	٠	٨	٦٣	٥٥	١٠
٤	٢	١٠	٧٢	٦٢	١١
١٦	٤	١٢	٥٠	٣٨	١٢

٣٥٤

٩٦

٦٦٨

٥٧٢

مجموع

$$\Delta = \frac{572 - 668}{12} = \frac{96}{12} = 8, \text{ أو } \Delta = 8$$

$$\begin{aligned}
 \text{الانحراف المعياري للفرق} &= \sqrt{\frac{354}{5,67}} = \sqrt{\frac{354}{11}} = \sqrt{\frac{n-1}{n} \times \text{مجم ف}} \\
 \text{المخطأ المعياري لمتوسط الفرق} &= \sqrt{\frac{5,67}{12}} = \sqrt{\frac{5,67}{n}} = \sqrt{\frac{n-1}{n} \times \text{مجم ف}} \\
 \text{ـ} &= \frac{8 - \text{صفر}}{1,64} \quad (\text{حيث صفر هو المتوسط حسب الفرض الصفرى}). \\
 &= 4,88 .
 \end{aligned}$$

وبالرجوع إلى جداول  $t$  حيث درجات الطلاقة =  $12 - 1 = 11$  نجد أن قيمة  $t$  وهي  $4,88$  ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من  $0,001$  حيث إن الحد الأدنى للدلالة عند هذا المستوى هو  $11,3$ . (انظر الجدول).

### حساب قوة الإحصاء $t$ :

يمكن حساب قوة الإحصاء  $t$  أو بمعنى آخر قياس قوة التأثير عن طريق حساب

$$\begin{aligned}
 t^2 &= \frac{\text{إيتا}^2}{t^2 + \text{درجات الحرية}} \\
 \text{ثم تحول إيتا}^2 \text{ إلى } d \text{ حيث } d &= \frac{2}{\frac{1}{\text{إيتا}^2} - 1}
 \end{aligned}$$

فإذا كانت قيمة  $d$  حوالي  $2,0$  وحتى أقل من  $5,0$  فإن قوة التأثير تكون ضعيفة، وإذا كانت من  $5,0$  وحتى  $8,0$  فهي متوسطة، وإذا زادت عن  $8,0$  تكون قوية. وعلى ذلك فنحن نرى أن قيمة إيتا<sup>2</sup> التي تتراوح من  $1,0$  وحتى  $15,0$  هي قيمة قوية ويمكن الأخذ بها.

### دلالة الفرق بين نسبتين متويتين:

يمكن حساب دلالة الفرق بين نسبتين متويتين غير مرتبطتين كما في المثال التالي:  
عند مقارنة أطفال الأسر المستقرة بأطفال الأسر غير المستقرة في السلوك العدائي، وجد أن  $41,4\%$  من أطفال الأسر المستقرة أى  $114$  طفلاً من  $348$  يتصرفون بالسلوك العدائي. كما وجد أيضاً أن  $50,2\%$  من أطفال الأسر غير المستقرة أى  $133$  طفلاً من  $265$  يتصرفون بنفس السلوك العدائي. فهل هناك فرق له دلالة إحصائية بين هاتين النسبتين؟

\* لاحظ أن هناك إيتا<sup>2</sup> أخرى وهي نسبة الارتباط وتعبر عن علاقة غير خطية (حيودية).

بطبيعة الحال سوف يكون الفرض الصفرى هو بداية تعاملنا مع هذه المعالجة، أو بمعنى آخر سوف نفترض أنه ليس هناك أى فرق بين أطفال الأسر المستقرة، وأطفال الأسر غير المستقرة في السلوك العدائى، وسوف نشير إلى ٤١,٤٪ بالرمز س١، ٥٠,٥٪ بالرمز س٢ وبالتالي يمكن حساب س وهى نتيجة ضم س١، س٢ كما يلى:

$$\text{س} = \frac{n_1s_1 + n_2s_2}{n_1 + n_2}$$

لاحظ أن  $s = 1 - S$ .

$$S = \frac{50,2 \times 265 + 41,4 \times 348}{348 + 265} =$$

$\sqrt{\frac{1}{265} \times 45,2 \times 54,8}$

الخطأ المعيارى للفرق بين النسبتين =  $\sqrt{0,6 \times 0,4}$

حساب النسبة المئوية لنقمة الفرق بين النسبتين (٤١,٤ - ٥٠,٥).

أى  $S_2 - S_1 = 8,8$  على الخطأ المعيارى للفرق بين النسبتين س، ص.

$$\therefore \frac{8,8}{4,6} = 2,017 \text{ وهي دالة عن مستوى أقل من } 0,05 \text{ ( عند } 0,96 \text{ )}$$

•

$$(2,017 \text{ عند } 0,08).$$

**حساب دلالة الفرق بين أكثر من متقطعين - النسبة المئوية.**

### ١ - عندما تكون المتقطعات غير مرتبطة:

أى مشتقة من مجموعات مستقلة لا ترتبط بعضها البعض.

فى هذه الحالة يكون المطلوب هو مقارنة المتقطعات لمعرفة أثر الظروف التجريبية على مجموعات مختلفة، ولنأخذ المثال التالى للتوضيح:

لنفرض أن الباحث أراد أن يدرس تأثير عدة ظروف تجريبية مختلفة وعددها (٨) على أداء عدد من المجموعات (٨) فى كل مجموعة ٦ أفراد فى اختبار من الاختبارات العملية، وبالتالي لابد من المقارنة من متقطعات هذه المجموعات الثمانية (جميعها مأخوذة من مجتمع واحد ، وتم التوزيع عشوائيا)

ويمكن رصد النتائج كما يلى:

### ظروف التجريب (المجموعات)

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ع	
٥٥	٧٨	٧٥	٦٣	٧٨	٧٧	٧٣	٦٤	١	
٦٦	٤٦	٩٣	٦٥	٩١	٨٣	٦١	٧٢	٢	
٤٩	٤١	٧٨	٤٤	٩٧	٩٧	٩٠	٦٨	٣	
٦٤	٥٠	٧١	٧٧	٨٢	٦٩	٨٠	٧٧	٤	
٧٠	٦٩	٦٣	٦٥	٨٥	٧٩	٩٧	٥٦	٥	
٦٨	٨٢	٧٦	٧٦	٧٧	٨٧	٦٧	٩٥	٦	
المجموع الكلى =									

$$\text{المجاميع} = ٣٤٨٦ = ٣٧٢ + ٣٦٦ + ٤٥٦ + ٣٩٠ + ٥١٠ + ٤٩٢ + ٤٦٨ + ٤٣٢$$

$$\text{المتوسطات} = ٧٢, ٦٣ = \frac{٦٢ + ٦١ + ٧٦ + ٦٥ + ٨٥ + ٨٢ + ٧٨ + ٧٢}{٨}$$

المتوسط العام

لاحظ أن ظروف التجريب ٨ يعني ٨ مجموعات في كل مجموعة ستة أفراد تتعرض كل مجموعة لظرف تجربى مختلف عن المجموعة الأخرى . والدرجات الموجودة فى الجدول هى درجات المجموعات فى الاختبار العملى تحت هذه الظروف التجريبية المختلفة .

لاحظ أيضا أنه تم حساب متوسط كل مجموعة: يعني  $\bar{x} = ٧٢$  هو متوسط المجموعة الأولى تحت الظرف التجربى أ،  $\bar{x} = ٧٨$  ، وهو متوسط المجموعة الثانية تحت الظرف التجربى ب . وهكذا.

لاحظ أيضا أنه تم حساب المجموع الكلى للمجاميع = ٣٤٨٦ . كما حسب أيضا المتوسط العام = ٧٢, ٦٣ .

ولحساب النسبة الفائية هناك ثلاثة خطوات رئيسية :

أ- حساب جمع المربعات Sums of Squares (تابع الخطوات التالية):

$$1 - \text{دليل التصحيح (د)} = \frac{\text{مربع جمع المجاميع}}{\text{العدد الكلى للمجموعات}} = \frac{٢(٣٤٨٦)}{٤٨} = \frac{٢٥٣١٧١}{\text{Correction Term}}$$

$$\begin{aligned}
 2 - \text{المجموع الكلى للربعات} &= \text{مجموع مربعات الدرجات} (48 \text{ درجة}) - د \\
 &= (264 + 272 + 277 + 268 + 270 + \dots) - د \\
 &= 9193 = 253171 - 262264
 \end{aligned}$$

٣ - مجموع المربعات بين المتوسطات

$$\begin{aligned}
 &+ 2(51 \cdot 0) + 2(492) + 2(468) + 2(432) \\
 &2(372) + 2(366) + 2(406) + 2(390) \\
 \hline
 &- د \quad \text{(عدد الأفراد في كل مجموعة)} = 
 \end{aligned}$$

$$\begin{array}{r}
 104 \cdot 188 \\
 \hline
 7 \\
 2527 = 253171 - 
 \end{array} =$$

٤ - مجموع المربعات داخل المجموعات (الظروف التجريبية) = (الفروق الفردية)  
 = المجموع الكلى للربعات (خطوة رقم ٢) - مجموع المربعات بين المتوسطات  
 (خطوة رقم ٣).

$$\begin{array}{r}
 3527 - 9193 \\
 \hline
 \cdot \\
 .5666 = 
 \end{array} =$$

ب - تحليل التباين (بناء على الخطوة الرئيسية ١)

الانحراف المعياري	التباين	مجموع المربعات	درجات الطلاقة	مصدر التباين
١١,٩	٥٠٣,٩	٣٥٢٧	٧ (١ - ٨)	بين متوسطات المجموعات (الظروف التجريبية)
	١٤١,٧	٥٦٦٦	٤٠ ٨ × (١ - ٦) أو (٨ - ٤٨)	داخل المجموعات (الظروف التجريبية)

$$\text{النسبة الفائية } F = \frac{503,9}{141,7} = 3,56$$

(لاحظ أن  $F$  تحسب بقسمة التباين الكبير  $\div$  التباين الصغير)

وبالرجوع إلى جداول  $F$  : حيث درجات الطلقة (١) = ٧  
درجات الطلقة (٢) = ٤٠

(مع ملاحظة التباين الأصغر والتباین الأكبر).

نجد أن  $F = \frac{3,56}{3,14} = 2,26$  دالة إحصائية عند مستوى أقل من ١٠٠، إذ إن القيمة عند  $0,05 = 2,26$ ، وعنه  $0,01 = 3,14$ .

ج - في حالة الدلالة الإحصائية لقيمة النسبة الفائية  $F$  لابد أن نبحث في الدلالة بين كل متوسطين من المتوسطات الثمانية، وذلك باستخدام الأداة الإحصائية  $t$  (أو النسبة المحرجة).

لاحظ أن أكبر الفروق موجودة بين متوسط المجموعة  $D$  والمجموعة  $Z$  ( $80 - 61$ ).

وأصغر الفروق موجود بين متوسط المجموعة  $H$  والمجموعة  $Z$  ( $62 - 61$ ).

لاحظ أيضاً أنه في حساب النسبة المحرجة أو النسبة الثانية يمكن أن تحسب الخطأ المعياري لأى متوسط من المتوسطات الثمانية كما يلى:

$$\text{الخطأ المعياري لأى متوسط} = \sqrt{\frac{11,9}{6}} = 4,86.$$

حيث ١١,٩ هو الانحراف المعياري الموضح في الجدول السابق، ويساوي الجذر التربيعي للتباين داخل المجموعات أو الظروف التجريبية (١٤١,٧)، كما أنه يمكن حساب الخطأ المعياري للفرق بين أى متوسطين كما يلى:

$$\begin{aligned} & \text{الخطأ المعياري للفرق بين أى متوسطين} \\ & \frac{\frac{1}{25} + \frac{1}{12}}{\sqrt{\frac{1}{6} + \frac{1}{6}}} = \text{الانحراف المعياري} \\ & 6,87 = \frac{1}{\sqrt{\frac{1}{6} + \frac{1}{6}}} 11,9 = \end{aligned}$$

وبالتالي يمكن حساب  $t$  لكل متوسطين، والكشف عنها في الجدول الخاصة بذلك.

نود أن نلفت نظر القارئ إلى أن حساب الدرجة الفائية يعتبر خطوة عامة للتتأكد من وجود فروق جوهرية بين مجموعة من المتوسطات فإذا لم تكن  $F$  دالة إحصائية

فلا داعي إذن في مقارنة كل متوسطين، وأما إذا كانت في دالة إحصائية فسوف نستمر في البحث عن الدالة الإحصائية للفرق بين كل متوسطين كما أشرنا في الفقرة السابقة.

## ٢ - عندما تكون المقوسطات مرتبطة:

أى عندما تكون المقوسطات مشتقة من مجموعة واحدة طبق عليها اختبار واحد لعدة مرات متتالية. والمطلوب البحث عن الدالة الإحصائية لفرق بين مقوسطات هذه المرات.

وسوف نعود إلى مثال سابق الخاص باختبار المهارة اليدوية وتدريب مجموعة من الطلاب عددها ١٢. حيث رصدنا درجاتهم على الاختبار قبل التدريب ودرجاتهم في نفس التدريب - وللهولة سوف نحسب النسبة الفائية لهذا التوزيع.

ونستعيد الجدول على النحو التالي:

قبل التدريب	بعد التدريب	
٦٢	٥٠	١
٤٠	٤٢	٢
٦١	٥١	٣
٣٥	٢٦	٤
٣٠	٣٥	٥
٥٢	٤٢	٦
٦٨	٦٠	٧
٥١	٤١	٨
٨٤	٧٠	٩
٦٣	٥٥	١٠
٧٢	٦٢	١١
٥٠	٣٨	١٢
٦٦٨		مجموع
٥٧٢		

ثم نقوم بالخطوات الآتية على النحو التالي:

$$1 - \text{دليل التصحيح } d = \frac{\frac{2(1340)}{24} - (668 + 572)}{12 + 12} = 64.66, 67$$

$$2 - \text{المجموع الكلى للمربيات} = ٢٥٠ + ٢٧٢ + \dots + ٢٤٢ + ٢٥٠ = ٦٤٠٦٦,٦٧ - ٦٨٩٥٢ = ٤٨٨٥,٣٣$$

$$3 - \text{مجموع المربيات من المتوسطات} = \frac{٢(٥٧٢) + ٢(٦٦٨)}{١٢} - د$$

٤ - مجموع المربيات بين الأفراد

$$\frac{٢(٥٠) + ٢(٦٢) + ٢(٤٠) + \dots + ٢(٣٨) + ٢(٤٢) + ٢(٥٠)}{١٢} = د$$

لاحظ أن  $(٥٠ + ٦٢)^2$  هي مربع مجموع درجتى الفرد الأول في التطبيق وهكذا...

$$4324,33 = 64.66,67 - 68391$$

5 - مجموع مرباعات التفاعل =  $4885,33 - (4324,33 + 384) = 177$ .  
ويقصد بالتفاعل كل ما يتبقى بعد استبعاد أثر الظروف التجريبية والفرق الفردية من المجموع الكلى للمربيات. ويدل هذا التفاعل على ميل أداء الفرد للاختلاف باختلاف التطبيقات أو بمعنى آخر يدل على العوامل التي لا يمكن أن تعزى إلى الأفراد فقط أو ظروف التجريب فقط، ولكن يمكن أن تعزى لكليهما (الأفراد وظروف التجريب) معا.

6 - تحليل التباين (بناء على ما سبق).

الانحراف المعياري	التباين	مجموع المربيات	درجات الطلقة	مصدر التباين
٤,٠١	٣٨٤ ٣٩٣,١٢ ١٦,٠٩	٣٨٤ ٤٣٢٤,٣٣ ١٧٧	١ ١١ (١ - ١٢) ١١	بين التطبيقات بين الأفراد التفاعل

$$\text{النسبة الفائية للتطبيقات} = \frac{٣٨٤}{١٦,٠٩} = ٢٣,٨٧$$

$$\text{النسبة الفائية للأفراد} = \frac{٣٩٣,١٢}{١٦,٠٩} = ٢٤,٤٣$$

وبالرجوع إلى جداول ف حيث درجات الطلقة بالنسبة للتطبيقات هي ١١ ، ١٢ ، ١٣، ٨٧ دالة عن مستوى أقل من ١٠ . . أى أن الفرق بين التطبيقات (الظروف التجريبية) ذات دلالة إحصائية.

وبالرجوع أيضاً إلى جداول ف حيث درجات الطلقة بالنسبة للأفراد هي ١١ ، ١٢ نجد أن قيمة  $F$  وهي ٤٣، ٢٤ دالة عند مستوى أقل من ١٠ ، ، أى أن الفروق بين الأفراد ذات دلالة إحصائية.

(لاحظ أن النسبة الفائية تحسب بقسمة التباين الكبير  $\div$  التباين الصغير)، لاحظ أيضاً وجود مفهوم التفاعل وتبابين التفاعل في حالة البحث عن دلالة الفروق بين المتوسطات المرتبطة.

### **الارتباط في مستوى الوحدات المتساوية.**

سبق أن أشرنا إلى حساب معامل الارتباط عند الحديث عن خصائص الأرقام، والارتباط بين الأرقام، وهذا المعامل هو معامل بيرسون Product Moment لارتباط حاصل العزوم (انظر الفصل الأول)، وقد قلنا أن هذا المعامل يستخدم للدلالة على العلاقة بين متغيرين عندما تكون هذه العلاقة خطية.

ثم تحدثنا كذلك عن نسبة  $R^2$  ودلالتها على الارتباط بين متغيرين عندما تكون هذه العلاقة غير خطية.

وفي الفقرات التالية سوف نستعرض كيف يمكن أن نستنتج قيمة أحد المتغيرين من الآخر عن طريق معادلته الانحدار التي تعتمد على معامل الارتباط. أو بمعنى آخر معرفة قيمة  $S_x$  من  $S_y$ ،  $S_y$  من  $S_x$  حيث إن  $S_x$ ،  $S_y$  متغيران يرتبطان بقدر  $S_x \cdot S_y$ .

فإذا أردنا أن نستخرج قيمة  $S_y$  من  $S_x$  فإننا نطبق المعادلة التالية:

$$S_y = S_x \cdot R \times \frac{S_x}{S_y}$$

حيث  $R$  هي درجة  $S_y$  الانحرافية أي الانحراف عن متوسط  $S_y$ .

$S_y$  هي درجة  $S_x$  الانحرافية أي الانحراف عن متوسط  $S_x$ .

$S_x$  الانحراف المعياري لتوزيع  $S_y$

$S_y$  الانحراف المعياري لتوزيع  $S_x$ .

$S_x \cdot S_y$  معامل الارتباط بين المتغيرين  $S_x$ ،  $S_y$ .

ففى حالة دراسة العلاقة بين المتغير (س) والمتغير (ص) فى عينة كبيرة من الأفراد وجدت النتائج التالية:

$$\begin{array}{ll} مس = 136 & عس = 15 \\ مص = 66 & عص = 3 \\ س. ص = 0,7 & \end{array}$$

وعليه يمكن استنتاج قيمة ص من س بتطبيق القانون السابق كما يلى:

$$ص = \frac{3}{15} س = 0,7 س.$$

وهذا يعني أنه إذا تغيرت قيمة س بمقدار  $\pm 1$  (عن المتوسط) فإن ص سوف تتغير بمقدار  $\pm 0,7$  (عن المتوسط)، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الدرجة  $137 + 1$  على المتغير س غالباً ما تقابل الدرجة  $66,14$  ( $66 + 0,7$ ) على المتغير ص. كما يمكن أيضاً استنتاج قيمة س من ص بتطبيق القانون التالي:

$$\begin{aligned} س &= س. ص \times \frac{ع ص}{ع س} \\ \text{أى أن } س &= 0,7 \times \frac{15}{3} \times ص \\ &= 3,5 \end{aligned}$$

وهذا يعني أنه إذا تغيرت قيمة ص بمقدار  $\pm 1$  (عن المتوسط) فإن قيمة س سوف تتغير بمقدار  $\pm 3,5$  عن المتوسط، أى أن الدرجة  $67$  ( $66 + 1$ ) على المتغير ص غالباً ما تقابل الدرجة  $139,5$  ( $136 + 3,5$ ) على المتغير س.

### أنواع أخرى من معاملات الارتباط:

#### ١ - معامل الارتباط ثنائى التسلسل Biserial:

عند معالجتنا الإحصائية لمقاييس الوحدات المتساوية نواجه في كثير من الأحيان بواقف تستدعي أن نبحث في العلاقة بين هذا النوع من المقاييس، ومقاييس آخر يمكن أن تصنف وحداته في صفين، مثل إيجاد العلاقة بين درجات اختبار في الذكاء (كمقيايس من مقاييس الوحدات المتساوية)، ودرجات اختبار في التكيف الاجتماعي

(حيث يمكن أن تصنف المجموعة إلى متكيفين اجتماعيا وغير متكيفين). ومع ملاحظة أنه إذا أمكن أن نفترض أن «التكيف الاجتماعي» كخاصية شخصية يمكن أن تتوزع اعتداليا إذا توافرت الوسائل لقياسها بدقة تامة، فإنه يمكن في هذه الحالة أن نستخدم معامل الارتباط ثانوي التسلسل لإيجاد العلاقة بين المتغيرين.

وللأخذ المثال التالي لتوضيح استخدام هذا المعامل:

لفرض أننا طبقنا اختبارا في القدرة الميكانيكية على مجموعة مكونة من ١٤٥ طالبا جامعيا، ونحن نعلم أن من هؤلاء ٢١ طالبا من قسم الهندسة الميكانيكية بالجامعة. فهل هناك علاقة بين نوع الدراسة (التدريب)، ودرجات اختبار القدرة الميكانيكية؟

ولذلك نحسب معامل الارتباط ثانوي التسلسل على النحو التالي:

نطبق القانون التالي:

$$\text{معامل الارتباط ثانوي التسلسل} = \frac{\bar{x} - \bar{m}}{\sqrt{\frac{\sigma^2}{n_1} + \frac{\sigma^2}{n_2}}}$$

حيث  $\bar{m}$  متوسط المجموعة ذات التدريب السابق.

$\bar{m}$  متوسط المجموعة الأخرى.

$\sigma$  الانحراف المعياري للمجموعة الكلية.

$n_1$  نسبة المجموعة المدرية إلى المجموعة الكلية.

$n_2$  نسبة المجموعة الأخرى إلى المجموعة الكلية.

ى ارتفاع المنحني الاعتدالي حيث تقسم المجموعة الكلية إلى  $n_1$ ،  $n_2$  (يحصل عليها من الجدول).

ونجهز البيانات كما يلى:

متوسط المجموعة الكلية (١٤٥ طالبا) = ٧١,٣٥

الانحراف المعياري للمجموعة الكلية = ٨,٨

متوسط المجموعة المدرية (٢١ طالبا) = ٧٧

متوسط المجموعة الأخرى (١٢٤ طالبا) = ٧٠,٣٩

نسبة المجموعة الأولى إلى المجموع الكلى =  $\frac{21}{145} = 14,5\%$  (النسبة المئوية).

نسبة المجموعة الثانية إلى المجموع الكلى =  $\frac{124}{145} = 85,5\%$  (النسبة المئوية).

ى = ٢٢٨

حيث تم الحصول عليها من الجدول (إ) بعد تصور المنهنى الاعتدالى حيث تمثل نصف المساحة الأعلى، وعليه نطرح  $14,5 - 5 = 14,0$ . أى بطرح النسبة الأعلى (من المتوسط) - نسبة المدربين. وبناء على الناتج (٥,٥ / ٣٥) نبحث فى الجدول لإيجاد ارتفاع المنهنى.

فى هذه الحالة نأخذ القيمة المتوسطة للقيمة المقابلة للنسبة ٣٥،٠، والقيمة المقابلة للنسبة ٣٦،٠.

$$(إ) \frac{233 + 223}{2} = 228$$

$$\therefore \text{معامل الارتباط المطلوب} = \frac{71,35 - 77}{8,8} \times \frac{145 - 85}{228} = 41,0$$

حيث يمكن أن نقول: إن من المحتمل أن تكون هناك علاقة قوية بين التدريب السابق (طلبة قسم الهندسة الميكانيكية)، ودرجات اختبار فى القدرة الميكانيكية.

ملحوظة: هناك قانون آخر لحساب معامل الارتباط ثنائى التسلسل وهو

$$\text{معامل الارتباط} = \frac{\frac{M_1 - M_2}{2}}{U}$$

حيث  $M$  متوسط المجموعة الكلية = ٧١,٣٥،  $m$  متوسط المجموعة المدربة = ٧١,٣٥.

ويتطبق القانون:

$$\therefore \text{معامل الارتباط} = \frac{71,35 - 77}{8,8} \times \frac{145 - 140}{228} = 41,0$$

### ٣ - معامل الارتباط ثنائى التسلسل الخاص Point Biserial

لاحظنا فى حالة معامل الارتباط ثنائى التسلسل أن أحد المتغيرين من المتغيرات المستمرة (درجات الاختبار على القدرة الميكانيكية) فى حين أن المتغير الثنائى على الرغم من قبوله للتصنيف الثنائى، إلا أنه يمكن كذلك تقبل افتراض التوزيع الاعتدالى (التدريب فى قسم الهندسة الميكانيكية)، أما فى هذه الحالة فإن التصنيف الثنائى هو ثانوى حقيقى وقطيعى مثل (نعم) أو (لا)، (١)، (٢) و(صح)، (خطأ) بحيث لا يمكن افتراض التوزيع الاعتدالى.

ولنأخذ المثال التالى:

لنفترض أننا طبقنا اختبارا من اختبارات القدرات على مجموعة مكونة من (١٥) فردا بحيث إن الإجابة على كل سؤال إما صحيحة فتعطى درجة واحدة، أو خاطئة فتعطى صفراء.

## جدول (ى) لايجاد ارتفاع المنهنى الاعتدالى عند نقلة ما

ى	س	ى	س
٠,٣١١	٠,٢٦	٠,٣٩٩	٠,٠٠
٠,٣٠٤	٠,٢٧	٠,٣٩٩	٠,٠١
٠,٢٩٦	٠,٢٨	٠,٣٩٨	٠,٠٢
٠,٢٨٨	٠,٢٩	٠,٣٩٨	٠,٠٣
٠,٢٨٠	٠,٣٠	٠,٣٩٧	٠,٠٤
٠,٢٧١	٠,٣١	٠,٣٩٦	٠,٠٥
٠,٢٦٢	٠,٣٢	٠,٣٩٤	٠,٠٦
٠,٢٥٣	٠,٣٣	٠,٣٩٣	٠,٠٧
٠,٢٤٣	٠,٣٤	٠,٣٩١	٠,٠٨
٠,٢٣٣	٠,٣٥	٠,٣٨٩	٠,٠٩
٠,٢٢٣	٠,٣٦	٠,٣٨٦	٠,١٠
٠,٢١٢	٠,٣٧	٠,٣٨٤	٠,١١
٠,٢٠٠	٠,٣٨	٠,٣٨١	٠,١٢
٠,١٨٨	٠,٣٩	٠,٣٧٨	٠,١٣
٠,١٧٦	٠,٤٠	٠,٣٧٤	٠,١٤
٠,١٦٢	٠,٤١	٠,٣٧٠	٠,١٥
٠,١٤٩	٠,٤٢	٠,٣٦٦	٠,١٦
٠,١٣٤	٠,٤٣	٠,٣٦٢	٠,١٧
٠,١١٩	٠,٤٤	٠,٣٥٨	٠,١٨
٠,١٠٣	٠,٤٥	٠,٣٥٣	٠,١٩
٠,٠٨٦	٠,٤٦	٠,٣٤٨	٠,٢٠
٠,٠٦٨	٠,٤٧	٠,٣٤٢	٠,٢١
٠,٠٤٨	٠,٤٨	٠,٣٣٧	٠,٢٢
٠,٠٢٧	٠,٤٩	٠,٣٣١	٠,٢٣
صفر	٠,٥٠	٠,٣٢٤	٠,٢٤
		٠,٣١٨	٠,٢٥

س = المساحة ابتعاداً عن المتوسط (يعنى ٥٠ % - النسبة المئوية المدربة)

ى = قيمة الارتفاع

والمطلوب إيجاد معامل الارتباط بين درجات المجموعة على الاختبار ككل ، وبين درجات المجموعة على السؤال رقم ( ٢٠ ) مثلاً.

وحيث إن أحد المتغيرين يتوزع اعتداليا (درجات المجموعة على الاختبار ككل إذ إنه من اختبارات القدرات) ، والمتغير الثاني متغير ثانوي حقيقي أو قطعي (صفر أو ١) أى لا يقبل افتراض التوزيع الاعتدالى ؛ فإنه لحساب معامل الارتباط ثانوى التسلسل الخاص .

وذلك بتطبيق القانون:

$$\text{معامل الارتباط ثانوى التسلسل الخاص} = \sqrt{\frac{م - م}{ن \times ن}}$$

حيث  $M$  متوسط درجات الاختبار ككل للمجموعة الأولى (الناجحين في السؤال رقم ٢٠).

$M$  متوسط درجات الاختبار ككل للمجموعة الثانية (غير الناجحين في السؤال رقم ٢٠).

ع الانحراف المعياري لدرجات المجموعة الكلية على الاختبار ككل .

$n_1$  نسبة الناجحين من السؤال رقم ٢٠ إلى العدد الكلى للأفراد .

$n_2$  نسبة غير الناجحين من السؤال رقم ٢٠ إلى العدد الكلى للأفراد .

وسوف نجهز البيانات فيما يلى :

الدرجة على السؤال رقم ٢٠	درجات الاختبار الكلية	الأفراد
١	٢٥	١
١	٢٣	٢
صفر	١٨	٣
صفر	٢٤	٤
١	٢٣	٥
صفر	٢٠	٦
صفر	١٩	٧
١	٢٢	٨
١	٢١	٩
١	٢٣	١٠
صفر	٢١	١١
صفر	٢٠	١٢
١	٢١	١٣
١	٢١	١٤
١	٢٢	١٥

عدد الناجحين في السؤال رقم ٢ (الحاصلين على ١) = ٩ (مجموعة ١).

عدد غير الناجحين في السؤال رقم ٢٠ (الحاصلين على صفر) = ٦ (مجموعة ٢٠).

$$م، (متوسط المجموعة ١) = \frac{٢٠,١}{٩} = ٢٢,٣٣$$

$$\text{م} \cdot ١,٨٢ = \text{ع} \cdot ١ \cdot ٣٣ = \frac{\text{١٢٢}}{٦} = \text{م} \cdot (\text{متوسط المجموعة } ٢)$$

$$\therefore \varepsilon = -\frac{7}{10} = -0.7$$

وتطبيق القانون:

$$\therefore \text{معامل الارتباط المطلوب} = \sqrt{\frac{20,33 - 22,33}{1,82}} = \sqrt{4 \times 7,54}$$

وهذا يوضح أن هناك علاقة قوية إلى حد واضح بين السؤال رقم ٢٠ والاختبار ككل.

٣ - معامل الاوتياط الجرثسي:

في كثير من الأحيان ترتبط ظواهرتان ارتباطاً موجباً، ولا يكون هناك تعليل لهذا الارتباط سوى وجود ظاهرة ثالثة تربط بينهما.

فمعامل الارتباط بين الطول ودرجات الذكاء مثلا في مجموعة أطفال بين سن السادسة والخامسة عشرة من المحتمل أن يكون موجبا بدرجة واضحة، والتفسير القريب لهذا الارتباط هو وجود النضج أو النمو كعامل مشترك بين هذين المتغيرين. فإذا أردنا أن نحسب العلاقة بين أي متغيرين معبقاء المتغير الثالث ثابتا فإن ذلك سوف يستدعي (إحصائيا) استخدام معامل الارتباط الجزئي، ويمكن استخدام القانون التالي:

$$\frac{r_2 - r_1 - 1}{r_2^2 - 1} \cdot \frac{r_1 - 1}{r_1^2 - 1} = r \cdot r_1$$

حيث  $s_{21}^3$  هو معامل الارتباط بين المتغير 1 والمتغير 2 في حالة ثبات المتغير 3.

## ٢١- معامل الارتباط بين المتغير ١ والمتغير ٢ .

٣٢- معامل الارتباط بين المتغير ٢ والمتغير ٣.

وبالتالي فإن

$$\frac{S_{31} - S_{32}}{\sqrt{S_{32}^2 - 1} \sqrt{S_{31}^2 - 1}} = S_{21}$$

حيث  $S_{31}$  . ٢ معامل الارتباط بين المتغير ١ والمتغير ٣ في حالة ثبات المتغير ٢.

$$\text{أو } \frac{S_{32} - S_{31}}{\sqrt{S_{31}^2 - 1} \sqrt{S_{32}^2 - 1}} = S_{21}$$

حيث  $S_{32}$  . ١ معامل الارتباط بين المتغير ٢ والمتغير ٣ في حالة ثبات المتغير ١.

ولنأخذ المثال التالي:

المتغير الأول (١) التفوق الدراسي.

المتغير الثاني (٢) الذكاء العام.

المتغير الثالث (٣) عدد ساعات الاستذكار في الأسبوع.

$$S_{21} = 0,6 \quad S_{31} = 0,32 \quad S_{32} = 0,35$$

وعليه فإن الارتباط بين التفوق الدراسي والذكاء في حالة ثبات عدد ساعات الاستذكار:

$$S_{21} = \frac{0,6 - 0,32 \times 0,35}{\sqrt{0,35^2 - 1} \sqrt{0,32^2 - 1}} = 0,21$$

ومعامل الارتباط بين التفوق الدراسي (١) وعدد ساعات الاستذكار (٣) في حالة ثبات درجة الذكاء العام:

$$S_{21} = \frac{0,6 - 0,32 \times 0,35}{\sqrt{0,35^2 - 1} \sqrt{0,6^2 - 1}} = 0,31$$

وبالمثل فإن معامل الارتباط بين الذكاء العام وعدد ساعات الاستذكار في حالة ثبات التفوق الدراسي يساوى

$$r = \frac{1 - \sqrt{2(0.32)(1 - 0.35)}}{0.72} = \frac{1 - \sqrt{0.32}}{0.72} = 0.32$$

#### ٤- معامل الارتباط المتعدد.

يستخدم هذا المعامل لبيان قوة العلاقة بين متغير ما وبين متغيرين أو أكثر في حالة ضمهم معاً .. فإذا كان لدينا متغير تابع يتأثر بمتغيرين مستقلين أو أكثر فإنه يمكن استخدام القانون التالي لحساب العلاقة بين هذا المتغير التابع وهذه المتغيرات المستقلة:

$$r_{123} = \frac{\sqrt{r_{12} + r_{13} + r_{23} - 3r_{12}r_{13}r_{23}}}{\sqrt{1 - r_{12}^2}}$$

حيث  $r_{123}$  هو معامل الارتباط بين المتغير التابع (1) وبين المتغيرين المستقلين (2، 3) معاً،  $r_{12}$  بين (1، 2)،  $r_{13}$  بين (2، 3)،  $r_{23}$  بين (1، 3).

والحقيقة أن حساب معاملات الارتباط الجزئية تؤدي إلى الانحدار المتعدد وحساب معامل الارتباط المتعدد والتنبؤ.

#### ٥- مقياس النسبة: Ratio Scale

وهذا النوع من المقياس لا يستخدم حقيقة في العلوم السلوكية؛ نظراً لأن له صفترا مطلقاً ( حقيقياً) وليس صفرانسبياً كما سبق أن أوضحنا في مستوى الوحدات المتساوية من القياس. والصفر الحقيقي أو المطلق يعني انعدام الظاهرة نهائياً، وهذا أمر لا يمكن التسليم به في قياس الظواهر السلوكية عامة، والنفسية على وجه الخصوص. ويستخدم هذا المستوى من القياس في العلوم الطبيعية مثل قياس الأطوال والأوزان، وغير ذلك من المتغيرات التي يمكن التسليم بانعدام وجودها عند نقطة ما.

وي يكن بهذا المستوى من القياس أن نحدد النسبة بين أي درجتين أو مقياسين بدقة تامة؛ إذ إن الوحدات متساوية تساوياً حقيقة.

## جدول ت لكشف عن الدلالة الإحصائية

قيمة ت عند مستوى الدلالة			درجات الطلاق	قيمة ت عند مستوى الدلالة			درجات الطلاق
٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٥		٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٥	
٢,٨٠	٢,٤٩	٢,٠٦	٢٤	٦٣,٦٦	٣١,٨٢	١٢,٧١	١
٢,٧٩	٢,٤٨	٢,٠٦	٢٥	٩,٩٢	٦,٩٦	٤,٣٠	٢
٢,٧٨	٢,٤٨	٢,٠٦	٢٦	٥,٨٤	٤,٥٤	٣,١٨	٣
٢,٧٧	٢,٤٧	٢,٠٥	٢٧	٤,٦٠	٣,٧٥	٢,٧٨	٤
٢,٧٦	٢,٤٧	٢,٠٥	٢٨	٤,٠٣	٣,٣٦	٢,٥٧	٥
٢,٧٦	٢,٤٦	٢,٠٤	٢٩	٣,٧١	٣,١٤	٢,٤٥	٦
٢,٧٥	٢,٤٦	٢,٠٤	٣٠	٣,٥٠	٣,٠٠	٢,٣٦	٧
٢,٧٢	٢,٤٤	٢,٠٢	٣٥	٣,٣٦	٢,٩٠	٢,٣١	٨
٢,٧١	٢,٤٢	٢,٠٢	٤٠	٣,٢٥	٢,٨٢	٢,٢٦	٩
٢,٦٩	٢,٤١	٢,٠٢	٤٥	٣,١٧	٢,٧٦	٢,٢٣	١٠
٢,٦٨	٢,٤٠	٢,٠١	٥٠	٣,١١	٢,٧٤	٢,٢٠	١١
٢,٦٦	٢,٣٩	٢,٠٠	٦٠	٣,٠٦	٢,٦٨	٢,١٨	١٢
٢,٦٤	٢,٣٨	٢,٠٠	٧٠	٣,٠١	٢,٦٥	٢,١٦	١٣
٢,٦٤	٢,٣٨	١,٩٩	٨٠	٢,٩٨	٢,٦٢	٢,١٤	١٤
٢,٦٣	٢,٣٧	١,٩٩	٩٠	٢,٩٥	٢,٦٠	٢,١٣	١٥
٢,٦٣	٢,٣٦	١,٩٨	١٠٠	٢,٩٢	٢,٥٨	٢,١٢	١٦
٢,٦٢	٢,٣٦	١,٩٨	١٢٥	٢,٩٠	٢,٥٧	٢,١١	١٧
٢,٦٠	٢,٣٥	١,٩٧	٢٠٠	٢,٨٨	٢,٥٥	٢,١٠	١٨
٢,٥٩	٢,٣٤	١,٩٧	٣٠٠	٢,٨٦	٢,٥٤	٢,٠٩	١٩
٢,٥٩	٢,٣٤	١,٩٧	٤٠٠	٢,٨٤	٢,٥٣	٢,٠٩	٢٠
٢,٥٩	٢,٣٣	١,٩٦	٥٠٠	٢,٨٣	٢,٥٢	٢,٠٨	٢١
٢,٥٨	٢,٣٣	١,٩٦	١٠٠٠	٢,٨٢	٢,٥١	٢,٠٧	٢٢
٢,٥٨	٢,٣٣	١,٩٦	٥٠	٢,٨١	٢,٥٠	٢,٠٧	٢٣

ملاحظة: لأن تكون نتيجة ت ذات دلالة إحصائية لابد أن تكون متساوية للقيمة المسجلة في الجدول وأكبر منها.

جدول تحويل معامل ارتباط بيرسون  $r$   
إلى معامل فيشر  $Z$  (المعامل اللوغاريتمي)  $\ln r$

$\ln r$	$\ln r$	$\ln r$	$\ln r$	$\ln r$	$\ln r$	$\ln r$	$\ln r$
1,00	,900	,80	,79	,51	,47	,26	,25
1,03	,910	,87	,70	,52	,48	,27	,26
1,06	,910	,89	,71	,54	,49	,28	,27
1,09	,920	,91	,72	,55	,50	,29	,28
1,12	,920	,93	,73	,56	,51	,30	,29
1,16	,930	,95	,74	,58	,52	,31	,30
1,17	,930	,97	,75	,59	,53	,32	,31
1,174	,940	1,00	,76	,60	,54	,33	,32
1,178	,940	1,02	,77	,62	,55	,34	,33
1,183	,950	1,05	,78	,63	,56	,35	,34
1,189	,950	1,07	,79	,65	,57	,37	,35
1,190	,960	1,10	,80	,66	,58	,38	,36
2,01	,970	1,13	,81	,68	,59	,39	,37
2,09	,970	1,16	,82	,69	,60	,40	,38
2,18	,975	1,19	,83	,71	,61	,41	,39
2,30	,980	1,22	,84	,73	,62	,42	,40
2,44	,980	1,26	,85	,74	,63	,44	,41
2,70	,990	1,29	,86	,76	,64	,45	,42
2,99	,990	1,33	,87	,78	,65	,46	,43
		1,38	,88	,79	,66	,47	,44
		1,42	,89	,81	,67	,48	,45
		1,47	,90	,83	,68	,50	,46

\* في حالة ما تكون قيمة  $r$  أقل من 0,25 . يمكن اعتبارها مساوية لمعامل فيشر دون الحاجة إلى جداول التحويل

**جداروا الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط (٢)**

درجات الطلاقة ن - ٢	قيمة عند مستوى الدلالة ٠,٥٥	درجات الطلاقة ن - ٣	قيمة عند مستوى الدلالة ٠,٥٥	درجات الطلاقة ن - ٤
١	٠,٤٩٦	٠,٣٨٨	٢٤	٠,٣٠٠
٢	٠,٤٨٧	٠,٣٨٢	٢٥	٠,٣٩٠
٣	٠,٤٧٨	٠,٣٧٤	٢٦	٠,٣٥٩
٤	٠,٤٧٠	٠,٣٧٦	٢٧	٠,٣١٧
٥	٠,٤٦٣	٠,٣٦١	٢٨	٠,٢٨٤
٦	٠,٤٥٦	٠,٣٥٧	٢٩	٠,٢٧٧
٧	٠,٤٤٩	٠,٣٤٩	٣٠	٠,٢٧٩٨
٨	٠,٤١٨	٠,٣٤٥	٣١	٠,٢٧٥
٩	٠,٣٩٣	٠,٣٠٤	٣٢	٠,٢٣٥
١٠	٠,٣٧٢	٠,٢٨٨	٣٣	٠,٢٥٦
١١	٠,٣٥٤	٠,٢٧٣	٣٤	٠,٢٥٣
١٢	٠,٣٢٥	٠,٢٥٠	٣٥	٠,٢٣١
١٣	٠,٣٠٢	٠,٢٣٧	٣٦	٠,٢١١
١٤	٠,٢٨٣	٠,٢١٧	٣٧	٠,١٩٣
١٥	٠,٢٦٧	٠,٢٠٥	٣٨	٠,١٨٢
١٦	٠,٢٤٥	٠,١٩٥	٣٩	٠,١٦٠
١٧	٠,٢٢٨	٠,١٧٤	٤٠	٠,١٤٦
١٨	٠,٢٠٨	٠,١٥٩	٤١	٠,١٣٤
١٩	٠,١٨١	٠,١٣٨	٤٢	٠,١١٣
٢٠	٠,١٤٨	٠,١١٣	٤٣	٠,١٠٣
٢١	٠,١٢٨	٠,٩٨	٤٤	٠,٩٠٣
٢٢	٠,١١٥	٠,٨٨	٤٥	٠,٨٠٣
٢٣	٠,١٠١	٠,٧٢	٤٦	٠,٦٩٦

## المراجع

- ١ - أنور الشرقاوى وآخرون: التجاھات معاصرة في القياس والتقويم النفسي والتربوی ١٩٩٦.
- ٢ - أنور الشرقاوى: علم النفس التعرفي المعاصر ١٩٩٢.
- ٣ - وقارنة التعریف: التقويم والقياس النفسي والتربوی - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٦.
- ٤ - صفوت فرج: القياس النفسي ١٩٩٢.
- ٥ - فؤاد البهى السيد: الإحصاء وقياس العقل البشري - دار الفكر العربى ١٩٩٦.
- 6 - Edwards, A.L, Experimental Design in Psychological Research, Holt, Rinehart, Winston, 1950.
- 7 - Fruchter, Fundamental Statistics 1981.
- 8 - Guilford, J. P. Psychometric Methods, Mc Graw - Hill, 1956.
- 9 - Gullikson, H., Theory of Mental Tests, Wiley 1967.
- 10 - Kiess, H, Statistical Concepts, 1996.
- 11 - Maxwell, A. E., Basic Statistics in Behavioural Research, Penguin Science of Behaviour, 1970.
- 12 - Robson, C., Experiment Design and Statistics in Psychology Penguin Modern Psychology Texts, 1973.
- 13 - Siegal, S., Nonparametric Statistics for The Behavioural Science, Mc Graw - Hill, 1956.



## الفصل الثالث

أدوات القياس في علم النفس  
- (التحليل والبناء)



إن الحديث عن أدوات القياس في علم النفس يصرف الذهن مباشرة إلى الاختبارات التي تستخدم عادة في قياس الذكاء أو القدرات العقلية الأخرى، وكذلك الأسئلة التي يمكن عن طريقها معرفة اتجاهات الناس نحو قضايا معينة أو الاستدلال على خصائصهم الشخصية.

الحقيقة أن أداة القياس في ميدان علم النفس كعلم سلوكي يمكن أن تعرف على (١) أنها مجموعة من البنود أو الأسئلة (أو المواقف) التي تمثل القدرة أو السمة أو المعايير المطلوب قياسها ١ وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن هذه الأداة إنما تمثل عينة من مكونات هذه القدرة أو المعايير أو السمة، وكلما كانت هذه العينة قادرة على تمثيل المجتمع الأصلي الذي أخذت منه (مكونات القدرة) كانت هذه الأداة جيدة وصالحة ويمكن الاعتماد على نتائجها.

فأداة القياس المكونة من خمسة أسئلة أو خمسة بنود ليست جيدة بنفس القدر الذي يميز أداة أخرى مكونة من عشرين سؤالاً، أو عشرين بندًا إذ إن (العينة) الثانية أصدق تمثيلاً (للمجتمع الأصلي) من العينة الأولى.

وأداة القياس في علم النفس كذلك يجب أن تبني بطريقة علمية موضوعية وتحلل نتائجها وتعالج بطريقة علمية موضوعية أيضاً (٢) فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تأخذ في اعتبارنا الانطباع الذي تحدثه ملامح الشخص كأداة لقياس ذكائه أو خصائص شخصيته إذ إن هذا الانطباع تنقصه الموضوعية والعلمية في البناء والتحليل.

ولسنا في حاجة إلى أن نبرهن على أهمية وضرورة وجود أدوات القياس في ميدان العلوم السلوكية؛ إذ إن هذا الميدان في أشد الحاجة إلى العلمية والموضوعية، وخاصة في اتخاذ القرارات، وهي قد تخص الكثير من الأفراد والجماعات.

سويفكن أن نصنف أدوات القياس بصورة أولية اختبارية إلى نوعين رئيسيين هما:  
أ - الاختبار وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو البنود لكل منها إجابة واحدة صحيحة فقط، مثل اختبارات التحصيل أو اختبارات الذكاء والقدرات العقلية، وغير ذلك من الاختبارات التي تقيس مجموعة من الحقائق.

ب - الاستفتاء (الاستبيان) وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو البنود التي تدور حول موضوع واحد، أو عدة موضوعات، وليس لها إجابات صحيحة أو إجابات خاطئة؛ إذ إن المطلوب هو معرفة رأى الفرد أو نوعية استجابته في

موقف من المواقف التي يمثلها ذلك السؤال أو البند. وبناء على ذلك فإن الأدوات التي سوف نتحدث عنها هي الاختبارات والاستفتاءات وما يمكن أن يشتق منها.

ونعود مرة أخرى لنصنف الاختبارات النفسية على النحو التالي:

- اختبارات فردية، وهي الاختبارات التي تستخدم بصورة فردية حيث يتم تطبيقها عادة في مقابلة شخصية بين الفاصل والمفحوص، وتحتاج بطبيعة الحال إلى تعليمات من نوع خاص وإلى توضيح دائم لهذه التعليمات. وقد يتطلب هذا النوع من الاختبارات إلى ملاحظة الفاصل لأداء المفحوص في بعض المواقف، والقيام بتسجيل هذه الملاحظة وتقديرها هذا الأداء، ومن أمثلة الاختبارات الفردية اختبار بيبيه في قياس الذكاء.

- اختبارات جماعية، وهي الاختبارات التي يمكن تطبيقها على مجموعة من الأفراد دفعة واحدة دون الحاجة إلى جلسة خاصة في مقابلة شخصية، وعلى ذلك فإن من المتوقع أن تكون تعليمات هذا النوع من الاختبارات بسيطة وواضحة، كما أن أداء الأفراد ليس من الداعي ملاحظته أو تقديره أثناء تأدية الاختبار، بل يتم تقييم الأداء بعد الانتهاء من الاختبار ككل. ومن أمثلة الاختبارات الجماعية اختبارات التحصيل المدرسي، واختبار الذكاء العالى (السيد محمد خيري)، واختبار الذكاء الجامعى للمؤلف.

- اختبارات الأداء **Performance**، وهي الاختبارات التي تتطلب القيام بعمل ما، أو أداء محددا لحل مشكلة معينة، وذلك مثل اختبارات الأداء في القدرة الميكانيكية ومعالجة الأشكال الهندسية، اختبارات بناء المكعبات أو الإراحة - أو اختبارات القدرة الموسيقية، واختبارات التوافق الحركي وغير ذلك.

- اختبارات القلم والورقة **Paper & Pencil**، وهي الاختبارات التي لا يستدعي تنفيذها القيام بعمل يدوى، ولكنها تحتاج لتسجيل الاستجابات في صحيفة الإجابة، أو الاختبار باستخدام القلم، بمعنى الإشارة إلى أو كتابة الإجابة الصحيحة.

والأمثلة على هذا النوع من الاختبارات كثيرة.

- الاختبارات اللفظية **Verbal**، وهي الاختبارات التي تعتمد على استخدام الرمز اللفظي سواء كان الحرف (اللغة) أو الرقم (الرياضيات).

- الاختبارات غير اللفظية **Nonverbal**، وهي الاختبارات التي تعتمد في تكوينها على الصور والأشكال، وتستخدم خاصة في حالات غير القادرين على القراءة.

ومن أمثلة هذه الاختبارات تلك التي تعتمد على الأشكال الهندسية أو الصور الناقصة أو الصور المختلفة وغير ذلك.

- اختبارات السرعة **Speed Tests**، وهى الاختبارات التى يكون المطلوب فيها معرفة أكبر عدد ممكن من الإجابات الصحيحة فى زمن معين.

- اختبارات القوة **Power Tests**، وهى الاختبارات التى تهتم بقياس القدرة بعض النظر عن الزمن ،

كما يمكن أيضا أن نصنف الاستفتاء أو الاستخبار كأداة للقياس بناء على تصميم وحداته .

- استفتاء بسيط الاختيار **Simple Choice**، حيث تكون وحداته أو أسئلته أو بنوده يتطلب الإجابة عليها اختيار أحد بدائلين (مثلًا ✓ أو ✗ وهذا) بمعنى ثنائية الإجابة ، وتسمى الاختيار البسيط .

- استفتاء عديد الاختيار **Multiple Choice**، وهذا النوع من الاستفتاءات تكون الاستجابة لوحداته عبارة عن اختيار واحد من عدة احتمالات (ثلاثة فأكثر)، ويعتبر هذا النوع من الاستفتاءات كثير الاستخدام سواء في ميادين القياس التحصيلي أو الشخصي أو غير ذلك .

- استفتاء قهري الاختيار **Forced Choice**، وهذا النوع أكثر دقة من النوعين السابقين ، ويستخدم بالذات في ميدان قياس الشخصية ، ووحداته عبارة عن مجموعة من مثيرات تفضيلية حيث يطلب من المفحوص اختيار الاستجابة بعد مقارنتها باستجابة أخرى ، وهذا ما يسمى بأسلوب القهري في الاختيار .

### **أداة القياس الجيدة:**

سوف نتعرض في إيجاز - يليه التفصيل - للشروط التي يجب أن تتوافر في أداة القياس حتى تكون جيدة ومناسبة للغرض الذي وجدت من أجله .

(١) سبق أن أشرنا في تعريفنا لأداة القياس إلى أنها مجموعة من البنود أو الأسئلة تمثل القدرة أو الخاصية المطلوب قياسها ، ومعنى ذلك أنها عينة يجب أن تمثل القدرة ومكوناتها ، وكلما كانت أصدق تمثيلاً كانت الأداة أقدر على القياس وأدق .

وما هو معروف أن العينة العريضية الجيدة التكوين هي الأصدق تمثيلاً للمجتمع الأصلي ، ولذلك فإن من الشروط الأساسية لأداة القياس أن تكون شاملة ممثلة لجميع مكونات القدرة أو الخاصية المطلوب قياسها فإذا كان عندنا اختبار في الحساب مثلاً

مكون من خمسة مسائل جماعها تختص بعمليات الضرب فإن هذا الاختبار يعتبر أداة غير مناسبة وغير جيدة لقياس القدرة الحسابية عند مجموعة من الأفراد.

ولذا كان اختبار المفردات اللغوية (معانى الكلمات) يتكون فى معظمها من مفردات وكلمات ذات صلة بالعلوم الطبيعية أو الطبيعية، فإن هذا الاختبار لن يكون مثلاً أبداً للخصوصية اللغوية ومفرداتها عند مجموعة مكونة تكويناً عشوائياً.

(٢) كما سبق أن أشرنا أيضاً عند الحديث عن أداة القياس قلنا: إنها - أى الأداة - يجب أن تبني وتحلل بطريقة علمية موضوعية. وهذا يعني عدم تدخل العوامل الذاتية في بناء الأداة أو تحليلها، ولذلك يجب أن نوضح هذا بأن نقول بضرورة تقنين أداة القياس، بمعنى أنها إذا طبقت على فرد ما، أو مجموعة ما ثم صحيحت، أى رصدت درجات الفرد أو المجموعة فإنها ستظل كما هي بغض النظر عنمن قام بتطبيق هذه الأداة - ولذلك فإن موضوعية أداة القياس شرط آخر من الشروط التي يجب أن تتوافر في الأداة لتحقق الغرض من بنائها واستخدامها.

ويكفي أن تكون الموضوعية أيضاً بمعنى اتصال الأداة بموضوع القياس فقط اتصالاً يكفل إيجاد المدى الواسع من انتشار الدرجات حول الدرجة المتوسطة، فيمكن القول بأن الأداة (أو السؤال أو البند) يناسب المجموعة أو العينة من حيث درجة الصعوبة أو السهولة.

(٣) يمكن أن نضيف بعدها ثالثاً في موضوع الشروط التي يجب أن تتوافر في أداة القياس، وهو يختص بعدي الوثوق بالدرجات التي نحصل عليها من تطبيق الأداة (الاختبار أو الاستفتاء) بمعنى أن هذه الدرجات أو النتائج يجب أن لا تتأثر بالعامل التي تعود إلى أخطاء الصدفة، بمعنى أنه إذا طبق اختبار في الذكاء مثلاً على طفل في أول أيام الأسبوع، وتحدد معامل ذكائه على أنه ١٢، وفي آخر الأسبوع عندما طبق هذا الاختبار على نفس الطفل تحدد معامل ذكائه على أنه ٩٠. ففي هذه الحالة لا ثق في نتائج هذا الاختبار. والثقة في نتائج الاختبار تسمى ثبات درجة الاختبار وهذا هو الشرط الثالث من شروط أداة القياس الجيدة.

ومعنى الثبات في صورة مختصرة هو ضمان الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا أعيد تطبيق الاختبار على نفس المجموعة من الأفراد، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة أو العشوائية على نتائج الاختبار، ومن هذا يمكن أن نستنتج العلاقة القوية بين وحدات الاختبار والأداء الحقيقي للفرد - وواضح أن هذا الأداء إنما هو دالة القدرة أو المخصية.

(٤) أما عن الشرط الرابع من شروط أداة القياس الجيدة فهو شرط يتصل بقدرة الأداة نفسها. قدرتها على أن تميز بين أداء الأفراد بحيث تختلف درجة الفرد صاحب الأداء الضعيف عن درجة الفرد صاحب الأداء العالى أو المتميز، وكذلك قدرتها - أي الأداة - على أن تقيس فعلاً ما وجدت لقياسه. فالميزان يجب أن يقىس الأوزان ولا يقىس الأطوال، والمسطرة يجب أن تقىس المسافات ولا تقىس الزمن وهكذا.

وهذا ما نسميه بصدق أداة القياس. فالاختبار الصادق (الصحيح) هو الاختبار الذى يقىس ما وضع لقياسه، والصدق فى هذا الإطار يعنى إلى أي مدى أو إلى أي درجة يستطيع هذا الاختبار قياس ما قصد أن يقاس به.

(٥) من الشروط الأخرى التى يجب أن نشير إليها ما نسميه بحساسية القياس. فقد نفترض فى القياس الصدق والثبات والموضوعية، ولكنه لا يكون حساساً.

فالميزان الذى تستخدمه شركات الطيران فى وزن الأمتنة - رغم أنه أداة قياس للأوزان - لا يستطيع تعين وزن خطاب نريد أن نرسله بالبريد الجوى.

والمسطرة التى يستخدمها الطالب - رغم أنها أداة لقياس المسافات - لا تستطيع قياس المسافة من وسط المدينة إلى إحدى الضواحي. وهذا ما نسميه بحساسية الأداة أو القياس، أو مناسبتها لما تقىس تحت الظروف الراهنة للقياس.

فيتمكن القول بأن اختبارات الذكاء التى تستخدم فى مجال اكتشاف الموهوبين والعباقرة من الأطفال لا تصبح حساسة لقياس الذكاء بين مجموعة من الأطفال العاديين وهكذا.

هذه مجموعة من الاعتبارات أو الشروط التى يجب أن تراعى عند التعامل مع أدوات القياس من اختبارات أو استفتاءات.

وفي الفقرات التالية سوف نتناول بالشرح والتفصيل الاعتبارين الأساسين من اعتبارات أداة القياس الجيدة.

## أولاً - ثبات القياس Reliability

هناك عدة مفاهيم لمعنى ثبات الاختبار أو القياس يمكن أن نشير إليها بحيث لا يكون الاختبار ثابتاً إلا إذا تحقق ما يلى:

- 1 - أن يعطى الاختبار نفس النتائج تقريرياً إذا أعيد تطبيقه على نفس المجموعة من الأفراد.

وهذا يعني - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - أن الاختبار أو بمعنى أدق درجات الاختيار لا تتأثر بتغير العوامل أو الظروف الخارجية، حيث إن إعادة تطبيق الاختبار والحصول على نفس النتائج يعني دلالة الاختبار على الأداء الفعلى أو الحقيقى للفرد مهما تغيرت الظروف.

ومن هذا يمكن أن نستنتج أن ثبات درجات الاختبار يمكن الاستدلال عليه بحساب معامل الارتباط بين نتائج التطبيق الأول والتطبيق الثاني، ويسمى معامل الارتباط الناتج بمعامل الثبات  $r_s$ . أي معامل الارتباط بين الاختبار ونفسه.

٢ - بناء على المفهوم السابق فإن ثبات الاختبار يعني أيضا دلالة الاختبار على الأداء الفعلى أو الأداء الحقيقى للفرد - هذا الأداء الحقيقى يعبر عنه بالدرجة الحقيقة ( $D_H$ ) التي يحصل عليها الفرد في اختبار ما. (وهذه غير معلومة).

والأداء الحقيقى هو جزء من الأداء العام أو الكلى الذى يعبر عنه بالدرجة الكلية ( $D_K$ ) وهى الدرجة الملاحظة أو المسجلة على الاختبار والتى حصل عليها الفرد. أما الجزء الآخر فهو الأداء الذى يعود إلى أخطاء الصدفة أو الظروف الخارجية بعيدة عن موضوع الاختبار ويعبر عنه بدرجة الخطأ ( $D_X$ ) (وهذه غير معروفة أيضا).

وعلى هذا يمكن أن نقول: إن

$$D_K = D_H + D_X \quad (1)$$

أى أن الدرجة الكلية = الدرجة الحقيقة + درجة الخطأ.

ويمكن أن نقول أيضا: إن

$$D_K = D_H + D_X \quad (2)$$

حيث  $D_K$  هي انحراف الدرجة الكلية عن متوسطها.

$D_H$  هي انحراف الدرجة الحقيقة عن متوسطها.

$D_X$  هي انحراف درجة الخطأ عن متوسطها.

ونستطرد ونقول: إنه بتربيع طرفي المعادلة (2) وجمع النواتج نحصل على:

$$\text{مجم } D_K^2 = \text{مجم } D_H^2 + \text{مجم } D_X^2 + 2 \cdot \text{مجم } D_H \cdot \text{مجم } D_X. \quad (3)$$

وبالقسمة على  $n$  نحصل على:

$$\bar{U}_K^2 = \bar{U}_H^2 + \bar{U}_X^2 + 2 \cdot \bar{U}_H \cdot \bar{U}_X. \quad (4)$$

التباین الكلی = التباین الحقیقی + تباین الخطأ + ٢ معامل الارتباط بین الحقیقی والخطأ... . ومن المسلمات الأساسية أن معامل الارتباط بین الدرجات الحقیقیة ودرجات الخطأ = صفر، وبالتالي يصبح الحد الأخير من المعادلة = صفر.

$$\therefore \text{التباین الكلی} = \text{التباین الحقیقی} + \text{تباین الخطأ} \quad (5)$$

$\therefore$  يمكن أن نعود ونقول: إن معنى دلالة ثبات الاختبار على الأداء الحقیقی إنما هو الدلالة على التباین الحقیقی والارتباط به. ومن هذا يمكن أن نقول: إن معامل ثبات درجات الاختبار تساوى النسبة بين التباین الحقیقی إلى التباین العام أى أن:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{التباین الحقیقی}}{\text{التباین العام}} = \frac{U^2}{U^2 \wedge}$$

ولنوضح ذلك بمثال مبسط:

عندما تذهب إلى السوق لتشتري صندوقا من البرتقال من باائع معين، فإن وزن الصندوق ليس هو وزن ما تأكله من البرتقال فقط، ولكنه يشمل أيضا قشر البرتقال والورق الذي يغلف البرتقال، والمادة المصنوع منها الصندوق.

وهذا ما يقابل التباین الكلی أو التباین العام (الوزن الكلی للصندوق)، أما وزن قشر البرتقال والورق المغلف للبرتقال والمادة المصنوع منها الصندوق - وهذا ما سوف نتخلص منه، وهو يختلف أيضا من صندوق إلى آخر - فهو يقابل تباین الخطأ، أما وزن ما سوف تأكله من البرتقال فهو يقابل التباین الحقیقی.

وعليه فإنه كلما زادت نسبة وزن ما سوف تأكله من برتقال إلى نسبة وزن الصندوق ككل كنت مقتنعا تماما بما دفعته من ثمن في هذا الصندوق والعكس صحيح.

وبالمثل فإن درجات الاختبار التي ترتفع فيها نسبة المكون الحقیقی للتباین العام تكون أكثر ثباتا من تلك الدرجات التي تقل فيها هذه النسبة.

وللتلخيص فإننا نقول: إن درجات الاختبار تعتبر ثابتة إذا ارتفعت نسبة المكون

$$\frac{U^2}{U^2 \wedge} \text{ الحقیقی في التباین العام لهذه الدرجات أى أن } \frac{U^2}{U^2 \wedge} \text{ تكون أعلى ما يمكن بينما } \frac{U^2 \wedge}{U^2} \text{ تكون أقل ما يمكن.}$$

٣ - أن تكون هناك علاقة قانونية بين وحدات الاختبار أو بنواده، فإن ذلك يدل على التناسق في البناء الداخلي للاختبار، وهذا يعني أن معامل ثبات الاختبار

سوف تتوقف على العلاقة أو الارتباط بين كل وحدة ووحدة أخرى (الارتباطات البينية)، كما يتوقف أيضاً على ارتباط كل وحدة بالاختبار ككل. ويتبين من هذا أن تماضك الاختبار أو تناقض بنائه يدل على ثبات درجاته. يل يمكن أن نحسب معامل الثبات من هذه العلاقة القانونية القائمة بين وحدات الاختبار.

هذه هي المفاهيم الثلاثة الأساسية لثبات درجات الاختبار وهي:

- ١ - أن نحصل على نفس النتائج تقريباً عند إعادة التطبيق.
- ٢ - أن يكون التبادل الحقيقي أكبر ما يمكن بالنسبة للتبادل العام، أو تبادل الخطأ أقل ما يمكن.
- ٣ - وجود العلاقة القانونية بين وحدات الاختبار.

ننتقل الآن إلى طرق تعين معامل ثبات الاختبار:

#### ١ - طريقة إعادة التطبيق **Test - Retest Method**

تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق وأسهلها في تعين معامل ثبات الاختبار، وتتلخص هذه الطريقة في تطبيق الاختبار على مجموعة من الأفراد، ثم يعاد التطبيق مرة أخرى على نفس المجموعة، ويحسب معامل الارتباط بين التطبيقين لتحصل على معامل ثبات درجات الاختبار.

وهناك عدة اعتراضات أساسية يمكن أن توجه إلى هذه الطريقة أهمها هو ما يحدث من تدريب عند إعادة الاختبار، فإذا كانت الفترة الزمنية التي تفصل التطبيقين قصيرة تدخلت عوامل الذاكرة والتعلم والتدريب في التأثير على نتائج التطبيق التالي، ومن ثم تتغير النتائج ويحصل أفراد المجموعة على درجات أعلى بوضوح من تلك التي حصلوا عليها في التطبيق الأول.

وإذا كانت الفترة الزمنية بين التطبيق طويلة أدى ذلك إلى تغيير المجموعة في نواحي كثيرة، وربما كان هذا التغيير سالباً بحيث يحصل الأفراد في التطبيق الثاني على درجات أقل بوضوح من تلك التي حصلوا عليها في التطبيق الأول. فعلى سبيل المثال لو كان الاختبار المطلوب تعين ثباته هو اختبار في الطباعة على الآلة الكاتبة، فإنه إذا كانت الفترة الزمنية طويلة ولم يقم أفراد الجماعة المفحوصين بأى تدريب خلال هذه الفترة كان من الواضح أن التطبيق الثاني سوف يعطي نتائج ربما كانت أقل من نتائج التطبيق الأول. أما إذا قام المفحوصون بالتدريب فإن ذلك سوف يؤدي إلى العكس.

وعلى العموم فإن طريقة إعادة التطبيق لتعيين معامل ثبات الاختبارات التحليلية، أو حتى اختبارات القدرات العقلية تحتاج إلى حذر وحيطة، وبالذات في تقدير الفترة الزمنية بين التطبيقين، وهذا التقدير يعتمد في غالبه على نوعية الاختبار والقدرة التي يقيسها.

يقوى أن نقول: إن حساب معامل الارتباط بين التطبيقين يمكن أن يتم بطريقة يرسون ثم يكشف عن دلالته الإحصائية في الجداول الخاصة بمعاملات الارتباط.

## ٢ - طريقة الصور التكافئة Parallel Forms

وهذه طريقة أخرى من طرق حساب معامل ثبات الاختبار حيث يتم إعداد صورتين متكافئتين من الاختبار، ويكون التكافؤ يعني تساوى عدد الأسئلة في الصورتين، ودرجة سهولة وصعوبة كل بند من البنود الواردة فيها. يعني أن السؤال الأول في الصورة الأولى يتكافأ مع السؤال الأول في الصورة الثانية من حيث الصعوبة أو السهولة.

بالإضافة إلى ذلك فإن تكافؤ الصورتين يعني تساوى معاملات الارتباط بين البنود (المعاملات البيانية) في كليتهما، وكذلك تساوى المتوسط والانحراف المعياري لكلا الصورتين.

وتعتبر هذه الطريقة معقولة ومقبولة إذا أخذ في الحسبان الفترة الزمنية التي تفصل بين تطبيق الصورتين على نفس المجموعة، وكذلك إعداد الصورتين بإعدادا جيدا من حيث التطابق أو التمايز.

ومما يجب الإشارة إليه أنه إذا أحسن إعداد الصورتين من حيث التكافؤ الذي أشرنا إليه (المتوسط - الانحراف المعياري - معاملات الارتباط البيانية - السهولة والصعوبة . . . ) فإن معامل الثبات يكون عاليا جدا. أما إذا لم يتوافر بعض هذه الشروط أو أحدها فإن معامل الثبات ينخفض بطريقة ملحوظة.

ونشير هنا أيضا إلى معامل يرسون كمعامل الارتباط الذي يستخدم للحصول على معامل الثبات - بعد التأكد من مستوى الدلالة الإحصائية.

## ٣ - طريقة التجزئة النصفية Split - Half

ويكفي أن نستخدم هذه الطريقة عندما تعلق إعادة التطبيق أو إعداد صورتين متكافئتين.

وتعتمد هذه الطريقة على تحويل الاختيار المطلوب لتعيين معامل ثباته إلى نصفين (متكافئين) وذلك بعد تطبيقه على مجموعة واحدة. وهناك عدة طرق لتجزئة الاختبار

فقد يستخدم النصف الأول من الاختبار في مقابل النصف الثاني، أو قد تستخدم الأسئلة ذات الأرقام الفردية في مقابل الأسئلة ذات الأرقام الزوجية.

وهذا يعني أنه بعد انتهاء تطبيق الاختبار مرة واحدة على مجموعة واحدة يمكن أن تحصل على مجموعتين من الدرجات: مجموعة من الدرجات تخص النصف الأول، والمجموعة الأخرى تخص النصف الثاني من الاختبار.

يتم بعد ذلك حساب معامل الارتباط بين المجموعتين باستخدام معامل بيرسون، وفي هذه الحالة نحصل على معامل ثبات نصف الاختبار، وعليه يتعين علينا تعديل هذا المعامل الناتج أو تصحيحه حتى نحصل على معامل ثبات الاختبار ككل.

وهناك عدة طرق أو قوانين تستخدم لتصحيح معامل ثبات نصف الاختبار ذكر منها:

#### **معادلة سبيرمان وبراون (في الصورة المختصرة)،**

$$\frac{\frac{1}{2} - \frac{1}{2}}{\frac{1}{2} + \frac{1}{2}} = 1.0$$

حيث  $1.0$  هو معامل ثبات الاختبار ككل،  
 $\frac{1}{2}$  هو معامل الارتباط بين نصف الاختبار.

فعلى سبيل المثال إذا كان معامل الارتباط بين نصف الاختبار هو  $0.6$  فإن معامل ثبات الاختبار يساوي

$$\frac{1.2 \times 0.6}{0.6 + 1} = 1.0$$

الحقيقة أن معادلة سبيرمان وبراون شائعة الاستخدام، وخاصة في حالة اختبارات التحصيل والقدرات تحت ظروف محددة.

#### **معادلة رولون Rulon**

$$\frac{U^2}{U^2 - 1} = 1.0$$

حيث  $1.0$  = معامل ثبات الاختبار.

$U^2$  في تباين الفرق بين درجات الأفراد في النصف الأول ودرجاتهم من النصف الثاني من الاختبار. (تباین الفرق بين درجات الأفراد في نصف الاختبار).

$U^2$  تباين الاختبار ككل.

فإذا كان تباين الفرق بين الدرجات هو ٥,٢٩، وتباين الاختبار ١٨,٤٩ فإن معامل ثبات الاختبار بهذه الطريقة يساوى.

$$\text{م} = \frac{٥,٢٩}{١٨,٤٩} = ٠,٧١$$

وتتلخص هذه الطريقة في حساب تباين درجات الاختبار ككل ( $\text{ع}^2_{\text{ك}}$ )، ثم نحسب تباين الفرق بين درجات الأفراد في النصف الأول، ودرجاتهم في النصف الثاني ( $\text{ع}^2_{\text{ن}}$ ) ثم نطبق القانون السابق.

**معادلة جتمان Guttmann:**

$$\text{م} = \frac{\text{ع}^2_{\text{ن}} + \text{ع}^2_{\text{ك}}}{\text{ع}^2_{\text{ك}}}$$

حيث  $\text{م}$  هو معامل ثبات الاختبار،

$\text{ع}^2_{\text{ن}}$  تباين درجات النصف الأول،

$\text{ع}^2_{\text{ك}}$  تباين درجات النصف الثاني،

$\text{ع}^2_{\text{ك}}$  تباين درجات الاختبار.

وفي هذه المعادلة يؤخذ في الاعتبار احتمال اختلاف تباين درجات النصف الأول للاختبار عن تباين درجات النصف الثاني (الأمر الذي لا يتحقق في حالة معادلة سبيرمان ويراون).

فإذا كان تباين النصف الأول للاختبار هو ٦,٦ وتباين النصف الثاني هو ٣,٨ والتباین الكلی للاختبار هو ٦,١٨ فإن معامل ثبات الاختبار يساوى.

$$\text{م} = \frac{٦,٦ + ٣,٨}{١٤,٩} = ٠,٧٤$$

والحقيقة، أن استخدام طريقة التجزئة النصفية في تعين معامل ثبات الاختبار يشير عدة ملاحظات:

- أ - قد يختلف النصف الأول عن النصف الثاني، وخاصة إذا أخذت البنود من (١ - ٥٠) مثلاً ثم من (٥١ - ١٠٠)، وهذا يعني أن إجابات الأفراد في النصف الثاني سوف تتأثر بعوامل الإجهاد والملل وضيق الوقت أكثر من إجابات الأفراد في النصف الأول. وهذا ما يعطى نتائج لا يمكن الوثوق بها بدرجة كبيرة.

ب - في حالة تقسيم الاختبار إلى نصفين عن طريقةأخذ الأسئلة الفردية، والأسئلة الزوجية، فإنه من المحتمل أن يختلف تباين درجات التصف الأول عن تباين درجات التصف الثاني (لاحظ معادلة جثمان).

ج - من الممكن تجزئة الاختبار إلى نصفين بعدة طرق مختلفة، فقد تأخذ البنود من ١ - ٥٠، ثم ٥١ - ١٠٠ أو البنود ذات الأرقام الفردية في مقابل البنود ذات الأرقams الزوجية، أو الربع الأول من البنود، بالإضافة إلى الربع الثالث من مقابل الربع الثاني من البنود، بالإضافة إلى الربع الأخير وهكذا. وهذا يعني أنه من المحتمل أن نحصل على معامل ارتباط بين نصف الاختبار في الحالة الأولى يختلف عن المعامل الذي نحصل عليه في الحالة الثانية أو الثالثة وهكذا، وهذه الملاحظة صحيحة، وخاصة إذا كانت جميع بنود الاختبار على درجة واحدة من الصعوبة، أو إذا كانت البنود واردة بدون ترتيب معين (مثل قوائم الشخصية) وكذلك في حالة اختبارات السرعة.

ويكن مقابلاً هذه الملاحظة بأن يتم ترتيب وحدات الاختبار حسب درجة صعوبتها على أن يكون مدى درجة الصعوبة ممتداً وليس محدوداً أو ضيقاً.

د - إلا أن هذه الطريقة تمتاز بأنها تعطى الفرصة لتعيين معامل الثبات من تطبيق واحد ومرة واحدة؛ بحيث يمكن تجنب إعادة التطبيق أو تكوين صور متكافئة، وما يتربّ على ذلك بخصوص الفترة الزمنية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

#### ٤ - طريقة التناسق الداخلي Internal Consistency

وتعتمد فكرة هذه الطريقة على مدى ارتباط الوحدات أو البنود مع بعضها البعض داخل الاختبار، وكذلك ارتباط كل وحدة أو بند مع الاختبار ككل.

وما هو معروف أن التناسق ما بين الوحدات أو البنود Internal Consistency يتأثر بمصدرين من مصادر تباين الخطأ هما: أخطاء محتوى البنود، وأخطاء عدم تجانسها، فكلما كانت البنود متتجانسة (فيما تقيس) كان التناسق عالياً فيما بينها، والعكس صحيح.

ولتوضيّح هذا المعنى لنفرض أن اختباراً في القدرة الرياضية يتتألف من عدة بنود جميعها تقيس عملية الضرب والقسمة، فإن التناسق بينها يكون أعلى من التناسق بين وحدات اختبار آخر في القدرة الرياضية يتتألف من عدة بنود تقيس الضرب والقسمة والطرح والجمع والتحليل الرياضي وما إلى ذلك.

ومن أكثر المعادلات استخداماً لقياس التناقض الداخلي بين وحدات الاختبار هي معادلة كودر وريتشارد سون (رقم ٢٠):

$$\frac{n \times \bar{x}^2 - \text{مج} \text{ } \bar{x}}{n - 1}$$

حيث  $n$  معامل ثبات الاختبار،  
 $\bar{x}^2$  تباين درجات الاختبار،

$\text{مج} \text{ } \bar{x}$  جمع حاصل ضرب نسبة الإجابات الصحيحة  $\times$  نسبة الإجابات الخاطئة.

$n$  عدد بنود الاختبار.

والمثال التالي يوضح كيفية تطبيق هذه المعادلة:

عند تطبيق اختبار من اختبارات القدرات على مجموعة من الأفراد وجد أن الانحراف المعياري لدرجاته ٨,٥، وأن مجموع حاصل ضرب نسبة الإجابة الصحيحة  $\times$  نسبة الإجابة الخاطئة على كل سؤال (٦٠ سؤالا) = ١٢,٤٣. فكم يكون معامل ثبات هذا الاختبار؟.

$$\frac{12,43 - 72,20}{72,20} \times \frac{60}{59} = 1.03$$

لاحظ أن مج تحسب كما يلى (مثال):

رقم السؤال	نسبة الإجابة الصحيحة ص	نسبة الإجابة الخاطئة غ	مج ص غ
١	٠,٦	٠,٤	٠,٢٤
٢	٠,٧	٠,٣	٠,٢١
٣	٠,٢	٠,٨	٠,١٦
٤	٠,٢٤	٠,٧٦	٠,١٨
٥	٠,٢٥	٠,٧٥	٠,١٩
٦	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٢٥
٧	٠,٠	٠,٠	...
٨	٠,٠	٠,٠	...
٩	٠,٠	٠,٠	...
١٠	٠,٠	٠,٠	...
١١	٠,٠	٠,٠	...
١٢	٠,٠	٠,٠	...
١٣	٠,٠	٠,٠	...
١٤	٠,٠	٠,٠	...
١٥	٠,٠	٠,٠	...
١٦	٠,٠	٠,٠	...
١٧	٠,٠	٠,٠	...
١٨	٠,٠	٠,٠	...
١٩	٠,٠	٠,٠	...
٢٠	٠,٠	٠,٠	...
٢١	٠,٠	٠,٠	...
٢٢	٠,٠	٠,٠	...
٢٣	٠,٠	٠,٠	...
٢٤	٠,٠	٠,٠	...
٢٥	٠,٠	٠,٠	...
٢٦	٠,٠	٠,٠	...
٢٧	٠,٠	٠,٠	...
٢٨	٠,٠	٠,٠	...
٢٩	٠,٠	٠,٠	...
٣٠	٠,٠	٠,٠	...
٣١	٠,٠	٠,٠	...
٣٢	٠,٠	٠,٠	...
٣٣	٠,٠	٠,٠	...
٣٤	٠,٠	٠,٠	...
٣٥	٠,٠	٠,٠	...
٣٦	٠,٠	٠,٠	...
٣٧	٠,٠	٠,٠	...
٣٨	٠,٠	٠,٠	...
٣٩	٠,٠	٠,٠	...
٤٠	٠,٠	٠,٠	...
٤١	٠,٠	٠,٠	...
٤٢	٠,٠	٠,٠	...
٤٣	٠,٠	٠,٠	...
٤٤	٠,٠	٠,٠	...
٤٥	٠,٠	٠,٠	...
٤٦	٠,٠	٠,٠	...
٤٧	٠,٠	٠,٠	...
٤٨	٠,٠	٠,٠	...
٤٩	٠,٠	٠,٠	...
٥٠	٠,٠	٠,٠	...
٥١	٠,٠	٠,٠	...
٥٢	٠,٠	٠,٠	...
٥٣	٠,٠	٠,٠	...
٥٤	٠,٠	٠,٠	...
٥٥	٠,٠	٠,٠	...
٥٦	٠,٠	٠,٠	...
٥٧	٠,٠	٠,٠	...
٥٨	٠,٠	٠,٠	...
٥٩	٠,٠	٠,٠	...
٦٠	٠,٠	٠,٠	...

$$\text{مج ص غ} = 1,23$$

ويجب أن نشير كذلك إلى أن هناك صورة مقربة من القانون السابق:

$$\frac{n \bar{U}^2 - M(n - m)}{\bar{U}^2(n - 1)}$$

حيث  $M$  متوسط درجات الاختبار،

$n$  عدد وحدات الاختبار،

$\bar{U}^2$  تباين درجات الاختبار.

إذا كان متوسط درجات الاختبار  $26,3$  والانحراف المعياري هو  $6,2$ ، وعدد وحداته هي  $50$  (عما يأن الإجابة الصحيحة تعطى درجة واحدة، والإجابة الخطأ تعطى صفرًا) فكم يكون معامل ثباته.

$$\frac{50 \times (26,3 - 38,44)}{38,44 \times (50 - 1)} = 1,03$$

والافتراض الذي يجب أن يتوافر في هذه الحالة هو تقارب أو تساوى درجات الصعوبة لأسئلة الاختبار المختلفة بمعنى أن كل بند له تقريرًا نفس نسبة الإجابات الصحيحة (ليس بالضرورة نفس الأفراد).

### معامل $\alpha$ والبناء الداخلى للاختبار (التناسق الداخلى)،

يعتبر معامل  $\alpha$  حالة خاصة من قانون كودر وريتشارد سون، وقد اقترحه كرونباخ 1951 ، نوفاك ولويس 1967 .

ويمثل معامل  $\alpha$  متوسط المعاملات الناتجة عن تجزئة الاختبار إلى أجزاء بطرق مختلفة، وبذلك فإنه يمثل معامل الارتباط بين أي جزئين من أجزاء الاختبار.

$$\text{معامل } \alpha = \frac{\frac{n}{n-1} \times \frac{\bar{U}^2 - \text{مج } \bar{U}^2}{\bar{U}^2}}{\frac{n}{n-1} \times 1} = \alpha \quad \text{أو}$$

حيث  $\text{مج } \bar{U}^2$  هي مجموع تباين البند أو الأسئلة، بمعنى أن يحسب تباين كل بند من بنود الاختبار (من درجات الأفراد في هذا البند) ثم يوجد مجموع هذه التباينات لتحصل على  $\text{مج } \bar{U}^2$  ،  $n$  = عدد البند،  $\bar{U}^2$  تباين الاختبار ككل.

ويستخدم هذا القانون في صورته العامة عندما تكون احتمالات الإجابة على الأسئلة ليست صفر، ١ (أى ليست ثنائية) فعلى سبيل المثال في اختبارات الشخصية، أو المقاييس الأخرى متعددة الاختيار حيث يتحمل أن يحصل الفرد على درجات أخرى غير الصفر والواحد الصحيح.

ومن ثم فإننا نعود ونقول: إن قانون كودر وريتشارد سون المشار إليه سابقا يستخدم في حالة الإجابة الثنائية (٠ ، ١). أما إذا كان هناك احتمال الإجابة غير الثنائية (١ ، ٢ ، ٣ مثلا) فإن معامل ألفا يمثل معامل ثبات الاختبار في هذه الحالة.

## ٥ - طريقة تحليل التباين Analysis of Variance

وهذه طريقة أخرى لتعيين معامل ثبات الاختبار عن طريق تحليل التباين الذي سبق وصفه في الفصل الثاني، والخاص بالمتosteات المرتبطة حيث يمكن مراجعة خطوات الطريقة.

والجدول التالي يمثل تحليل التباين للحصول على معامل ثبات أحد الاختبارات المكون من ٢٥ سؤالا عند تطبيقه على ٣٣ طالبا من الجامعة.

مصدر التباين	درجات الطلقة	مجموع المربعات	البيان
الكل (الأفراد والبنود)	٨٢٤٩	٢٠٠٢,٤٣	٠,٢٤٣
بين البنود	٢٤٩	٥٩٣,٨٢	٢,٣٩
بين الأفراد	٣٢	٨٢,٨٣	٢,٥٩
التفاعل (مكون الخطأ)	٧٩٦٨	١٣٢٥,٧٨	٠,١٧

$$\text{معامل ثبات الاختبار} = \frac{\text{البيان بين الأفراد - بيان التفاعل}}{\text{البيان بين الأفراد}}$$

$$= \frac{٠,١٧ - ٢,٥٩}{٢,٥٩} = ١٠١$$

ملحوظة: يقترح چاكسون (وهو الذى استخدم هذه الطريقة بعد چونسون وينمان) معامل ثبات من نوع آخر يسمى معامل الحساسية ويحسب عن طريق:

$$\frac{\text{التباین بین الأفراد} - \text{تباین التفأعل}}{\text{تباین التفأعل}} = \text{معامل الحساسية}$$

$$3,8 = \frac{0,17 - 2,09}{0,17} =$$

حيث يفسر هذا المعامل في ضوء مستويات الدلالة الإحصائية على التوزيع الاعتدالي.

لاحظ: درجات الطلاقة ٨٢٤٩ هي  $(33 \times 250) - 1$ .

درجات الطلاقة ٢٤٩ هي  $250 - 1$ .

درجات الطلاقة ٣٢ هي  $33 - 1$ .

درجات الطلاقة ٧٩٦٨ هي  $8249 - (32 + 249)$ .

#### ٥ - الجداول التقريبية لحساب معامل ثبات الاختبار (ديدرش)

يقترح ديدريش Diederich جدولًا تقريريًّا لتسهيل حساب معامل الثبات للاختبارات، وخاصة التحصيلية التي يقوم المعلم بإعدادها. وتعتمد هذه الجداول على حساب الانحراف المعياري لدرجات الاختبار بطريقة مبسطة يقترحها كما يلى:

$$\text{الانحراف المعياري} = \frac{\frac{1}{2} \sum \text{مجموع درجات السدس الأعلى} - \text{مجموع درجات السدس الأدنى}}{\text{عدد الأفراد}}$$

إذا كان الاختبار من النوع السهل حيث تكون الدرجة المتوسطة بين ٧٠٪ و ٩٠٪ للإجابات الصحيحة (مثلا الدرجة المتوسطة  $\frac{76}{100}$  أو ما يساويها) فإننا نستخدم الجدول التالي:

(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	عدد بنود الاختبار (ن)
١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	
,٨٥	,٨٣	,٨١	,٧٨	,٧٥	,٦٩	,٦٢	,٤٨	,٢١	إذا كان ع = ١ ، ن (عدد الأسئلة)
,٩٤	,٩٣	,٩٢	,٩١	,٩٠	,٨٨	,٨٤	,٨٠	,٦٨	إذا كان ع = ١٥ ، ن (عدد الأسئلة)
,٩٧	,٩٧	,٩٧	,٩٦	,٩٥	,٩٤	,٩٢	,٩٠	,٨٤	إذا كان ع = ٢٠ ، ن (عدد الأسئلة)

ولتوضيح استخدام هذا الجدول نأخذ المثال التالي :

لنفرض أن عدد بنود الاختبار ٤ والانحراف المعياري لدرجاته = ٤ (أى ع = ١ ، ٠ ، ٠ ، ٠) فإن معامل الثبات المتوقع لهذا الاختبار هو ٦٢ ، ٠ ، وإذا كان الانحراف المعياري لدرجاته ٨ (أى ع = ٢ ، ٠ ، ٠) كان معامل الثبات المتوقع هو ٩٢ ، ٠ (انظر الجدول تحت العمود الثالث). أما في حالة الاختبارات الصعبة حيث تقع الدرجة المتوسطة بين ٥٠٪ و ٧٠٪ للإجابات الصحيحة (مثلا  $\frac{٥٨}{١٠٠}$  أو ما يساويها) فإننا نستخدم الجدول التالي :

(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	عدد بنود الاختبار (ن)
١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	
,٧٧	,٧٤	,٧١	,٦٦	,٦١	,٥٣	,٤١	,٢١	-	إذا كان ع = ١ ، ن (عدد الأسئلة)
,٩٠	,٨٩	,٨٨	,٨٦	,٨٤	,٨٠	,٧٥	,٦٧	,١٥	إذا كان ع = ١٥ ، ن (عدد الأسئلة)
,٩٥	,٩٤	,٩٤	,٩٣	,٩٢	,٩٠	,٨٧	,٨٣	,٧٤	إذا كان ع = ٢٠ ، ن (عدد الأسئلة)

لاحظ أن عند استخدام هذه الجداول فأننا نأخذ أقرب عدد إلى أعداد البنود أو الأسئلة، فإذا كان عدد الأسئلة مثلاً ٧٧ فإننا نبحث تحت العمود رقم ٧. أي اعتبرنا عدد البنود ٨٠ كما نأخذ أيضاً أقرب نسبة إلى نسبة الانحراف المعياري إلى عدد البنود أو الأسئلة.

### **العوامل التي تؤثر في ثبات درجات الاختبار:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في ثبات درجات الاختبار بعضها يعود إلى الفرد نفسه مثل قدرة الفرد على أدائه نوعاً معيناً من المهارات التي تتصل بما يقيسه الاختبار وطريقته في هذا الأداء، وفهمه لتعليمات الاختبار، وكذلك عوامل التعب أو الإجهاد أو الملل والتوتر الانفعالي والذاكرة وغير ذلك، ومنها ما يتصل بالاختبار في حد ذاته مثل صياغة بنود الاختبار والتعليمات وعوامل الصدفة وطريقة الإجراء وغير ذلك.

إلا أن العوامل المهمة التي يجب أن نشير إليها - وخاصة أنها تحتاج إلى معالجة إحصائية - يمكن أن نلخصها فيما يلى:

#### **أولاً - أثر طول الاختبار على ثباته:**

نقصد بطول الاختبار عدد وحداته، وسبق أن تعرضاً - في سياق الحديث عن تعريف الاختبار - لعدد الوحدات كعينة تمثل القدرة أو السمة التي يقيسها الاختبار، وكلما كانت العينة كبيرة (أى عدد الوحدات كثيراً) كان الاختبار أكثر دقة في قياسه للقدرة.

وهذا يمكن أن نقول: إن العلاقة بين عدد وحدات الاختبار (طول الاختبار) ومعامل ثباته علاقة طردية، بمعنى أنه إذا زاد عدد الوحدات ارتفع معامل ثبات الاختبار. والطريقة المباشرة لتحديد هذه العلاقة هي معادلة سيرمان وبراون في صورتها الأصلية:

$$\frac{n}{n-1} = \frac{S_n^2}{S_{n-1}^2}$$

حيث  $S_n^2$  معامل ثبات الاختبار بعد زيادة عدد وحداته.

$S_{n-1}^2$  معامل ثبات الاختبار قبل زيادة عدد وحداته.

$n$  هي النسبة بين عدد وحدات الاختبار بعد الزيادة إلى عدد وحدات الاختبار قبل الزيادة.

فإذا أخذنا المثال التالي لتوضيح كيفية استخدام هذه المعادلة:  
 لنفرض أن اختباراً ما عدد وحداته ٥ بمنا ومعامل ثباته ٧، ونفترض أن معامل ثباته إذا أصبح عدد وحداته ١٥ بمنا؟  
 وللإجابة على هذا السؤال نحسب أولاً النسبة بين عدد الوحدات بعد الزيادة إلى عدد الوحدات قبل الزيادة وهي  $\frac{15}{5} = 3$ .  
 وبتطبيق المعادلة:

$$\frac{7 \times 3}{7(1 - 3) + 1} = 10.1$$

$$\therefore \frac{2,1}{2,4} =$$

لاحظ أن معامل الثبات كان ٧، عندما كان عدد وحدات الاختبار ٥، وأصبح معامل الثبات ٨٨، عندما أصبح عدد الوحدات ١٥، ومثال آخر:  
 لنفرض أن معامل ثبات الاختبار هو ٦، عندما كان عدد وحداته ٦٠. فكم يصبح معامل ثباته إذا أضيف إلى وحداته ١٨٠ وحدة أخرى؟  
 في هذه الحالة يصبح عدد الوحدات  $60 + 180 = 240$ .

$$\text{وتصبح } n = \frac{24}{4}$$

$$\therefore 10.1 = \frac{2,4}{2,8} = \frac{6 \times 4}{6(1 - 4) + 1} = \frac{2,4}{1,8 + 1}$$

و واضح من استخدام هذه المعادلة أن المطلوب دائماً هو معامل الثبات بعد الزيادة ١٠. ولكن قد يكون من المطلوب أحياناً معرفة قيمة  $n$  أي معرفة النسبة التي يجب أن يزيد بها عدد وحدات الاختبار للوصول إلى درجة معينة من الثبات.  
 لنفرض أن الاختبار عدد وحداته ٥، ومعامل ثباته ٧، والمطلوب أن يكون معامل ثباته ٩. فكم يجب أن يكون عدد وحداته؟

بتطبيق المعادلة:

$$\frac{n}{1 + (n - 1) \cdot 7} = 10.1$$

$$\therefore \frac{n \times 7}{1 + (n - 1) \cdot 7} = 9$$

$$\begin{aligned}
 \therefore n &= 0,9 + 0,9 - 0,7 \\
 &= 0,9 + 0,63 - 0,7 \\
 &= 0,63 - 0,7 = 0,27 \\
 &= 0,27 \\
 n &\approx 4 \text{ تقريريا.}
 \end{aligned}$$

أى أنه إذا أردنا أن نرفع معامل ثبات الاختبار من 0,7 إلى 0,9 فإنه يجب أن يزيد عدد وحداته من 50 إلى 200 ( $n = \frac{4}{0,5} = 4$ ) وهناك طريقة أسهل من الناحية الحسابية للحصول على قيمة  $n$  مباشرة، وذلك عن طريق المعادلة التالية:

$$n = \frac{\text{معامل الثبات المطلوب} \times 1 - \text{المعامل الحالى}}{\text{معامل الثبات الحالى} \times 1 - \text{المعامل المطلوب}}$$

ويتطبيق هذه المعادلة على مثالنا السابق نحصل على ما يلى:

$$n = \frac{0,9 \times 1 - 0,7}{0,9 - 0,7} = 4 \text{ تقريريا.}$$

وهناك طريقة أخرى لتحديد العلاقة بين طول الاختبار ودرجة ثباته تبنى على حقيقة مهمة وهى:

«إذا زاد طول الاختبار  $n$  مرة فإن التباين الحقيقى لدرجاته يزيد  $n^2$  مرة، ويزيد تباين الخطأ  $n$  مرة».

فإذا كان لدينا اختبار معامل ثباته 0,6 فإن هذا يعني بناء على تعريفنا لمعامل ثبات الاختبار على أنه النسبة بين التباين الحقيقى والتباين العام لدرجاته وهى  $\frac{6}{1}$  وأن النسبة بين تباين الخطأ والتباين العام لدرجاته هي  $\frac{4}{1}$ .

ويمكن القول إنه إذا كان معامل الثبات 0,6، فإن التباين الحقيقى 6 وتباين الخطأ 4 والتباين العام 10.

لتفرض أن هذا الاختبار كان عدد وحداته 20 وأصبحت 40، فكم يصبح معامل ثباته.

بناء على الحقيقة السابقة فإن الاختبار زاد مرتين أى ( $n = 2$ ).

$\therefore$  سوف يزيد التباين الحقيقى  $n^2$  مرة أى 4.

$\therefore$  ويزيد تباين الخطأ  $n$  مرة أى 2.

$\therefore$  التباین الحقیقی ٦ یصیح ٢٤  $(6 \times 4)$ ،  
والتباین الخطأ ٤ یصیح ٨  $(4 \times 2)$ ،  
والتباین الكلی = ٣٢  $(8 + 24)$ .

$$\therefore \text{معامل الثبات بعد الزيادة} = \frac{\text{تباین الحقیقی}}{\text{تباین الكلی}} = \frac{24}{32} = 0.75.$$

ویکن مراجعة ذلك بمعادلة سییرمان وبراون:

$$0.75 = \frac{1.2 \times 2}{1.6} = \frac{1.2}{1.6} \cdot \frac{2}{(1 - 2) + 1}$$

ومثال آخر: (راجع الأمثلة السابقة)

لنفرض أن الاختبار عدد وحداته ٥ ومعامل ثباته ٧، فكم يكون معامل ثباته إذا أصبح عدد وحداته ٩١٥؟

وللإجابة على هذا السؤال واعتمادا على الحقيقة السابقة نجد أنه ما دام معامل الثبات ٧، فإن هذا يعني أن التباین الحقیقی هو ٧ وتباین الخطأ ٣ وتباین العام ١، وبما أن  $n = 3$  فإن التباین الحقیقی سوف يزيد  $n^2$  مرة أي ٩.

وتباین الخطأ سوف يزداد  $n$  مرة أي ٣.

$\therefore$  التباین الحقیقی كان ٧ يصیح  $9 \times 7 = 63$ .

تباین الخطأ كان ٣ يصیح  $3 \times 3 = 9$ .

تباین العام يصیح ٧٢.

$\therefore$  معامل الثبات =  $\frac{63}{72} = 0.88$ .

(راجع المثال المناظر في حالة  
معادلة سییرمان وبراون).

ومثال آخر:

عدد وحدات الاختبار ٦٠

أضف إليها ١٨٠ أصبحت ٢٤٠

معامل الثبات هو ٦،

هذا يعني أن التباین الحقیقی ٦ وتباین الخطأ ٤

$n$  في هذه الحالة = ٤

∴ التباين الحقيقى يزيد عن  $2^2$  مرة أى  $16 \times 6 = 96$   
وتباین الخطأ يزيد عن مرة أى  $4 \times 4 = 16$   
التباین العام =  $112$ .

∴ معامل ثبات الاختبار بعد الزيادة  $\frac{96}{112} = 0.86$ . (راجع المثال المناظر).

### ثانياً - أثر تباين درجات المجموعة على معامل الثبات.

سبق أن أوضحنا أن معامل ثبات الاختبار ما هو في الحقيقة إلا معامل ارتباط من نوع ما. وعندما نحسب معامل الارتباط بين متغيرين فإن هذا المعامل يتتأثر بمن كل متغير منهما. فإذا حسبنا على سبيل المثال معامل الارتباط بين الطول والوزن لمجموعة من الشباب تتراوح أطوالهم بين ١٦٥ - ١٧٠ سم. فإن معامل الارتباط سوف يكون ضعيفاً.

ومن هذا نرى أن ضيق المدى أو اتساعه يؤثر على معامل الارتباط، أو بمعنى آخر معامل ثبات الاختبار.

ولتوسيع مدى تأثير معامل ثبات الاختبار بتباين درجاته فإننا نشير إلى الاختلاف في التباين بين مجموعتين عندما يطبق عليهما اختبار واحد على أن هذا الاختلاف يعود إلى المكون الحقيقى للتباين، وليس لمكون الخطأ. فنقول على سبيل المثال: إن التباين الحقيقى لدرجات المجموعة (أ) أكبر من التباين الحقيقى للمجموعة (ب)، ومن ثم فإن التباين العام لدرجات المجموعة (أ) أكبر من التباين العام لدرجات للمجموعة (ب). وذلك إذا أخذنا في اعتبارنا أن ظروف تطبيق الاختبار على كلتا المجموعتين كانت مناسبة وتتفق مع الشروط الأساسية للتطبيق بحيث لا تكون كذلك في إحدى المجموعتين وغير ذلك في المجموعة الأخرى، وعليه يمكن القول بأن الاختلاف في التباين العام يعود إلى الاختلاف في التباين الحقيقى وليس إلى الاختلاف في تباين الخطأ.

بناء على ذلك يمكن استخدام المعادلة التالية لتحديد العلاقة بين معامل ثبات الاختبار وتباین درجاته.

$$-ص \cdot ص = 1 - \frac{ع^2_{ص}}{ع^2_{س}} (1 - س \cdot س)$$

حيث  $-ص \cdot ص$  معامل ثبات درجات الاختبار عندما يستخدم في المجموعة أو الحالة (ص)،

$ع^2_{ص}$  تباين درجات الاختبار عندما يستخدم في المجموعة أو الحالة (ص)،

ع<sup>٢</sup> س تباين درجات الاختبار عندما يستخدم في المجموعة أو الحالة (س)

- س . س معامل ثبات الاختبار عندما يستخدم في المجموعة أو الحالة (س)  
(وذلك إذا افترضنا أن التغيير في التباين العام إنما يعود إلى التغيير في التباين الحقيقي وليس إلى تباين الخطأ).

ولتوسيع هذه المعادلة لنأخذ المثال التالي:

لنفرض أنه عند حساب معامل ثبات اختبار ما بتطبيقه على المجموعة (س) وجد أنه يساوى ٧ . عندما كان تباين المجموعة (س) = ١٦ . فكم يكون معامل الثبات إذا حسب في مجموعة أخرى (ص) حيث كان التباين ٤٢٥ . ويمكن أن يسأل هذا السؤال بصيغة أخرى (كم يكون معامل الثبات إذا تغير تباين المجموعة نفسها من ١٦ إلى ٤٢٥).

للإجابة على هذا السؤال تطبق المعادلة السابقة كما يلى:

$$- \text{ص} \cdot \text{ص} = 1 - \frac{16}{25} (1 - 0,7) \\ = 0,81$$

وهذا يوضح زيادة معامل الثبات: أي أنه بزيادة التباين في درجات المجموعة يزيد معامل الثبات.

ومثال آخر:

لنفرض أن معامل ثبات اختبار ما هو ٨ . في المجموعة (ص) حيث تباين درجاتها ٣٦ . فكم يكون معامل الثبات في مجموعة أخرى (س) حيث يكون التباين ٤٢٤

$$- \text{ص} \cdot \text{ص} = 1 - \frac{24}{36} (1 - 0,8) \\ = 0,7$$

وهذا يعني أن معامل الثبات يقل عندما يقل التباين في مجموعة ما، وعليه نقول: إن العلاقة بين التباين ومعامل الثبات هي علاقة طردية، مع ملاحظة أنها نتكلم عن التباين الحقيقي كسبب لزيادة التباين العام.

أما إذا افترضنا أن التغيير في التباين العام إلى التغيير في تباين الخطأ، وليس إلى التباين الحقيقي. فإن العلاقة بين تباين الدرجات ومعامل الثبات تصبح غير ذلك تماماً،

ويكون التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$- \text{ص} \cdot \text{ص} = \text{س} \cdot \text{س} \times \frac{\text{ع}^2 \text{ س}}{\text{ع}^2 \text{ ص}}$$

(وذلك في حالة تغير التباين العام بتباه على التغير في تباين الخطأ فقط، وهذه حالة ليست مألوفة).

وعندما نعود إلى مثالنا الأول حيث معامل الثبات هو ٧٠، والتباین ١٦ والمطلوب معرفة معامل الثبات عندما يكون التباين ٢٥.

بتطبيق المعادلة السابقة

$$r = \frac{16}{25} = 0.7$$

وهذا يوضح انخفاض معامل الثبات بزيادة التباين، أي أن العلاقة في هذه الحالة عكسية.

وللتلخيص نقول: إن العلاقة بين تباين الدرجات ومعامل الثبات تعتمد على الافتراض الأصلي الذي نفترضه لتحليل حدوث الزيادة في التباين العام. فإذا افترضنا أن زيادة التباين العام إنما تعود إلى زيادة التباين الحقيقي (وهي هي الحالة الغالبة عندما يضبط تطبيق الاختبار)، وليس زيادة تباين الخطأ فإن العلاقة في هذه الحالة تكون طردية. أما إذا افترضنا أن الزيادة في التباين العام إنما تعود إلى زيادة تباين الخطأ دون التباين الحقيقي (وهي غير مألوفة بل نادرة الحدوث) فإن العلاقة بين التباين ومعامل الثبات تكون عكسية.

إذا سلمنا بوجود العلاقةطردية بين التباين ومعامل الثبات يعني أن التباين الكبير يرتبط بمعامل الثبات الكبير. فإنه يمكن استخدام المعادلة التالية في تحديد (كم) العلاقة بين التباين ومعامل الثبات وهي:

$$\frac{r^2}{r^2 - 1} = \frac{u^2}{u^2 - 1}$$

حيث  $u^2$  هي التباين الأصغر.

$u^2$  هي التباين الأكبر

$r$  معامل الثبات الأكبر

$r$  معامل الثبات الأصغر.

ويمكن حل المثال الأول كما يلى:

$$\frac{16}{25} = \frac{1-r^2}{r^2-1} \\ r^2 = 0.81 \\ r = 0.9$$

ويمكن حل المثال الثاني كما يلى:

$$\begin{aligned} \frac{1 - 8}{1 - r} &= \frac{24}{36} \\ 1 - r &= 0.7 \end{aligned}$$

## ثالثاً - صدق القياس Validity

هناك عدة مفاهيم أساسية تتعلق بصححة الاختبار أو صدقه بمعنى أنه لا يكون الاختبار صادقاً إلا إذا توافر ما يلى :

١ - أن يكون الاختبار قادراً على قياس ما ووضع لقياسه. بمعنى أن يكون الاختبار ذات صلة وثيقة بالقدرة التي يقيسها. فالاختبار الذي صمم من أجل قياس القدرة الرياضية على سبيل المثال يجب أن يكون واضحاً أنه يقيس هذه القدرة، وذلك عن طريق مدى صلته بتكوينات القدرة الرياضية وعناصرها.

٢ - أن يكون الاختبار قادراً على قياس ما وضع لقياسه فقط. بمعنى أن يكون هذا الاختبار قادراً على أن يميز بين القدرة التي يقيسها والقدرات الأخرى التي يتحمل أن تختلط بها أو تتدخل معها. فاختبار في القدرة الرياضية - بجانب قدوته على قياس هذه القدرة - يجب أن يقيسها، فقط بمعنى أنه لا يتأثر بالقدرة اللغوية على سبيل المثال حيث تصاغ الأسئلة بلغة صعبة غير مناسبة فلا يمكن الفحوص من الإجابة على بند أو سؤال الرياضيات بسبب حاجز اللغة، وعليه فإن من يقدم إجابة صحيحة على مثل هذا السؤال أو البند فلا بد أن يكون ملماً بهذه اللغة الصعبة مثل إمامه بالرياضيات أو أكثر.

٣ - أن يكون الاختبار قادراً على التمييز بين طرفين القدرة التي يقيسها. بمعنى أن يميز بين الأداء القوي والأداء المتوسط أو الأداء الضعيف. فإذا كانت درجات الاختبار جميعها تتقارب كل ذلك على صدق ضعيف لأنه أي الاختبار في حقيقة الأمر لم يقم بالمهمة الأساسية في عملية القياس، وهي عملية إظهار الفروق الفردية بين أعضاء العينة.

فعلى سبيل المثال إذا وضعت قطعة كبيرة من الحجر على ميزان وسجل الميزان ١٦ كيلوجرام مثلاً، ثم وضعت قطعة صغيرة جداً من نفس الحجر، وسجل الميزان ١٥ كيلو جرام مثلاً. فإننا نشك كثيراً في صدق هذا الميزان أو صحته.

وبالمثل فإن الاختبار الذي لا يميز بصورة واضحة بين طرفين القدرة التي يقيسها، ولا يظهر الفروق الفردية؛ فإنه اختبار ليس ب صحيح أو صادق.

هذه هي المفاهيم الثلاثة الأساسية لصدق الاختبار، وربما كانت أيضاً الأساس الذي عليه يمكن أن نشير إلى أنواع الصدق والطرق المختلفة لتعيينه.

هناك شيء آخر يجب أن نشير إليه، هو أن هذا الصدق في مجمله إنما هو مفهوم نسبي. فالاختبار الذي يقيس الرياضيات ويفصل بين القدرة الرياضية والقدرات الأخرى، ويميز أيضاً بين طرفى القدرة الرياضية قد يكون صادقاً في مستوى معين، وقد لا يكون كذلك في مستوى آخر، وقد يكون صادقاً بالنسبة لمجموعة من الأداءات في القدرة الرياضية، ولا يكون كذلك بالنسبة لمجموعة أخرى من الأداءات وهكذا.

## **أنواع الصدق:**

في إطار المفاهيم الثلاثة السابقة للصدق يمكن أن تميز بين عدة أنواع تم تصنيفها بصورة اختيارية لسهولة الدراسة والمناقشة:

### **أ - الصدق الافتراضي Assumed Validity**

ويقوم هذا النوع من الصدق على افتراض من قام بإعداد الاختبار ومن يقوم على استخدامه بأن هذا الاختبار يقيس قدرة معينة، وذلك بناء على ما ورد فيه من بنود أو وحدات أو تعليمات.

والحقيقة أن هذا النوع من الصدق لا يؤخذ في الاعتبار غالباً، وذلك لأنه من المتوقع ألا يدل عنوان الاختبار أو بنوده أو تعليماته على ما يقيسه، وبالذات بالنسبة للقدرات أو السمات التي يحتمل أن تتدخل مع بعضها البعض، مثل الذكاء والقدرة الرياضية أو اللغوية أو سمة التسلط والسيطرة، والقدرة على تحمل المسؤولية وما إلى ذلك.

### **ب - الصدق الظاهري (الأولى) Face Validity**

ويقوم هذا النوع من الصدق على فكرة مدى مناسبة الاختبار لما يقيس، ولمن يطبق عليهم. ويبدو مثل هذا الصدق في وضوح البنود، ومدى علاقتها بالقدرة أو السمة أو بعد الذي يقيسه الاختبار، غالباً ما يقرر ذلك مجموعة من المتخصصين في المجال الذي يفترض أن يتسمى إليه هذا الاختبار أو ذاك. حيث يؤخذ في الاعتبار التعليمات والزمن المحدد، ومدى اتفاقه مع إطار مجتمع الأفراد الذي صمم من أجله، والإمكانات المفروضة توافرها من أجل التطبيق والتصحيح.

## **جـ - صدق المحتوى Content Validity**

وهذا النوع من الصدق يقوم على مدى تمثيل الاختبار أو المقياس للميادين أو الفروع المختلفة للقدرة التي يقيسها، وكذلك التوازن بين هذه الفروع أو الميادين بحيث يصبح من (المنطقى) أن يكون محتوى الاختبار صادقاً ما دام يشمل جميع عناصر القدرة المطلوب قياسها ويمثلها. ويقرر هذا النوع من الصدق أيضاً مجموعة من المتخصصين في مجال القدرة أو السمة التي يقيسها الاختبار.

## **دـ - الصدق التجريبى Experimental Validity**

وهو عبارة عن صدق الاختبار كما يعين تجريبياً، أو كما يعبر عنه بعامل الارتباط بين الاختبار وبين محك خارجي تأكيناً من صحته. وقد يكون المحك الخارجي اختباراً آخر أو أحكاماً أصدرتها مجموعة من المتخصصين على فترات طويلة ومتعددة بالنسبة لأنماط سلوكية معينة، أو غير ذلك من محكمات يوثق بها ويعتمد عليها.

## **هـ - الصدق التنبؤى Predictive Validity**

وهو نوع من الصدق يعتمد على مدى قدرة الاختبار على التنبؤ بأنماط سلوك الفرد في موقف مستقبلي، وخاصة إذا كان هذا الموقف المستقبلي يتعلق بما يقيسه الاختبار. فإذا كانت دراسة الرياضيات أساسية بالنسبة للنجاح في دراسة الفيزياء أو الكيمياء أو الهندسة (كما ثبت ذلك بالخبرة مثلاً) فإن اختبار القدرة الرياضية الذي يطبق على مجموعة من الطلاب الدارسين لهذه المواد يمكن أن يكون مؤشراً للتفوق في هذه الميادين إذا كان لهذا الاختبار صدق تنبؤي واضح.

## **وـ - الصدق العاملى Factorial Validity**

ويعتمد هذا النوع من الصدق على منهج التحليل العاملى الذي يقوم على تحليل مصفوفة معاملات الارتباط بين الاختبارات والمحكمات المختلفة من أجل الوصول إلى العوامل التي أدت إلى إيجاد هذه المعاملات، وسوف نتعرض لهذا المنهج في شيء من التفصيل في مكان آخر من هذا الكتاب.

## **زـ - الصدق الذاتى Intrinsic Validity**

وهو في الحقيقة يمثل العلاقة بين الصدق والثبات. إذ إن هذا النوع من الصدق يقوم على الدرجات التجريبية بعد التخلص من أخطاء المقياس، أو يعني آخر الدرجات الحقيقية. ويمكن تفسير ذلك بأن الدرجات الحقيقية أصبحت هي المحك الذي يناسب إليه

صدق الاختبار . ووكمنا سبق ألل أن تثبت الاختبار هو قوى الواقع عيارة عن معاملين اللازم بالنظر بين اللدرجات الحقيقة عندما تنتهي إلعادة الاختبار على نفس المجموعة ، أو عند ما تستطرد ويقال : إن الصدق الذاتي أو الخطيقي يعبر عما يحتويه الاختبار حقيقة من المقدرة التي يقيسها خالية من أي تحطيم أو شوائب : بمعنى مقدار تشبع هذا الاختبار ببيانه يقيسه حقيقته من قدرة . ونحن نعلم أن  $S = \sqrt{2} \times S_2$  (حيث  $S_1 = 10$  ،  $S_2 = 2$  مقدار تشبعات ) ، وأن  $S = 10 = S_2$  .

يمكن أن نشخص العلاقة بين الصدق الذاتي والثبات يللمعاذلة التالية :

$$\text{معامل الصدق الذاتي} = \frac{\text{معامل الثبات}}{\text{معامل الثبات}}$$

فإذا كان معامل ثبات الاختبار هو  $100$  ، فإن معامل صدقه الذاتي وكذلك المدى الأقصى لمعامل الصدق التجاري أو المصدق العامل هو  $100 / 100 = 100$  وهذا يعني أن معامل الصدق الذاتي للأدى الاختبار هو المحدد الأقصى لمعامل صدقه سواء حسب بطريرقة المحك الخارجى أو عن طريق منهج التعطيل العاملى .

#### طرق تعريف معامل صدق الاختبار :

سوف نستعرض في الفقرات التالية الطرق التي يمكننا بها تعريف معامل صدق الاختبار مع ملاحظة أنه لم يست كل هذه الطرق صالحة لكل أنواع الاختبارات ، وهذا مما يجب أن يؤخذ في الاعتبار .

#### ١ - طريقة استطلاع أو المقتضام :

تعتمد هذه الطريقة على فكرة الصدق الظاهري وصدق المحتوى معا . بمعنى أنه من المطلوب أن يقدر الحكم المتخصص مدى علاقة كل بند من بنود الاختبار أو المقياس بالسمة أو القدرة المطلوب قياسها ، وذلك بعد توضيح معنى هذه السمة أو القدرة بصورة إجرائية .

وهذه الطريقة ممكنة الاستخدام في حالات اختبارات الشخصية ، بل ويمكن الاعتماد عليها في إعداد الاختبار الصناديق في هذا الميدان ، وللخوض هذه الطريقة في عدة خطوات نصفها على النحو التالي :

- ١ - يقوم الباحث بإعداد البنود أو العبارات التي يحتمل أن تقيس السمة المطلوبة ، ولتكن «القدرة على تحمل المسؤولية» . وبطبيعة الحال .. وكما سنوضح فيما بعد - فإن على الباحث أن يجد من البنود عددا يفوق بكثير العدد الذي يريد

أن يكون منه الاختيار المطلوب.. كمما يجيز أن يراعى أيضاً شروط إعداد البنود «وما إلى ذلك».

بــ تطرح هذه البنود على مجموعة من المحكتمم للتخصصين - في هذه الحالة يفترض أن يكون هؤلاء الحكماء من النازفين لتعلم النفس علمية والشخصية الإنسانية على وجه الخصوص - ويسعى لتحسين آدائه علاوة المحكتمم عن ٣٠.

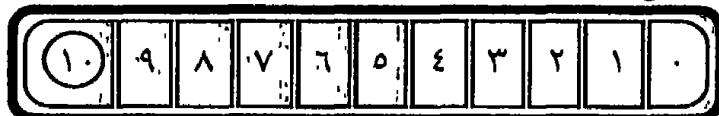
جــ تجهيز التعليمات التي تسقى البنود أو العبارات على التحور التالي:

«هلم سجّل مجموعته من العبارات، (أو البنود) يتحمّل أن تقيس مهاراته بالقدرة على تحمل المسؤولية»، بمعنى: إقبال الفرد على حمل المسؤولية ومثابرتها، وتصديمه على أداء عمله وإكماله حتى نهايته، وفي التوعّد المحدّد، ووجسيّة الفرد في نظره، لأمور الحياة اليومية وأحترامه لكلّماته، وكونه محل ثقة وتقدير في المجال المهني أو الاجتماعي، وأصلام كلّ عبارة من هذه العبارات تدريج من صفر إلى ١٠..

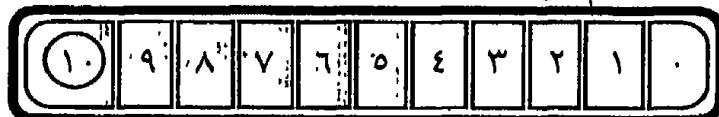
اقرأ العبارة، جيداً فإذا كنت تجد أن هذه العبارة تقيس القدرة على تحمل المسؤولية تماماً، ضع دائرة حول الرقم ١٠، وإذا كنت ترى أن هذه العبارة لا تقيس هذه القدرة مطلقاً، ضع دائرة حول صفر، وذلك بغض النظر عن الجهة الفعلية، وهكذا يمكنك أن تدرج الإيجابية بين صفر و ١٠.

والإشكال المثالى التالي:

١ـ يجب أن يكمل عمله حتى نهايته.



٢ـ غير مرتب أو منظم في عمله دائمًا.



العبارة الأولى، وهي موجبة الاتجاه تقيس القدرة على تحمل المسؤولية، ولذلك وضعت دائرة حول ١٠ والعبارة الثانية وهي سلبية الاتجاه تقيس أيضاً نفس القدرة، ولذلك وضعت دائرة حول ٠ رغم اختلاف اتجاه العبارة في كل حالة.

دـ تصنّف آراء الحكماء بالنسبة لكل عبارة، وبتحت التدريجات من ٠ - ١٠ وتحسب النسبة المئوية في كل خانة:

مثال:

العبارة رقم ١ :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	
٥	٧	٣	١٠	٣٠	١٠	٥	١٨	٥	٥	٢	عدد الحكماء:
,٠٥	,٠٧	,٠٣	,١٠	,٣٠	,١٠	,٠٥	,١٨	,٠٥	,٠٥	,٠٢	نسبة الحكماء:

(لاحظ أن العدد الكلى للحكماء = ١٠٠)

هـ - نحسب درجة صدق كل عبارة باستخدام القانون التالي:

$$\varphi = \frac{U + \frac{M}{N}}{N}$$

حيث  $\varphi$  هي درجة صدق العبارة،

$U$  الحد الأدنى للفئة الوسيطية (الفئة التي يقع فيها الوسيط)،

$M$  مجموع النسب التي تقع قبل الفئة الوسيطية،

$N$  نسبة الوسيطية

وعند تطبيق القانون في مثالنا السابق نجد أن الفئة الوسيطية هي الفئة (٦) والتي يحتمل أن يكون الوسيط فيها:

$$\therefore \varphi = \frac{5 + \frac{5}{3}}{3} = 0,67$$

$$= 0,67$$

وهكذا تحسب هذه الدرجة  $\varphi$  بالنسبة لكل عبارة وهي الدرجة التي تدل على صدق العبارة.

و - يتم ترتيب العبارات حسب الدرجة  $\varphi$  ترتيباً تناظرياً أي نبدأ بأعلى درجة وننتهي بأقل درجة، ويقوم الباحث بأخذ الثلث الأعلى من العبارات ليكون منها الاختبار المطلوب.

## ٢ - طريقة المحك الخارجي:

وتقوم هذه الطريقة على فكرة ارتباط الاختبار بمحك خارجي ثبت صدقه أو تأكده من نتائجه كثرة البحوث أو الاستخدام أو غير ذلك من المعايير التي تساعد الباحث على تحديد المحك المناسب لقياس صدق الاختبار الذي يقوم باعداده.

وقد سبق أن قلنا أن هذا المحك قد يكون اختبارا آخر، ففي حالة اختبارات الذكاء التي يعدها الباحثون لا مانع من استخدام اختبار بينيه أو اختبار وكسلر؛ وذلك نظراً لكثرة استخدام هذين الاختبارين في ميدان قياس الذكاء، وكثرة ما أجري عليهم من دراسات وبحوث وتقارير.

وقد يكون هذا المحك مجموعة من الأحكام التي أصدرها متخصصون واتخذت صفة الاستقرار والوضوح لفترة طويلة من الزمن مثل الخصائص المطلوبة للنجاح في مهنة معينة أو ما أشبه ذلك.

وعلى العموم سوف نلخص فيما يلى كيفية تعين صدق الاختبار عن طريق وجود محك خارجي ول يكن اختبارا آخر :

أ - يقوم الباحث باختيار المحك الصادق بناء على الشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر في المحك الصادق من حيث ما أشير إليه سابقاً مثل كثرة الاستخدام أو الدراسات والتقارير، ومن حيث أن يكون مناسباً لنفس المرحلة العمرية التي صمم من أجلها الاختبار، وطبيعة المجموعة التي سوف يطبق عليها.

ب - يتم تطبيق الاختبار المطلوب تعين صدقه على العينة أولاً ثم يتم بعد ذلك تطبيق الاختبار المحك - و藉 ملاحظة الفترة الزمنية لتفادي عوامل الملل والإجهاد وغير ذلك.

ج - يحسب معامل الارتباط بين درجات العينة على الاختبار المحك ودرجاتهم على الاختبار المطلوب تعين معامل صدقه. ويدل هذا المعامل على صدق الاختبار.

والحقيقة أن مجرد حساب معامل صدق الاختبار بهذه الطريقة لا يدل مباشرة على قدرة الاختبار على التنبؤ بالقدرة التي يقيسها، ومن المفترض أيضاً أن يقيسها المحك الخارجي.

لذلك ينصح أحياناً باستخدام معادلة الانحدار - سبق الإشارة إليها - لحساب قدرة الاختبار على التنبؤ.

فإذا فرضنا أن درجات الاختبار هي  $(س)$  ودرجات المحك الخارجي هي  $(ص)$   
ومعامل صدق الاختبار هو  $\rho_{س . ص}$ .

$$\therefore \rho_{ص} = \rho_{س . ص} \times \frac{\sigma_{ص}}{\sigma_{س}}$$

حيث  $\sigma_{س}$  الانحراف المعياري لدرجات الاختبار،  
 $\sigma_{ص}$  الانحراف المعياري لدرجات المحك الخارجي،  
 $\bar{س}$  متوسط درجات الاختبار،  
 $\bar{ص}$  متوسط درجات المحك الخارجي.

ومن ثم يمكن استنتاج  $\rho_{ص}$  من  $\rho_{س . ص}$ . كما يمكن أيضا حساب الخطأ المعياري للانحدار كما يلى:

$$\sigma_{ص / س} = \sqrt{1 - \rho_{س . ص}^2}$$

حيث  $\sigma_{ص / س}$  الخطأ المعياري لاستنتاج قيمة  $\rho_{ص}$  من  $\rho_{س . ص}$ ،  
 $\sigma_{ص}$  الانحراف المعياري لدرجات المحك الخارجي،  
 $\rho_{س . ص}$  معامل صدق الاختبار (معامل الارتباط بين الاختبار والمحك الخارجي).

وما يجب أن نشير إليه أيضا هو أن من العوامل التي تؤثر في علاقة الاختبار بالمحك (معامل صدق الاختبار) معامل ثبات كل من المحك الخارجي والاختبار نفسه بحيث تحتاج إلى تعديل الصدق التجريبي قبل أن نستخدمه في معادلة الانحدار من أجل عملية التنبؤ. ويمكن تعديل معامل الصدق باستخدام المعادلة التالية:

$$\rho_{(س . ص)} = \frac{\rho_{س . ص}}{\sqrt{\rho_{س . س} \times \rho_{ص . ص}}}$$

حيث  $\rho_{(س . ص)}$  معامل صدق الاختبار بعد التعديل،  
 $\rho_{س . س}$  معامل صدق الاختبار قبل التعديل (معامل الصدق التجريبي)،  
 $\rho_{ص . ص}$  معامل الصدق التجريبي.

ـ سـ سـ معامل ثبات الاختبار ،

ـ صـ صـ معامل ثبات المحك الخارجى .

فإذا كان معامل الصدق التجريبى لاختبار ما هو ٨١،٠، ومعامل ثباته ٨٨،٠، ومعامل ثبات المحك الخارجى هو ٩٤،٠.. كم يكون معامل الصدق الحقيقى للاختبار (معامل الصدق بعد التعديل)؟

$$\therefore \text{ـ (سـ صـ)} = \frac{٨١}{\sqrt{٩٤ \times ٨٨}} = ٨٩،٠$$

(راجع الصدق الذاتى والعلاقة بين الصدق والثبات).

### ٣ - طريقة مقارنة الأطراف :

وهذه طريقة ثالثة تستخدم فى تعين معامل صدق الاختبار وتقوم من أساسها على مفهوم قدرة الاختبار على التمييز بين طرفى القدرة التى يقيسها . ويمكن أن تتم هذه المقارنة بأساليبين مختلفين :

أ - **مقارنة الأطراف فى الاختبار والمحك الخارجى:** وفي هذا الأسلوب يتم مقارنة الثالث الأعلى فى درجات الاختبار بالثالث الأعلى فى درجات المحك الخارجى ، والثالث الأدنى فى درجات الاختبار بالثالث الأدنى فى درجات المحك الخارجى .

وتشتمل لهذه المقارنة طريقة حساب الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطات أو حساب قيمة  $t$  .

فإذا لم تكن هناك دلالة إحصائية للفرق بين المتوسطين فى حالة مقارنة الثالث الأعلى فى درجات المحك بالثالث الأعلى فى درجات الاختبار ، وإذا لم تكن هناك دلالة إحصائية للفرق بين المتوسطين فى حالة مقارنة الثالث الأدنى فى درجات المحك بالثالث الأدنى فى درجات الاختبار . في هذه الحالة يمكن أن نقول : إن الاختبار صادق - بطبيعة الحال نحن نفترض صدق المحك الخارجى الذى يتم اختياره من أجل تعين صدق الاختبار - كما نفترض أيضاً تكافؤ المحك الخارجى مع الاختبار من حيث البناء .

ب - **مقارنة الأطراف فى الاختبار فقط:** وهذا أسلوب آخر يعتمد على مقارنة درجات الثالث الأعلى بدرجات الثالث الأدنى فى الاختبار ، وتم هذه المقارنة عن طريق حساب الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطين . فإذا كانت هناك دلالة إحصائية واضحة للفرق بين متوسط الثالث الأعلى ومتوسط الثالث الأدنى يمكن القول بأن الاختبار صادق .

والحقيقة أن هذه الطريقة عموماً طريقة سهلة وأقل دقة من طريقة التحليل العاملى أو المحك الخارجى، ولكنها تعطى مؤشراً سرياً عن مدى صدق الاختبار.

#### ٤- طريقة التحليل العاملى:

سوف نتعرض بشيء من التفصيل لنهج التحليل العاملى فى مكان آخر من هذا الكتاب، ولكن لا مانع من الإشارة إلى هذه الطريقة كطريقة دقيقة في حساب معامل صدق الاختبار.

وتتلخص هذه الطريقة في اختبار مجموعة من المحکات الخارجية بالإضافة إلى الاختبار أو الاختبارات التي يراد تعين معامل الصدق بالنسبة إليها.

وتحسب معاملات الارتباط البيئية لمجموعة الاختبارات هذه (الاختبارات والمحکات الخارجية) ثم نحلل هذه المعاملات من أجل الوصول إلى مقدار تشعب كل اختبار بالعامل العام، والعوامل الأخرى المشتركة بين هذه الاختبارات جمیعاً.

ويدل مقدار تشعب الاختبار بالعامل العام (مثلاً) على صدقه بالنسبة لقياس هذا العامل. وهكذا بالنسبة لبقية العوامل. فإذا كان تشعب الاختبار بالعامل العام (الأول) = ٨، فإن هذا الاختبار يعتبر صادقاً في قياسه لهذا العامل العام ومعامل صدقه = ٠،٨.

#### ٥- طريقة جداول التوقع Expectancy Tables

تعتمد هذه الطريقة على حساب التكرار المزدوج لدرجات الاختبار المطلوب تعين معامل صدقه ودرجات أو مستويات الأداء في المحك الخارجى (لاحظ أن المحك الخارجى ليس دائماً اختباراً بالضرورة). ويتم تنظيم التكرارات والنسبة المئوية الماظرة لها في جداول تسمى جداول التوقع تساعد على تقدير مدى صدق الاختبار بالنسبة لكل مستوى من مستويات المحك الخارجى.

ومثال التالي يوضح هذه الطريقة:

لنفرض أن الاختبار المطلوب تعين معامل صدقه هو اختبار في القدرة الميكانيكية، وأن المحك الخارجى الذي سوف نستخدمه لتعيين صدق هذا الاختبار هو مجموعة من الأحكام الثابتة لتخصصين في المهنة التي تعتمد على القدرة الميكانيكية، والتي بناء عليها تم تصنيف المتدربين إلى خمسة مستويات.

يعنى أن الاختبار طبق على ٣١٠ من المتدربين ثم وزع هؤلاء المتدربون بناء على أحكام الخبراء إلى: مستوى دون المتوسط (١)، ومتوسط (٢)، وفوق المتوسط (٣)، وجيد جداً (٤)، ومتinar (٥).

والمجدول التالي يوضح فكرة التكرار المزدوج :

المجموع	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	مستويات المحك الخارجي	درجات الاختبار
فئات							
٣٠		٤	١٠	١٢	٤		٤٩ - ٤٠
٦٠		٢	٢٨	٢٣	٧		٥٩ - ٥٠
١١٥	١٠	٢٥	٤٥	٢٨	١٠		٦٩ - ٦٠
٦٠	١٥	٢٥	١٤	٦	-		٧٩ - ٧٠
٣٠	٥	٢٠	٥	-	-		٨٩ - ٨٠
١٥	٥	١٠	-	-	-		٩٩ - ٩٠

وهذا الجدول يعني أن الحاصلين على درجات في الاختبار تقع بين ٤٠ - ٤٩ هم ٣ فرداً يتوزعون حسب المحك الخارجي إلى ٤ دون المتوسط، و ١٢ متوسط، و ١٠ فوق المتوسط، و ٤ جيد جداً، وصفراً متار. (السطر الأول) كما يعني هذا الجدول أيضاً أن الحاصلين على درجات في الاختبار تقع بين ٩٠ - ٩٩ هم ١٥ فرداً يتوزعون حسب المحك الخارجي إلى صفر دون المتوسط، وصفراً متوسط، وصفراً فوق المتوسط، و ١٠ جيد جداً، و ٥ متار (السطر الأخير).

وهكذا يمكن وصف بقية سطور الجدول.

الخطوة التالية بعد إعداد هذا الجدول هي تحويل التكرارات داخل الخلايا إلى نسب مئوية حتى نستطيع الحصول على ما يسمى بجدول التوقع، وذلك على النحو التالي :

المجموع	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	مستويات المحك الخارجي	درجات الاختبار
فئات							
% ١٠٠		١٣	٣٤	٤٠	١٣		٤٩ - ٤٠
% ١٠٠		٣	٤٧	٣٨	١٢		٥٩ - ٥٠
% ١٠٠	٩	٢٢	٣٨	٢٢	٩		٦٩ - ٦٠
% ١٠٠	٢٥	٤٢	٢٣	١٠	-		٧٩ - ٧٠
% ١٠٠	١٧	٦٦	١٧	-	-		٨٩ - ٨٠
% ١٠٠	٣٣	٦٧	-	-	-		٩٩ - ٩٠

ومن هذا الجدول نجد أنه في فئة المتدربين الحاصلين على درجات بين ٥٠ - ٥٩ احتمال الحصول على تقدير جيد جداً في المهنة التي تتصل بهذا الاختبار هو ٣٪ بينما نجد أن هذا الاحتمال يصل إلى ٦٧٪ بالنسبة للحاصلين على درجات في الاختبار تقع بين ٩٠ - ٩٩.

وهكذا نستطيع أن نقدر مدى صدق اختبار القدرة الميكانيكية بالنسبة لكل مستوى من مستويات المحك الخارجى عن طريق هذه الجداول.

(ملحوظة: يمكن تحويل الجدول الأول إلى جدول رباعي، ثم حساب معامل الارتباط الرباعي للحصول على ما يدل مع معامل صدق الاختبار).

### **العوامل التي تؤثر على صدق الاختبار:**

هناك عوامل عديدة تؤثر على معامل صدق الاختبار، ولكن يمكن أن تعالج هذه العوامل على النحو التالي:

#### **١- أثر طول الاختبار على معامل صدقه:**

قبل أن نناقش أثر طول الاختبار على صدقه نحب أن نوضح حقيقة مهمة وهي أن «النسبة بين معامل الصدق التجريبي للاختبار وصدقه الذاتي لا تتغير بزيادة طول الاختبار».

$$\frac{\text{ـ س . ص}}{\sqrt{\text{ـ س . س}}} = \text{مقدار ثابت في حالة اختبار ما.}$$

حيث  $\text{ـ س . ص}$  معامل الصدق التجريبي للاختبار  
(معامل الارتباط بين الاختبار والمحك الخارجى).

$\text{ـ س . س}$  معامل ثبات الاختبار.

وهناك عدة حالات توضح علاقة طول الاختبار بصدقه مع ملاحظة أن معامل الصدق هو معامل الارتباط بين الاختبار والمحك الخارجى:

#### **أ- عندما يزيد طول الاختبار ن مرة**

#### **ويزيد طول المحك الخارجى ل مرة**

فإن العلاقة بين طول الاختبار وصدقه يعبر عنها بالمعادلة الآتية:

$$\frac{1}{L} + \frac{1}{n} (1 - \frac{1}{L})^{n-1} = 2.015$$

حيث  $L$  معامل صدق الاختبار بعد زيادته  $n$  مرة، وزيادة المحك  $L$  مرة.

**٣.٢** معامل صدق الاختبار قبل الزيادة (أى معامل الارتباط بين الاختبار والمحك)،

**٣.١** معامل ثبات الاختبار.

**٣.٢** معامل ثبات المحك الخارجي،

$n$  ،  $L$  عدد مرات الزيادة.

فلو فرض أن معامل الصدق التجريبى لاختبار ما هو ٨٠، ومعامل ثباته ٩٠، بينما كان معامل ثبات المحك الخارجى ٩٥، فإذا زاد طول الاختبار ٤ مرات، وزاد طول المحك مرتين. كم يكون معامل صدق الاختبار فى هذه الحالة.

للإجابة على هذا السؤال نطبق المعادلة السابقة حيث

٨٠

$$\frac{1}{2} + \frac{1}{4} (1 - \frac{1}{2})^{4-1} = 2.015$$

$$= 0.84$$

لاحظ ارتفاع معامل الصدق من ٨٠ إلى ٨٤، فى حالة إطالة الاختبار ٤ مرات والمحك الخارجى مرتين.

**بـ** عندما يزيد طول الاختبار  $n$  مرة

ويبقى طول المحك الخارجى كما هو

فإن العلاقة بين طول الاختبار ومعامل صدقه يمكن أن يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\frac{n}{1 + (n - 1) \cdot 0.84} = 2.015$$

حيث  $s_{\text{test}} = \sqrt{n} s_{\text{sample}}$  معامل صدق الاختبار بعد زيادة طوله  $n$  مرات،  
 $s_{\text{sample}}$  معامل صدق الاختبار قبل الزيادة،  
 $s_{\text{test}}$  معامل ثبات الاختبار،  
 $n$  عدد مرات الزيادة.

لنفرض أن معامل صدق الاختبار هو  $0.80$ ، ومعامل ثباته  $0.90$ . فكم يصبح معامل صدقه إذا زاد طوله  $4$  مرات؟

تطبق المعادلة السابقة:

$$s_{\text{test}} = \sqrt{\frac{s_{\text{sample}}}{1 + (4 - 1)}} = \sqrt{\frac{0.80}{1 + 3}} = \sqrt{0.80}$$

لاحظ ارتفاع معامل الصدق  $0.80$  إلى  $0.83$  في حالة زيادة طول الاختبار  $4$  مرات.

جـ - عندما يزيد طول الاختبار إلى ما لا نهاية  
أى يصبح ثابتًا تماماً ( $s_{\text{test}} \approx 1.0$ )

وفي هذه الحالة يصبح الصدق بعد الزيادة هو النسبة بين معامل الصدق القديم،  
ومعامل الصدق الذاتي (الجزء التربيعي لمعامل الثبات) أى أن:

$$\frac{s_{\text{test}}}{s_{\text{sample}}} = \infty \quad \text{or} \quad s_{\text{test}} = \sqrt{1.0}$$

حيث  $s_{\text{test}}$  معامل صدق الاختبار بعد الزيادة،  
 $s_{\text{sample}}$  معامل صدق الاختبار قبل الزيادة،  
 $s_{\text{test}}$  معامل ثبات الاختبار.

ففي حالة الاختبار الذي معامل صدقه  $0.91$ ، ومعامل ثباته  $0.95$ ، يصبح معامل صدقه بعد زيادة إلى ما لا نهاية يساوى:

$$s_{\text{test}} = \sqrt{\frac{0.91}{0.95}} = \sqrt{0.93} = 0.96$$

**د - عندما يزيد طول الاختبار إلى ما لا نهاية  
ويزيد طول المحك إلى ما لا نهاية**

$$\therefore \text{صي} = \frac{20.3}{\sqrt{20.3 \times 20.3}}$$

حيث  $\text{صي}$  معامل الصدق بعد الزيادة،  
 $20.3$  معامل الصدق قبل الزيادة،  
 $20.3$  معامل ثبات الاختبار،  
 $20.3$  معامل ثبات المحك.

فإذا كان معامل الصدق قبل الزيادة  $0.8$ ، و معامل ثبات الاختبار  $0.9$ ، و معامل ثبات المحك  $0.95$ .

$$\therefore \text{ يكون معامل الصدق بعد الزيادة} = \frac{0.8}{\sqrt{0.95 \times 0.9}} = 0.87$$

(راجع معادلة تعديل معامل الصدق التجريبي قبل استخدامه في معادلة الانحدار من أجل التنبؤ).

**٢ - أثر التباين على معامل صدق الاختبار.**

سبق أن أوضحنا أن أحد المفاهيم المهمة لصدق الاختبار هو قدرته على أن يميز بين طرفي القدرة التي يقيسها، أو بمعنى آخر إظهار الفروق الفردية في مجال هذه القدرة. كما يجب أن نذكر أيضاً أن أحد المسلمات الأساسية لنظرية القياس مسلم وجود الفروق الفردية، وعليه تقوم عمليات القياس المختلفة.

وبناء على ذلك فإن الطريقة التي ناقشنا بها أثر تباين درجات المجموعة على ثبات الاختبار لابد أن تلقى الكثير من الضوء على علاقة صدق الاختبار بتباين درجاته، فإذا افترضنا أن جميع الظروف الأخرى ثابتة فإن معامل صدق الاختبار يتتناسب طردياً مع تباين درجات المجموعة، بمعنى أنه كلما زاد تباين الدرجات أدى ذلك إلى زيادة قيمة معامل صدق الاختبار.

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن زيادة التباين هي زيادة التباين الحقيقي الذي يؤدى بدوره إلى إظهار الفروق الفردية، ويتناسب طردياً مع القيمة العددية لمعامل الصدق.

## **العلاقة بين الصدق والثبات:**

لابد أن تتوقع أن تكون هناك علاقة أكيدة بين صدق الاختبار وثباته، وخاصة أن كلا المفهومين يبحثان في مدى كفاءة الاختبار ومناسبته للمسلمات الرئيسية لنظرية القياس.

ومفهوم الثبات يبحث في مدى استقرار درجات الاختبار عندما تغير الظروف الخارجية، بمعنى أن الثبات يختص بالاختبار ودرجاته. أما مفهوم الصدق فإنه يتجاوز الاختبار ودرجاته إلى محك خارجي، وذلك من أجل تعين معامل صدق الاختبار سواء بصورة بسيطة مباشرة أى بحساب معامل الارتباط بين الاختبار والمحك، أو المقارنة الطرفية، أو بصورة أكثر تعقيداً عندما يستخدم منهج التحليل العائلي للوقوف على صدق الاختبار في ضوء تشعبه بالعوامل التي يقيسها.

وربما كانت الصعوبة الأساسية في عملية تعين صدق الاختبار هي إيجاد المحك الخارجي (المصدق أو المعتمد) الذي يمكن الرجوع إليه دون شك أو تردد.

والاختبار الثابت - أى إذا كان معامل ثباته عاليا - هو اختبار أيضاً عالي الصدق من الناحية النظرية - وخاصة إذا نظرنا إلى مفهوم الصدق الذاتي - ولكن قد يكون غير ذلك تماماً من الناحية العملية التطبيقية.

أما الاختبار الصادق - أى إذا كان معامل صدقه عاليا - فلابد وأن يكون اختبار ثابت من الناحية النظرية والتطبيقية.

## **بناء الاختبارات Test Construction**

تعتبر عملية بناء أو تكوين الاختبارات من العمليات الفنية الأساسية التي يجب أن يلم بها ويتدرّب عليها دارس القياس في علم النفس. ومن هنا اكتسبت هذه العملية أهمية خاصة في أي مقرر من مقررات القياس النفسي أو الاختبارات والمقاييس. وسوف نستعرض في الفقرات التالية أهم المفاهيم والأسس التي تبني عليها هذه العملية. ويمكن أن نعرض الخطوات الأساسية لبناء الاختبارات كما يلى:

### **١- تحديد القدرة (أو السمة) المطلوب قياسها**

إذ إن هذه هي الخطوة الأولى والتي سوف يحدد بناء عليها المحور الأساسي للاختبار. ففي كثير من الأحيان يكون تحديد القدرة أو السمة مشكلة بالنسبة للباحث؛ ذلك لأنّه يريد أن يقيس مجموعة من الأنماط السلوكية التي قد تبدو مترابطة منطقيا،

ولتكن ليس من السهل تحديد هذه السمة، أو تلك القدرة التي تجمع هذه الأنماط السلوكية مع بعضها البعض - وبناء على هذا التحديد تكون الخطوة التالية من خطوات بناء الاختبار.

على سبيل المثال عندما تحدد القدرة المطلوب قياسها على أنها القدرة اللغوية أو السمة على أنها سمة الثبات الانفعالي. فإننا نتوقع أن تكون جميع الأنماط السلوكية التي تضمنها «القدرة اللغوية» مرتبطة منطقياً: فالكتابات والمفردات اللغوية والمرادفات والتصنيف اللغوي (الإعراب) والقراءة والتعبير وتلذق جمال اللغة... وغير ذلك يمكن أن نقول: إنها مجموعة من الأنماط السلوكية اللغوية ترتبط بعضها البعض ارتباطاً منطقياً، أو ترتبط بعضها البعض أكثر مما ترتبط بآنماط سلوكية أخرى.

وذلك بالنسبة لسمات الثبات الانفعالي حيث نتوقع نفس الشيء من سلوك الاتزان، وقلة التوتر والقلق وعدم القابلية للإثارة السريعة وغير ذلك من الأنماط السلوكية المرتبطة بمفهوم الثبات الانفعالي.

ولهذا فإننا نعتبر الخطوة الأولى في بناء الاختبار هي «التحديد الجيد» للقدرة أو السمة المطلوب قياسها. إذ إن هذا التحديد الجيد سوف يؤدي بصورة منطقية إلى الخطوة التالية في بناء الاختبار.

## ٢- تعريف القدرة (أو السمة) تعريفاً إجرائياً

ونقصد بالتعريف الإجرائي التعريف العملي أو الوظيفي الذي يمكن أن يستدل منه على العمليات السلوكية التي تتضمنها القدرة أو السمة، والذي يدل كذلك على وظيفتها. فعندما نعرف القدرة اللغوية تعريفاً إجرائياً ونقول على سبيل المثال: إنها القدرة على التعبير شفاهة أو كتابة عن المفاهيم والمدركات باستخدام التراكيب اللفظية الصحيحة المناسبة... إلخ. فإن هذا التعريف الإجرائي سوف يساعدنا على معرفة العمليات السلوكية اللغوية التي تشملها القدرة على التعبير عن الفكرة أو المفهوم أو المدرك مثل الوصف أو الرواية أو استخدام التركيب اللغوي الصحيح والمفردات المناسبة في مكانها المناسب أو غير ذلك.

وعندما نعرف سمة الميل الاجتماعي (أو القدرة الاجتماعية) تعريفاً إجرائياً فنقول: إنها الميل إلى الاجتماع الآخرين وتكوين الصداقات في يسر وسهولة واجتناب الإيجابيات الآخرين، والاهتمام بالأمور الاجتماعية العامة وما إلى ذلك. فإن هذا التعريف سوف يساعدنا على معرفة العمليات السلوكية الاجتماعية التي تشملها القدرة الاجتماعية أو الميل الاجتماعي.

وبناء على ذلك فإن التعريف الإجرائي هو نوع من التحديد الجيد العملي أو الوظيفي للسمة أو القدرة، وسوف يؤدي منطقيا إلى الخطوة التالية في بناء الاختبار.

### ٣ - تحديد القدرة (أو السمة) تحليلا إجهاديا،

نقصد بالتحليل الإجهادي Exhaustive Analysis تحليل القدرة أو السمة إلى أدق عناصرها حيث لا نكتفى فقط بالتحليل العام بل نتجاوره إلى ذلك التحليل المتخصص الدقيق الذي يوضح كل عنصر من العناصر المكونة للقدرة أو السمة. ومن الواضح هنا أن هذه الخطوة لابد أن تبني على الخطوتين السابقتين وهما: التحديد والتعريف الإجرائي.

فلا نكتفى على سبيل المثال عند تحليل القدرة الرياضية بأن نشير إلى عنصر مثل عمليات الإضافة، أو الاستدلال الرياضي أو التطبيقات الرياضية... إلخ.

بل نتعدى هذا التحليل إلى توضيح عمليات الإضافة توضيحا دقيقا على النحو التالي:

عمليات الجمع (الأعداد الطبيعية والكسرات الاعتيادية والعشرية)،

عمليات الطرح (الأعداد الطبيعية والكسرات الاعتيادية والعشرية)،

عمليات الضرب (الأعداد الطبيعية والكسرات الاعتيادية والعشرية)،

عمليات القسمة (الأعداد الطبيعية والكسرات الاعتيادية والعشرية) وهكذا.

ولا نكتفى أيضا عند تحليل سمة التسلط والسيطرة بأن نشير إلى عنصر مثل الزعامة أو إدارة الأفراد أو سلوك التميز والعلوية، بل نتعمد توضيح عنصر الزعامة على سبيل المثال توضيحا دقيقا ليشمل: المبادأة - وتنظيم الجماعات - وتوجيهه أنشطة الآخرين وما إلى ذلك.

وعندما ينتهي الباحث من تحليل القدرة أو السمة (وقد يكون ذلك بمساعدة المتخصصين في مجال القدرة) والوصول إلى عناصرها الدقيقة، يمكنه أن يتنقل إلى الخطوة التالية.

### ٤ - تحديد أوزان العناصر،

وتعتبر هذه خطوة مهمة في تصميم الاختبار؛ حيث يتم عرض هذه العناصر على مجموعة من المتخصصين في ميدان القدرة من أجل إعطاء أوزان خاصة بالعناصر (سواء بالترتيب أو غير ذلك)؛ حتى يستطيع الباحث أن يحدد التوزيع النسبي لعناصر القدرة أو السمة. بل ربما يضيف المتخصصون إلى هذه العناصر أو يحذفون منها.

فعلى سبيل المثال عند عرض القدرة اللغوية على مجموعة من المتخصصين في اللغة. فقد ينتهي الأمر إلى ترتيب هذه العناصر على النحو التالي:

- ١ - التعبير عن الفكرة أو المفهوم.
- ٢ - وصف المدركات المنظورة.
- ٣ - الرواية.
- ٤ - التراكيب اللغوية الصحيحة.
- ٥ - القياس في اللغة.
- ٦ - .....
- ٧ - .....

وهكذا. وهذا الترتيب يعني أن العنصر الأول هو أهم العناصر إليه الثاني ثم الثالث، وهكذا.

وعندما ينتهي الباحث من تحديد أوزان العناصر بناء على أحكام المتخصصين في ميدان القدرة أو السمة يمكنه أن يتنتقل إلى الخطوة التالية.

## ٥ - اقتراح البنود أو الوحدات:

تأتي هذه الخطوة بناء على ما سبق من خطوات حيث يقوم الباحث باقتراح مجموعة كبيرة من البنود أو الوحدات تغطي جميع العناصر التي سبق أن حصل عليها نتيجة التحليل الإجهادي للقدرة أو السمة ويأخذ في اعتباره عند اقتراح البنود أوزان العناصر والتوزيع النسبي لها بحيث يقابل العنصر الأهم عدد أكبر من البنود من العنصر التالي في الأهمية، وهكذا.

كما يجب أن يلاحظ الباحث أيضاً أن عليه أن يقترح عدداً من البنود أكثر بكثير مما يتوقع أن يحتويه الاختبار؛ حيث إنه سوف يتم بعد ذلك الاستغناء عن عدد يتراوح بين ٣٠٪، ٤٠٪ من عدد البنود المقترحة.

ويجب على الباحث أن يراعي شروط صياغة البند من حيث التركيب واللغة ومستوى وطبيعة المجموعة التي يصمم الاختبار من أجلها.

وهنا نشير إلى أنواع البنود أو الوحدات التي يمكن للباحث أن يكون منها الاختبار:

### أ - بنود تعتمد على اختيار إجابة واحدة من إجابتين:

أى يكون هناك إجابتان محددتان أمام البند، وعلى المفحوص أن يضع خطأ تحت الإجابة الصحيحة أو يضع دائرة حولها مثل:

- ١ - رأيت الولد مججهد  

$$\frac{64}{2} = 4$$
  
 أو ٢ -  $8 \times 4$  =
- أو ٣ - النسبة بين محيط الدائرة وقطرها ثابتة  
 صح خطأ.
- أو ٤ - يزيد حجم الغاز بزيادة الضغط  
 صح خطأ.

وعلى الباحث أن يلاحظ أن إجابات الاختبار الثاني تتأثر بعوامل التخمين، ومن ثم يجب تصحيح الدرجة النهائية تصحيحاً إحصائياً كما سترى في ذلك فيما بعد.

**ب - يتزدّر تعتمد على اختيار إجابة واحدة من عدة إجابات:**

وهذه البنود أكثر الأنواع استخداماً وتسمى بنود الاختيار المتعدد Multiple Choice حيث توجد مجموعة من الإجابات، وعلى المفحوص أن يختار إحداها لتكون الإجابة الصحيحة مثل :

١ - يتكون الماء الثقيل من :

- أ - الأكسجين والهليوم.
- ب - الأكسجين والهيدروجين.
- ج - الأكسجين والمديوتيريوم.
- د - الأكسجين والتتروجين.
- هـ - الأكسجين وبخار الماء.

أو ٢ - الجملة التي تأتي بعد الاسم الموصول تكون :

- أ - في محل رفع دائم.
- ب - تعرب إعراباً عادياً.
- ج - لا محل لها من الإعراب.
- د - تتبع إعراب الاسم الذي يأتي بعدها.
- هـ - تعتبر جملة اسمية صفة.

أو ٣ -  $13 + 56 - 9 =$

أ - (٧٥).

ب - (٦٠). د - (٦٦).

ج - (٣٩). هـ - (٧١).

وهذا النوع من الوحدات أو البنود يتأثر كذلك بالتخمين، وعليه يجب أن تصحح الدرجات إحصائياً. ونشير إلى أنه كلما زاد عدد احتمالات الإجابة (خمسة في رقم ٣ مثلاً، بـ، جـ، دـ، هـ) قل أثر التخمين، ويقل أثره بصورة واضحة لا تستدعي التصحيح الإحصائي عندما يكون عدد الاحتمالات ستة أو أكثر ويبلغ أقصى مدها عندما يكون هناك احتمالان فقط (أـ، بـ) كما في النوع الأول.

جـ - بنود تعتمد على الإكمال:

أى أن يكون البند أو السؤال يحتاج إلى إكمال حتى يكون صحيحاً مثل:

- ١ - عند احتراق السكر يتتصاعد بخار الماء وغاز . . . .

$$\dots = \sum_{k=1}^{\infty} (-1)^{k+1} \frac{B_k}{k} x^k$$

- ### ٣- النسبة بين قطر الدائرة ومحيطها تساوى . . . .

- ٤ - سمي الشاعر . . . صناعة العرب، وسمى . . . أمير الشعراء.

- ٥- الجمل بعد المعرف ..... وبعد التكرارات .....

وهذا النوع لا تتأثر إجابته بعامل التخمين، ومن ثم لا يحتاج إلى تصحيح إحصائي لدرجته.

**د - بنود المطابقة أو المقابلة:**

حيث يتطلب من المفحوص أن يطابق أو يقابل ما في العمود الأول (أ) مع ما في العمود الثاني (ب) مثل: (أ) (ب)

(ج)	(ج)
١٠٨	٦ × ٤
٥٤	
٢٤	٨ × ٣
٥٦	
٣٦	١٢ × ٣
٤٢	٩ × ٧

أو ٢ -	(١)	كثافة الماء عند درجة ٤°C
(ب)	كثافة وحدة المحجم	كتلة وحدة المحجم
تقل عن كثافة الماء العادي	كتلة الجليد	كتافة الجليد
أكثر من واحد	كتلة ١ سم <sup>٣</sup> من الزئبق	كتلة ١ سم <sup>٣</sup> من الزئبق
تسمى الكثافة		
تساوي واحد		

ويتأثر هذا النوع من البنود بعامل التخمين، وتستدعي درجاته التصحيح الإحصائي.

## ٦ - تحليل البنود:

تأتى هذه الخطوة بعد عملية اقتراح البنود أو الوحدات، وبعد تجميع الاختبار في صورته الأولية، وبعد إعداد التعليمات والأمثلة المحلولة لمساعدة المفحوصين. وتنتمي عملية تحليل البنود كما يلى:

### أ - اختيار البنود:

يتم اختيار البنود التي سوف يحتويها الاختبار عن طريق مجموعة من الخبراء المتخصصين في ميدان القياس الذي يغطيه الاختبار سواء كان ذلك في ميدان قياس الذكاء أو القدرات أو الخصائص الشخصية أو الميول المهنية أو غير ذلك من ميادين القياس الأخرى. وهذه عملية تمهيدية تساعد الباحث في تجميع الاختبار في صورته الأولية. ولا مانع بطبيعة الحال أن يعتمد الباحث على البنود أو الوحدات التي استخدمت في اختبارات أخرى سابقة، وخاصة إذا كانت قد جربت أكثر من مرة.

### ب - التصحيح الإحصائي لأثر التخمين على البنود:

سبق أن أوضحنا أن الوحدات أو البنود ثنائية الاختيار أو متعددة الاختيار تتأثر درجاتها بالتخمين أي عندما يقوم المفحوص بتخمين الإجابة الصحيحة.

ففي حالة الوحدات ثنائية الإجابة يجب أن يلاحظ الباحث أن يكون هناك توزيع متوازن للإجابة الصحيحة أي ٥٠٪ احتمال (صح)، ٥٠٪ احتمال (خطأ) كما يتم توزيع البنود عشوائيا مثل:

البند	الاحتمال (١)	الاحتمال (٢)
- ١	٤٧٦	١٨
- ٢	٣٢٠	٤٠
- ٣	$\frac{1}{81} \times ٩$	$\frac{1}{9}$
- ٤	٦	٩

وهنا، وفي هذا المثال وضعت دائرة حول الإجابة الصحيحة أي أن ١٦ هي إجابة البند الأول، ٤٠ هي إجابة البند الثاني،  $\frac{1}{9}$  هي إجابة البند الثالث، ٦ هي إجابة البند الرابع.

فإذا خمن أحد المفحوصين بأن وضع دائرة حول جميع الاحتمالات في العمود الأول، فسوف يحصل على درجتين نتيجة التخمين، وليس نتيجة المعرفة الحقيقة، وعليه تصحيح الدرجة كما يلى:

$$\begin{aligned} \text{الدرجة بعد التصحيح} &= \text{عدد الإجابات الصحيحة} - \text{عدد الإجابات الخاطئة} \\ &= 2 \text{ (إجابتان صحيحتان)} - 2 \text{ (إجابتان خاطئتان)} \\ &= \text{صفر} \end{aligned}$$

كما يمكن أن نقول أن الدرجة بعد التصحيح

$$\begin{aligned} \frac{\text{عدد الإجابات الصحيحة}}{\text{عدد الإجابات الخاطئة}} - \frac{1}{\text{عدد الاحتمالات}} \\ \therefore \frac{x}{n-1} = \text{صفر} \\ \frac{2}{1-2} = \text{صفر} \end{aligned}$$

فإذا كان عدد الاحتمالات (احتمالات الإجابة) = 5، وذلك في اختبار يتكون من بنود الاختيار المتعدد، وكان عدد الإجابات الصحيحة لفرد ما 12، وإجاباته الخاطئة 8.

$$\begin{aligned} \frac{x}{n-1} &= \text{صفر} \\ \frac{8}{1-5} = 12 - &= \end{aligned}$$

### جـ - حساب دليل صعوبة البند (معامل السهولة - الصعوبة):

يمكن حساب معامل صعوبة البند عن طريق تعين نسبة أفراد المجموعة الذين أجابوا عليه إجابة صحيحة، وبالتالي نسبة الذين أجابوا عليه إجابة خاطئة. ويمكن أن نقول: إن معامل سهولة البند يساوى نسبة الذين أجابوا عليه إجابة صحيحة أى أن:

$$\text{معامل السهولة} = \frac{\text{ص}}{\frac{\text{عدد الإجابات الصحيحة}}{\text{عدد الإجابات الصحيحة} + \text{عدد الإجابات الخاطئة}}} = \frac{\text{ص}}{\text{ص} + \text{x}}$$

$$\text{ومعامل الصعوبة} = \frac{\text{x}}{\frac{\text{عدد الإجابات الخاطئة}}{\text{عدد الإجابات الصحيحة} + \text{عدد الإجابات الخاطئة}}} = \frac{\text{x}}{\text{ص} + \text{x}}$$

فإذا كان هناك أحد البنود في اختبار ما أجاب عليه ٣٦ فردا إجابة صحيحة، وكان عدد المجموعة كلها ٥٠ فردا (أي أن هناك ١٤ إجابة خاطئة).

$$\therefore \text{معامل سهولة البند} = \frac{36}{5} = 7.2.$$

$$\text{معامل الصعوبة} = \frac{14}{5} = 2.8.$$

$$\text{أو معامل الصعوبة} = 1 - 0.72 = 0.28.$$

وفي الحقيقة يمكن أن نكتفى بأحد المعاملين بالنسبة للبند الواحد مثل معامل السهولة الذي يساوى نسبة الإجابات الصحيحة إلى الإجابات الكلية، فالبند الذي يجيب عليه ٩٠٪ إجابة صحيحة يعتبر من البنود السهلة، والبند الذي يجيب عليه ١٠٪ إجابة صحيحة يعتبر بمنزلة صعبا.

ويجب أن نذكر تصحيح معامل السهولة - الصعوبة من أثر التخمين، وذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{معامل السهولة بعد التصحيح} = \frac{\frac{x}{n-1}}{\frac{x}{n+x}}$$

حيث  $x$  عدد الإجابات الصحيحة،  
 $n$  عدد الإجابات الخاطئة،  
 $n$  عدد احتمالات الإجابة.

فإذا كان عدد الذين أجابوا إجابة صحيحة على أحد البنود ٧٠، وعدد الإجابات الخاطئة ٣٠، وكان عدد احتمالات الإجابة أربعة.

$$\therefore \text{معامل السهولة بعد التصحيح} = \frac{\frac{70}{4-1}}{\frac{70}{30+70}} = 0.6.$$

(مع ملاحظة أن المعامل قبل التصحيح = ٠.٧)

ولكن في بعض الحالات نلاحظ أن بعض أفراد المجموعة لم يجيبوا على سؤال معين، يعني أن هذا البند يصبح متزوكا، ولذلك يمكن استخدام المعادلة السابقة لنفس الغرض، ولكن في الصورة التالية:

$$\text{معامل السهولة بعد التصحيح} = \frac{\frac{x}{n-1}}{x-k}$$

حيث  $x$  العدد الكلى للمجموعة،  $n$  عدد احتمالات الإجابة،  
 $k$  عدد الأفراد الذين تركوا الإجابة عن البند.

فإذا كانت العينة مكونة من ٣٠٠ فرداً أجاب على بند ما ١٥٠ فرداً إجابة صحيحة، ١٢٠ إجابة خاطئة، وترك الإجابة على هذا البند ٣٠. وكان عدد احتمالات الإجابة خمسة.

$$\therefore \text{معامل السهولة بعد التصحيح} = \frac{\frac{120}{1-5}}{300-300} = 44\%$$

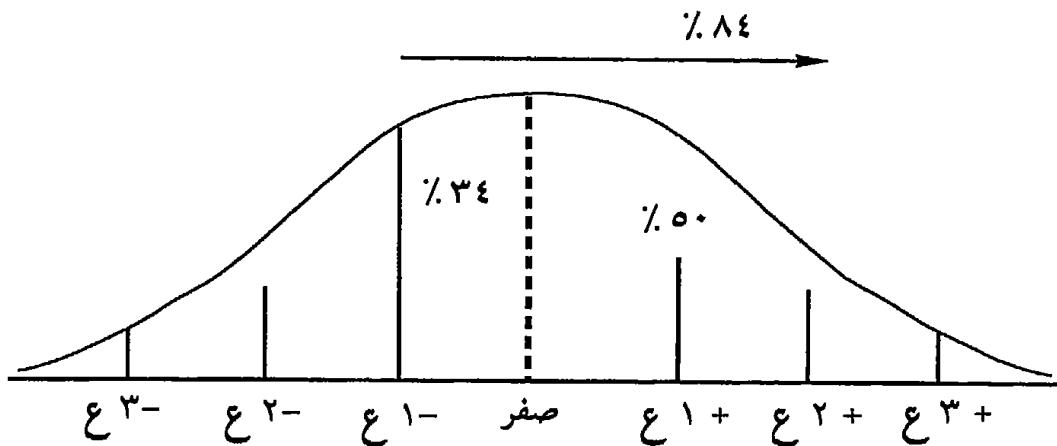
(لاحظ أنها نفس المعادلة السابقة إذ إن  $x$  تضم الإجابات الصحيحة والخاطئة والمترددة أو  $x = n + k$ )

وما يجب أن نشير إليه بعد ذلك أن معامل السهولة (أو معامل الصعوبة) هو نسبة مئوية، ولذلك فإنه يمكن معاملتها على أنها من مستويات الترتيب في القياس - ومن أجل توضيح ذلك: لنفترض أن البند رقم (١) أجاب عليه إجابة صحيحة ٨٠٪ من المجموعة، والبند رقم (٢) أجاب عليه ٤٪، والبند رقم (٣) أجاب عليه إجابة صحيحة ٢٠٪ من هذه المجموعة.

هنا يمكن أن نرتتب هذه البندود الثلاثة حسب السهولة فنقول: إن البند رقم (١) يأتي في الرتبة الأولى يليه البند رقم (٢)، ثم البند (رقم ٣)، ولكن لا نستطيع أن نقول: إن البند الأول أسهل مرتين من البند الثاني (٨٠٪، ٤٪) أو أن البند الثاني أسهل مرتين من البند الثالث (٤٠٪، ٢٠٪)، وكذلك لا يمكن أن نقول: إن الفرق بين سهولة البند الأول والبند الثاني (٨٠٪ - ٤٠٪) يساوى ضعف الفرق بين سهولة البند الثاني والبند الثالث (٤٠٪ - ٢٠٪) بل لا يمكن أن نقول ذلك إلا تحت ظروف خاصة من حيث التوزيع.

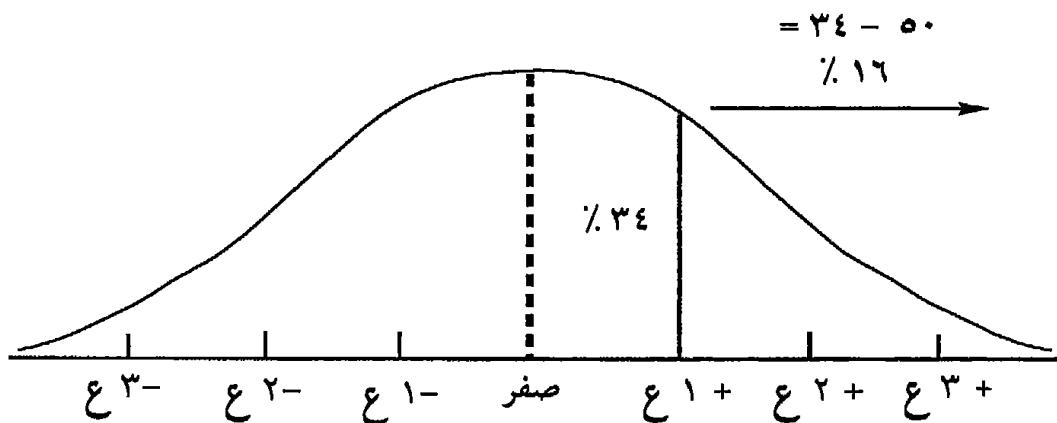
فإذا افترضنا أن القدرة التي يقيسها البند تتوزع توزيعاً اعتدالياً، فإنه يمكن التعبير عن درجة صعوبة/ سهولة البند بوحدة على مقياس للوحدات المتساوية، وذلك بالرجوع إلى جداول تكرارات المنهج الاعتدالي.

فنحن نعلم أن حوالي ٣٤٪ من الحالات في التوزيع الاعتدالى على كلا الجانبين  
 (± ١ ع) - انظر الشكل



إذا كان هناك بند من البنود أجاب عليه إجابة صحيحة ٨٤٪ من أفراد العينة،  
 فإن هذا يعني أن ٥٠٪ فوق المتوسط، بالإضافة إلى ٣٤٪ الأقرب إلى هذه النسبة من  
 النصف الثاني للمنحنى الاعتيادي أي  $34 + 50 = 84$ ٪، وعليه فإن هذا البند يقع عند  
 (-١ ع) أي وحدة انحراف معياري تحت المتوسط. أي أن هذا البند (السهل) يقع عند  
 درجة سالبة.

ولنفرض مرة أخرى أن هناك بندًا من البنود أجاب عليه إجابة صحيحة ١٦٪ فقط  
 من العينة فإنه يقع عند +١ ع على يمين المتوسط أو فوق المتوسط - انظر الشكل.



حيث ١٦٪ تساوى ٥٪ (على يمين المتوسط) - ٣٤٪ (على يمين المتوسط) ومن هنا نرى أن البند (الصعب) يقع عند درجة موجبة.

وعندما نفرض كذلك أن بندا من البنود أجاب عليه ٥٪ من العينة إجابة صحيحة، فإنه في هذه الحالة يقع عند (صفر) حيث ٥٪ (على يمين المتوسط) - ٥٪ (أيضا على يسار المتوسط) = صفر.

وعليه فإنه يمكن الحصول على معامل صعوبة البند (بالصورة المعيارية) من الجداول الإحصائية التي توضح المساحات المختلفة تحت المنحنى الاعتدالى والدرجات المعيارية المقابلة لها. (يرجع إلى كتب الإحصاء).

وسوف يلاحظ القارئ أن معاملات الصعوبة والسهولة التي نحصل عليها بهذه الطريقة ذات إشارة سالبة في بعض الأحيان، ومن ثم فقد اقترح تعديل القيمة العددية لهذه المعاملات، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta = 4 + 13$$

حيث  $\Delta$  هي القيمة المعدلة لمعامل السهولة / الصعوبة،  
س هي قيمة المعامل قبل التعديل.

أما عن القيمة ١٣ ، ٤ فقد تم اختيارهما للتخلص من القيم السالبة والكسور. فإذا كان هناك بند أجاب عليه جميع أفراد العينة إجابة صحيحة أو أكثر من ٩٩٪ فإنه بناء على التوضيح السابق (انظر الشكلين السابقين) سوف يقع عند ٣-٤ (حيث يتجمع ٩٩,٨٧٪ من التوزيع). ولكن بعد تعديل هذه القيمة فإننا سوف نحصل على:

$$\Delta = 13 - 4 \times 3 = 1$$

وهذه تعتبر بداية المقياس أو أقل قيمة يمكن الحصول عليها لهذا المعامل. وإذا كان هناك بند آخر لم يجب عليه أحد أو أقل من ١٪ من أفراد العينة. أي أنه يقع عند +٣-٤ (حيث يقع ١٣٪ من الحالات)، وبالتالي عند تصحيح هذه القيمة فإننا نحصل على:

$$\Delta = 13 + 4 \times 3 = 25$$

وهذه أعلى قيمة يمكن الحصول عليها. وإذا كان هناك بند أجاب عليه إجابة صحيحة ٥٪ من أفراد العينة، أي يقع عند الصفر.

فإن القيمة المعدلة:

$$\Delta = 13 + 4 \times صفر$$

$$13 =$$

وهذا يعني أن وحدات  $\Delta$  في التعبير عن معامل سهولة / صعوبة البند نبدأ من ١ إلى ٢٥ بقيمة متوسطة مقدارها ١٣.

وي يكن حساب معامل صعوبة/سهولة البند بطريقة أخرى لا تستدعي حساب النسبة المئوية للإجابة الصحيحة بين أفراد العينة ككل ، ولكن يؤخذ الثلث الأعلى في مقابل الثلث الأدنى للعينة (غالبا ٢٧ % الأعلى والأدنى) حيث يمكن حساب معامل السهولة كما يلى:

$$\text{معامل السهولة} = \frac{L + D}{N}$$

حيث  $L$  تدل على عدد الأفراد في الثلث الأعلى (أو الـ ٢٧ % الأعلى) الذين أجابوا على البند إجابة صحيحة ،

$D$  تدل على عدد الأفراد في الثلث الأدنى (أو الـ ٢٧ % الأدنى) الذين أجابوا على البند إجابة صحيحة ،

$N$  عدد الأفراد في الثلث الأعلى أو الأدنى (أو الـ ٢٧ %).

ولتوضيح كيفية حساب معامل سهولة أحد البنود بهذه الطريقة نأخذ المثال التالي:

بعد تطبيق أحد الاختبارات على عينة عددها ١٠٠ ثم ترتيب الأفراد بناء على درجاتهم (فى الاختبار) ترتيبا تناظريا حيث بدأنا بأعلى درجة وانتهينا إلى أدنى درجة ، وتم اختيار الـ ٢٧ % الأعلى فى مقابل الـ ٢٧ % الأدنى لتعيين معامل سهولة/صعوبة البنود .

ففى حالة البند رقم ١٦ مثلا أجاب عليه إجابة صحيحة من الفئة الأعلى ٢٠ فردا ، وأجاب عليه إجابة صحيحة من الفئة الأدنى ٤ أفراد. كم يكون معامل سهولة هذا البند؟

تطبق المعادلة السابقة حيث:

$$\text{معامل السهولة} = \frac{4 + 2}{27 \times 2} = 0,44$$

إذ إن الفئة الأعلى أو الأدنى  
عددها ٢٧ ، العدد الكلى ١٠٠

$$\text{معامل الصعوبة} = \frac{٢٣ + ٧}{٢٧ \times ٢} = ٥٦ ,$$

أو

$$٥٦ = ٤٤ - ١$$

وتعتبر هذه طريقة مختصرة وسريعة في حساب معاملات السهولة والصعوبة للبنود المختلفة، وخاصة إذا كان عدد أفراد العينة كبيرا.

وسواء تم تعين معامل سهولة/ صعوبة البند بهذه الطريقة أو بالطريقة الأولى فإنه من المستحسن أن يضم الاختبار تدريجاً واسعاً من درجات الصعوبة والسهولة، حيث يكون:

حوالى ٥٠ % من أسئلة الاختبار ذات معاملات سهولة من ٢٥ ، ٠ ، ٧٥ ،

حوالى ٢٥ % من أسئلة الاختبار ذات معاملات سهولة أعلى من ٧٥ ، ٠ ،

حوالى ٢٥ % من أسئلة الاختبار ذات معاملات سهولة أقل من ٢٥ ، ٠ ،

#### د - حساب معامل تمييز البند (صدق البند):

يعتبر معامل تمييز البند أو قدرته على التمييز دليلاً على صدقه، وخاصة إذا كان الأمر ينطوي على مقارنة طرفى القدرة التي يقيسها البند. وهناك طرق عديدة لحساب معامل التمييز، ولكن طريقة معامل الارتباط ثانوى التسلسل تعتبر هي الطريقة الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها (راجع الفصل الثانى): حيث معامل الارتباط ثانوى

$$\text{التسلسل} = \frac{١٣ - ١٥}{١٣ - ١٥} \times \frac{٢٣ - ٢٥}{٢٣ - ٢٥}$$

و قبل أن نشير إلى هذه الطريقة بالتفصيل هناك طريقة أخرى مختصرة وبسيطة يمكن استخدامها وتعطى نفس النتائج تقريباً، وتتلخص هذه الطريقة البسيطة في مقارنة الفتة الأعلى ٢٧ % في مقابل الفتة الأدنى ٢٧ % وتطبيق القانون التالي:

$$\text{معامل تمييز البند} = \frac{ل - د}{ن}$$

حيث ل تدل على عدد الأفراد من الفتة الأعلى الذين أجابوا على البند إجابة صحيحة،

د تدل على عدد الأفراد من الفتة الأدنى الذين أجابوا على البند إجابة صحيحة،

ن عدد الأفراد في الفتة الأعلى أو الفتة الأدنى.

فإذا كان عدد أفراد العينة ٢٠٠ وعدد الفئة الأدنى ٥٤، فإن عدد الفئة الأعلى ٥٤، وكان عدد الذين أجابوا إجابة صحيحة على البند رقم (٢١) مثلاً من الفئة الأعلى هو ٤٠ (ل) وعدد الذين أجابوا على نفس البند إجابة صحيحة من الفئة الأدنى هو ٣١ (د) فإنه بتطبيق المعادلة السابقة نحصل على:

$$\text{معامل التمييز (البند رقم ٢١)} = \frac{٣١ - ٤٠}{٥٤} = -١٧,٠$$

فإذا عدنا الآن إلى طريقة معامل الارتباط ثانوي التسلسل فإن خطوات هذه الطريقة تكون على النحو التالي:

- ١ - نحسب نسبة الذين أجابوا إجابات صحيحة عن البند في الفئة الأعلى (معامل سهولة) ثم نصحح هذه النسبة من أخطاء التخمين.
- ٢ - نحسب نسبة الذين أجابوا إجابات صحيحة عن نفس البند في الفئة الأدنى (معامل سهولة) ثم نصحح هذه النسبة من أخطاء التخمين.
- ٣ - استخدام جداول فلالمجان لإيجاد معامل التمييز مباشرة حيث تدل الأرقام الموجودة في الجدول على قيمة معامل الارتباط ثانوي التسلسل دون الحاجة إلى استخدام المعادلة الخاصة بحساب قيمته.

فإذا عدنا إلى المثال السابق حيث نجد أن ٤٠ فرداً من الفئة العليا أجابوا إجابة صحيحة على البند (رقم ٢١) أي نسبة ٧٤، وتقريباً، ٣١ فرداً من الفئة الأدنى أجابوا على نفس البند إجابة صحيحة أي بنسبة ٥٨، وتقريباً. وبافتراض أن هذه النسب قد صححت من أثر التخمين، فإن درجة تمييز البند (معامل الارتباط ثانوي التسلسل) من واقع الجدول هي ١٨، وحيث هي القيمة المحسوبة بين ٧٤ قمة الجدول ٥٨ يعين الجدول.

ونلاحظ أن القيمة لا تختلف كثيراً عما سبق أن حصلنا عليه بتطبيق الطريقة المختصرة البسيطة.

وما يجب أن نشير إليه هنا هو أن صدق الاختبار إنما يعتمد على صدق وحداته أو بنوته وقدرتها على التمييز، ومن ثم فإن حساب درجة تمييز كل بند - Power of Dis-crimination سوف يهيئ الطريقة للحصول على اختبار صادق في حالة ارتفاع معاملات التمييز.

ولكن نلفت انتباه القارئ إلى أن صدق الاختبار ككل يجب أن يحسب بعد تطبيقه على عينة أخرى غير تلك التي استخدمت في تعين صدق الوحدات أو قدرتها على التمييز.

**جدول فلانجان لتعيين درجة صدق البند (معامل تمييز البند)**

**الفترة الأولى**

٩٨	٩٤	٩٠	٨٦	٨٢	٧٨	٧٤	٧٠	٦٦	٦٢	٥٨	٥٤	٥٠	٤٦	٤٢	٣٨	٣٤	٣٠	٢٦	٢٢	١٨	١٤	١٠	٦	٢
٩١	٨٨	٨٦	٨٤	٨٢	٨٠	٧٩	٧٧	٧٥	٧٣	٧٢	٧٠	٦٨	٦٦	٦٣	٦١	٥٨	٥٥	٥١	٤٨	٤٣	٣٧	٣٠	١٩	٠٠
٨٨	٨٤	٨١	٧٨	٧٦	٧٣	٧١	٦٨	٦٦	٦٤	٦١	٥٩	٥٦	٥٣	٥٠	٤٧	٤٤	٤٠	٣٦	٣١	٢٦	١٩	١١	٠٠	٦
٨٦	٨١	٧٧	٧٤	٧١	٦٨	٦٥	٦٣	٦٠	٥٧	٥٤	٥١	٤٨	٤٥	٤١	٣٨	٣٤	٣٠	٢٦	٢١	١٥	٠٨	٠٠	١٠	
٨٤	٧٨	٧٤	٧٠	٦٧	٦٣	٦٠	٥٧	٥٤	٥١	٤٨	٤٥	٤٢	٣٨	٣٤	٣١	٢٧	٢٢	١٨	١٢	٠٧	٠٠	١٤		
٨٢	٧٣	٧١	٦٧	٦٣	٦٠	٥٦	٥٣	٤٩	٤٧	٤٢	٣٩	٣٦	٣٢	٢٨	٢٥	٢٠	١٦	١١	٠٧	٠٠	١٨			
٨٠	٧٣	٦٨	٦٣	٦٠	٥٦	٥٢	٤٩	٤٥	٤٢	٣٨	٣٤	٣١	٢٧	٢٣	١٩	١٥	١٠	٠٦	٠٠	٢٢				
٧٩	٧١	٦٥	٦٠	٥٦	٥٤	٤٨	٤٤	٤١	٣٧	٣٣	٣٠	٢٦	٢٢	١٨	١٤	٠٩	٠٥	٠٠	٢٦					
٧٧	٦٨	٦٣	٥٧	٥٣	٤٩	٤٤	٤٠	٣٧	٣٣	٢٩	٢٥	٢١	١٧	١٣	٠٩	٠٤	٠٠	٣٠						
٧٥	٦٦	٦٠	٥٦	٤٩	٤٥	٤١	٣٧	٣٣	٢٩	٢٥	٢١	١٧	١٣	٠٩	٠٤	٠٠	٣٤							
٧٣	٦٤	٥٧	٥١	٤٧	٤٢	٣٧	٣٣	٢٩	٢٥	٢٠	١٦	١٣	٠٨	٠٤	٠٠	٣٨								
٧٢	٦١	٥٤	٤٨	٤٣	٣٨	٣٣	٢٩	٢٥	٢٠	١٦	١٢	٠٨	٠٤	٠٠	٤٢									
٧٠	٥٩	٥١	٤٥	٣٩	٣٤	٣٠	٢٥	٢١	١٦	١٢	١٠	٨	٠٤	٠٠	٤٦									
٦٨	٥٦	٤٨	٤٢	٣٦	٣١	٢٦	٢١	١٧	١٣	٠٨	٠٤	٠٠	٥٠											
٦٦	٥٣	٤٥	٣٨	٣٢	٢٧	٢٢	١٧	١٣	٠٨	٠٤	٠٠												٥٤	
٦٣	٥٠	٤١	٣٤	٢٨	٢٣	١٨	١٣	٠٩	٠٤	٠٠													٥٨	
٦١	٤٧	٣٨	٣١	٢٥	١٩	١٤	٠٩	٠٤	٠٠														٦٢	
٥٨	٤٤	٣٤	٢٧	٢٠	١٥	١٠	٠٩	٠٤	٠٠														٦٦	
٥٥	٤٠	٣٠	٢٨	١٦	١٠	٠٥	٠٠																	٧٠
٥١	٣٦	٢٦	١٨	١١	٠٧	٠٠																		٧٤
٤٨	٣١	٢١	١٢	٠٦	٠٠																			٧٨
٤٣	٢٦	١٥	٠٧	٠٠																				٨٢
٣٧	١٩	٠٨	٠٠																					٨٦
	١٩	٠٠																						٩٠
	٠٠																							٩٤
																								٩٨

**الفترة الثانية**

ونعود ونقول: إنه بحساب درجة صدق البند أو قدرة البند على التمييز فإن ذلك يعني أننا نتحقق الأساسيات العامة لصدق الاختبار، وخاصة فيما يتصل بقدرة الاختبار على التفريق بين طرفى القدرة التى يقيسها.

يمكن أن نقارن هذه الطريقة بالطرق الأخرى التى يمكن استخدامها لحساب درجة صدق البند سواء كانت عن طريق منهج التحليل العاملى أو غير ذلك.

#### هـ - حساب درجة ثبات البند:

وهنا أيضا نقول: إن معامل ثبات الاختبار يعتمد كذلك على درجة ثبات الوحدات أو البنود، والحصول على بنود ذات ثبات عال سوف يهيئ الفرصة لإعداد اختبار ثابت.

ويمكن حساب درجة ثبات البند بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات (البند)} = \frac{n}{n-1} \left( L - \frac{1}{n} \right)$$

حيث  $n$  عدد احتمالات الإجابة في البند أو السؤال (الاختيارات)،  
ل أعلى تكرار نسبي في هذه الاحتمالات.

فإذا كان لدينا أحد الأسئلة أو البنود الذى له خمسة احتمالات للإجابة وهى:  
أ، ب، ج، د، هـ ويراد حساب درجة ثباته.

فى بداية الأمر وبعد تطبيق الاختبار نحسب تكرار الإجابة على كل احتمال من هذه الاحتمالات الخمسة، ونعين أعلى تكرار نسبي مثل:

البند رقم (١٦) على سبيل المثال	التحصيل	النكرار	النكرار النسبي
الاحتمال (أ)	٤٠	٢٠	٠,٠٧
الاحتمال (ب)	٥٠	٥٠	٠,١٧
الاحتمال (ج)	٤٠	٤٠	٠,١٣
الاحتمال (د)	١٥٠	١٥٠	٠,٥٠
الاحتمال (هـ)	٤٠	٤٠	٠,١٣
المجموع	٣٠٠	١,٠٠	

∴ يكون في حالة هذا السؤال أعلى تكرار نسبي (L) = 5.

$$\therefore \text{درجة ثبات السؤال} = \frac{\frac{1}{5}}{\frac{1}{5} - \frac{5}{10}} = 5$$

$$\frac{5}{4} \times 0.38 = 0.38 \text{ تقريرياً}$$

وهناك طريقة أخرى لتعيين ثبات البند عن طريق إعادة تطبيق الاختبار وتسجيل نتائج الإجابات على البند في التطبيق الأول ثم التطبيق الثاني، وحساب معامل الارتباط الرباعي الذي يدل على درجة ثبات البند.

#### و - حساب الانحراف المعياري للبند:

يمكن حساب الانحراف المعياري للبند بعد حساب معامل السهولة والصعوبة من المعادلة التالية:

$$\text{انحراف المعياري للبند} = \sqrt{\text{معامل السهولة} \times \text{معامل الصعوبة}}$$

فإذا كان معامل السهولة لأحد البنود = 7.

$$\therefore \text{معامل الصعوبة} = 3.$$

$$\text{ويصبح الانحراف المعياري للبند هو } \sqrt{0.7 \times 0.3} = 0.46.$$

ويكون تباين البند = 21. أى معامل السهولة × معامل الصعوبة، ويجب أن نوضح للقارئ أن أعلى قيمة للتباين هي 25، وهى حاصل ضرب معامل السهولة = 5، ومعامل الصعوبة = 5، وتباين البند أو السؤال يدل على تمييز هذا البند للفروق الفردية فى القدرة التى يقيسها، فكلما ازداد التباين (أى اقترب من 25)، كان البند أقدر على تمييز هذه الفروق الفردية وإظهارها، وهذا ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند اختيار البنود.

#### ز - حساب علاقة البند بالاختبار ككل (التناسق الداخلى):

في بعض الأحيان يفكر الباحث في حساب معاملات الارتباط البيانية لأسئلة الاختبار أو بنوده؛ من أجل تعيين التناسق الداخلى للاختبار، والحقيقة أن هذه عملية يجب أن يقوم بها الحاسوب الآلى؛ لأنها عند حساب معاملات الارتباط البيانية لاختبار مكون من 5 بنود على سبيل المثال فإن هذا يعني حساب 1225 معامل ارتباط

$$( \frac{49 \times 5}{1 \times 2} ) = 1225$$

لذلك فإنه يمكن حساب معامل الارتباط بين البند أو السؤال، ودرجات الاختبار ككل باستخدام معامل الارتباط ثانى التسلسل الخاص Point Biserial، وخاصة إذا كانت الإجابة على كل سؤال هي صفر، ١ - والمثال التالى يوضح الفكرة:

لنفرض أن أحد الاختبارات مكون من عشرين سؤالاً، والمطلوب تعين مدى ارتباط كل بند من هذه البنود (الأسئلة) العشرين بالاختبار ككل. ولذلك سوف تتبع الخطوات التالية:

- ١ - نحسب الانحراف المعياري لدرجات الاختبار ككل (وليكن ٢٤,٢).
- ٢ - نعين متوسط درجات الأفراد (في الاختبار ككل) الذين أجابوا إجابة صحيحة على البند (ولي肯 ١٣ = ٦,٣٤).
- ٣ - نعين متوسط درجات الأفراد (في الاختبار ككل) الذين أجابوا إجابة خاطئة على البند (ولي肯 ٣ = ٤,٢٩).
- ٤ - نعين معامل سهولة البند وليكن  $\beta_1 = 6,0$ ، ومعامل صعوبة ولي肯  $\beta_2 = 4,0$ .

٥ - نطبق القانون التالي:

$$\text{معامل الارتباط ثانى التسلسل الخاص} = \frac{\sqrt{23 - 13}}{\sqrt{29,4 - 34,6} \times \sqrt{4,0 \times 6,0}} = \frac{\sqrt{10}}{\sqrt{3,24}} = 0,78$$

ويدل ذلك على ارتباط عالٍ بين هذا البند ودرجات الاختبار ككل.  
لابد أن نلاحظ أن الاختبار يجب أن يقيس بعدها واحداً، أو قدرة واحدة، أو سمة واحدة حتى نعتمد على نتائج حساب معامل الارتباط بهذه الصورة.

ولنا تعليق آخر نختتم به الفقرة رقم ٦ (تحليل البنود) فنقول: إن عملية التحليل هذه إنما تقود إلى اختيار أفضل البنود لبناء الاختبار، وذلك عندما نأخذ في اعتبارنا بعض الملاحظات العملية من واقع الخبرة، ويمكن أن نشير إليها فيما يلى:

- يفضل اختيار البنود ذات الصيغة الواحدة؛ حتى يسهل ذلك التحليلات الإحصائية المطلوبة في المراحل التالية.
- يجب اختيار البنود ذات درجة الصدق (التميز) ودرجة الثبات العالية.

- يجب اختيار البنود ذات التباين العالى الذى يقترب من ٢٥ ، ، أو بمعنى آخر تلك البنود ذات معاملات السهولة (أو الصعوبة) القريبة من ٥ ، ،

- كما سبق أن أشرنا يجب أن يضم الاختبار حوالى ٥٠ % من البنود لها معامل سهولة يتراوح بين ٢٥ ، ، ٧٥ ، ، حوالى ٢٥ % من البنود ذات معامل سهولة أكبر من ٧٥ ، ، حوالى ٢٥ % من البنود ذات معامل سهولة أقل من ٢٥ ، ،

## ٧ - إعداد جداول المعايير:

وهذه خطوة أخرى من الخطوات المهمة فى بناء الاختبارات وإعدادها للاستخدام والتطبيق، إذ إن إعداد جداول المعايير يعتبر خطوة مكملة فى تقنين الاختبارات بعد تعين معامل الصدق والثبات، كما يعتبر أيضاً - وهذا مهم - إعداداً لاختبار للاستخدام فى مجموعات وعينات أخرى غير تلك المجموعة أو العينة التى استخدم فيها للمرة الأولى، وهذا يبرر أهمية إعداد جدول المعايير والدرجات المعيارية بالنسبة للاختبارات.

وهناك عدة أنواع من المعايير أو الدرجات المعيارية نستعرض بعضها وكيفية حسابها في الفقرات التالية:

### ١- المعايير المئينية (الرتب المئينية) : Percentiles

المئينيات هي عبارة عن نقط معينة في توزيع مستمر تقع تحتها (أو تسبقها) نسبة مئوية معينة من المجموعة أو العينة التي تتعامل مع درجاتها.

ونشير الآن إلى الرتبة المئينية للفرد على أنها مكان الفرد على تدريج من ١٠٠ تؤهل له الدرجة التي يحصل عليها في هذا التوزيع، ويمكن حساب الرتبة المئينية بطريقتين:

#### ١ - من الجدول التكراري:

- يتم تبويب الدرجات التي حصل عليها الأفراد في الاختبار في جدول تكرارات على النحو التالي. (مثال سابق):

الدرجات	التكرارات
١٤٤ - ١٤٠	١
١٤٩ - ١٤٥	٣
١٥٤ - ١٥٠	٢
١٥٩ - ١٥٥	٤
١٦٤ - ١٦٠	٤
١٦٩ - ١٦٥	٦
١٧٤ - ١٧٠	١٠
١٧٩ - ١٧٥	٨
١٨٤ - ١٨٠	٥
١٨٩ - ١٨٥	٤
١٩٤ - ١٩٠	٢
١٩٩ - ١٩٥	١

المجموع ٥٠

- إذا أردنا أن نعين الرتبة المئينية للفرد الذي حصل على الدرجة ١٦٣ ، فإننا نلاحظ أن هذه الدرجة تقع في فئة الدرجات ١٦٠ - ١٦٤ حيث يسبقها عشر درجات  $(4 + 3 + 2 + 1)$ .

نلاحظ كذلك أن هذه الفئة من الدرجات  $(160 - 164)$  يقع فيها ٤ درجات (انظر الجدول) وحيث إن مدى هذه الفئة = ٥

$\therefore \frac{4}{5} = 0,8$  . وهي الدرجة المخصصة لوحدة الفئة.

نعلم أن الحد الأدنى لهذه الفئة هو ١٥٩,٥ فيكون الفرق بينه والدرجة ١٦٣ هو  $163 - 159,5 = 3,5$  درجة مخصوصة، لوحدة الفئة أي أن  $3,5 \times 0,8 = 2,8$  درجة حقيقة.

تضاف الدرجات العشر التي سبقت هذه الفئة إلى هذه الدرجات الحقيقة  $\therefore 10 + 2,8 = 12,8$  (الكمية من العدد الكلى التي تقع قبل الدرجة ١٦٣).

$\therefore \frac{١٢,٨}{٥} \times ١٠٠ = ٢٦ \approx ٢٥,٦ \%$   
أى أن الدرجة ١٦٣ يقابلها ٢٦ الرتبة المئينية.

وللتلخيص:

- ١ - تعين الفئة التي تقع فيها الدرجة المطلوب تعين الرتبة المقابلة لها وتعين الحد الأدنى لها (ع).
- ٢ - نقسم تكرار الدرجات في الفئة على المدى نحصل على (د).
- ٣ - نوجد الفرق بين الدرجة والحد الأدنى للفئة (س).
- ٤ - نوجد المقدار  $(س \times د) + س$  حيث  $س$  مجموع التكرارات التي تسبّب الفئة.

٥ - نحسب الرتبة المئينية من القانون التالي:

$$\text{الرتبة المئينية} = \frac{(س \times د) + س}{ن} \times ١٠٠$$

حيث  $n$  العدد الكلى للمجموعة.

(احسب بنفس الطريقة الرتب المئينية للدرجات ١٥٢، ١٧٢، ١٨٧).

٢ - من جدول الرتب:

يمكن حساب الرتب المئينية من جدول الرتب أى بعد ترتيب الأفراد حسب الدرجات التي حصل عليها كل منهم. وهنا سوف نتعامل مع الرتب وليس الدرجات. وذلك باستخدام القانون التالي:

$$\text{الرتبة المئينية} = \frac{١٠٠ - س}{٥٠} \times ١٠٠$$

حيث  $S$  الرتبة،  $n$  حجم العينة أو المجموعة، فإذا كان عدد المجموعة ٨٠ ورتبة الفرد هي ١٠ (العاشر) فإن الرتبة المئينية Percentile Rank الماناظرة

$$88 = \frac{٥٠ - (١٠ \times ١٠٠)}{٨٠} - ١٠٠ =$$

وإذا كان عدد الأفراد ١٠٠ والفرد يحتل الرتبة الأولى (١) تصبح الرتبة المئينية

$$\text{الماناظرة هى} = \frac{٥٠ - ١ \times ١٠٠}{٨٠} - ١٠٠ = ٩٩,٥$$

أما الفرد الذى يحتل الرتبة الأخيرة (١٠٠) فإن الرتبة المئينة المقابلة لرتبة

$$\frac{100 - 100}{100} = 0,5$$

ولهذا، فإننا نقول إنه فى الرتب المئينة لا يحصل أحد على الرتبة ١٠٠ أو الرتبة صفر (لاحظ أن ٥،٠ الحد الأدنى لأقل رتبة، ٩٩,٥ الحد الأقصى لأعلى رتبة).

### ب - الدرجات المعيارية:

يمكن تحويل الدرجات الخام إلى درجات انحرافية بوحدات الانحراف المعياري تسمى درجات زيتا Zeta (Z) ويمكن أن تحسب من القانون التالي:

$$Z = \frac{x - m}{s}$$

حيث  $x$  الدرجة الخام،

$m$  متوسط التوزيع  
 $s$  الانحراف المعياري للتوزيع.

فإذا كانت الدرجة الخام هي ٣٠، والمتوسط ٢٠، والانحراف المعياري للتوزيع ٤، تصبح الدرجة المعيارية

$$Z = \frac{20 - 30}{4} = -2,5$$

وإذا كانت الدرجة الخام ١٠ تصبح الدرجة المعيارية

$$Z = \frac{20 - 10}{4} = 2,5$$

وهكذا نجد أن هذه الدرجات المعيارية Z تحمل أحيانا الإشارة الجبرية السالبة، كما أنها أحيانا أيضا تكون قيمتها كسرية.

وتوزيع درجات زيتا له متوسط يساوى الصفر وانحراف معياري يساوى الواحدة.

ويكون أن نستنتج ذلك من التوزيع التالي:

درجات زيتا	الدرجات الخام
- ١,٤٣	٥
+ ١,٤٣	٤

$m = 0,71 + 0,71 - 1,43 = 0$

$s = 1$

### جـ- الدرجات المعيارية المعدلة: (الدرجة الثانية)

اقترحت هذه الدرجة للتغلب على الإشارة السالبة والقيم الكسرية التي لوحظت في درجات زيتا. ويمكن حسابها من القانون التالي:

$$س = \frac{ع}{ع} (س - م) + م$$

حيث  $س$  هي الدرجة المعدلة (المطلوبة)

$ع$  الانحراف المعياري للدرجات المعدلة أو المطلوبة،

$م$  متوسط توزيع الدرجات المعدلة أو المطلوبة،

$س$  الدرجة الخام في التوزيع السابق،

$م$  متوسط التوزيع السابق،

$ع$  الانحراف المعياري للتوزيع السابق.

وهنا في حالة هذه الدرجات المعدلة نعتبر أن الانحراف المعياري = ١٠ والمتوسط = ٥٠، ومن ثم يصبح القانون:

$$س = \frac{1}{ع} (س - م) + ٥٠$$

$$\text{أو } س = \frac{10 (س - ٥٠)}{ع}$$

ويعنى آخر فإن درجة زيتا  $\times 10 + 50$  تساوى الدرجة المعيارية المعدلة - وتسمى تجاوزاً الدرجة الثانية، كما أنه يجب أن نلاحظ أنه عند تحويل الدرجات الخام إلى هذه الدرجات المعدلة لا يتغير شكل المنهجي الخاص بتوزيع الدرجات بل يبقى كما هو، سواء كان متواياً أو اعتدالياً.

(لاحظ أنه يمكن استخدام هذا القانون لتحويل أي توزيع إلى توزيع آخر ما دمنا نعلم المتوسط والانحراف المعياري لكلا التوزيعين).

وقد استخدم هذا القانون بالفعل في اشتقاء عدد من الدرجات المعيارية المعدلة ذات انحراف معياري ومتوسط خاص بها. مثل: الدرجات المعيارية المعدلة (الثانية) الحربية T. G. C. A. التي استخدمتها الجيش الأمريكي في تحديد مستوى المتقدمين للخدمة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية.

وهذه الدرجات ذات توزيع انحرافه المعياري ٢٠، ومتوسطه ١٠٠ وبذلك يتم تحويل الدرجات الخام إلى هذه الدرجات (المعايير) الحربية عن طريق القانون

$$س = \frac{20}{ع} (س - م) + 100$$

حيث س هي الدرجة المعيارية الحربية  
ع الانحراف المعياري للدرجات المعدلة أو المطلوبة = ٢٠  
س الدرجة الخام،  
م متوسط توزيع الدرجات الخام،  
ع الانحراف المعياري للدرجات الخام.

وكذلك الدرجات المعيارية المعدلة (الثانوية) الجامعية C. E. E. B. وهي نوع آخر من هذه الدرجات متوسطة ٥٠٠ وانحرافه المعياري ١٠٠، وبذلك يصبح تحويل الدرجات الخام كما يلى:

$$س = \frac{100}{ع} (س - م) + 500$$

(لاحظ أنه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري في توزيع الدرجات المعدلة زادت حساسية المقياس. فبدلاً من تقسيم قاعدة المنحنى إلى ١٠ أجزاء تنقسم إلى ٢٠ جزءاً أو ١٠٠ جزء).

#### د - الدرجات التائية المعيارية T - Scores :

هذه الدرجات عبارة عن درجات اعتدالية مقننة محولة إلى توزيع متوسطه ٥٠ وانحرافه المعياري ١٠. وهي بذلك تختلف عن الدرجات المعيارية المعدلة التي سبق الإشارة إليها إذ إنها تحول توزيع الدرجات الخام إلى توزيع اعتدالي.

ويكون حساب هذه الدرجات على النحو التالي:

(١) يتم تجهيز الدرجات في جدول تكراري يضم الدرجات والتكرارات المقابلة لها والتكرار التراكمي، مثال:

الدرجة التائية (٦)	النسبة المئوية % (٥)	التكرار التراكمي المعدل (٤)	التكرار التراكمي (٣)	التكرار (٢)	درجات الاختبار (١)
٧٤	٩٩,٢	٦١,٥	٦٢	١	١٠
٦٧	٩٥,٢	٥٩	٦١	٤	٩
٦١	٨٧,١	٥٤	٥٧	٦	٨
٥٦	٧٤,٢	٤٦	٥١	١٠	٧
٥٢	٥٩,٧	٣٧	٤١	٨	٦
٤٨	٤٢,٧	٢٦,٥	٣٣	١٣	٥
٤١	١٧,٧	١١	٢٠	١٨	٤
٢٩	١,٦	١	٢	٢	٣

عدد المجموعة ٦٢

ولنوضح هذا الجدول نجد أنه:

- في العمود رقم (١) سجلت درجات الاختبار (١٠ ، ٩ ، ٨ ، ...).
- في العمود رقم (٢) سجل التكرار أمام كل درجة أى أن عدد الذين حصلوا على ٩ هم ٤ وهكذا.
- في العمود رقم (٣) حسب التكرار التراكمي من الدرجة الأدنى إلى الأعلى - مثلاً أمام الدرجة ٥ وضع الرقم ٣٣، وهذا يعني  $٢ + ١٨ + ١٣ = ٣٣$  وهكذا حتى نصل إلى ٦٢ أمام الدرجة ١٠.
- في العمود رقم (٤) يتم تعديل التكرار التراكمي بمعنى أن يؤخذ التكرار التراكمي السابق، ويضاف إليه  $\frac{1}{٢}$  عدد التكرار الموجود أمام الدرجة. نجد أن أمام الدرجة (١٠) تكراراً تراكمياً معدلاً هو ٦١,٥ وهذه عبارة عن التكرار التراكمي السابق للدرجة (١٠) وهو ٦١ (أمام ٩) ويضاف إليه  $\frac{1}{٢}$  التكرار الموجود أمام الدرجة (١٠) وهو ١ أى  $\frac{1}{٢}$ ، وعليه يصبح التكرار التراكمي المعدل الدرجة (١٠) هو  $٦١ + \frac{1}{٢} = \frac{1}{٢} . ٦١$

وأمام الدرجة (٨) نجد أن التكرار التراكمي المعدل هو ٥٤ وهو عبارة عن التكرار السابق (أى الموجود أمام ٧) ومقداره ٥١ بالإضافة إلى  $\frac{1}{2}$  التكرار الموجود أمام (٨) وهو ٦ أى ٣، فيصبح  $51 + 3 = 54$ ، وهكذا بالنسبة لبقية درجات يمكن حساب التكرار التراكمي المعدل بنفس الطريقة التي أشرنا إليها.

- في العمود رقم (٥) يحول هذا التكرار التراكمي المعدل إلى نسب مئوية.

$$\text{حيث } \frac{61,5}{62} \times 100 = 99,2\%,$$

$$\frac{37}{62} \times 100 = 59,7\%$$

وهكذا تحسب هذه النسبة في العمود رقم (٥) بعد ذلك تحول هذه النسبة المئوية إلى درجات بـ المعيارية بالاستعانة بالجدول الخاصية بذلك.

#### هـ - الدرجات الچيمية : C - Scale

وهذا النوع من الدرجات هو درجات معيارية معدلة ذات متوسط = ٥، وانحراف معياري مقداره ٢، (تقسم قاعدة المنحنى الاعتدالى إلى ١١ قسماً)

$$\therefore \text{الدرجة الچيمية} = \frac{2}{ع} (\text{س} - \text{م}) + 5$$

حيث س الدرجة الخام، م متوسط توزيع الدرجات الخام، ع الانحراف المعياري لها كما يمكن تحويل الدرجة الثانية المعدلة إلى درجة چيمية، وذلك كما يلى:

$$\text{الدرجة الچيمية} = \frac{\text{الدرجة الثانية}}{5} - 5$$

#### و - الدرجات التساعية المعيارية : Stanine

في هذه الدرجات تقسم قاعدة المنحنى الاعتدالى إلى تسعة أقسام بحيث تكون الوحدة هي  $\frac{1}{2}$  ع.

#### ز - الدرجات السباعية المعيارية : Staseven

اقتصر هذا النوع من الدرجات فؤاد البھي بحيث يقسم قاعدة المنحنى الاعتدالى إلى سبعة أجزاء متساوية وكل جزء منها - الوحدة - هي  $\frac{3}{4}$  ع.

**جدائل تحويل النسب المئوية إلى الدرجة الثانية المعيارية**  
**(تؤخذ النسب أو أقرب ما يكون إليها)**

الدرجة	النسبة	الدرجة	النسبة	الدرجة	النسبة
٦٦	٩٤,٥٢	٣٨	١١,٥١	١٠	,٠٠٣٢
٦٧	٩٥,٥٤	٣٩	١٣,٥٧	١١	,٠٠٤٨
٦٨	٩٦,٤١	٤٠	١٥,٨٧	١٢	,٠٠٧
٦٩	٩٧,١٣	٤١	١٨,٤١	١٣	,٠١١
٧٠	٩٧,٧٢	٤٢	٢١,١٩	١٤	,٠١٦
٧١	٩٨,٢١	٤٣	٢٤,٢٠	١٥	,٠٢٣
٧٢	٩٨,٦١	٤٤	٢٧,٤٣	١٦	,٠٣٤
٧٣	٩٨,٩٣	٤٥	٣٠,٨٥	١٧	,٠٤٨
٧٤	٩٩,١٨	٤٦	٣٤,٤٦	١٨	,٠٦٩
٧٥	٩٩,٣٨	٤٧	٣٨,٢١	١٩	,٠٩٧
٧٦	٩٩,٥٣	٤٨	٤٢,٠٧	٢٠	,١٣
٧٧	٩٩,٦٥	٤٩	٤٦,٠٢	٢١	,١٩
٧٨	٩٩,٧٤	٥٠	٥٠,٠٠	٢٢	,٢٦
٧٩	٩٩,٨١	٥١	٥٣,٩٨	٢٣	,٣٥
٨٠	٩٩,٨٦٥	٥٢	٥٧,٩٣	٢٤	,٤٧
٨١	٩٩,٩٠٣	٥٣	٦١,٧٩	٢٥	,٦٢
٨٢	٩٩,٩٣١	٥٤	٦٥,٥٤	٢٦	,٨٢
٨٣	٩٩,٩٥٢	٥٥	٦٩,١٥	٢٧	١,٠٧
٨٤	٩٩,٩٦٦	٥٦	٧٢,٥٧	٢٨	١,٣٩
٨٥	٩٩,٩٧٧	٥٧	٧٥,٨٠	٢٩	١,٧٩
٨٦	٩٩,٩٨٤	٥٨	٧٨,٨١	٣٠	٢,٢٨
٨٧	٩٩,٩٨٩٠	٥٩	٨١,٥٩	٣١	٢,٨٧
٨٨	٩٩,٩٩٢٨	٦٠	٨٤,١٣	٣٢	٣,٥٩
٨٩	٩٩,٩٩٥٢	٦١	٨٦,٤٣	٣٣	٤,٤٦
٩٠	٩٩,٩٩٦٨	٦٢	٨٨,٤٩	٣٤	٥,٤٨
		٦٣	٩٠,٣٢	٣٥	٦,٦٨
		٦٤	٩١,٩٢	٣٦	٨,٠٨
		٦٥	٩٣,٣٢	٣٧	٩,٦٨

ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن الدرجات المعيارية التي يستخدمها الباحث لابد أن تكون عملية وسهلة التناول، ولهذا فإن أكثر المعايير المستخدمة انتشارا هي الرتب المئوية والدرجات المعيارية المعدلة (الثنائية)، والدرجات الثنائية المعيارية.

ولتلخيص فإن الخطوات الأساسية لبناء الاختبار هي:

- ١ - تحديد القدرة أو السمة المطلوب قياسها.
- ٢ - تعريف القدرة أو السمة تعريفا إجرائيا.
- ٣ - تحليل القدرة أو السمة تحليلا إجهاديا.
- ٤ - تحديد أوزان عناصر القدرة أو السمة.
- ٥ - اقتراح البنود أو الوحدات.
- ٦ - تحليل البنود: الاختبار - تصحيف أثر التخمين - دليل الصعوبة - القدرة على التمييز أو الصدق - الثبات - التباين - علاقة البنود بالاختبار ككل.
- ٧ - تقنيات الاختيار: تعيين صدق الاختبار - وثباته - إعداد جداول المعايير.

وهذه الخطوات كما سبق أن أشرنا تعتبر من المهارات الأساسية التي يجب أن يتدرّب عليها دارس القياس النفسي جيدا، وبالذات النواحي التطبيقية منها.

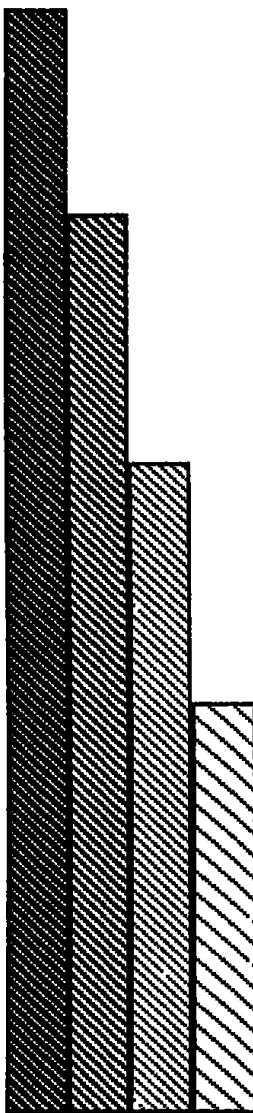
## المراجع

- ١ - فؤاد البهى السيد: علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشري - دار الفكر العربي . ١٩٩٦
- ٢ - محمد خليفة بركات: علم النفس التعليمى : القياس النفسي والتربوى - دار القلم . ١٩٧٦
- 3 - Anastasi, A. Psychological Testing, Macmillan, 1990.
- 4 - Coronbach, L, Essentials of Psychological Testing, Harper, 1960.
- 5 - Diederich, P., Short - Cut Statistics..., E. T. S. 1973.
- 6 - Gronlund, N. Readings in Measurement and Evaluation, Macmillan, 1988.
- 7 - Mcnemar, Q. Psychological Statistics, Willey, 1969.
- 8 - Mehrens, W. and Ebel, R, Principles of Educational and Psychological Measurement, Rand Mc Nally, 1969.
- 9 - Messick, S, Jackson, D, Problems in Human Assessment Mc Graw - Hill, 1967.
- 10 - Tyler, L, Tests and Measurements, Printice - Hall, 1963.



## الفصل الرابع

مقاييس الذكاء والقدرات





لا يمكن أن تتحدث عن الذكاء والقدرات دون أن نشير في تقدير وثناء إلى تلك المدرسة التي تكونت في أوروبا في أوائل هذا القرن من أجل دراسة القدرات الإنسانية دراسة علمية موضوعية: نقصد سيمون وبينيه في فرنسا، وسبيرمان وبيرسون في إنجلترا. إلا أنه وبمضي الزمن استطاعت المدرسة الإنجليزية أن تتبلور وتمايز وتقود حركة القياس العقلى في العالم آنذاك.

وقد كانت هناك مجموعة من المفاهيم التي استمرت لفترة طويلة عن عقل الإنسان وتركيبه ووظيفته، وربما كان أهم هذه المفاهيم جمِيعاً مفهوم الملكات، أو قوى العقل على أنها المسئولة عن سلوك الإنسان، ومستوى تحصيله وإنجازه في المواقف التي تتطلب هذا التحصيل والإنجاز. وأدى مفهوم الملكات إلى وجود الشخص الذي له ملكة التخيل، ومن له ملكة التفكير، وملكة الشعر، وملكة الموسيقى، وملكة الذاكرة فيحفظ كل شيء عن ظهر قلب كالأرقام والأشكال وغير ذلك.. وبمعنى آخر أصبح لكل نمط من أنماط سلوك الإنسان ملكة خاصة به. وانتظمت هذه المعلومات والمعرفات انتظاماً منطقياً لتكون ما يسمى بعلم دراسة «العقل والمخ» Phrenology. وأساسياته أن منع الكائن الحي - الإنسان طبعاً مقسم إلى عدة مناطق، وكل منطقة من هذه المناطق تقوم على خدمة ملكة من ملكات العقل التي أشرنا إلى بعض منها.

وكان هناك مسلماً آخر وهو أن حجم هذه المنطقة هو الذي يدل على قوة الملكة التي تتصل بها، فإذا كان الحجم كبيراً كانت الملكة قوية، والعكس صحيح. وكان من الواضح أن أيّاً من المشتغلين بهذا العلم لن يكون قادراً على تحديد حجم مناطق المخ داخلياً أو تشريحياً، ومن ثم أصبحت أبعاد الجمجمة من الخارج هي الدالة على قوة الملكات بالمناطق المختلفة في منع الإنسان.

وبناءً على ذلك فقد أصبح علم دراسة العقل والمخ هو في الحقيقة «دراسة» أبعاد جمجمة الإنسان للاستدلال على قواه العقلية والملكات التي تمثل هذه القوى، ومهد ذلك لعلم آخر هو علم الفراسة حيث كانت وسيلة «التفسير» في وجه الفرد، وقسماه، وشكل جمجمته لإعطاء تصوّر كامل شامل عن قواه وقدراته.

وسيطر مفهوم «الملكات» على تفكير المختصين في مجالات التربية والفلسفة وعلم النفس، وما يتصل بها من معارف أخرى، إلا أنه لم يكن هناك أي معرفة كاملة واضحة عن طبيعة هذه الملكات وبنائتها. وبذلك يمكن أن نقول: إن «مفهوم الملكات»

لم يكن له الموضوعية العلمية الكافية لأن ترتفع به إلى مستوى النظرية في علم النفس كعلم موضوعي، وعلى الرغم من هذا فقد كان لمفهوم الملكات مجموعة من التطبيقات التربوية في المدرسة لفترة طويلة من الزمن. فكان الهدف من تدريس العلوم الطبيعية هو تقوية ملكة الملاحظة، والهدف من تدريس جدول الضرب أو قصائد الشعر أو التاريخ هو تقوية ملكة الذاكرة، والهدف من تدريس الفنون مثل الرسم هو تدريب ملكة التخيل وهكذا. بل إنه من الطريف أن هناك مفهوماً جديداً ظهر في هذه الأثناء هو مفهوم «تدريب الملكات» حيث بنيت عليه جميع الأنشطة المدرسية والبرامج التعليمية. فأدخلت مادة التربية البدنية في المدرسة ليس فقط من أجل بناء الجسم وتنميته، بل من أجل تدريب ملكة الانتباه وضبط النفس كذلك.

ومن الطريف أيضاً أنه كان من المعتقدات (العلمية) آنذاك أن ملكة التفكير عند طفل المدرسة الابتدائية لم تنضج بعد، ومن ثم لا يمكن تدريسيها، ولكن ملكة الذاكرة عند نفس الطفل قابلة للتدريب، ومن هنا كانت معظم برامج المدرسة تعتمد على مواد الحفظ والاستظهار.

و قبل أن نعود إلى المدرسة العلمية والموضوعية في دراسة الذكاء والقدرات نشير إلى (تصور) آخر كان له الكثير من الأنصار والمؤيدين سواء على مستوى الإنسان العادي أو المتخصص. هذا التصور يدور حول القول بأن عقل الإنسان وعاء كبير يتكون من عدد من (الأقسام) أو الغرف، وكل غرفة من هذه الغرف تختص بخزن نوع خاص من المعارف أو المعلومات أو المواد العقلية، وهي تتكون من الأفكار والصور الذهنية والمشاعر والأحساس.

ويعتقد أصحاب هذا التصور كذلك أن كل غرفة من هذه الغرف لها سعة محددة تسمح باختزان قدر معين فقط من هذه المواد العقلية. ولكن يستثنى من هذه القاعدة الصور الذهنية إذ إن لها طبيعة تشبه طبيعة الغارات؛ حيث تتمكن من الانتشار بين الأقسام المختلفة، أو يمكن إدخال أكبر قدر منها تحت الضغط والقهر.

وبناء على هذا التصور شبه الخرافى فإن العمليات العقلية تصبح هي عمليات استقبال المعلومات والمواد العقلية ثم القيام (بتسخيرها) في الغرف المناسبة لنوعيتها، ليتم تخزينها، ومن ثم يمكن استدعاؤها عند الحاجة إليها.

وهناك تصور ثالث يدور حول مفهوم (الارتباط)؛ حيث يرى أن عقل الإنسان عندما يعمل من أجل معالجة موقف جديد فإنه يبحث في ثناياه عن الخبرات السابقة، ويظل يبحث إلى أن يجد خبرة سابقة تتشابه مع الخبرة الجديدة؛ حيث يتم استدعاها ويستخدمها في معالجة الخبرة الجديدة وتنظيمها.

وهنالك تصورات أخرى عديدة لا تخرج من محتواها ومنهجها عن كونها تصورات استبطانية لم تقم على دليل تجربى أو قياس موضوعى.

نعود الآن إلى تلك المدرسة العلمية الموضوعية التى تكونت فى فرنسا وفى إنجلترا فى بداية هذا القرن، ونحاول أن نصف الإطار العام الذى حدد نشاط هذه المدرسة، وخاصة فى إنجلترا، على أن يكون هذا الوصف فى مجموعة محددة متبلورة من المفاهيم حتى يسهل بعد ذلك فهم اتجاه حركة القياس العقلى واختبارات الذكاء والقدرات.

### **أ- مفاهيم الذكاء والقدرات:**

تعددت المفاهيم المختلفة للذكاء والقدرات وإن كانت جميعها - أو بمعنى أدق جميع ما نختص به الآن - يهدف إلى تحديد موضوعى يؤدى إلى عملية قياس الذكاء. وهذه المفاهيم قد تعتمد على النواحي البنائية أو المظاهر الأدائية لذكاء الإنسان وقدراته.

بعض المفاهيم يرى أن الذكاء يمكن أن يحدد فى إطار التكوين التشريحى، والنشاط الفسيولوجى للجهاز العصبى، وخاصة مجموعة الخلايا التى تكون الطبقة العليا من المخ وتسمى طبقة القشرة Brain Cortex. فقد أجريت بعض التجارب (أيضا فى بداية هذا القرن «بولتون» ١٩١٤) على مجموعات من العاديين وضعاف العقول. وظهر من نتائج هذه التجارب أن خلايا قشرة المخ تزيد من حيث العدد والتشعب والتنظيم عند الأفراد العاديين عن ضعاف العقول. وتنتفق هذه النتائج أيضا مع أبحاث «شرنجبتون»؛ حيث وجد أن خلايا قشرة المخ عند ضعاف العقول أقل من حيث العدد عنها فى حالة العاديين.

كما أن هناك مدخلا آخر ضمن إطار هذا المفهوم حيث يمكن تفسير الذكاء عن طريق عدد الوصلات العصبية التى تصل بين خلايا المخ لتكوين الشبكة العصبية أو الألياف العصبية. وهذا ما أشار إليه ثورندايك ١٩٢٤؛ حيث يفترض أن نسبة الوصلات العصبية فى حالة الشخص العبرى إلى الشخص العادى إلى ضعيف العقل كما يلى: (وذلك من حيث العدد)

ال عبرى : العادى : ضعيف العقل

٦٧ : ١٧ : ١

وحقيقة الأمر أن هذا الاتجاه فى محاولة تفسير الذكاء فى إطار مفاهيم فسيولوجية أو عصبية يقوى فى الفترة الأخيرة من القرن العشرين، وخاصة فيما يتصل بنشاط الحامض النووي الخلوي (R. N. A) من حيث التزايد فى خلايا قشرة المخ ثم تناقصه بعد ذلك.

وكذلك فيما يتصل بالنشاط الكهروكيميائى خلايا المخ، وخاصة الطاقة الشوكية سريعة التحويل أو الطاقة المشعبة بطيئة التحويل، وهما نوعان من الطاقة الحيوية تختص الخلية العصبية. بالإضافة إلى ذلك فإننا نتوقع بين لحظة وأخرى الإضافات الجديدة التي يقدمها المختصون في الفسيولوجيا العصبية فيما يختص بنشاط ووظيفة جهاز الإيقاظ متعدد الوظائف S. N. B. أو جهاز التحويل غير النوعي، وهذا الجهاز عبارة عن تجمع خلوي في المخ يعتبر نشاطه وفعاليته أساساً لنشاط وفعالية خلايا قشرة المخ.. وهذه بدورها مسئولة عن النشاط العقلى للفرد.

وهنالك مفاهيم أخرى تدور حول المظاهر السلوكية للذكاء، أو ما يمكن أن يطلق عليه السلوك الذكى، حيث يمكن تفسير الذكاء في إطار عملية التعلم، حيث يمكن فهم الذكاء على أنه القدرة على التعلم والكتاب المعرفة أو الخبرة الجديدة أو التكيف مع البيئة أو أي أنماط سلوكية أخرى تدل على (قدرة) الفرد على أن يتواافق مع معطيات موقفية جديدة، أو أن يتتطور ويتغير مع هذه المعطيات عندما تتطور وتتغير.

كما يمكن فهم الذكاء كذلك في إطار عملية التفكير والمحاكمة العقلية ومعالجة الموضوعات والمشكلات معالجة تتناسب مع أهمية هذه الموضوعات والمشكلات. وهنا نجد أن تيرمان يعرف الذكاء على أنه القدرة على التفكير المجرد، كما نجد بينيه يرى الذكاء على أنه القدرة على الفهم والإبتكار والتوجيه الهايد للسلوك ونقد الذات.

كما نجد «ميومان» يعرف الذكاء على أنه الاستعداد العام أو القدرة العامة على التفكير المستقل الإبداعي الإنثاجي.

وفي إطار آخر يمكن فهم الذكاء على أنه القدرة على الإدراك المجرد للعلاقات والمتصلات، أي الاستقراء والاستنباط.

كما يمكن كذلك أن يفهم الذكاء كما يوضحه ستودارد بأنه ذلك النشاط الذهنى الذى يتميز بالمواهى التالية:

الصعوبة: بمعنى ارتفاع درجة النشاط الذهنى الذى يدل على الذكاء، فوحدة الاختبار التى تدل على الذكاء المبكر فى سن مبكرة (الطفولة مثلاً) قد تدل على مجرد الأداء السريع فى سن الرشد أو البلوغ.

التعقيد: بمعنى عدد الأداءات التى يتمكن الفرد من القيام بها بنجاح فى مستوى معين من مستويات الصعوبة، ويمكن تفسير ذلك بعدد الوحدات أو البنود (من الاختبار) التى يستطيع المفحوص أن يجيب عليها إجابة صحيحة.

التجريد: بمعنى القدرة على التعميم واستنتاج القانون واستخدام الرمز العددى أو اللغوى.

**الاقتصاد**: يُعني سرعة الأداء الصحيح وقلة الأخطاء، وربما يفسر هذه النقطة اختبارات السرعة (أو الاختبارات الموقوتة).

**التوافق**: يُعني القدرة على اختيار وتحديد العلاقات المناسبة مع عناصر البيئة الخارجية وتوجيه السلوك توجيهاً هادفاً من أجل الوصول إلى حالة الاتزان مع عناصر الموقف أو المشكلة.

**القيم الاجتماعية**، وهذه تدل على الجوانب الاجتماعية في السلوك الذكي أو السلوك الناجح.

**الأصالة والإبداع**، حيث تدل على نوع خاص من التفكير يسانده الذكاء.

**تركيز الطاقة**: أي القدرة على تركيز الانتباه أو الطاقة العقلية.

**مانعة الطغيان الانفعالي**، وهذه نقطة تؤكد على كمية سلوك الفرد.

(١) والحقيقة أن بداية تحديد الإطار تحديداً واضحاً كانت عندما أشار «تشارلس سبيرمان» (١٨٦٣ - ١٩٤٥) إلى مفهوم القدرة الفطرية العامة، وقد كان أول من استخدم طريقة التحليل العاملى (منهج رياضي) في البحث عن مفهوم هذه القدرة وتكوينها وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى. ولهذا فإن «سبيرمان» لم يقنع بمجرد التحليل الرياضي لاستخلاص العوامل ووصفها، ولكنه تجاوز ذلك إلى نظرية ذكاء الإنسان، وتفسر طبيعته ووظيفته، فهو أول من اقترح نظرية الذكاء العام التي ظلت حتى وقتنا هذا عالمة على طريق المعرفة السيكولوجية. ففي سنة ١٩٠٤ نشر «سبيرمان» بحثاً عن «الذكاء العام وموضوعية قياسه» وورد في دراسته ما يلى:

«إن التجارب التي أجريت على مجموعات كبيرة من أطفال المدارس حيث تم استخدام منهج التحليل العاملى أوضحت أن كل فروع الأنشطة الذهنية تشترك جمیعاً في عامل واحد (أو مجموعة من العوامل) في حين أن العناصر النوعية من الأنشطة تبدو متباعدة في كل حالة عن الحالة الأخرى. كما يتضح أيضاً أن التأثير النسبي للعامل العام إلى العامل النوعي (الخاص) يتراوح في هذه الحالات بين ١٥ : ١ إلى ٤ : ١ وبينه على ذلك تكون الصور المختلفة للأنشطة الذهنية مرتبطة فيما بينها في نظام خاص ينبع كمية تشعها بهذا العامل العام».

هذا ما ورد في دراسة «سبيرمان» وما سمي بنظرية العاملين (العامل العام والعامل الخاص)، وما يمكن أن نستترجه هو أن كل عمل أو نشاط عقلي لابد أن يكون مشبعاً بدرجة معينة بعامل الذكاء العام الذي صاغ «سبيرمان» نظريته على أساس وجوده.

ومن أجل أن يؤكد «سييرمان» أصالة ما توصل إليه نجد أنه يقارن بين نظريته هذه وبين ثلاث نظريات سابقة له.

وهذه النظريات الثلاث أولًاها تؤكد وجود قدرة واحدة فقط، ولا وجود لشيء غيرها وهي (قدرة) الذكاء التي تسيطر على كل نشاط ذهني وتحكم فيه. وثانية هذه النظريات تزعم أن هناك أنواعاً متعددة من الذكاء أو القدرة العامة، ولكل نوع عمل معين وطبيعة معينة ووظيفة معينة. والنظيرية الثالثة والأخيرة ترى أنه ليس هناك ما يسمى بقدرة عامة، أو ذكاء عام، بل هناك فقط قدرات متخصصة وذكاء متخصص نوعي يتعلق بكل موقف على حدة.

وبهذا نجد فعلاً أن «سييرمان» قد ميز بوضوح بين نظرية العاملين التي اقترحها، وبين الاتجاهات الثلاثة في فهم الذكاء والقدرات. ويمكن أن نتفق مع فرنون فيما قاله عن هذه النظريات بحيث لو أخذت كما هي نصاً وحرفاً لا يصبح استخدامها في الميادين التطبيقية والعملية أمراً غير معنٍ إذ إنها تعنى أن كل اختبار من اختبارات القدرات لابد وأن يقيس الذكاء كعامل عام ثم يقيس شيئاً آخر على درجة كبيرة من النوعية والخصوصية.

ثم نجد أن «سييرمان» يعترف فيما بعد بهذه الصعوبة فيقول أن نظريته هذه لم توضع لتفسر كل شيء، ولكنها فسرت معظم الأشياء وأهم الأشياء.

ونحن نلاحظ أن إشارة «فرنون» السابقة هي إشارة ذكية؛ حيث صنف عمل نظرية العاملين في تفسير وجود عامل عام جداً هو الذكاء وعامل خاص جداً أو نوعي وهو ما يختص بالاختبار في حد ذاته. ولكن «سييرمان» كان يقبل بصعوبة بالغة أن هناك قدرات طائفية أو قدرات خاصة مستقلة عن الذكاء العام - وهذا ما أخذته المتخصصون فيما بعد على نظرية العاملين.

(٢) وبناءً على ذلك وعلى نشاط حركة القياس النفسي في ذلك الوقت تعدلت نظرية العاملين. وحمل لواء هذا التعديل عالم آخر لا يقل أصالة عن «سييرمان» وهو «سييرل بيرت» حيث نشر في ١٩٠٩م. دراسة حول تحليل التحصيل المدرسي عند الأطفال، وهي دراسة عميقه جيدة التصميم، وكانت أهم النتائج التي أشار إليها بيرت هي «أن هناك عاملاً جديداً غير العامل الذي اكتشفه «سييرمان» وسماه الذكاء العام».

ثم اكتشف «بيرت» في دراسات أخرى متالية عن التصور والذاكرة والتحصيل، إلا أنه في سنة ١٩١٧ وضع بيرت علامة واضحة على الطريق حيث حدد عامل اللغة وعامل الإعداد وعامل الأداء العملي، بالإضافة إلى العامل العام الذي سبق أن حده «سييرمان».

كما أوضح «بيرت» كذلك أن عامل اللغة ليس بسيطاً، ولكنه يتكون في مستويين: أولهما هو مستوى قراءة الكلمة وحفظ هجاتها.

والثاني هو مستوى المعالجة الذهنية لهذه الكلمات والمفردات في محتوى المواد الأدبية والكتابية والمواد الاجتماعية والعلوم.

وأوضح «بيرت» أيضاً أن عامل الأداء العملي يختص بالعمل اليدوي والمهارة والسرعة في الأداء.

ووجد «بيرت» من تجاريه ودراساته أن العامل العام يرتبط باختبارات الذكاء ارتباطاً عالياً، ولكنه ليس ارتباطاً تماماً موجباً، وهذا ما أدى به إلى استنتاج وجود قدرة خاصة بالتحصيل المدرسي يتركب معظمها من العامل العام، ولكن يضاف إليها بعض العوامل الخاصة الأخرى، فقد أكد «بيرت» في بحوثه هذا الاتجاه بل أشار إلى أن حوالي ٢٨٪ من إمكانية التحصيل المدرسي تعود إلى العامل العام، وأن حوالي ٢١٪ يعود إلى العوامل الطائفية والخاصة.

وكان ذلك أول وبداية التعديل في نظرية سبيرمان.

ثم أكد هذا المنحى في تعديل نظرية العاملين عدد من الدارسين المتخصصين وأولهم «كيلي» في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٢٨ حيث قام بتحليل نتائج الاختبارات التي أجريت على ثلاث مجموعات من الأطفال مستخدماً في ذلك منهج العاملين في أسلوب صعب لم يستخدمه أحد من بعده. فأكمل «كيلي» ما توصل إليه «بيرت» وزاد عليه فأشار إلى وجود عامل اللغة والعامل العددى وعامل الذاكرة الحفظية (الصماء) وعامل معالجة الشكل الهندسى وعامل السرعة في الأداء. ولكنه قلل من أهمية العامل العام (الذكاء العام) فاختلف بذلك مع ما ذهب إليه «بيرت»، بل إن «كيلي» حاول أن يفسر وجود هذا العامل العام على أنه مجرد اختلافات تعود في مجلتها إلى عوامل تختص بالجنس أو العنصر أو نظم التربية أو مستوى النضج أو العمر الزمني.

بعد ذلك بقليل قام «باترسون» و«إليوت» سنة ١٩٣٠ بدراسة تحليلية لـما أسمياه القدرة الميكانيكية. وفي هذه الدراسة لم يضيفا الجديد إلى تعديل نظرية «سبيرمان» بل تجاوزاً ذلك إلى التجربة حيث وجد الباحثان أن متوسط معاملات الارتباط بين ٢٦ اختباراً في القدرة الميكانيكية لم يزيد عن +١٧، وعليه فقد أصر الباحثان على إنكار وجود عامل عام، بل إن القدرة الميكانيكية شيء والقدرة على الحركة شيء آخر. ولكنهما أى «باترسون» و«إليوت» لم يستطيعاً إنكار وجود العوامل الطائفية والعوامل الخاصة. في سنة ١٩٣١ قام «ستيفنسون» في بريطانيا بدراسة شاملة على مجموعة كبيرة من الأطفال في نهاية المرحلة الابتدائية.

وطبق الباحث على هذه المجموعة الكبيرة (حوالى ١٠٠٠) سبعة اختبارات لفظية وثمانية اختبارات غير لفظية يفترض فيها جميعاً أنها تقيس الذكاء. بمعنى العامل العام الذي أشار إليه «سييرمان» ثم «بيرت».

ولاحظ الباحث أن الاختبارات غير اللفظية يمكن أن يفسر ما بينها من ارتباط عن طريق هذا العامل العام. أما بالنسبة لتفسير العلاقة القائمة بين الاختبارات اللفظية فيما بينها أو بين الاختبارات غير اللفظية. فقد أشار الباحث إلى إمكانية وجود رابطة من نوع ما مكونة من العامل العام (الذكاء العام) والعامل الخاص (عامل اللغة) حيث يقوم العنصر الأول (العامل العام) بربط الاختبارات جميها بعضها بعض (١٥ اختباراً). بينما يقوم العنصر الثاني (عامل اللغة) بربط الاختبارات السبعة اللفظية. ولكنه - أي الباحث - لم يشر بالتفصي أو الإثبات إلى وجود مثل هذه الرابطة فيما يختص بالاختبارات غير اللفظية.

وفي ١٩٣٥ قام «عبد العزيز القوصي» بوضع علامة أخرى على الطريق، وذلك كما يقول «جليفورد» و«فرنون» و«جوتمان» وغيرهم. فقد كان أول من أشار بدقة ووضوح إلى ما سماه عامل التصور البصري المكانى (العامل  $\text{L}$ ) وكان ذلك بناء على دراسته التي أجرتها على مجموعة من أطفال المدرسة الابتدائية.

ووجد «القصوى» أن هناك مجموعة من التشبعات بالعامل العام تساوى تقريباً مع تشبعات العامل ( $L$ ) ومن خلال التحليل المنطقي والبنائى لهذه الاختبارات (ذات التشبع بالعامل  $L$ ) وجد أنها جميعاً تحتاج إلى التصور البصري من أجل الوصول إلى إجابات صحيحة لبنيود هذه الاختبارات. وهذه كانت الدعامة الأساسية لاعتبار عامل التصور البصري المكانى قدرة خاصة أو طائفية تختص بمجموعة من المواقف العملية المتشابهة.

وأثناء ذلك - أي في الثلاثينيات من هذا القرن - كان «ثرستون» - وهو أحد رواد القياس النفسي الاجتماعي - قد ابتدع في أمريكا الطريقة شبه المركزية في التحليل العاملى، واستخدمها في تحليل معاملات الارتباط في ميدان قياس الاتجاهات النفسية ومقاييس الشخصية.

وبناء على دراساته المختلفة توصل «ثرستون» إلى أنه ليس هناك ما يسمى بالعامل العام الذي يربط اختبارات القدرات جمياً، أو ما يسمى بالعامل الخاص أو العامل النوعي، ولكنه يرى - ويتفق في هذا مع «باترسون» و«إليوت» و«كيلي» - أن هناك مجموعة من العوامل المتعددة تقف جمياً على قدم المساواة في الأهمية مع بعضها البعض - تقريباً - وسمى ما توصل إليه بنظرية العوامل المتعددة.

فإذا كانت نظرية العاملين (سييرمان) يمكن أن تمثل على النحو التالي:

العامل الخاص	العامل العام	
١ +	( + )	الاختبار الأول
٢ +	( + )	الاختبار الثاني
٣ +	( + )	الاختبار الثالث
٤ +	( + )	الاختبار الرابع
٥ +	( + )	الاختبار الخامس
٦ +	( + )	الاختبار السادس

أى أن هناك عاملان عاما يربط هذه الاختبارات الستة جمِيعا، بينما يوجد عامل نوعي يميز كل اختبار على حدة (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦). فإنه يمكن تمثيل نظرية العوامل الطائفية وهى التى قامت على تعديلات «بيرت» و«ستيفنسون» و«القوصى» لنظرية سيرمان كما يلى

العامل النوعي	العامل الخاص	العامل العام	
١ +	١ +	( + )	الاختبار الأول
٢ +	١ +	( + )	الاختبار الثاني
٣ +	١ +	( + )	الاختبار الثالث
٤ +	٢ +	( + )	الاختبار الرابع
٥ +	٢ +	( + )	الاختبار الخامس
٦ +	٢ +	( + )	الاختبار السادس

وهذا يعني أن هناك عاملان عاما يربط هذه الاختبارات الستة جمِيعا بينما يوجد عامل خاص يربط الاختبارات الثلاثة الأولى معا وعامل خاص آخر يربط الاختبارات الثلاثة الأخيرة معا (+ ١ ، + ٢) كما يوجد عامل نوعي لكل اختبار على حدة (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦).

كما أنه يمكن تمثيل نظرية «ثرستون» من العوامل المتعددة على النحو التالي :

العامل النوعي	العامل الخاص	العامل العام	
١ +	٢ ، ١ +	(لا وجود له في هذه النظرية)	الاختبار الأول
٢ +	٣ ، ٢ ، ١ +		الاختبار الثاني
٣ +	١ +		الاختبار الثالث
٤ +	٢ +		الاختبار الرابع
٥ +	٢ ، ١ +		الاختبار الخامس
٦ +	٣ ، ١ +		الاختبار السادس

وهذا يعني أن نظرية «ثرستون» لا تعترف بوجود العامل العام، ولكن هناك عوامل خاصة أو طائفية توجد في بعض الاختبارات دون البعض الآخر. فنجد مثلاً أن الاختبار الأول يرتبط بالاختبار الثاني عن طريق عاملين هما (١ ، ٢) ولكنه يختلف عنه بالعامل (٣) الذي يربطه بالإضافة مع العامل (١) بالاختبار السادس. ونجد كذلك أن الاختبار الأول أيضاً يرتبط مع الاختبار الثالث بالعامل (١) ولكن يختلف عنه بالعامل (٢) الذي يربطه بالاختبار الرابع.

ونجد أيضاً أن الاختبار الثالث لا يرتبط بالاختبار الرابع نظراً لعدم وجود أي عامل مشترك بينهما.

وهكذا نجد أنه ليس هناك عامل واحد مشترك بين هذه الاختبارات الستة، أي يربط بينها جميعاً.

وترى هذه النظرية أيضاً أن هناك عوامل نوعية خاصة بكل اختبار على حدة (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦).

يبدو الآن واضحاً أن «ثرستون» له تصور محدد جلي يختلف عن تصور «سييرمان» و«ستيفنسون» و«القوصي» و«فرنون» و«ألكسندر» وغيرهم من أعضاء المدرسة الإنجليزية في توضيح مفهوم الذكاء والقدرات.

وهنا يمكن أن نسوق تعليقاً على جانب من الأهمية وهو أنه كان من السائد أن التصور الذي قدمه «ثرستون» إنما يعود إلى طريقة التحليل العاملى التي استخدمها، وذلك فيما بين سنة ١٩٣٠ - سنة ١٩٣٥ إلى أن تمكن «ألكسندر» من إبطال هذا الزعم

السائل عندما قام بتطبيق عدد كبير من الاختبارات التي يفترض أنها تقيس الذكاء : منها ما هو لفظي ومنها ما هو غير لفظي على عينة كبيرة متنوعة من حيث التركيب ؛ حيث تكونت من الأطفال بنين وبنات ومن المراهقين بالمدارس الثانوية ومن النساء البالغات . وحلل النتائج التي حصل عليها بنفس طريقة التحليل العاملى التي استخدمها «ثرستون» وتوصل إلى مجموعة من العوامل التي تؤيد نظرية «سبيرمان» بعد التعديل أى تعصد وجهة نظر «سيرل بيروت» و«القوصى» و«ستيفنسون» فوجد أنه بالإضافة إلى العامل العام هناك عامل خاص باللغة وعامل خاص بالأداء - القدرة العملية - .

وبناء على تجربته هذه قام «الكسندر» بتصميم اختباره المشهور في الأداء العملى والمكون من بناء المكعبات والقطع الخشبية والإزاحة . كما دعم «الكسندر» رأى «بيروت» فيما يختص بالقدرة الخاصة بالتحصيل المدرسى حيث لاحظ وجود عامل مستقل بالتحصيل المدرسى بين الاختبارات التي قام بتطبيقها على مجموعة من أطفال المدارس .

وعاود «ثرستون» معارضته لفكرة وجود العامل العام ، وكان ذلك في سلسلة من المقالات العلمية حول القدرات الإنسانية ، وكان ذلك حوالي سنة ١٩٣٨ . وكان «ثرستون» يحلل نتائج ٥٦ اختبارا بعد تطبيقها على ٢٤٠ طالبا جامعيا ، وانتهى من تحليله إلى نتائج تعارض تماما مع وجود العامل العام في نظرية «سبيرمان» . وقال «ثرستون» : إنه لا وجود لمثل هذا العامل إنما هناك مجموعة من العوامل المتعددة سماها القدرات الأولية ، وكانت كما يلى :

- ١ - عامل اللغة: أى ما يختص بتكوين وبناء اللفظ والتعبير .
- ٢ - عامل السيولة اللغوية: وهو ما يتصل بالقدرة على استدعاء الألفاظ والكلمات .
- ٣ - عامل العدد: أى ما يتصل بالمعالجة الرياضية والرموز الرقمية .
- ٤ - عامل الذاكرة الحفظية: أو ما يتصل بالاستظهار دون فهم أو مهارة عقلية .
- ٥ - عامل سرعة الإدراك: أى ما يتصل بعمليات الإدراك الحسى .
- ٦ - عامل التفكير الاستنباطى: أى ما يختص بعملية التحليل المنطقى للكليات من أجل الوصول إلى علاقة الأجزاء بعضها ببعض .
- ٧ - عامل التفكير الاستقرائي: أى ما يختص بعملية إيجاد العلاقات بين الجزئيات للوصول إلى معنى الكليات .
- ٨ - العامل المكانى: أو ما يختص بتصور الأمكنة والأشكال ، وهو العامل المناظر للعامل (لـ) عند «القوصى» .

وقد علق «فرنون» على اكتشاف «ثرستون» تعليقاً ذكياً للمرة الثانية حيث يوضح تعليقه ضمن الأسباب الشكلية التي جعلت «سييرمان» يعارض بشدة آراء ثرستون. فيقول «فرنون»: «إنه على الرغم من الاختلاف من حيث المحتوى وطريقة التحليل فإن هذه القدرات الثمانية تتشابه من حيث الأهمية والمكانة مع فكرة الملوكات العقلية التي سادت خلال القرن التاسع عشر والتى ظل يجاريها «سييرمان» بشدة وعنف على مدى ثلاثين عاماً.

وفي سنة ١٩٣٩ رد «سييرمان» على هجوم «ثرستون» بلاحظة أصلية حيث أشار إلى أن مجرد النظر إلى مصفوفات معاملات الارتباط الأولى في دراسات «ثرستون» تجعلنا ندرك أن هناك عاملان عاملاً إذاً جمِيع هذه المعاملات موجبة.

وببناء على هذه الملاحظة قام «آيزنك» بمفرده و«هولزينجر» و«هارمان» معاً بإعادة تحليل مصفوفات معاملات الارتباط في دراسة «ثرستون». وكانت النتيجة فعلاً كما توقع «سييرمان» حيث كان تباين العامل العام حوالي ٣١٪ - ذلك العامل الذي أنكر «ثرستون» وجوده - وتباين العوامل الخاصة جمِيعاً حوالي ٢٤٪.

ويفسر أصحاب هذه الدراسة - «آيزنك» و«هولزينجر» و«هارمان» - وذلك بأن محتوى العوامل الخاصة التي يشيرون إليها تتشابه إلى حد كبير مع محتوى العوامل الثمانية التي سماها «ثرستون» القدرات الأولية.

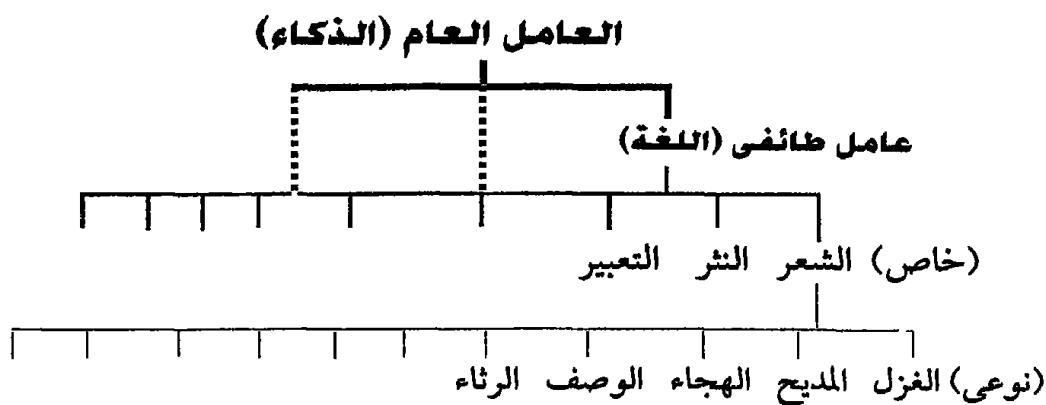
كما أنه يمكن القول بأن طريقة ثرستون في التحليل العاملى صحيحة ولا غبار عليها من الناحية الرياضية البحتة، كما أن طريقة «سييرمان» صحيحة أيضاً، ولكن «ثرستون» لم يثبت عدم وجود العامل العام وكل ما قام به هو أن وزع هذا العامل بين العوامل الأولية التي أشار إليها.

وهكذا نجد أن حصاد هذا التعارض فى الرأى بين المدرسة الإنجليزية والمدرسة الأمريكية والخوار الدائر بينهما أدى إلى بلورة حقيقة فى ميدان الذكاء والقدرات والعلاقة بينهما. وجاءت هذه البلورة على النحو التالى:

### **أولاً - وجهة النظر البريطانية:**

والتي قادها «سييرمان» «ويريت» و«ستيفنسون» و«القوصى» و«الكسندر» و«فرنون» تلخصت فيما قدمه «بيرت» وسماه النظرية الهرمية للقدرات ومؤداتها أن هناك ما يسمى بالعامل العام يأتى فى المكان الأول فى تنظيم القدرات، وذلك من حيث الأهمية والتأثير. يليه ويأتى بعده من حيث الأهمية مجموعة متصلة من العوامل تسمى العوامل الطائفية يلى كل عامل طائفى (أو قدرة طائفية) مجموعة من القدرات الخاصة، ويلى كل قدرة خاصة مجموعة أخرى تسمى القدرات النوعية أو العوامل النوعية.

ويمكن تمثيل هذه النظرية على النحو التالي:



وهذا يعني وجود الذكاء كعامل عام يأتى فى الأهمية عام قبل بقية العوامل والقدرات الأخرى. يليه القدرة اللغوية وهى قدرة طائفية، أى تجمع طائفة من القدرات الأخرى (وهي القدرات الخاصة) مثل الشعر والتراث والتعبير وغير ذلك من القدرات الخاصة التى تجمعها القدرة اللغوية كقدرة طائفية. ثم نجد أن الشعر كقدرة خاصة يضم مجموعة أخرى من العوامل أو القدرات تسمى القدرات النوعية وهى أكثر خصوصية من القدرة الخاصة. وهذه العوامل النوعية مثل شعر الغزل وشعر المدح والهجاء والوصف والرثاء وغير ذلك من فنون الشعر الأخرى، وقد يسترسل التحليل إلى عوامل أدق وأكثر خصوصية؛ حيث نجد عوامل تختص بوصف المعارك الحربية (الملاحم) وعوامل تختص بوصف الطبيعة وهكذا.

ويعود «فرنون» مرة أخرى فيقول: إنه يقبل هذه النظرية الهرمية على أنها تعديل معقول لنظرية العاملين التي قدمها «سبيرمان» أو حتى لنظرية العوامل المتعددة التي قدمها ثريستون وسانده فيها عدد لا يأس به من العلماء الأميركيين.

ويرى «فرنون» أيضاً أن هذا الشكل التوضيحي الذى استخدمناه كنموذج لتبسيط فكرة النظرية الهرمية يمكن الحصول عليه عندما نقوم بدراسة واسعة عريضة تشمل القدرات الإنسانية عن طريق استخدام عدد كبير من الاختبارات العقلية المعاشرة لمكونات هذه القدرات وعينة ذات حجم كبير أيضاً ذات مواصفات معينة من حيث الخلفية والتدريب.

#### ثانياً - وجهة النظر الأمريكية.

والتي وقف في مقدمتها «ثرستون» و«كيلي» و«باترسون» و«إليوت». فإنها ترى أن القدرات الإنسانية مستقلة عن بعضها البعض، وقد يوجد هناك ارتباط بين بعضها

وي بعض، ولكن لا وجود لما يسمى بالعامل العام الذى يربط هذه القدرات جمیعا. كما أنه يلى كل قدرة من هذه القدرات المنفصلة - أو قدرة أولية - عامل نوعی يتصل بخاصية الموقف أو المقياس المستخدم.

والحقيقة أن وجهة النظر هذه انتشرت في أمريكا نتيجة الدراسات الكثيرة المتنوعة؛ حيث أدت إلى تعديل مفهوم ومحفوظ تلك القدرات الأولية الثمانية التي أشار إليها «ثرستون».

ففي سنة ١٩٤٥ ظهرت دراسة أجراها مجموعة من المتخصصين في التحليل المهني حيث استخدم في هذه الدراسة حوالي ١٠٠ اختبار وعينة من الأفراد تزيد على ٢٠٠.

وقد أكدت نتائج هذه الدراسة وجود العوامل الأولية التالية:

- ١ - عامل اللغة.
- ٢ - عامل الإدراك.
- ٣ - عامل سرعة الحركة.
- ٤ - العامل العددى.
- ٥ - العامل الكتابي.
- ٦ - عامل مهارة الأصابع.
- ٧ - عامل مهارة اليد.
- ٨ - عامل دقة التصويب إلى الهدف.
- ٩ - العامل المكاني.
- ١٠ - عامل القدرة المنطقية.

وفي سنة ١٩٤٨ قام «جليفورد» وتعاونه بدراسات شاملة في سلاح الطيران الأمريكي أدت إلى تحليل القدرات الأولية التالية:

- ١ - الدقة.
- ٢ - التكامل.
- ٣ - تقدير الأطوال.
- ٤ - الذاكرة.
- ٥ - الميل إلى الرياضيات.

- ٦ - المعلومات الميكانيكية.
- ٧ - سرعة الإدراك.
- ٨ - الميل إلى المهنة (العمل كطيار).
- ٩ - القدرة على التخطيط.
- ١٠ - التناسق النفسي.
- ١١ - الدقة النفسية.
- ١٢ - السرعة النفسية.
- ١٣ - التفكير المنطقي.
- ١٤ - التصور البصري المكانى.
- ١٥ - المهارة في المواد الاجتماعية (الجغرافيا... إلخ).
- ١٦ - القدرة اللغوية.
- ١٧ - التصور.

وفي مقابل هذا نشر «فرنون» أهم دراسة له في ميدان القدرات وكانت بحق علامة على الطريق في فهم بناء وتكوين القدرات عند الإنسان، وقد اكتسبت هذه الدراسة أهمية خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة كذلك.

وقد أجرى «فرنون» هذه الدراسة في الجيش البريطاني، وكانت النتائج التي توصل إليها لا تدع مجالاً للشك في وجود العامل العام؛ حيث وجد أن تباين هذا العامل يزيد في المتوسط عن ضعف متوسط تباين القدرات أو العوامل الخاصة جميرا. ووجد فرنون كذلك أن الاختبارات المستخدمة تصنف في مجموعتين من حيث العوامل هما:

- ١ - العوامل اللفظية والعددية والتعليمية.
- ٢ - العوامل العملية والميكانيكية والمكانية.

وعند التحليل وجد أن العوامل الأولى تعود وتصنف إلى:

- ١ - العوامل اللفظية.
- ٢ - العوامل العددية.

أما العوامل التعليمية فهي مشتركة بين هذين النوعين ١ ، ٢ .

كما أن المجموعة الثانية تعود وتصنف إلى:

- ١ - العوامل الميكانيكية.

٢ - العوامل العملية (الأدائية).

٣ - عوامل خاصة بالتصور البصري المكانى (١٩).

### ثالثاً - تصور جيلفورد في القدرات والقدرات:

فيما بين سنة ١٩٤٥، ١٩٦٦ قام جيلفورد ومجموعة من معاونيه بعدد من الدراسات والبحوث حول بناء القدرات الإنسانية. وانتهت هذه الدراسات إلى تصور خاص وصفه جيلفورد في منطق جيد ومهارة فائقة. فقد تجنب جيلفورد الحديث عن العامل العام أو العوامل الطائفية حتى لا يدخل تصوروه في نطاق الخلاف بين ثرستون من جهة، ومدرسة سبيرمان من جهة أخرى، وإنما تحدث عن النشاط الذهني أو النشاط العقلي عند الإنسان.

يصنف جيلفورد القدرات الإنسانية حسب المعايير التالية:

١ - العمليات السيكولوجية التي هي لب القدرة أو التكوين الذي يميز القدرة عن غيرها من القدرات وهذه هي: التعرف - التذكر - التقييم - الإنتاج الذهني (التفكير) المتنوع - الإنتاج الذهني (التفكير) المتقارب.

٢ - محتوى القدرة أو نوع المادة التي تحدد هذه القدرة مثل الرموز (الحروف والأرقام) أو الأشكال أو المعانى أو الأنشطة السلوكية.

٣ - تنظيم المادة أو المحتوى الذي يحدد شكل العلاقات السائدة بين مكونات هذا المحتوى حيث يكون هذا التنظيم على هيئة وحدات أو تصنيفات أو علاقات أو نظم منطقية أو تحويلات أو ضمئيات.

وبهذا يقول «جيلفورد» أن العمليات السيكولوجية الأساسية عددها خمسة، واحتمالات أنواع المادة أو المحتوى عددها أربعة. كما أن احتمالات التنظيم (Products) عددها ستة، وما دامت هذه العناصر مستقلة عن بعضها البعض فإنها سوف تنتج عدداً كبيراً من القدرات يساوى  $5 \times 4 \times 6 = 120$ .

ولكن في سنة ١٩٨٢ قسم جيلفورد وتعاونه محتوى الشكل إلى بصري وسمعي، وبذلك أصبح عدد المحتويات خمسة بدلاً من أربعة، وأصبح عدد العمليات ١٥.  $(5 \times 5 \times 6)$  بدلاً من ١٢٠.

وقد قام «جيلفورد» ببناء على هذا بإعداد خمسة جداول مستقلة: جدول لكل عملية سيكولوجية أساسية يحدد فيه القدرات الناتجة عن المحتوى واحتمالات التنظيم، وبذلك تكون في كل جدول من هذه الجداول ٢٤ قدرة حدد معظمها عن طريق عملية التحليل العاملى، وترك أمكنته حالية للقدرات التي لم يستطع أن يحددها.

ويكمن أن تعرّض غرذجا افتراضيا لأحد هذه الجداول ولتكن العملية السيكلوجية الأساسية هي عملية التقييم (ي).

### جدول القدرات الناتجة (عملية التقييم ي)

السلوكي (٤)	المعنوي (٣)	الرمز (٢)	الشكل <sup>*</sup> (١)	احتمالات المحتوى احتمالات التنظيم
س	ع	م	ك	
ي س ع	I	ي م ع	ي ك ح	١. وحدات ع
ي س ص	ي ع ص	I	ي ك ص	٢. مصنفات ص
I	ي ع و	ي م و	ي ك و	٣. علاقات و
I	ي ع ل	ي م ل	I	٤. نظم منطقية ل
ي س ت	I	I	ي ك ت	٥. تحويلات ت
ي س ن	I	ي م ن	ي ك ن	٦. ضمنيات ن

ولتوضيح ما في هذا الجدول نفرض أن هناك العملية السيكلوجية (ي) استخدمها الفرد في معالجة الرموز (م) على هيئة وحدات (ع) فإن القدرة الناتجة يرمز إليها بالرمز  $ي \text{ } م \text{ } ع$ .

ولذلك فإن القدرات التي يرمز إليها بمثل هذا الرمز هي القدرات التي تمكّن جيلفورد وتعاونه من اكتشافها واستخلاصها عن طريق عملية التحليل العاملی. أما الأماكن الحالية فقد أشار إليها جيلفورد بالرمز I بمعنى أنه لم يتمكن من استخلاص القدرة الناتجة والتي يمكن أن توضع في هذا المكان من الجدول، ومن ثم ترك مكانها خاليا حتى يتم اكتشافها.

ولم تقف إسهامات جيلفورد في موضوع الذكاء والقدرات عند هذا الحد بل تتجاوزه إلى دراسة الأصالة والإبداع. فنجده جيلفورد يصف العمليات العقلية التي تتصل بالإبداع - كنشاط ذهني متكملا لدى الفرد، وبناء على النتائج التي تراكمت لديه - على النحو التالي :

\* حسب التصور الأساسي للنظرية.

## **١ - عامل الحساسية أو الاستعداد :Readiness**

يعنى حساسية الفرد الزائدة للمشكلات واستعداديته الدائمة للتواصل مع المثيرات الخارجية .

## **٢ - عامل إعادة الصياغة :Redefinition**

يعنى قدرة الفرد على إعادة وصف وتحديد المثير - أو المشكلة - بصور وأبعاد وأشكال مختلفة . وهذا العامل يتصل بعامل المعالجة الذهنية ويعتمد عليه .

## **٣ - عامل التحليل :Analysis**

يعنى قدرة الفرد على تحليل الكل إلى أكبر عدد ممكن من الجزيئات أو العناصر ، ويعتمد هذا العامل على عوامل أخرى كثيرة ، ربما كان أهمها عامل التفكير التحليلي .

## **٤ - عامل التأليف :Synathesis**

يعنى قدرة الفرد على تكوين أكبر عدد ممكن من الكليات من أقل عدد من العناصر أو الجزيئات .

## **٥ - عامل الطلاقة :Fluency**

يعنى كثرة الاستجابات وتتاليها واتصالها بعضها البعض . ويفسر هذا العامل أيضاً بمعنى «الخصوصية العقلية» .

## **٦ - عامل تعدد الاستجابات أو التفكير المتنوع :Divergent Thinking**

يعنى تنويع الاستجابات التي يقدمها الفرد لمثير محدد ، أي قدرة الفرد على تقديم حلول كثيرة متنوعة لمشكلة واحدة .

## **٧ - عامل المرونة :Flexibility**

يعنى قدرة الفرد على التكيف السريع مع المثيرات المختلفة المتباينة . وهذا يعني بصورة ما القدرة على تعديل طريقة التفكير والمعالجة .  
هذا فيما يختص بما قدمه جيلفورد في ميدان الذكاء والقدرات .

وللتلخيص : فإننا نجد أن المدرسة البريطانية تبلورت عن النظرية الهرمية للقدرات والتي بنيت أساساً على العامل العام الذي اقترحه سبيرمان ثم تعديلات بيرت وتلاميذه . كما لمجد أيضاً أن المدرسة الأمريكية تبلورت في نظرية العوامل المتنوعة التي اقترحها ثرستون والتي ساندها الكثير من زملائه وتلاميذه . ثم كان تصور جيلفورد هو أبرز إضافة إلى الفكر الأمريكي في مجال الذكاء والقدرات بعد نظرية العوامل المتنوعة .

## **وأبعاً - تصور جاردنر للذكاء:**

في سنة ١٩٨٣ اقترح هوارد جاردنر تصوراً للذكاء الإنساني أقرب ما يكون إلى التصورات السابقة والتي بنيت على منهج التحليل العاملى، ولكن جاردنر يقول ليس هناك ذكاء مفرد، بل إن هناك على الأقل ستة أنواع من الذكاء هي:

١ - الذكاء اللغوى، وهو ما يتصل بكل أنواع التعبير اللغوى والأداء اللفظى وغير ذلك.

٢ - الذكاء الرياضى المنطقي، وهو ما يدخل في العمليات الرياضية والمنطقية وكل ما يتصل بها.

٣ - الذكاء المكانى Spatial، وهو يقترب في هذا من العامل  $L_7$  الذي اكتشفه القوصى في دراسته من خلال النظرية الهرمية للقدرات والتي ميزت المدرسة الانجليزية.

٤ - الذكاء الموسيقى، الذي يتصل بالقدرة على إدراك الأنغام والإيقاعات المختلفة.

٥ - الذكاء البدنى، وهو يفسر إمكانية تحكم الإنسان في بدنه وجسمه من حيث الحركة والسكنون والقدرة على تناول الأشياء في مهارة، ويعطى بعض الأمثلة لهذا النوع من الذكاء مثل الراقصات والراقصين ولاعبى السيرك الذين يمكنهم التحكم في حركاتهم بدرجة تفوق الآخرين. وكذلك لاعبو التنس أو المتخصصون في جراحة المخ والأعصاب.

٦ - الذكاء الشخصى، ويكون من عنصري أساسين هما:

أ - ذكاء الشخص مع نفسه Intrapersonal

ب - ذكاء الشخص مع الآخرين Interpersonal

فاما عن النوع الأول فهو قدرة الفرد على مراقبة إحساساته وانفعالاته، والتمييز بينهما ليسيطر على ردود أفعاله.

واما عن النوع الثانى فهو القدرة على تفهم حاجات وانفعالات الآخرين من أجل تفاعل ناجح ومثمر.

## **ب - الفروق الفردية في الذكاء والقدرات:**

تعتبر الفروق الفردية هي الركيزة الأولى التي يقوم عليها موضوع القياس، وذلك كما أشرنا في حديثنا عن المسلمات الرئيسية لنظرية القياس، وما تجب الإشارة إليه

كذلك أنه عתدمنا بدأ علم النفس ببداية موضوعية حيث تبني المنهج العلمي التجريبي في أول مختبر لعلم النفس أنشأه فونت Wundt في مدينة لايبزج في ألمانيا - كانت الفروق الفردية - فروق استجابات الأفراد للتمثيل الواحد - تعتبر أخطاء تجريبية يجب التخلص منها وتجاوزها إلى الوصول إلى قانون عام يصف استجابات الأفراد جماعاً. ومن الواضح أن هذا النوع من التفكير كان صياغة أخرى للتفكير في ميدان الفيزياء والعلوم الطبيعية.

أما في ميدان القياس النفسي أو العقلاني فإن الفروق الفردية تعتبر هي موضوع الدراسة ومادة البحث، ولو لا وجودها لما كانت هناك مقاييس أو اختبارات، إذ إن هذه المقاييس إنما وجدت لقياس هذه الفروق وتقديرها.

ويكفي أن نعرف الفروق الفردية على أنها الانحرافات أو الاختلافات الفردية عن المتوسط العام في أي صفة من الصفات المشتركة بين مجموعة الأفراد.

وبناء على ذلك فإن الفروق الفردية هي الاختلافات في الدرجة وليس في النوع، أي أنه ما دمنا نقول بضرورة أن تكون الصفة مشتركة بين مجموعة الأفراد، إذن نحن نبحث في اختلافات الأفراد في الذكاء مثلاً أو القدرة العددية كصفة مشتركة بينهم، ولكن لا نبحث في اختلاف القدرة الميكانيكية عن القدرة الموسيقية.

ومفهوم الفروق الفردية من المفاهيم السابقة لمفاهيم الذكاء والقدرات، ومن هنا كانت أهميتها في عملية الإعداد لقياس القدرات العقلية أو السمات الشخصية أو غير ذلك من الصفات التي تختلف فيما بينها من حيث الدرجة. ونحن سبق أن سلمنا في أساسيات نظرية القياس أن الأفراد يختلفون فيما بينهم في الذكاء والقدرات العقلية الأخرى، والسمات الشخصية كذلك، ونضيف الآن أن هذه الاختلافات أو الفروق بين عينة كبيرة من الأفراد تتوزع حسب المحنى الاعتدالى؛ حيث نجد أن أدنى المستويات انتشاراً من هذه الفروق الفردية هي المستويات المتطرفة - المستوى الأقل والمستوى الأعلى - في حين أن أكثر المستويات انتشاراً هو المستوى المتوسط.

كما نلاحظ أيضاً أن هذه الفروق الفردية لها مجموعة من الخواص مثل المدى، حيث يختلف مدى الفروق الفردية في الذكاء عند مجموعة من الأفراد عن مدى الفروق الفردية في القدرة الاجتماعية (الميل الاجتماعي) عند نفس هذه المجموعة من الأفراد. ولقد ذلت معظم الدراسات والبحوث الميدانية، وخاصة في مجال علم نفس النمو أن أوسع مدى في هذه الفروق يكون في السمات الشخصية والمزاجية بوجه عام، يلي ذلك مدى الفروق في الذكاء والقدرات العقلية والمعرفية، وأنه أقل مدى في هذه الفروق إنما يكون في الخصائص الفيزيكية - الجسمانية بوجه عام مثل الطول والوزن وأبعاد الجمجمة وحدقة العين وطول الساقين وغير ذلك -.

وخاصية أخرى للفرق الفردية هي اختلاف ثباتها من صفة إلى صفة إذ إنه من المتوقع ألا تظل الفرق الفردية بين مجموعة من البشر ثابتة كما هي لا تتغير مهما تغيرت الظروف الزمنية والمكانية. فنجد على سبيل المثال أن الفرق الفردية في مجال السمات المزاجية والشخصية قليلة الثبات كثيرة التغير، في حين أن هذه الفرق في مجال الذكاء والقدرات العقلية أكثر ثباتاً، وخاصة بعد تخطي مراحل النمو السريع في فترة المراهقة.

وخاصية ثالثة لهذه الفرق الفردية هي أن لها تنظيمها وترتيبها خاصاً متدرجياً يتصل بنوعية الصفة التي تظهر فيها هذه الفرق من حيث العمومية أو المخصوصية. فنجد على سبيل المثال أن الفرق الفردية في الذكاء تأتي في المقدمة يليها الفرق في القدرات الطائفية ثم الفرق في القدرات الخاصة ثم النوعية وهكذا. ونجد أيضاً مثل هذا التنظيم في مجال السمات المزاجية أو الشخصية.

كما يجب أن نلاحظ أيضاً أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الفرق الفردية وفي مدى ظهورها ووضوحها في عينة ما. وربما كان أهم هذه العوامل هو عامل الوراثة الذي يمثل الخصائص التي يرثها الفرد عن أصوله، وهذا يعني بالنسبة لهذه العينة أن ما يظهر فيها من فروق فردية إنما يعود - باتّه على أهمية عامل الوراثة - إلى عينة أخرى غير موجودة هي عينة الآباء والأمهات والجندود وغيرهم.

وكذلك عوامل البيئة أو العوامل الحضارية والثقافية التي يتعرض لها الفرد، أو مجموعة من الأفراد إذ إن مثل هذه العوامل تتنتقل مع الفرد من مكان إلى آخر. فقد تكون هناك مجموعة من الفرق الفردية في عينة ما تحت ظروف حضارية خاصة تعود - أى هذه الفرق الفردية - إلى عوامل حضارية وبيئية أخرى.

وهناك عوامل أخرى تعود إلى الجنس (ذكر أو أنثى) حيث يختلف مدى الفرق الفردية وخاصة في التوازن العقلي عند الذكور عنه عند الإناث.

وكذلك العمر الزمني له أثر واضح على الفرق الفردية في القدرات العقلية والمعرفية حيث تزداد هذه الفرق بزيادة العمر الزمني، عند الأفراد.

### **جـ - قياس الذكاء والقدرات:**

بعد أن أشرنا إلى مفاهيم الذكاء والقدرات (أ) والفرق الفردية (ب) يأتي الآن منطقياً موضوع قياس الذكاء والقدرات. وهذا الموضوع له أهمية خاصة في ميدان علم النفس بعامة، وفي ميدان القياس النفسي بخاصة. وذلك لسبعين أسلسين:

أولهما - أن قياس الذكاء والقدرات سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى معرفة طبيعة ووظائف وبناء القدرات وعلاقتها بالذكاء وببعضها البعض، وخاصة إذا كانت أدوات القياس المستخدمة ذات مواصفات تتفق والشروط الأساسية التي أشرنا إليها عند الحديث عن أدوات القياس.

وثانيهما - أن عملية القياس هذه سوف تساعد المستغلين بعلم النفس الإرشادي والتوجيه المهني والتربوي والوظيفي وعلم النفس الإكلينيكي في اتخاذ القرارات بالنسبة لمن هم موضع قياس وتقويم. والحقيقة أن هذه القرارات في هذه الميادين تعتبر حيوية سواء من الناحية العلمية النظرية أو العملية التطبيقية.

من أجل هذا نجد أن موضوع قياس الذكاء والقدرات له جانبان على قدر متساو من الأهمية: الجانب النظري حيث يشمل المشاكل العامة التي تتصل بمنهجية القياس كمدحّب من مذاهب علم النفس، والمشاكل النوعية التي تتصل بعناصر القدرات ومكوناتها.

والجانب الآخر هو الجانب التطبيقي الذي يشمل المشكلات التي تختص بالطرق والوسائل المستخدمة أو الممكنة لقياس الذكاء والقدرات.

فإذا عدنا إلى المشاكل العامة التي تتصل بمنهجية القياس نجد مجموعة كبيرة من الأسئلة تطرح نفسها أمام الأخصائي أولها: ماذا نقيس؟ وما هي تلك القدرة أو الخاصية التي تستخدم أداة القياس أو الاختبار من أجل تقييرها؟ وهل هذه الأداة تقيس تلك القدرة أم أنها تقيس مع هذه القدرة قدرات أخرى تختلط بالقدرة موضع القياس؟

هذه الأسئلة - وربما هناك الكثير غيرها - يجور أن تعرض للباحث أو الأخصائي في أي فرع من فروع القياس: قياس الذكاء والقدرات، قياس الشخصية، قياس الاتجاهات، قياس التحصيل، وهكذا. ومن ثم كانت هذه الأسئلة انعكاساً لمشكلات عامة تتصل بمنهجية عملية القياس.

فإذا أمكن أن نحوال هذه الأسئلة العامة إلى أسئلة محددة - وفي ضوء دراستنا لأدوات القياس في الفصل الثالث - لا أصبحت مشكلة قياس الذكاء والقدرات هي مشكلة القياس في أي ميدان آخر التي تبلور أخيراً في مفاهيم الصدق والثبات بالنسبة للأدوات المستخدمة والتي أشرنا إليها بالتفصيل في مكان آخر من هذا الكتاب.

وقد سبق أن قلنا: إن صدق الاختبار أو صحته يتلخص في ثلاثة مفاهيم أساسية هي: قدرة الاختبار على أن يقيس ما هو مفروض أن يقيسه، وأن يقيس ما وضع لقياسه فقط وأن يكون قادراً على أن يميز بين القدرة التي يقيسها، والقدرات الأخرى التي يحتمل أن تختلط بالقدرة التي يقيسها أو تتدخل معها؛ حيث سبق أن أوضحنا أن مقدار

تداخل العوامل (القدرات) مع بعضها البعض كبير إلى درجة يصعب معها كما يقول «فرنون» وغيره من رواد القياس النفسي أن نتصور أن هناك اختبارا واحدا يقيس قدرة واحدة أو عاماً واحداً فقط.

إذا أخذنا اختبارا في الذكاء على سبيل المثال لوجدنا أنه مكون من عدة بنود، وأن محتوى كل بند من هذه البنود يحتاج إلى وسط خاص به لينتقل فيه إلى المفحوص، وقد يكون هذا الوسط هو اللفظ (كما في الاختبارات اللغوية) أو قد يكون العدد أو الشكل. ومن هنا يجب أن ندرك أهمية هذا الوسط في تأثيره على استجابة المفحوص، الأمر الذي يجعلنا نأخذ في حسابنا دائماً أنه من المحتمل أن يقيس الاختبار أكثر من عامل في وقت واحد. وفي اختبار للقدرة الرياضية - كمثال آخر - فإن الرقم ليس هو الوسط الوحيد فقط الذي يتصل عن طريقه الاختبار بالمفحوص، ولكن هناك اللفظ واللغة.

ومن هنا كان صحيحاً ما أشرنا إليه سابقاً من أنه من الصعب أن نتصور اختبارا واحدا يقيس عاماً واحداً فقط، وعليه لا نستطيع أن نزعم أنه توجد حتى الآن طريقة واضحة محددة لتنقية اختبار ما حتى يصبح مقياساً أصيلاً لقدرة واحدة فقط. ولكن ما يمكن أن نقترحه - وهذه طريقة استخدمها المؤلف في العديد من بحوثه - هو أن نستخدم منطق الإزالة أو العزل Elimination عن طريق تقليل الأثر Least Effect ولتوسيع ذلك ففي اختبار القدرة الرياضية يقوم الباحث بتثبيت جميع العوامل الأخرى فيما عدا عامل القدرة الرياضية بعناصره ومهاراته، فإذا توقيع الباحث أن يتداخل عامل اللغة فعليه إذن أن يجعل لغة الاختبار أبسط مما تكون لتصبح في متناول كل مفحوص، وعليه يكون التباين في هذه الحالة يعود إلى اختلاف الأفراد في القدرة الرياضية فقط، حيث إنه ليس هناك اختلاف بينهم من حيث عامل اللغة.

أما المفهوم الثالث لصدق الاختبار، وكما سبقت الإشارة إليه أيضاً أن يكون هذا الاختبار قادراً على التمييز بين طرفى القدرة التي يقيسها، بمعنى أن يكون المقياس مميزاً بين هؤلاء الذين يجيدون هذه القدرة، وهؤلاء الذين لا يجيدونها فيكون بذلك حساساً عند طرفى هذه القدرة، وذلك كحد أدنى لصدق الاختبار. وعليه فكلما توافرت هذه الحساسية في مناطق ما بين الطرفين كان الاختبار أكثر صحة وصدق.

بالإضافة إلى هذه المفاهيم الثلاثة الخاصة بالصدق، والتي نقاشناها فيما سبق يمكن أن نضيف مدخلاً آخر للحديث عن الصدق، وهو مدخل يعتمد على الرابط بين الاختبار كأدلة للقياس وبين الأهداف التي يجب أن تتحقق منه.

وهناك أهداف عديدة ومتعددة يمكن تحقيقها عن طريق مقاييس أو اختبارات القدرات، وغالباً ما نجد هذه الأهداف تتسم إلى بعض أو كل هذه النقاط:

١ - قد يكون هدف المقياس هو تقدير الوضع الراهن للفرد بالنسبة للأداء في القدرة موضع القياس. وهذا يتطلب استخدام الاختبار لقياس قدرة الفرد في موقف واحد أو عدة مواقف، ومن ثم يمكن مقارنته بغيره من الأفراد من حيث الأداء على نفس القدرة.

٢ - قد يكون هدف المقياس هو التنبؤ بحالة الفرد مستقبلاً من حيث هذه القدرة بالذات، أو ما يرتبط بها من أنشطة وسلوك، وذلك بناء على ما نحصل عليه حالياً من درجات على هذا الاختبار.

٣ - وقد يكون هدف المقياس هو معرفة (كمية القدرة) لدى الفرد بمعنى لا يعتمد الاختبار في قياسه للقدرة على مقارنة الفرد بالآخرين.

أما المشكلة الثانية التي تطرح نفسها بجانب مشكلة الصدق فهي موضوع ثبات درجات الاختبار، أو عدم تأثيرها بالعوامل التي تعود إلى أخطاء الصدفة.

وموضوع الثبات في مجال الذكاء والقدرات يجب أن ينظر إليه نظرة خاصة غير تلك التي يتبعها الأخصائي في مجال سمات الشخصية والاتجاهات؛ ذلك لأنه سبق أن أوضحنا أن الفروق الفردية في مجال القدرات العقلية والمعرفية أضيق مدى وأكثر ثباتاً من الفروق الفردية في مجال سمات الشخصية والاتجاهات. ومن ثم فإنه لا توقع أن يحدث شيء من التغيير في أداء الفرد في اختبار للذكاء أو لأحد القدرات العقلية الأخرى بنفس الدرجة التي يحدث بها هذا التغيير في مجال الاتجاهات والخصائص الشخصية. وبالتالي فإننا نتوقع كذلك أن تكون مقاييس الذكاء والقدرات أكثر ثباتاً من أي مقاييس أخرى.

وهنا تصبح المسألة المهمة أمام مقاييس الذكاء والقدرات هي التعرف على مصادر أخطاء الصدفة من أجل التغلب عليها ومعالجتها للوصول بنتائج القياس إلى أعلى درجة ممكنة من الثبات - خاصة ونحن نعلم أن معامل ثبات الاختبار هو النسبة بين التباين الحقيقى إلى التباين العام لدرجات هذا الاختبار في تطبيق ما. وأنه كلما زاد التباين الحقيقى وقل تباين الخطأ راد معامل ثبات الاختبار أو ثبات درجاته. ويمكن أن نشير إلى بعض المصادر التي تعتبر سبباً في حدوث أخطاء الصدفة.

١ - التباين الذي يحدث في استجابات المفحوصين بناء على أي تغيير فسيولوجي أو سيكولوجي يؤدي إلى تغير في مستوى الجهد أو الدافعية أو الاستعداد.

ومثل هذا المصدر يعتبر ذا أثر كبير على ثبات درجات الاختبارات، وخاصة بين الأطفال والراهقين الذين يتأثر أداؤهم بكثير من العوامل الفسيولوجية والسيكولوجية بدرجة أكبر من الأفراد البالغين.

٢ - التباین الذى يمكن أن يعود إلى اختلاف محتوى الاختبار والظروف التى تحيط بموقف التطبيق أو الإجراء، ومن ذلك التفاعل بين الفاھص والمفحوص، وخاصية فى الاختبارات الفردية التى يتم إجراؤها فى مقابلة شخصية، وطريقة عرض محتوى الاختبار وتعليماته، وهكذا.

٣ - التباین الذى يمكن إرجاعه إلى الاختلاف فى طريقة الإجراء والتطبيق، وهذا نوع من مصادر أخطاء الصدفة التى تؤدى إلى مصادر أخرى.

فقد تكون الطريقة التى تم به إجراء الاختبار فى المرة الأولى تختلف عن الطريقة التى يجرى بها فى المرة الثانية.

٤ - التباین الذى يعود إلى أخطاء فى الملاحظة أو أخطاء فى التصحيح أو أخطاء فى قراءة ومعالجة الدرجات.

لذلك فإنه يتحتم علينا أن نوجه عناية الباحث إلى حقيقة مهمة، وهى أن تعين معامل ثبات اختبارات الذكاء والقدرات إنما يعتمد بالدرجة الأولى على تعين وتحديد مصادر أخطاء الصدفة وتصنيفها.

وهناك حقيقة أخرى هي أنه ليس هناك معامل ثبات خاص بالاختبار كما هي الحال أحياناً بالنسبة لمعامل الصدق، ولكن ما نسميه معامل ثبات الاختبار هو في الواقع معامل ثبات درجات مجموعة أو عينة من الأفراد على هذا الاختبار، وبالتالي فإن معامل الثبات إنما يتعلق بالمجموعة أو العينة التي تجرى عليها الدراسة أكثر من تعلقه بالاختبار في حد ذاته.

أما المشكلة الثالثة التي تطرح نفسها بجانب مشكلتي الصدق والثبات والتي يجب أن تثال الأهمية المناسبة من اهتمام الباحثين والمهتمين بأمر القياس في علم النفس، هي مشكلة آثار العوامل الحضارية والثقافية في اختبارات الذكاء والقدرات.

والحقيقة أن حركة قياس الذكاء وبعض القدرات اتخدت شكلاً مقارناً أوسع بكثير من أي حركة قياس أخرى. فقد ظهرت عدة دراسات ذات أهمية واضحة تقارن بين ذكاء المجتمعات المختلفة، وكان معظم هذه الدراسات قد قام للرد على سؤال معلن أحياناً وغير معلن في كثير من الأحيان، وهو السؤال الخاص بعظامه وعلوته بعض الشعوب ودونية بعض الشعوب الأخرى من حيث الذكاء والقدرات العقلية الأخرى.

وببناء على هذه الدراسات وغيرها اقترن مجموعه من الاختبارات تسمى الاختبارات الخالية من العوامل الحضارية Culture Free، والمقصود به مثل هذه الأدوات أن تكون خالية من أثر اللغة مثلاً والقوميات الحضارية والثقافية الأخرى.

وهناك تعليق على هذه الاختبارات يرى أنه ما دام اختبار القدرة يقيس أداء معيناً - وما دام هذا الأداء سوف يحدد وضع الفرد بالنسبة لهذه القدرة، وما دام هذا الأداء قد ثُنى وتطور وتبلور من خلال عملية التعلم المقصود أو غير المقصود، وهي عملية تتم في إطار حضارة معينة وثقافة محددة. وعليه فإن إطار الحضارة الذي يحدد أبعاد عملية التعلم واكتساب الخبرة سوف يحدد أيضاً خصائص أداء الفرد أو خصائص تعبيره السلوكي عن قدرة ما - فطرية أو غير ذلك - وعليه يتحدد وضع الفرد بالنسبة لهذه القدرة أو تلك.

لذلك نرى أن الاختبارات الحالية من العوامل الحضارية هي أمر بعيد عن الواقع والحقيقة؛ لأنها من غير المعقول أن أجبرد أداء الفرد وقدرته من الخصائص الثقافية والحضارية التي تمثل النسيج الأساسي لهذا الأداء وهذه القدرة.

ففي إحدى الدراسات الميدانية الأولية، والتي قام بها مصطفى فهمي وأخرون سنة ١٩٥٤ لدراسة مستوى النمو العقلي بين قبائل الشيلوك في جنوب مصر، وجد أن الدرجة المتوسطة بين أطفال هذه القبائل في أحد اختبارات الأداء في الذكاء أقل من الدرجة المتوسطة بين الأطفال الأوريين من نفس العمر الزمني. كما وجد أيضاً أنه في اختبار آخر يشبه اختبارات بناء المكعبات حيث تغلب على وحداته الألوان الزاهية المتنوعة - وجد أن الدرجة المتوسطة بين هؤلاء الأطفال (قبائل الشيلوك) أعلى من الدرجة المتوسطة بين الأطفال الأوريين.

وقد فسر الباحثون ذلك - وأيدهم كرونباخ ١٩٦٠ - بأن اللون، وخاصة الألوان الزاهية تلعب دوراً مهماً في الحياة الثقافية والحضارية لهؤلاء القبائل لدرجة أن الألوان لها معانٍ خاصة ومدركات معينة، بل إن تدريج اللون الواحد يعني أشياء مختلفة في ذلك الإطار الحضاري، وهذا ما ساعد الأطفال على تناول وحدات هذا الاختبار في شيء من الآلفة يكون قد أسهم في رفع الدرجة المتوسطة لهؤلاء الأطفال. هذا، وقد سبق الباحثين في ذلك هافيج هرست ١٩٤٦.

كما أن هناك دراسات أخرى كانت تهدف إلى مقارنة ذكاء الشعوب والمجتمعات - وذلك باستخدام أدوات لفظية وغير لفظية - ولكن الفروق التي وجدت بين بعض المجتمعات والمجتمعات الأخرى كانت فروقاً ضئيلة جداً، ولا تختلف كثيراً عن الفروق التي يمكن أن توجد بين بعض جماعات المجتمع الواحد.

نعود ونتفق في ذلك مع رأى آنا أنسناري في أن تلك الاختبارات الحالية من العوامل الحضارية قد فشلت؛ لأنها في الأصل قامت على مفهوم خاطئ للقدرات العقلية، حيث أرادت أن تعامل معها في معزل عن الإطار الحضاري والثقافي الذي

يحدد نمط عملية التعلم واقتراض الخبرة، وهي تلك العملية المسئولة عن تنمية القدرة وتدريبها أو على الأقل التعبير عنها في صورة أدائية.

ولهذا فقد تم اقتراح نوع آخر من الاختبارات يتفادى مثل هذه الأخطاء، وهي الاختبارات المتوازنة حضاريا Culture Fair Test، حيث ينشأ مفهوم القياس في مثل هذه الاختبارات على أساس الاستفادة من الخبرات الحضارية والثقافية المشتركة بين المجتمعات المختلفة. إذ إنه ليس هناك شك في وجود عوامل عريضة مشتركة تربط حضارة الإنسان في كل مكان.

وعلى الأخصائي الذي يقوم ببناء هذا النوع من الاختبارات في قياس الذكاء والقدرات أن يأخذ في اعتباره عدة نقاط مهمة تتصل بتشابه عملية تتابع النمو العقلي في هذه الحضارات والثقافات من حيث البناء أو علاقتها بالدافعية، وكذلك علاقة مقومات الحضارة مثل اللغة في تكوين المدركات والمفاهيم.

هذا فيما يختص بالمشاكل النظرية الثلاث التي أردنا أن نعرض لها فيما سبق.

أما فيما يختص بالمشكلات التطبيقية فهي ذات علاقة بالطرق المختلفة لقياس الذكاء والقدرات، وهذا ما سوف نشير إليه عند استعراضنا لأنواع الاختبارات والمقاييس في فقرات قادمة.

#### **د - اختبارات الذكاء والقدرات:**

في الفقرات التالية سوف نستعرض بعض أنواع اختبارات الذكاء والقدرات المعروفة، والتي هي شائعة الاستخدام كما نشير أيضا إلى نماذج أخرى من أجل توضيح تصنيف أدوات القياس في هذا المجال، وكذلك طرق الإجراء والتطبيق، وهو الموضوع الذي يتصل بالمشكلات التطبيقية التي أشرنا إليها في آخر الفقرة السابقة.

وعند الحديث عن اختبارات الذكاء لا يمكن أن نترك الإشارة إلى أول اختبار صمم من أجل قياس الذكاء وهو اختبار بينيه وسيمون وكان ذلك في سنة ١٩٠٥، حيث قرر وزير التعليم الفرنسي - بناء على اقتراح الفرد بينيه - تأليف لجنة من أجل دراسة أفضل الوسائل لتعليم الأطفال المختلفين عقليا وغير القادرين على التعلم. وكان من بين توصيات هذه اللجنة ألا يحول طفل من مدرسة عادية - للتعليم العادي - إلى مدرسة للتعليم الخاص إلا بعد فحص طبي ونفسي للتأكد من حالته تماما. وكانت هذه التوصية هي نقطة البداية في إعداد اختبار بينيه للذكاء.

والفرد بينيه أخصائي نفسي كتب الكثير في نواح متعددة في علم النفس منها عن سيكولوجية لاعبي الشطرنج وعملية التخيل والمحاكمة العقلية.

والاختبار الذى نشير إليه فى صورته الأصلية ١٩٠٥ يتالف من ٣ اختبارا (البند فى هذه الحالة يسمى اختبارا نظرا لتطبيقه بصورة مستقلة)، وقد درجت هذه الاختبارات (البنود) الثلاثون من حيث الصعوبة؛ حيث تبدأ بالأسهل وتنتهى بأكثرها صعوبة - فى سنة ١٩٠٨ وزعت هذه الاختبارات بناء على أعمار الأطفال من سن ٣ سنوات وحتى الثانية عشرة. ثم أدخلت بعض التعديلات الطفيفة على الاختبار فى سنة ١٩١١ ليصل مدى العمر من الثالثة حتى سن الرشد.

وربما كان أهم التعديلات والتقنيات التى أجريت على هذا الاختبار ما قام به «ترمان» فى سنة ١٩١٦ تحت إشراف جامعة ستانفورد. فقد أدخل هذا التعديل مجموعة من التغييرات المهمة؛ بحيث يمكن القول أنها أدت إلى تكوين اختبار يختلف إلى حد كبير عن الصورة الأصلية التى أعدها سيمون وبينيه، حيث كان حوالي ثلث الاختبارات مقترنات جديدة، وبعض الآخر عدل تماما أو أعيد ترتيبه من حيث الفئة العمرية المناسبة، كما أن بعض الاختبارات استغنى عنها.

وقد قام «ترمان» ومعاونوه بتقنين الاختبار على عينة أمريكية قوامها ١٠٠٠ طفل، وحوالى ٤٠٠ من الراشدين.

وفي سنة ١٩٣٧ قام ترمان وميريل بتعديل آخر فى اختبار وبينيه؛ حيث قاما بإعداد صورتين متكافتين من الاختبار (الصورة ل والصورة م). وفي هذا التعديل أعيد تقنين الاختبار على عينة كبيرة من المجتمع الأمريكي. وقد بلغ حجم العينة أكثر من ثلاثة آلاف فرد بحيث شملت ١٠٠ طفل لكل فئة نصف سنة عمرية ابتداء من  $\frac{1}{2}$  حتى  $\frac{1}{5}$  سنة، ٢٠٠ طفل لكل فئة سنة عمرية من ٦ إلى ١٤ سنة، ١٠٠ فرد لكل فئة سنة عمرية من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة، وكان العمر الزمنى لجميع أفراد العينة فى حدود شهر من هذه الفئات العمرية عند إجراء الاختبار. كما أنه يجب أن يلاحظ أن كل مجموعة اشتملت على عدد متساو من الإناث والذكور.

وفي سنة ١٩٦٠ قام الباحثان بتعديل آخر حيث تم اختيار (البنود) من الصورتين ل، م بناء على إجابات ما يزيد على أربعة آلاف فرد تراوح أعمارهم بين  $\frac{1}{2}$  - ١٨ سنة من سبق لهم أخذ إحدى صورتى الاختبار أو كليهما فيما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٦. وقد جمعت هذه العينة من ست ولايات ممثلة من الناحية الجغرافية الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هدف هذا التعديل هو إعداد اختبار واحد من كلتا الصورتين، كما استخدمت هذه العينة الكبيرة فى معرفة تغير مستوى صعوبة الاختبارات، ولكن لم يتحقق عن هذا أى إعادة فى التقنين. وعلى ذلك فإن معاملات الذكاء فى اختبار ١٩٦٠ (ل - م) اعتمدت على المعايير المشتقة فى ١٩٣٧.

وفي سنة ١٩٧٢ أعيد تقيين الاختبار حيث بقى محتوى الاختبار كما هو دون تعديل، أما المعايير فقد تم إعدادها بناء على أداء عينة مكونة من أكثر من ٢٠٠٠ فرد. وعند مقارنة معايير ١٩٣٧ بمعايير ١٩٧٢ نجد أن الأولى قد أعدت بناء على أداء عينة أفضل من حيث التمثيل والاختيار والإعداد.

وعلى العموم فإن من أهم الإيجارات هذا الاختبار هو تحديد ما يسمى بالعمر العقلى للطفل؛ حيث نجد أن البند أو الاختبار الذى يجب عليه بنجاح حوالى ٥٠٪ من أطفال عمر زمنى معين يصبح صالحًا لقياس مستوى ذكاء ذلك العمر الزمنى، ومن ثم تحديد العمر العقلى. ويحسب هذا العمر العقلى بالنسبة لأى طفل باختباره فى أسئلة الأعمار المتالية (قبل عمره الزمنى) حتى يصل إلى عمر يجيب فيه عن جميع الأسئلة إجابة صحيحة، ويسمى هذا العمر (العمر القاعدى للطفل).

بعد ذلك نقدم للطفل الاختبارات التى تلى هذا العمر القاعدى حيث تمحسب الإجابة الصحيحة عن كل سؤال (أو اختبار) من الأسئلة بشهرتين (ذلك لأن كل عمر زمنى ستة اختبارات أو أسئلة).

إذا أجاب الطفل إجابات صحيحة عن جميع الأسئلة التى تخص عمر ٥ سنين، ثم بدأ يتعرض بعد ذلك. فإن العمر القاعدى له ٥ سنوات، ثم أجاب عن أربعة أسئلة إجابات صحيحة من أسئلة عمر ٦ سنوات وإجابتين صحيحتين عن أسئلة عمر ٧ سنوات، ولم يجب بعد ذلك أى إجابة صحيحة، فإن العمر العقلى لهذا الطفل يمكن حسابه على النحو资料:

$$\text{العمر العقلى} = \frac{5 + (2 \times 2) + (2 \times 4)}{12}$$

وعليه فإن العمر العقلى لهذا الطفل = ٦ سنوات.

ومن الإيجارات الأخرى المهمة التى قدمها هذا الاختبار حساب ما يسمى بنسبة الذكاء أو معامل الذكاء  $\Phi$ . I. وهي عبارة عن:

$$\frac{\text{العمر العقلى}}{\text{العمر الزمنى}} \times 100$$

وبناء على استخدامه لهذه النسبة أو المعامل قام تيرمان بتصنيف الذكاء إلى طبقات أو فئات على النحو资料:

(ضعف العقل)	فائق ٧٠
(غبي - غبي جداً)	٨٠ - ٧٠
(أقل من المتوسط)	٩٠ - ٨٠
(متوسط الذكاء)	١١٠ - ٩٠
(فوق المتوسط)	١٢٠ - ١١٠
(ذكي - ذكي جداً)	١٤٠ - ١٢٠
(عقرى)	+ ١٤٠

وكما يقول «ترمان» يجب أن تكون حذرين عند الأخذ بهذا التنظيم فلا نقييم الحدود الفاصلة بين هذه الفئات بصورة قطعية.

ومن الإيجازات المهمة التي قدمها ترمان في تعديل سنة ١٩٦٠ ما يسمى بنسبة الذكاء الانحرافية، وهذه النسب الانحرافية عبارة عن درجات مقدرة ذات متوسط = ١٠٠، وانحراف معياري = ١٦ (لاحظ أن هذه النسب الانحرافية ليست نسباً بالمعنى الصحيح، ولكنها درجات معيارية، وهي ليست كذلك نسبة بين العمر العقلي والعمر الزمني). ولاحظ أيضاً أن اختبار ١٦ كقيمة للانحراف المعياريبني على أن الانحراف المعياري لاختبارات بيئيه كان ١٦ في المتوسط. كما أن بعض التوزيعات اختيار الانحراف المعياري يساوى ١٥).

بقى أن نشير إلى شيء مهم وهو أن اختبار بيئيه الأصلي (١٩٠.٥) طبق على مجموعة من ٥٩ طفلاً فقط تتراوح أعمارهم بين الثالثة والحادية عشرة، وذلك من أجل إعداده وتقديره.

كما نشير أيضاً إلى أنه رغم التعديلات الكثيرة التي تناولت الاختبار إلا أن العمليات العقلية الأساسية التي يقيسها ما زالت كما هي: الحكم والفهم والمحاكمة العقلية.

أما الاختبار الآخر الذي نعرضه الآن فهو اختبار «وكسلر» لذكاء الراشدين، وهو اختبار فردي يستدعي تطبيقه إجراء مقابلة شخصية بين الفاحص والمفحوص شأنه في ذلك شأن اختبار ستانفورد - بيئيه، إلا أن هناك اختلافاً بين الاختبارين. إذ إن الوحدات (أو الاختبارات) في مقاييس بيئيه تعتبر وحدات مستقلة بذاتها وهي متدرجة (أي هذه الاختبارات) من حيث الصعوبة، وهذه صفة عميزة للاختبارات الفردية. أما في حالة اختبار وكسلر فإن الاختبارات الفرعية مجتمعة على أساس تشابه الوحدات أو البنود، وهي مرتبة من حيث الصعوبة داخل هذه الاختبارات الفردية، وهي في هذا أقرب إلى الاختبارات الجماعية منها إلى الاختبارات الفردية.

ويتميز اختبار «وكسلر» بأنه يمكن أن يعطى نوعين من معاملات الذكاء أحدهما لفظي والآخر أداة.

ويحتوى اختبار وكسلر على 11 اختبارا فرعيا - تم إعداده - ١٩٥٥ - ستة من هذه الاختبارات الفرعية تختص بالنواحي اللغوية أو المقياس اللغوى، والخمسة الباقية تكون اختبارات الأداء، وذلك على النحو التالى :

#### **الاختبارات اللغوية وهي:**

- ١ - اختبار المعلومات: وتكون من ٢٩ بندًا تغطي معظم نواحي المعلومات العامة التي يمكن أن يلم بها البالغون في حضارة ما.
- ٢ - اختبار الفهم: ويكون من ١٤ بندًا تتطلب الإجابة على أي بند فهم ومعرفة ما يمكن القيام به في المواقف المختلفة.
- ٣ - اختبار الحساب: ويكون من ١٤ بندًا تقوم على أساس العمليات الحسابية الأولية أو الأساسية.
- ٤ - اختبار المتشابهات: ويكون من ١٣ بندًا تتطلب من المفحوص تحديد المتشابه من الأشياء.
- ٥ - اختبار الذاكرة العددية: حيث يتطلب من المفحوص إعادة بعض الأرقام بعد قراءتها عليه كما هي بصورة عكسية.
- ٦ - اختبار المصيلة اللغوية: حيث يعرض على المفحوص مجموعة من الكلمات (٤٠ كلمة) ويطلب منه توضيح معنى كل كلمة.

#### **الاختبارات الأداء وهي:**

- ١ - اختبار الرموز العددية.
- ٢ - اختبار إكمال الصور.
- ٣ - اختبار تكوين (بناء) المكعبات.
- ٤ - اختبار ترتيب الصور.
- ٥ - اختبار تجميع الأشياء.

وتم تقدير اختبار وكسلر على عينة مكونة من ١٧٠٠ فردا تمثل الذكور والإناث، وتشمل مستويات الأعمار المختلفة من ١٦ إلى ٦٤ سنة.

والاختبار الثالث هو اختبار وكسنر لذكاء الأطفال ويكون من 12 اختبارا فرعيا (اثنان منها يمكن استخدامهما إذا سمح الوقت بذلك).

أما الاختبارات العشرة فهي:

#### الختبارات لغوية:

- ١ - اختبار المعلومات.
- ٢ - اختبار المتشابهات.
- ٣ - اختبار الحساب.
- ٤ - اختبار الحصيلة اللغوية.
- ٥ - اختبار الفهم.

#### الختبارات أداء:

- ١ - اختبار إكمال الصور.
- ٢ - اختبار ترتيب الصور.
- ٣ - اختبار تكوين (بناء المكعبات).
- ٤ - اختبار تجميع الأشياء.
- ٥ - اختبار المتأهات.

ويصلح هذا الاختبار للأطفال ما بين 6 سنوات إلى حوالي 16 سنة، والاختبار الرابع هو اختبار «وكسلر» لذكاء أطفال ما قبل المدرسة ويصلح هذا الاختبار للأطفال ما بين سن أربع سنوات وحتى السادسة تقريبا. ويحتوى الاختبار على 11 اختبارا فرعيا يطبق منها 10 فقط لحساب معامل ذكاء الطفل المفحوص.

والاختبارات الفرعية هي:

- ١ - اختبار المعلومات.
- ٢ - اختبار الحصيلة اللغوية.
- ٣ - اختبار الحساب.
- ٤ - اختبار المتشابهات.
- ٥ - اختبار الفهم.
- ٦ - اختبار بيت الحيوانات.

- ٧ - اختبار إكمال الصورة .
- ٨ - اختبار الم tahات .
- ٩ - اختبار الأشكال الهندسية .
- ١٠ - اختبار بناء المكعبات .

ومن الاختبارات الأخرى في الذكاء أو القدرة الفطرية العامة :

- اختبارات الم tahات (بورتيوس سنة ١٩٢٤) وهو يتكون من مجموعة من الم tahات التي تقيس ذكاء الأفراد من سن الثالثة حتى سن الرشد ، وهذه الم tahات متدرجة في الصعوبة ، ويسمح للفرد المفحوص بمحاولتين قبل أن تسجل عليه الإجابة الخاطئة ،

- اختبارات تكميل الصور ولوحات الأشكال : حيث يعرض على المفحوص بعض الصور أو الأشكال المجزأة ويطلب منه تجميعها أو إكمالها لإعطاء الشكل أو الصورة في هيئتها الأصلية .

ويعتبر اختبار «بتنر» و«باترسون» من أكثر هذه الاختبارات شيوعا واستخداما .  
- اختبار المصفوفات المتتابعة (رافن سنة ١٩٣٨) .

وهناك اختباران تحت هذا العنوان أحدهما للأطفال من ٦ - ١١ سنة والآخر للبالغين حتى سن ٦٥ .

ويتكون الاختبار من مجموعة من الاختبارات الفرعية كل منها يضم عددا من الأشكال أو الرسوم التي ينقصها جزء ما . ويقوم المفحوص باختيار هذا الجزء من بين مجموعة من الأشكال أو الرسوم تمثل احتمالات الإجابة بينها إجابة واحدة صحيحة . ويمكن تطبيق هذا الاختبار بصورة فردية أو جماعية . وقد تم تقييم هذا الاختبار على عينة مكونة من حوالي ١٤٠٠ من أطفال المدارس ، ٢٦٠٠ من الجنود ، ١٣٠٠ من النساء والرجال المدنيين .

- اختبار ألفا (الجيش الأمريكي) ويصلح لقياس ذكاء الجنديين من يعرفون القراءة والكتابة . ويكون من ثمانيه أجزاء لكل منها تعليمات خاصة ، وهي تقيس النواحي التالية :

الانتباه - المسائل الحسابية - التفكير اللغوي - المتشابهات - ترتيب الكلمات - إكمال المسلسلات العددية - العلاقات المنطقية - المعلومات العامة .

- اختبار بيتا (الجيش الأمريكي) ويصلح لقياس ذكاء الجنديين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ، ويكون من سبعة أجزاء هي : الم tahات - عد المكعبات -

**تسلسل الرموز (بديل المسلسلات العددية) - ذاكرة الأشكال والأرقام المعايرة -  
تصحيح الأرقام - إكمال الصور - تقسيم الأشكال الهندسية.**

كما أن هناك العديد من الاختبارات في العالم العربي لقياس الذكاء منها اختبار الذكاء العالى واختبار الذكاء الإعدادى (د. السيد محمد خيرى)، واختبار الذكاء الجامعى (د. سعد عبد الرحمن). كما أن هناك صورة عربية على البيئة المصرية من اختبار ستانفورد يبينه (د. محمد عبد السلام، د. لويس كامل)، وسوف نعرض فيما يلى بعض نماذج البنود أو الأسئلة لمساعدة الأشخاصى عند إعداد اختبارات الذكاء أو القدرة الفطرية العامة.

### ١ - نماذج من البنود اللغوية: (من اختبار الذكاء الجامعى للمؤلف)

أ - في كل سطر مما يأتي كلمة تختلف عن بقية الكلمات. ضع تحتها خطًا:

بحيرة	جزيرة	واحة	نهر
بيروت	القاهرة	باريس	لندن
حذاء	مقص	جورب	سكين

ب - ادرس العلاقة بين الكلمات التالية. ثم أكمل بين القوسين بناء على هذه العلاقة:

(ادرس العلاقة).	المثال: - ساق (قاسم) قدم
أكمل بين القوسين	- يد ( ) أمين
	- سقى ( ) حلو
	- راق ( ) مريء
	- حب ( ) أمير

ج - أكمل مسلسلات الحروف التالية:

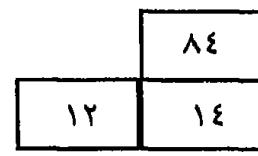
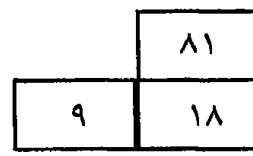
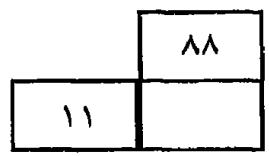
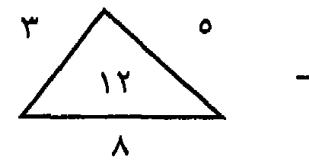
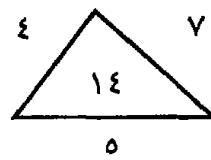
... ر	... خ	... ث	... أ	-
ف	س	ج	ب	-
...	ع	ز	د	-
ش ض	ن و	ت ج	ق ل	-
....	هـ	ث	ك	-
....	ل	ن	و	-
٩	٦	٤	٢	-
—	ر	حـ	بـ	-
	س	دـ	ثـ	-

٢ - نماذج من البنود العددية : (نفس المصدر)

أ - أكمل المسلسلات العددية التالية :

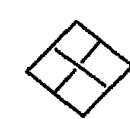
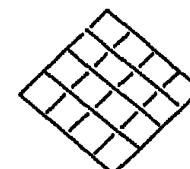
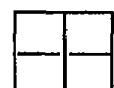
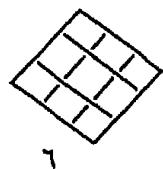
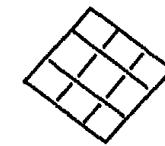
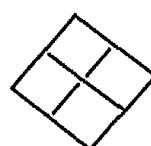
$$\begin{array}{r}
 & 7 & 5 & 2 \\
 & 5 & 7 & 4 \\
 & \dots & 6 & 3 \\
 \dots & 11 & 12 & 9 & 10 & 7 \\
 & 13 & 9 & 6 & 4 \\
 & \dots & 15 & 10 & 7 \\
 & 94 & (84) & 74 & - \\
 & 34 & ( ) & 66 & -
 \end{array}$$

ب اكمل الناقص فيما يلى :

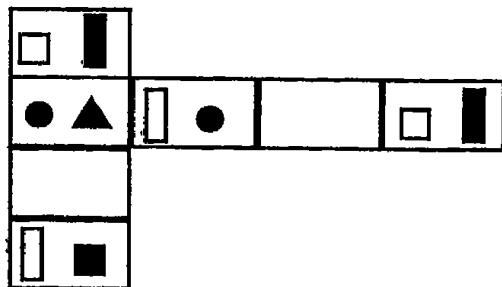
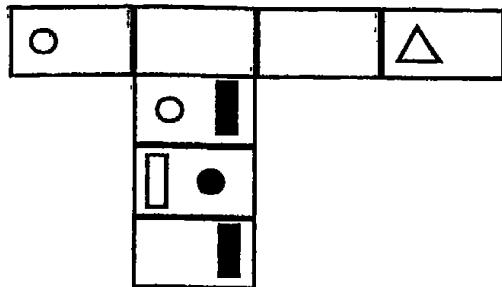


٣ - نماذج من بنود الأشكال : (نفس المصدر)

أ - أكمل مجموعة الأشكال التالية بشكل من الأشكال المرقمة (من ١ - ٦) :



ب - أكمل مسلسلات الأشكال:



٤ - نماذج في الاستدلال:

أ - في لغة من لغات الشفرة يبدأ ترقيم الحروف الهجائية بالرقم ٣، وعند الكتابة بهذه اللغة يربع الرقم المتناظر للحرف ثم يطرح من الناتج قيمة الرقم المتناظر.

مثال: الكلمة (ابحث) تكتب بهذه الشفرة كما يلى: ٦ - ١٢ - ٤٢ - ٣٠

والآن استخدم هذه الشفرة في ترجمة ما يلى:

- احضر

٤٦٢ - ٦ - ١٨٢

ب - خالد عمره ٧ سنوات، وبعد ٣ سنوات يصبح عمره ضعف عمر أحمد،  
فكم يبلغ عمر أحمد الآن؟

- يوسف يجلس على يسار على، وخالد يجلس على يسار يوسف، وفيصل  
يجلس على يمين على، وسالم يجلس بين يوسف وعلى. فأين موقع سالم من  
المجموعة؟

- كل الهنود رحلوا مع العرب، وبعض العرب رحلوا مع الألمان، وكل الألمان  
رحلوا مع الروس.

فماذا عن رحيل الهنود مع الروس؟

وبالإضافة إلى اختبارات الذكاء كقدرة فطرية عامة، هناك أيضا مجموعة من  
الاختبارات التي تستخدم في قياس القدرات الخاصة، مثل القدرة اللغوية أو العددية أو  
الميكانيكية أو غير ذلك.

كما أن هناك - وهذا هو الشائع من حيث الاستخدام - بطاريات لقياس مجموعة  
من القدرات مثل اختبار شيكاجو للقدرات العقلية الأولية، وقد بني على ما اقترحه  
«ثرستون» من تصنيف للقدرات الأولية كما سبقت الإشارة إليه.

ومثال آخر هو اختبارات الاستعدادات التفاضلية الذي أعد أولاً في سنة ١٩٤٧، ثم عدل في سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٧٣، وتستخدم هذه الاختبارات (البطارية) في ميادين التوجيه التربوي والمهني وتقيس الأبعاد التالية:

- القدرة اللغوية.
- المحاكمة العقلية.
- القدرة العددية.
- التفكير التجريدي.
- السرعة الكتابية والدقة.
- المعالجة الذهنية الميكانيكية.
- العلاقات المكانية.
- استخدام اللغة والهجاء.

ومثال ثالث هو البطارية العامة لاختبارات الاستعدادات التي صممت بواسطة مكتب التوظيف الأمريكي. وتغطي هذه البطارية النواحي التالية:

- القدرة العامة على التعلم (وتستنتج من درجات اللغة والمعالجة الرياضية والمعالجة المكانية).
- الاستعداد اللغوي.
- الاستعداد الرياضي (العدي).
- القدرة على التصور المكاني (المعالجة الأشكال الهندسية).
- القدرة على إدراك الشكل أو الهيئة.
- الإدراك الكتابي.
- التوافق الحركي.
- مهارة أصابع اليد.
- مهارة اليد.

وهناك العديد من مثل هذه الاختبارات والبطاريات صممت وطورت حديثاً في مراكز البحوث الخاصة بتحليل القدرات أو الهيئات الاستشارية التي تهتم بعمليات التوجيه والإرشاد في المجال التربوي أو المجال المهني على وجه الخصوص، وكذلك المؤسسات التي تختص بقياس إنتاجية العمل وكفاءة العاملين.

## **د - تحليل اختبارات الذكاء والقدرات:**

ربما كان أهم جزء في دراسة اختبارات الذكاء والقدرات هو عملية تحليل هذه الاختبارات من أجل التعرف على بناء الأبعاد التي تقيسها.

وهذه العملية - عملية التحليل - هي التي تؤدي إلى بناء اختبارات ومقاييس صادقة وثابتة، إذ إنها - أي هذه العملية - توضح عناصر ومكونات القدرة. ومن ثم يمكن على الأقل اقتراح البنود والوحدات المناسبة.

والحقيقة أن عملية التحليل هذه تعتمد على استخدام الرياضيات. الأمر الذي قد لا يكون مريحا بالنسبة للقارئ غير المختصين في الرياضيات أو العلوم الطبيعية - ولهذا فإننا سوف نهتم كثيراً بالمنطق الذي تعتمد عليه عملية التحليل، أما الخطوات الحسابية أو الرياضية فإن وجود أجهزة الحساب الأولى سوف تساعد كثيراً على إثامها، وتبقى عملية التفسير أو التحليل.

نعود ونقول: إن هدف عملية التحليل هو التعرف على مكونات الاختبارات ومكونات وعناصر الأبعاد التي تقيسها هذه الاختبارات. ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ لتأخذ المثال التالي:

إذا أردنا أن نعرف مكونات وعناصر أي مجتمع من المجتمعات البشرية مثلاً فإننا نراقب سلوك أفراده وعاداتهم واتجاهاتهم وغير ذلك من التغيرات التي لها صلة ببناء هذا المجتمع، ونحن في هذا نعتمد دائماً على ملاحظة وتسجيل أنواع السلوك التي يشترك فيها أكثر من فرد واحد، أو يعني آخر أنماط السلوك التي تربط بين مجموعة من الأفراد ونسجل هذا النمط على أنه أحد مكونات هذا المجتمع.

ذلك نبحث في ملامح أفراد المجتمع حتى نستخلص القدر المشترك من التشابه بين هؤلاء الأفراد من حيث لون البشرة مثلاً أو لون الشعر أو طول القامة أو غير ذلك من الملامح الأخرى بشرط أن تكون مشتركة بين عدد كبير من أفراد هذا المجتمع حتى نقول: إن هذه صفة تمثل أحد مكوناته وخصائصه. وعليه يمكن إرجاع هذا العنصر (لون البشرة مثلاً) إلى العوامل الجغرافية أو الوراثية أو أي مصدر آخر يساعد على تفسير وجود العنصر.

وبالمثل لو أنا نفحص نتائج مجموعة من الاختبارات بعد تطبيقها على مجموعة من الأفراد فإننا قد نلاحظ أن هناك تشابهاً بين نتائج بعض هذه الاختبارات مع البعض الآخر، ومن ثم نحاول أن نقول: إن هذا التشابه يمثل عنصراً مشتركاً بين ما تقيسه هذه الاختبارات، كما نحاول أيضاً بطبيعة الحال أن نرجع هذا التشابه إلى مصدر أو عامل يساعد على تفسير وجوده.

هذا التشابه أو الاختلاف يمكن أن يلاحظ من الناحية العامة وبطريقة كيفية، ولكن سبق أن تعرضنا في مكان آخر من هذا الكتاب إلى طريقة كمية لمعرفة مدى التشابه بين درجات اختبار ودرجات اختبار آخر، أو مدى الارتباط والعلاقة بين هاتين المجموعتين من الدرجات، وقلنا إن الطريقة المكنته هي حساب معامل الارتباط بين هذين التوزيعين من الدرجات.

ومعامل الارتباط الذي اقترحه بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرين عندما تكون هذه العلاقة خطية يمكن حسابه من المعادلة التالية:

$$س . ص = \frac{\text{مج س ص}}{\text{مج س}^2 \times \text{مج ص}^2}$$

(راجع الفصل الأول)

$$\text{أو } س . ص = \frac{\text{مج } [\text{درجات زيتا}(س) \times \text{درجات زيتا}(ص)]}{n}$$

أو قد نلجأ إلى حساب معامل الارتباط الرباعي Tetrachoric عن طريق تصنيف الاستجابات (الدرجات في جدول رباعي كما يلى: (مثال)

ص

المجموع	تحت المتوسط	فوق المتوسط	
٢٠	٨	١٢	فوق المتوسط
٣٠	١٢	١٨	تحت المتوسط
٥٠	٢٠	٣٠	المجموع

ثم نعين قيمة المعامل من جداول خاصة.

وعلى العموم فنحن الآن على بينة من أن الخطوة الأولى والأساسية في عملية التحليل - أي تحليل - هي حساب معامل الارتباط أو تحديد درجة التشابه أو العلاقة بين ما نلاحظه من درجات في حالة الاختبارات أو من أنماط سلوكية في حالة دراستنا لأى مجتمع من المجتمعات.

وسوف نستعرض فيما يلى مدخلين مختلفين لإجراء هذا التحليل وهما: تحليل التجمعات والتحليل العاملى:

## أولاً - تحليل التجمعات : Cluster Analysis

الخطوة الأولى في هذه العملية هي حساب معاملات الارتباط البيانية بين المتغيرات المختلفة . فإذا كان لدينا أربعة اختبارات فإن المعاملات البيانية في هذه الحالة سوف يكون

$$\text{عددتها ستة} = \frac{n(n-1)}{1 \times 2} \quad \text{وهي} \quad ٣٠, ٤٠, ٣٠, ٤٠, ٣٠, ٤٠$$

وبطبيعة الحال كلما زاد عدد المتغيرات زاد عدد المعاملات البيانية  
ويبالنظر إلى جدول هذه المعاملات فقد نلاحظ تجتمعا محددا من المتغيرات يمكن أن يلقى ضوءا على العوامل الكامنة وراء هذا التجمع ، ويساعد على تفسيره . فإذا لاحظنا وجود مثل هذا التجمع أو غيره من التجمعات نلجأ إلى حساب ما يسمى معامل الانتقاء Coefficient B - وهو عبارة عن النسبة بين متوسط معاملات الارتباط البيانية داخل هذا التجمع إلى متوسط معاملات الارتباط بين المتغيرات داخل التجمع من جهة ، والمتغيرات خارج التجمع من جهة أخرى .

$$\text{أي أن معامل الانتقاء} = \frac{\text{متوسط معاملات الارتباط داخل التجمع}}{\text{متوسط معاملات الارتباط بين المتغيرات داخل وخارج التجمع}}$$

وهذا يعني أنه إذا كانت هذه النسبة أو هذا المعامل = 1 (أي أن البسط = المقام)  
فإن المتغيرات داخل التجمع لا ترتبط بعضها البعض أكثر من ارتباطها بالمتغيرات خارج التجمع . أو يعني آخر لا وجود لهذا التجمع إلا في صورة افتراضية بحثة .

والطريقة التي سوف نشرحها لحساب معامل الانتقاء هي من اقتراح «هولزينجر» وهارمون وقام بتطويرها «تايرون» .

### خطوات حساب معامل الانتقاء Belonging Cofficient

غالباً ما تكون نقطة البداية في هذه العملية هي التغييران اللذان يكون بينهما أعلى معامل ارتباط ، وهما بداية التجمع ثم نستمر في إضافة المتغيرات إليهما واحدا بعد الآخر حتى ينخفض معامل الانتقاء ، وهنا يتحدد التجمع .

أ - بناء على المصفوفة التالية يتم إعداد جدول خاص ترتب فيه معاملات الارتباط

حسب قيمتها العددية :

(المصفوفة)

٦	٥	٤	٣	٢	١	
٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٨	٠,٨		١
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٧		٠,٨	٢
٠,٣	٠,٤	٠,٥		٠,٧	٠,٨	٣
٠,٤	٠,٦		٠,٥	٠,٤	٠,٥	٤
٠,٦		٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٥
	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٦
١,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٧	٢,٣	٢,٨	

الجدول

٠,٨	٠,٧	٠,٦	,٥	,٤	٠,٣	
٣,٢			٤	٥	٦	١
١	٣			٤,٥	٦	٢
١	٢		٤	٥	٦	٣
		٥	٣,١	٢,٦		٤
		٦,٤	٣,٢,١		٣,٢,١	٥
		٥		٤		٦

من هذا الجدول يتضح أن معامل الارتباط بين الاختبار رقم ١ والاختبار رقم ٦ هو ٣,٠ (السطر الأول) ومعامل الارتباط بين الاختبار رقم ٤ والاختبار رقم ٦ أو ٢ هو ٤,٠ (السطر الرابع) وهكذا.

ب - يرسم جدول آخر يتكون من إحدى عشرة خانة لحساب معامل الانتقاء على النحو التالي:

١ - في الخانة الأولى توضع أرقام الاختبارات في داخل التجمع، ويكون ذلك بالترتيب حيث نبدأ بأعلى معامل ارتباط، وهو في حالتنا هذه ٠,٨، وهو

معامل الارتباط بين الاختبار رقم (١) والاختبار رقم (٢)، وكذلك بين (١)، (٢) وبين (٣). وبناء على ذلك تضع في الخانة الأولى (١، ٢) على أساس أنها ببداية التجمع.

٢ - في الخانة الثانية نضع مجموع معاملات الارتباط تحت الاختبار رقم (١) + مجموع معاملات الارتباط تحت الاختبار رقم (٢).

أى  $2, 6 + 2, 8 = 5, 4$  (راجع المصفوفة السابقة).

٣ - نضع مجموع معاملات الارتباط تحت الاختبار المضاف إلى التجمع وبين الاختبارات داخل التجمع، وفي هذه الحالة أمامنا ١ ، ٢ فقط ومعنى ذلك أن مجموع معامل الارتباط بين ١ ، ٨ = ٢ . ولكن لنفرض أنه في المحاولة التالية أضفنا الاختبار رقم (٣) إلى الاختبار رقم (٢) والاختبار رقم (١)، فهذا يعني أن نجمع معامل ارتباط (٣.٣) + معامل ارتباط (٣.٣) = ١,٥

أى  $3, 1 + 3, 8 = 7, 0$ .

٤ - في الخانة الرابعة من الجدول نضع مجموع معاملات الارتباط بين الاختبارات داخل التجمع، ففي حالة الاختبارين ١ ، ٢ يكون مجموع المعاملات هو ٠,٨ (لأن  $2, 0 + 2, 8 = 0, 8$ ).

ولكن لنفرض أنه من المحاولات التالية أدخل الاختبار (٣) إلى التجمع فإنه يصبح مجموع المعاملات في هذه الحالة هو:

$$3, 0 + 3, 1 + 3, 8 \\ 2, 0 + 0, 8 + 0, 7 = 7, 5$$

٥ - في الخانة الخامسة نضع مجموع معاملات الارتباطات بين الاختبارات داخل التجمع من جهة وبين الاختبارات خارج التجمع من جهة أخرى، أى يكون المطلوب في مثالنا هذا هو مجموع:

$$6, 1 + 4, 1 + 3, 0$$

وكذلك  $3, 0 + 4, 3 + 5, 0$

حيث إن الاختبارات داخل التجمع هي ١ ، ٢

والاختبارات خارج التجمع هي ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦

وتكون حصيلة الجمع هي ٣,٨ (راجع المصفوفة السابقة).

٦ - في الخانة السادسة يوضع عدد الاختبارات داخل التجمع، وفي هذه الحالة تساوى ٢ أى  $L = 2$ .

٧ - في الخانة السابعة يوضع عدد الارتباطات البيانية في التجمع بناء على القانون  $\frac{n(n-1)}{2}$  (في هذا المثال = 1).

$$1 \times 2$$

٨ - في الخانة الثامنة يوضع العدد المتبقى من معاملات الارتباطات البيانية، أي تلك التي بين الاختبارات في التجمع، وبين تلك التي ليست في التجمع وتساوي  $n - \frac{n(n-1)}{2}$  حيث  $n$  هي العدد الكلى للاختبارات وهي ٦.

.. العدد المتبقى من المعاملات البيانية في هذا المثال = ٢  $(6 - 2) = 4$ .

٩ - في الخانة التاسعة نحسب متوسط معامل الارتباط داخل التجمع (اقسم العمود ٤ ÷ العمود رقم ٧) وتساوي في هذه الحالة  $0,8 \div 0,8 = 1$ .

١٠ - يحسب في هذه الخانة متوسط معاملات الارتباط بين الاختبارات داخل التجمع والاختبارات الأخرى (اقسم العمود رقم ٥ ÷ العمود ٨) وفي هذه الحالة يساوى  $0,8 \div 0,475 = 1,68$ .

١١ - في الخانة رقم ١١ يتم حساب معامل الانتقاء لقسمة العمود رقم ٩ ÷ العمود ١٠ . وفي هذه الحالة  $0,8 \div 0,475 = 1,68$  ، وهذا المعامل يعني أن هناك تجتمعا فعليا يبدأ بالاختبارين ١ ، ٢.

يمكن بعد ذلك إضافة الاختبارات الأخرى، وخاصة تلك التي لها معامل ارتباط عال أو قوى بأي من الاختبارين الآخرين. ونكرر نفس الخطوات السابقة في الجدول الذي يمكن توضيحه فيما يلى:

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)
معامل الانتقاء (٩ ÷ ١٠)	متوسط معاملات الارتباط بين الاختبارات وخارج التجمع (٤ ÷ ٧)	متوسط معاملات الارتباط داخل التجمع (٦ ÷ ٨)	من تجتمعا فعليا	بيان تجتمعا فعليا	تجتمعا فعليا	تجتمعا فعليا	تجتمعا فعليا	تجتمعا فعليا	تجتمعا فعليا	تجتمعا فعليا
١,٦٨	٠,٤٧٥	٠,٨	٨	١	٢	٣,٨	٠,٨	٠,٨	٥,٤	٢,١
١,٢٥	٠,٤	٠,٥	٩	٣	٣	٣,٥	١,٥	١,٥	٨,١	٣,٢٠١



## ثانياً - التحليل العاملى Factor Analysis

«التحليل العاملى عملية رياضية لا يقبل عليها كثيراً دارس علم النفس، وخاصة إذا لم تكن خلفيته علمية رياضية» - والحقيقة أن هذا تصور غير صحيح؛ لأن أي عملية رياضية إذا لم تستند إلى منطق مفهوم وتصور واضح تصبح لا أكثر من عملية حسابية عديمة الجدوى ولا معنى لها. وإذا كان الأمر هكذا فيما سبق فكيف يكون الأمر الآن بعد دخول الحاسوب الآلى والأدوات المتقدمة في مجال علم النفس والقياس النفسي. فإنه من الممكن حالياً أن يقوم هذا الحاسوب الآلى - بناء على برنامج مسبق - بجميع الخطوات الرياضية والحسابات اللازمية لإتمام عملية التحليل العاملى فيما عدا عملية التفسير والتحليل والتعليق، وهى عملية لا يقوم بها إلا العقل الإنسانى، ولا يقوم بها إلا في وجود منطق مفهوم وتصور واضح.

ومن هنا كان الأمر يتطلب منا حالياً أن نناقش هذا المنطق ونحدد هذا التصور حتى يتمكن القارئ - أو الدارس بمعنى أدق - أن يقوم بالتعليق والتفسير.

عملية التحليل العاملى عملية تبحث عن العوامل المشتركة بين مجموعة من الاختبارات، وهي بهذا عملية تميل إلى التبسيط، أي تصف العلاقة بين هذه الاختبارات في أبسط صورها. فإذاً فمن الممكن أن نحدد عن طريق عملية التحليل العاملى خمسة عوامل تربط عشرين اختباراً على سبيل المثال فإنه من اليسير أن نعتمد على خمسة أبعاد (التي تقابل العوامل) فقط، ولا داعي أن نأخذ في حسابنا عشرين بعداً تبدو كما لو كانت مختلفة.

ونعود إلى بعض أمثلتنا السابقة: فإذاً يمكن أن نحدد لون البشرة وطول القامة وللون العينين والملبس كعوامل تربط جماعة من الناس يعيشون في مكان واحد، فإنه يمكن الاعتماد على هذه الأبعاد في وصف العلاقة بين هؤلاء الأفراد، بدلاً من أن نصف كل فرد على حدة، والمنطق الذي تعتمد عليه عملية التحليل العاملى يمكن تبسيطه على النحو التالي:

١ - إذا كان هناك اختباران يقيسان نفس القدرة فلا بد أن نحصل منها بعد تطبيقهما على مجموعة معينة نفس النتائج. فإذاً كنا نقىس طول قطعة من الخشب باستخدام مسطرة مدرجة بالستيمتر، ثم قسنا طول نفس القطعة باستخدام مسطرة مدرجة بالبوصة والقدم، فلا بد أننا سوف نحصل على نفس النتيجة ما دامت المسطرتان تقيسان شيئاً واحداً هو طول قطعة الخشب.

وبالتالي فإذاً كنا نقىس أطوال عشر قطع من الخشب باستخدام المسطرة الأولى (ذات التدرج стимتر)، ثم رتبنا القطع العشرة حسب الطول. وعدنا وقسنا

أطوال هذه القطع بالمسطرة الثانية (المدرجة بواسطة البوصة والقدم) ثم ربناها أيضا بناء على الطول فإننا سوف نحصل على نفس الترتيب سواء استخدمنا المسطرة الأولى أو المسطرة الثانية، وذلك لأننا نقيس شيئا واحدا أو خاصية واحدة. أما إذا كنا نقيس بعدين مختلفين (الطول والارتفاع مثلا) فليس بالضرورة أن نحصل على نفس النتائج كما في الحالة السابقة.

٢ - إذا كان هناك اختباران يشتراكان معا في بعض القدرات التي يقيسها كل من هذين الاختبارين، فإن النتائج إلى نحصل عليها من تطبيق هذين الاختبارين على مجموعة معينة سوف تتفق بقدر يتناسب مع مقدار اشتراك هذين الاختبارين في هذه القدرة أو تلك.

٣ - وعلى هذا فإذا كانت نتائج الاختبار (أ) تتفق مع نتائج الاختبار (ب) إلى حد ما، وإذا كانت نتائج الاختبار (أ) تتفق مع نتائج الاختبار (هـ) أيضا إلى حد ما فإننا نتوقع أن تكون الاختبارات الثلاثة تقيس شيئا واحدا تقربيا، وعلى ذلك فإننا لابد أن نجد علاقة بين الاختبار (ب) والاختبار (هـ). فإذا لم نجد هذه العلاقة فإنه يمكن أن نفسر الحالة بأن نقول: إن الاختبار (ب) يرتبط بجزء من الاختبار (أ) والاختبار (هـ) يرتبط بجزء آخر من الاختبار (أ). فإذا كان الاختبار (ب) هو اختبار في الذاكرة، والاختبار (هـ) هو اختبار في الذكاء، فلابد إذن أن يكون الاختبار (أ) هو اختبار في الذاكرة والذكاء، وهذا يعلل للعلاقة الموجودة بين الاختبارات الثلاث أ، ب، هـ.

هذه العلاقة - كما سبق أن أشرنا في أكثر من مكان - تقاس بواسطة حساب معامل الارتباط، ونعود ونؤكّد مرة أخرى أن الخطوة الأولى والأساسية في عملية التحليل - سواء كانت تحليل تجمعات أو تحليل عامليا - هي خطوة حساب معامل الارتباط.

٤ - وبناء على ما سبق نقول: إن الاختبار (أ) يحتوى على عامل (أو قدرة) معين بدرجة تختلف عن درجة احتواء الاختبار (ب) على نفس العامل، وكذلك بالنسبة لاختبار (ج)، وتسمى درجة احتواء الاختبار لعامل معين درجة التشبع (سـ).

٥ - معامل الارتباط (العلاقة) بين الاختبار (أ) والاختبار (ب) يساوى حاصل ضرب درجة تشبع الاختبار (أ) بمعامل معين (أ)  $\times$  درجة تشبع الاختبار (ب) بنفس العامل. أي أن  $S_{ab} = (S_a^1 \times S_b^1)$ ، وقياسا على ذلك فإن معامل الارتباط بين الاختبار (أ) ونفسه  $= (S_a^1)^2$  أي  $S_a^1 \times S_a^1$ .

هذه النقاط الخمسة توضح في تبسيط المنطق الذي تستند عليه عملية التحليل العاملى . ويمكن أن نوضح بعد ذلك العملية نفسها فنقول اعتمادا على ما سبق أن معامل الارتباط الذى نلاحظه بين اختبارين (طبعا معامل ارتباط موجب له دلالة إحصائية) إنما يدل على شيء مشترك بينهما أو عامل يربط بينهما . وبطريقة أخرى نقول إنه إذا طبقنا اختبارين على مجموعة أو عينة ما فإن معامل الارتباط بين نتائج الاختبارين يعتمد بطبيعة الحال على مدى وجود هذا العامل المشترك (القدرة) بين هذين الاختبارين ، وبنفس المنطق إذا طبقنا مجموعة كبيرة من الاختبارات على عينة من الأفراد فإن العلاقات الناتجة أو معاملات الارتباط بين الاختبارات بعضها البعض (تسمى معاملات الارتباط البيانية) سوف تعتمد على مقدار تأثير العوامل المختلفة (عامل أو أكثر) على درجات كل اختبار من هذه الاختبارات . ولتوسيع ذلك لنأخذ المثال التالي :

لنفرض أن لدينا عددا من أنابيب المياه (صنابير مياه) ذات حجوم وأقطار مختلفة جميعها تتصل بمصدر للمياه يدفع الماء بانتظام ونريد الآن أن نعرف الوقت الذى يستغرقه كل صنبور من هذه الصنابير فى ملء الإبريق بالماء (الاختبار الأول) كما نريد أن نعرف أيضا الوقت الذى يستغرقه كل صنبور فى ملء دلو كبير بالماء (الاختبار الثاني) ، واضح بطبيعة الحال أن الصنبور الذى سوف يملأ الإبريق الصغير أسرع هو نفسه الصنبور الذى سوف يملأ الدلو الكبير أسرع ، والصنبور الأبطأ فى ملء الإبريق الصغير يكون هو نفسه الأبطأ فى ملء الدلو الكبير . وعليه يمكن أن نقول: إن معامل الارتباط بين نتائج الاختبارين ، الاختبار الأول (ملء الإبريق الصغير) ، والاختبار الثاني (ملء الدلو الكبير) هو معامل تام موجب = ١ . . . .

لنفرض الآن أنه أثناء ملء الإبريق والدلو هبت رياح شديدة ومتقطعة وغير ثابتة الاتجاه ، فإنه من المتوقع بطبيعة الحال ألا يصل كل الماء إلى الإبريق أو الدلو لأن جزءا منه سوف تدفعه الرياح إلى خارج هذين الإناءين ، ولهذا لن يكون هناك معامل ارتباط تام موجب فى هذه الحال ، لأن تأثير الرياح غير ثابت ، فهو يختلف فى حالة الإبريق عنه فى حالة الدلو . إذ أنه فى حالة الإبريق سوف يكون الفقد النسبي للمياه كبيرا (لأن الإبريق صغير) . أما فى حالة الدلو فإن الفقد النسبي سوف يكون قليلا (لأن الدلو كبير) . ونقصد بالفقد النسبي هو النسبة بين كمية المياه المفقودة إلى كمية المياه الموجودة فى الإناء .

لنفرض الآن أن الفقد النسبي فى حالة الإبريق الصغير هو ٥٪ ، وفي حالة الدلو هو ٣٪ . وعلى ذلك فإن (عامل حجم الصنبور) سوف يحدد سرعة ملء الدلو بقدر ٧٠٪ ، كما أنه (نفس العامل) سوف يحدد سرعة ملء الإبريق الصغير بقدر ٥٪ .

ومعامل الارتباط في هذه الحالة سوف يكون  $50\% \times 70\% = 35\%$ ، وهو معامل الارتباط الذي يعود إلى (عامل) حجم الصنبور. أما  $50\%, 70\%$  فهما مقدار تшибع كل حالة (الاختبار الأول ملء الإبريق، والاختبار الثاني ملء الدلو) بهذا العامل (عامل حجم الصنبور).

بهذا تكون قد أوضحنا علاقة معامل الارتباط بين اختبارين بمقدار تшибع كل منهما بعامل معين.

ولنفرض الآن أن هناك أكثر من عامل (أ، ب) يؤثر على درجات اختبارين (1، 2)، فإنه قياساً على ما سبق يكون معامل الارتباط بين هذين الاختبارين هو مجموع حواصل ضرب التшибعات أي أن:

$$S_{AB} = (S_1^A \times S_2^A) + (S_1^B \times S_2^B) \text{ وهذا.}$$

وعليه فإن معامل الارتباط من الاختبار نفسه =  $S_{AA} = S_1^A + S_2^A$ .

### العلاقة بين عدد الاختبارات وعدد العوامل،

قلنا فيما سبق أن عملية التحليل العاملى هي عملية البحث عن العوامل المشتركة بين مجموعة من الاختبارات، والآن يجب أن نعرف عدد العوامل التي يمكن الحصول عليها (أو البحث عنها) في مجموعة محددة العدد من الاختبارات، وذلك حتى لا نستقر في عملية التحليل الرياضي. وهناك معادلة يمكن تطبيقها لمعرفة عدد العوامل عندما نعرف عدد الاختبارات وهي:

$$\text{عدد العوامل يساوى أو أقل من } \sqrt{\frac{1}{2}(2n+1)} - 1$$

حيث  $n$  هو عدد الاختبارات.

فإذا كان لدينا 6 اختبارات فإن العوامل المتوقعة هي 3 أو أقل كما يتضح فيما يلى:

$$\begin{aligned} & \sqrt{\frac{1}{2}(2(6)+1)} - 1 \\ & \sqrt{\frac{1}{2}(13)} - 1 \\ & \sqrt{6.5} - 1 \\ & \sqrt{6.5} = 3 \end{aligned}$$

والجدول التالي يسهل عملية التعرف على عدد العوامل المتوقعة عندما نعرف عدد الاختبارات:

عدد العوامل س	عدد الاختبارات ن
١	٣
٢	٥
٣	٦
٤	٨
٥	٩
٦	١٠
٧	١٢
٨	١٣
٩	١٤
١٠	١٥

وهذا يعني أنه إذا كان لدينا ١٥ اختبارا على سبيل المثال فإن أقصى عدد من العوامل يمكن أن تتوقيعه هو ١٠ عوامل، ولكن قد يكون لدينا ثلاثة عوامل فقط ولا أكثر من ذلك.

#### خطوات حسابية في التحليل العاملی:

سوف نصف فيما يلى الخطوات الحسابية الأساسية في التحليل العاملی، وهي بسيطة إذ إنها تعتمد على عمليات الإضافة (الجمع والضرب). ولن تستخدم الأرقام في المثال الذي سوف نستعرضه، بل سنحاول فهم كيفية الوصول إلى مقدار تشبع أي اختبار من الاختبارات بأى عامل من العوامل.

نفترض أن لدينا أربعة اختبارات ١، ٢، ٣، ٤ وهذه الاختبارات الأربع مشبعة بعامل معين بمقدار (أ)، (ب)، (ھ)، (د) على التوالي، أي أن الاختبار (١) مشبّع بدرجة (أ) من هذا العامل، والاختبار (٢) مشبّع بدرجة (ب) من نفس العامل، والاختبار (٣) مشبّع بدرجة (ھ) من العامل، والاختبار (٤) مشبّع بدرجة (د).

الخطوة الأولى هي حساب معاملات الارتباط البيئية للاختبارات الأربع، وفي هذه الحالة سوف نعتمد على ما سبق أن أشرنا إليه من علاقة معامل الارتباط بين اختبارين بدرجة تشبع كل منها بمعامل معين.

والخطوة الثانية هي ترتيب معاملات الارتباط في مصفوفة على النحو التالي:

$\alpha_4$	$\alpha_3$	$\alpha_2$	$\alpha_1$	
$\alpha_d$	$\alpha_h$	$\alpha_b$	$\alpha_f$	$\alpha_1(1)$
$b_d$	$b_h$	$b_f$	$b_1$	$b(2)$
$h_d$	$h_f$	$h_b$	$h_1$	$h(3)$
$f_d$	$f_h$	$f_b$	$f_1$	$f(4)$

لاحظ أن درجات التشبعات  $\alpha$ ،  $b$ ،  $h$ ،  $f$  هي التي نريد أن نحدد قيمتها.  
الخطوة الثالثة نجمع الأعمدة جمعاً رأسياً أي في حالة العمود الأول نحصل على  $\alpha + b + h + f$ .

وعندما نأخذ  $\alpha$  عامل مشترك نحصل على  $\alpha(\alpha + b + h + f)$   
وبالمثل في العمود الثاني نحصل على  $b(\alpha + b + h + f)$   
وبالمثل في العمود الثالث نحصل على  $h(\alpha + b + h + f)$   
وبالمثل في العمود الرابع نحصل على  $f(\alpha + b + h + f)$   
الخطوة الرابعة نجمع نواتج الجمع الرأسى جمعاً أفقياً حيث نجمع  $\alpha(\alpha + b + h + f) + b(\alpha + b + h + f) + h(\alpha + b + h + f) + f(\alpha + b + h + f)$ .

فيإذا أخذنا المقدار  $(\alpha + b + h + f)$  عامل مشترك فإننا نحصل على  $(\alpha + b + h + f)(\alpha + b + h + f)$ .

أو بمعنى آخر  $(\alpha + b + h + f)^2$  أو جمع المجاميع.

وهذا المقدار يساوى مربع مجموع تشبعات الاختبارات الأربع.

الخطوة الخامسة نحسب الجذر التربيعي لجمع المجاميع.

الخطوة السادسة نقسم كل جمع رأسى على الجذر التربيعى لجمع المجاميع حيث نحصل على مقدار تسبّب كل اختبار بهذا العامل وهو المطلوب أى أن

$$\text{الجمع الرأسى تحت العمود الأول} = \frac{1 + ب + ه + د}{جذر التربيعى لجمع المجاميع}$$

$$جذر التربيعى لجمع المجاميع = \frac{1 + ب + ه + د}{1 + ب + ه + د}$$

وللتلخيص:

- ١ - احسب معاملات الارتباط التباين.
- ٢ - رتب هذه المعاملات في مصفوفة.
- ٣ - اجمع الأعمدة جمما رأسيا.
- ٤ - اجمع النواتج جمما أفقيا (جمع المجاميع).
- ٥ - احسب الجذر التربيعى لجمع المجاميع.
- ٦ - اقسم كل جمع رأسى (خطوة رقم ٣) على الجذر التربيعى لتحصل على مقدار تسبّب الاختبار بالعامل.

#### طرق التحليل العاملى:

سوف نستعرض في الفقرات التالية بعض الطرق المستخدمة في عملية التحليل العاملى، ونخوض بالذات طريقة الجمع البسيط (بيروت)، أو الطريقة شبه المركزية (ثرستون) ثم الطريقة التقاريرية (فؤاد البهى).

وعلى العموم فإن هاتين الطريقتين أو غيرهما تشتراكان معا في الخطوات الحسابية التي أشرنا إليها في الفقرات السابقة، ولكنهما تختلفان في بعض الأمور الدقيقة التي سوف تتضح للقارئ بسهولة أثناء الوصف والمناقشة. وما يجب أن تذكره دائمًا أن «شارلس سبيرمان» كان أول من استعان بهذه الطريقة في بحوثه المبكرة عن الذكاء (حوالى سنة ١٩٠٤) وهنا سوف نستعرض في إيجاز ملامح الطريقة في بدايتها الأولى: أي تلك التي استخدمها سبيرمان:

ننظر الآن إلى مصفوفة معاملات الارتباط التالية: (أربعة اختبارات)

٤	٣	٢	١	
٠,٥٤	٠,٦٣	٠,٧٢	٠,٧٢	١
٠,٤٨	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٦٣	٢
٠,٤٢	٠,٤٢	٠,٤٨	٠,٥٤	٣
				٤

نلاحظ ما يلى:

١ - جميع معاملات الارتباط الموجودة في المصفوفة موجبة، وهذا يعني أن هناك عاملًا ما يربط هذه الاختبارات الأربع مع بعضها البعض.

٢ - المعاملات الأربع الموجودة في أعلى المصفوفة إلى اليسار تربطها علاقة النسبة والتناسب أي أن  $\frac{.63}{.56} = \frac{.54}{.48}$

أو بصورة أخرى حاصل ضرب الطرفين = حاصل ضرب الوسطين.

$$\text{أي } .63 \times .48 = .56 \times .54$$

وهذه القاعدة تنطبق على أي أربعة معاملات ارتباط أخرى، وبناء على هذه القاعدة يمكن استنتاج معامل الارتباط غير الموجود في أي رباعية (هكذا سماها سبيرمان، والحقيقة أنه كان أول من لفت الانتباه إلى هذه الخاصية).

أي أنه في حالة حساب معامل الارتباط بين الاختبار الثاني ونفسه يمكن أن يتم ذلك كما يلى:  $.72 \times .56 = .63 \times .54$ .

$$\therefore S = \frac{.72 \times .56}{.63 \times .54} = .64$$

وبالتالي يمكن حساب مقدار تشبع الاختبار الثاني بهذا العامل حيث يساوى الجذر

$$\sqrt{\text{التربيعي لمعامل الارتباط}} = \sqrt{.64} = .8$$

ونحصل على نفس النتيجة إذا استخدمنا رباعية أخرى مثل:

$$.72 \times .48 = .54 \times .56$$

$$\therefore S = \frac{.72 \times .48}{.54 \times .56} = .64$$

$$\therefore \text{مقدار التشبع} = \sqrt{.64} = .8 \quad \text{وهكذا}$$

وعلى ذلك فإنه يمكن أن تكون هناك معادلة معينة للحصول على مقدار تشبع أحد الاختبارات بأحد العوامل إذا عرفنا معامل ارتباط هذا الاختبار باختبارين آخرين:

لتفرض أن لدينا الاختبار ١ ، ٢ ، ٣ فتكون المعادلة:

$$\frac{س_١ \times س_٢}{س_٣} = س$$

حيث  $س$  هي مقدار تشبع الاختبار رقم (١) بالعامل

$س_٢$  معامل الارتباط بين الاختبار (١)، (٢)

$س_٣$  معامل الارتباط بين الاختبار (٢)، (٣).

٣ - يلاحظ لذلك خاصية ثلاثة، وهي خاصية الترتيب الهرمي لمعاملات الارتباط. ففي السطر الأول أو العمود الأول نلاحظ أن المعاملات مرتبة على النحو التالي:

٧٢ ، ٠ وهى تساوى  $٩ \times ٨ \times ٠$

٦٣ ، ٠ وهى تساوى  $٩ \times ٧ \times ٠$

٥٤ ، ٠ وهى تساوى  $٩ \times ٦ \times ٠$

لاحظ ثبات المكون الأول (٩ ، ٠) وتناقص المكون الثاني: (٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥) وخلاصة القول أن هذه الملامة قد لا تنطبق على مصفوفات معاملات الارتباط التي نحصل عليها من التطبيق العملى في ميدان المقاييس والاختبارات. إذ إن معظم ما نحصل عليه يختلف تماماً عن الصورة التي وصفناها في تلك المصفوفة، والتي تعتبر مثالية إلى حد كبير. لذلك سوف نصف فيما يلى خطوات عملية التحليل العاملى بالطريقة شبه المركزية لشرستون:

#### طريقة شرستون:

هذه الطريقة يمكن فهمها من المثال التالي:

لتفرض أن لدينا ستة اختبارات تم تطبيقها على مجموعة من الأفراد، ثم حسبت معاملات الارتباط البيانية لتعطى المصفوفة التالية:

٦	٥	٤	٣	٢	١	
٠,٣٤	٠,٤١	٠,٤٥	٠,٧٩	٠,٧٦		١
٠,٢٦	٠,٣٥	٠,٤٤	٠,٦٨		٠,٧٦	٢
٠,٣٢	٠,٣٩	٠,٤٩		٠,٦٨	٠,٧٩	٣
٠,٤٤	٠,٥٨		٠,٤٩	٠,٤٤	٠,٤٥	٤
٠,٥٥		٠,٥٨	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٤١	٥
	٠,٥٥	٠,٤٤	٠,٣٢	٠,٢٦	٠,٣٤	٦

وعلى ذلك نلاحظ أن الخلايا القطرية ليست بها معاملات ارتباط حيث يقترح ثرسون أن تملأ هذه الخلايا بوضع أعلى معامل ارتباط يوجد في الصف أو العمود الذي يقابل الاختبار. وهذا يعتمد على أن معامل الارتباط بين الاختبار ونفسه (وهو المعامل الذي يوضع في الخلية القطرية) لابد أن يكون أعلى من ارتباط هذا الاختبار بأى اختبار آخر أو على الأقل يساويه، ومن ثم تصبح الخلايا القطرية كما يلى:

- ١٠١ = ٠,٧٩      وهو أعلى معامل ارتباط في الصف الأفقي الأول
- ٢٠٢ = ٠,٧٦      وهو أعلى معامل ارتباط في الصف الأفقي الثاني
- ٣٠٣ = ٠,٧٩      وهو أعلى معامل ارتباط في الصف الأفقي الثالث
- ٤٠٤ = ٠,٥٨      وهو أعلى معامل ارتباط في الصف الأفقي الرابع
- ٥٠٥ = ٠,٥٨      وهو أعلى معامل ارتباط في الصف الأفقي الخامس
- ٦٠٦ = ٠,٥٥      وهو أعلى معامل ارتباط في الصف الأفقي السادس

وعند ملء الخلايا القطرية في المصفوفة القطرية وإجراء الخطوات الحسابية السابقة الإشارة إليها (الجمع الرأسى ثم الجمع الأفقي ثم الجذر التربيعى لجمع المجاميع) نحصل على ما يلى:

٦	٥	٤	٣	٢	١	
٠,٣٤	٠,٤١	٠,٤٥	٠,٧٩	٠,٧٦	٠,٧٩	١
٠,٢٦	٠,٣٥	٠,٤٤	٠,٦٨	٠,٧٦	٠,٧٦	٢
٠,٣٢	٠,٣٩	٠,٤٩	٠,٧٩	٠,٦٨	٠,٧٩	٣
٠,٤٤	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٤٩	٠,٤٤	٠,٤٥	٤
٠,٥٥	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٤١	٥
٠,٥٥	٠,٥٥	٠,٤٤	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٣٤	٦

$$18,55 = 2,46 + 2,86 + 2,98 + 3,46 + 3,25 + 3,54$$

$$= 18,55 \text{ تقريباً}$$

وعند تقسيم الجمع الرئيسي لكل عمود من الأعمدة على الجذر التربيعي للحصول على مقدار تشبّع كل اختبار بالعامل المشترك بين هذه الاختبارات جميعاً (العامل العام) نحصل على مقادير التشبّعات التالية:

الاختبار	مقدار التشبّع بالعامل الأول (العامل العام)
١	٠,٨٢
٢	٠,٧٦
٣	٠,٨١
٤	٠,٦٩
٥	٠,٦٧
٦	٠,٥٧

ونحن نعلم مقدماً أن معامل الارتباط بين الاختبار (١) والاختبار (٢) في ظل هذا العامل العام = حاصل ضرب مقدار تشبّع الاختبار (١) بالعامل العام × مقدار تشبّع الاختبار (٢) بالعامل العام أي  $0,82 \times 0,76 = 0,62$  ، كما أثنا نعلم أن معامل الارتباط بين الاختبار نفسه في ظل هذا العامل العام يساوي مربع مقدار تشبّعه

بهذا العامل أى أن  $S_{\cdot \cdot} = 2 \cdot 66$  . وعلى هذا لو استخدمنا هذه التشبعات فى إعادة رسم العلاقات بين هذه الاختبارات الستة من جديد فإننا سوف نحصل على جدول آخر يسمى جدول العامل العام ، وهذا الجدول يشمل معاملات الارتباط بين الاختبارات فى ظل العامل العام .

(جدول العامل العام)

٠,٥٧ (٦)	٠,٦٧ (٥)	٠,٦٩ (٤)	٠,٨١ (٣)	٠,٧٦ (٢)	٠,٨٢ (١)	
٠,٤٧	٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٧	(١) ٠,٨٢
٠,٤٣	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٦٢	(٢) ٠,٧٦
٠,٤٦	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٦	(٣) ٠,٨١
٠,٣٩	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٥٦	٠,٥٢	٠,٥٧	(٤) ٠,٦٩
٠,٣٨	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٥٤	٠,٥١	٠,٥٥	(٥) ٠,٧٦
٠,٣٣	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٤٦	٠,٤٣	٠,٤٧	(٦) ٠,٥٧

وماذا بعد ذلك؟

لو أننا فحصنا المصفوفة الأصلية والجدول الحالى (جدول العامل العام) فسوف نجد فرقاً واضحاً بين الجدولين . حيث نجد على سبيل المثال أن معامل الارتباط بين الاختبار رقم (١) والاختبار رقم (٢) في المصفوفة هو ٠,٧٦ ، بينما نجد أن الارتباط بين (١) ، (٢) في جدول العامل العام هو ٠,٦٢ ، كذلك معامل الارتباط بين (١) ، (٣) في المصفوفة الأصلية هو ٠,٨١ ، بينما نجد أن الارتباط بين هذين الاختبارين في جدول العامل العام هو ٠,٦٦ .

هذه الفروق تعنى أن هناك عوامل أخرى غير العامل العام تربط هذه الاختبارات ، وللوصول إلى هذه العوامل نطرح جدول العامل العام من المصفوفة الأصلية . ويسمى الجدول الناتج من هذا الطرح جدول الباقي . ويتم ذلك بطرح كل معامل ارتباط في جدول العامل العام من نظيره في المصفوفة الأصلية . وتكون النتيجة كما يلى :

(جدول الباقي)

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,١٣-	٠,١٤-	٠,١٢-	٠,١٣+	٠,١٤+	٠,١٢+	(١)
٠,١٧-	٠,١٦-	٠,٠٨-	٠,٠٦+	٠,١٨+	٠,١٤+	(٢)
٠,١٤-	٠,١٥-	٠,٠٧-	٠,١٣+	٠,٠٦+	٠,١٣+	(٣)
٠,٠٥+	٠,١٢+	٠,١٠+	٠,٠٧-	٠,٠٨-	٠,١٢-	(٤)
٠,١٧+	٠,١٣+	٠,١٢+	٠,١٥-	٠,١٦-	٠,١٢-	(٥)
٠,٢٢+	٠,١٧+	٠,٠٥+	٠,١٤-	٠,١٧-	٠,١٣-	(٦)

من هذا الجدول يتضح أن الارتباط بين الاختبارات الثلاثة الأولى (١)، (٢)، (٣) موجب، والارتباط بين الاختبارات الثلاثة الأخيرة (٤)، (٥)، (٦) موجب. أما الارتباط بين هذين التجمعين فهو سالب، وعليه نلاحظ أن هذا الجدول يمكن أن ينقسم إلى أربعة مناطق: الركن الأعلى الأيمن يمثل مصفوفة صغيرة موجبة للاختبارات (١)، (٢)، (٣). والركن الأسفل الأيسر يمثل مصفوفة صغيرة موجبة للاختبارات (٤)، (٥)، (٦).

أما الركن الأعلى الأيسر والأيمن الأسفل فكلاهما سالب. ووضوح تجمع الاختبارات بهذه الطريقة يجعلنا لا نلجأ إلى تغيير الإشارات الجبرية. أما إذا وجدنا أن الإشارات السالبة توجد في الجدول بلا نظام فإننا نلجأ إلى تغيير الإشارة، وسوف نعطى مثلاً لذلك فيما بعد.

والآن يمكن معالجة المصفوفتين الصغيرتين للحصول على مقدار تشبع كل اختبار من هذه الاختبارات بالعامل الثاني، وذلك كما يلى:

(٦)	(٥)	(٤)		(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠٥	٠,١٢	٠,١٠	(٤)	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٢	(١)
٠,١٧	٠,١٣	٠,١٢	(٥)	٠,٠٦	٠,١٨	٠,١٤	(٢)
٠,٢٢	٠,١٧	٠,٠٥	(٦)	٠,١٣	٠,٠٦	٠,١٣	(٣)

$$٠,٤٤ + ٠,٤٢ + ٠,٢٧$$

$$٠,٣٢ + ٠,٣٨ + ٠,٣٩$$

$$1,06 = \overline{1,13} \quad , 1,13 =$$

$$1,04 = \overline{1,09} \quad , 1,09 =$$

لاحظ أننا قمنا بنفس الخطوات السابقة من الجمع الرأسى ثم الجمع الأفقي وحساب الجذر التربيعى لجمع المجاميع . والآن نستكمل الخطوات فنقسم الجمع الرأسى لكل عمود على الجذر التربيعى لجمع المجاميع لنحصل على مقدار تشبع كل اختبار بالعامل الثانى حيث نحصل على ما يلى :

الاختبار	درجة التشبع بعامل الثانى
(١)	٠,٣٨
(٢)	٠,٣٧
(٣)	٠,٣١
(٤)	٠,٢٦
(٥)	٠,٤٠
(٦)	٠,٤٢

لاحظ أنه على الرغم من أن العامل العام (الأول) يجمع الاختبارات الستة معاً نجد أن العامل الثانى في حالة الاختبارات الثلاثة الأولى يختلف عن العامل الثانى في حالة الاختبارات الثلاثة الأخيرة . وعلى ذلك يمكن تمثيل الاختبارات الستة على النحو التالي :

الاختبار	درجة التشبع بعامل العام	درجة التشبع بعامل الثانى
(١)	٠,٨٢	٠,٣٨
(٢)	٠,٧٦	٠,٣٧
(٣)	٠,٨١	٠,٣١
(٤)	٠,٦٩	٠,٢٦
(٥)	٠,٦٧	٠,٤٠
(٦)	٠,٥٧	٠,٤٢

وعلى هذا أننا نستطيع القول بأنه أمكن حتى الآن استخلاص عاملين من هذه الاختبارات الستة: قد نسمى الأول العامل العام، ونسمى الثاني العامل الخاص، وبالرجوع إلى الجدول الذي يوضح العلاقة بين عدد العوامل وعدد الاختبارات يمكن القول: إن عدد العوامل قد يصل إلى ثلاثة (الحد الأقصى لعدد العوامل) فإذا كنا نفكّر أنه بعد العامل العام والعامل الخاص هناك احتمال لوجود عامل ثالث قد يكون هو العامل النوعي الذي يميز كل اختبار على حدة، فإنه يمكن حساب هذا العامل النوعي مباشرة من المعادلة التالية:

$$1 - \frac{(\text{مربع تشبع الاختبار بالعامل الأول} + \text{مربع تشبع الاختبار بالعامل الثاني})}{(\text{م}^2_a + \text{م}^2_b)}$$

ونحصل بذلك على المعلومات التالية:

العامل النوعي	العامل الخاص	العامل العام	الاختبار
٠,٤٣	٠,٣٨	٠,٨٢	(١)
٠,٥٣	٠,٣٧	٠,٧٦	(٢)
٠,٥٠	٠,٣١	٠,٨١	(٣)
٠,٦٨	٠,٢٦	٠,٦٩	(٤)
٠,٦٣	٠,٤٠	٠,٦٧	(٥)
٠,٧١	٠,٤٢	٠,٥٧	(٦)

وخلالص القول، تكون قد وصلنا إلى العوامل الثلاثة التي يحتمل أن تكون ذات تأثير على درجات هذه الاختبارات الستة وهي العامل العام والعامل الخاص والعامل النوعي.

نعود الآن إلى موضوع الإشارات السالبة وكيفية تغييرها ولنأخذ المثال التالي:

لنفرض أن جدول الباقي لم يكن على الصورة التي وصفناها سابقاً من حيث وضوح التجمعات، بل كان على الصورة الافتراضية التالية:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	(١)
٠,٠٨-	٠,١٢+	٠,٠٩-	٠,٠٥-	٠,١٢+	٠,١٢+	(٢)
٠,١٦-	٠,٤٣+	٠,١٥-	٠,٢٥-	٠,٢٥-	٠,٠٥-	(٣)
٠,٢٧+	٠,٢٤-	٠,٢٨+		٠,١٥-	٠,٠٩+	(٤)
٠,١١+	٠,١٥-		٠,٢٨+	٠,٤٣+	٠,١٢+	(٥)
٠,١٦-	٠,١٦-	٠,١٥-	٠,٢٤-	٠,١٦-	٠,٠٨-	(٦)

٠,٠٢+ ٠,٠١- ٠,٠١+ صفر صفر - ٠,٠٢+

(لاحظ عدم وجود معاملات في الخلايا القطرية لأنها لا تتغير إشارتها أبداً).

وعملية تغيير الإشارات هي أيضاً عملية منطقية إذ إن الاختبار الذي يقيس الثبات الانفعالي إذا تغير إشارته الموجبة إلى إشارة سالبة أصبح يقيس عدم الاتزان الانفعالي، والاختبار الذي يقيس التفوق الدراسي، يمكن أن يقيس كذلك التخلف الدراسي في حالة تعديل الإشارة.

وتبدأ عملية تعديل بالإشارة بالاختبار الذي له أعلى مجموع سالب، وهو في هذه الحالة الاختبار رقم (٦) حيث نجد أن الجمع الرأسى له = - ٠,٠٢ ، وعلى ذلك تعديل جميع الإشارات في الصف السادس والعمود السادس:

إذا كان الصف السادس أو العمود السادس كما يلى:

$$- ٠,٠٨ - ٠,١٦ - ٠,١٦ + ٠,٢٧ + ٠,١١ + = ٠,٠٢ - ٠,٠٢ + = ٠,٠٢ +$$

ويقتضى هذا التعديل تعديلاً آخر في جمع الأعمدة والسطور حيث تقوم بالجمع من جديد بعد أول تعديل (في اختبار رقم ٦)، وبالتالي يتم التعديل في كل الأعمدة ويصبح على النحو التالي:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠٢-	صفر	صفر	٠,٠١+	٠,٠١-	٠,٠٢+	قبل التعديل
٠,٠٢+	٠,٣٢+	٠,٢٢-	٠,٥٣-	٠,٣١+	٠,١٨+	بعد التعديل

(لاحظ أن العمود الثالث أصبح أعلى مقدار سالب وعليه يتم تعديل إشارته)  
بعد التعديل الثاني + ٢٨ ، ٣١ + ، ٥٣ - ، ٢٢ - ، ٣٢ + ، ٥٦ + ، ٠

(لاحظ أن العمود الرابع أصبح أعلى مقدار سالب وعليه يتم تعديل إشارته)  
بعد التعديل الثالث + ٤٦ ، ١١ + ، ٠٩ - ، ٧٨ + ، ١٠ + ، ٨٧ + ، ٠

وبذلك يكون جدول الباقي قد تم تحويله إلى مصفوفة موجبة، ومن ثم يمكن متابعة الخطوات الأخرى في حساب مقدار تشبع الاختبارات بالعامل الثاني. كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ويجب أن نلاحظ أنه لابد أن نأخذ في حسابنا تعديل الإشارات في عملية تفسير النتائج.

### طريقة فؤاد البهى:

يسمى «فؤاد البهى» طريقة التقاريرية، وهى تتفق مع طريقة ثرسنون فى كل خطواتها إلا أنها تختلف عنها فى فكرة أساسية، وهذا ما يجب أن يسجل لفؤاد البهى. لقد لاحظنا أن ثرسنون وضع فى الخلايا القطرية أكبر معامل ارتباط فى الصفر أو العمود، ومن ثم استمر فى عمليات التحليل بناء على هذا. أما فؤاد البهى فإنه لا يملا هذه الخلايا، بل يفترض أن هذه المعاملات تساوى جميعا الصفر. وعلى هذا يبدأ فى البحث عن القيمة الحقيقية لهذه المعاملات. وبعد أن يحصل على هذه القيم الحقيقية تتفق خطواته بعد ذلك مع خطوات ثرسنون. والحقيقة أن هذه الطريقة أكثر دقة، وإن كانت تستلزم جهدا أكثر.

ويمكن أن نفهم الفكرة الأساسية لطريقة فؤاد البهى (الطريقة التقاريرية) فى التحليل العاملى من المثال التالى:

لنفرض أن لدينا ستة اختبارات طبقت على مجتمعة من الأفراد وحسبت معاملات الارتباطات البيانية وحصلنا على المصفوفة التالية:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٣٠	٠,٥٨	٠,٤٠	٠,٣٦	٠,٤٨		(١)
٠,٠٨	٠,٧٢	٠,١٦	٠,٠٠		٠,٤٨	(٢)
٠,٥٤	٠,٠٩	٠,٦٣		٠,٠٠	٠,٣٦	(٣)
٠,٤٤	٠,٢٥		٠,٦٣	٠,١٦	٠,٤٠	(٤)
٠,١٥		٠,٢٥	٠,٠٩	٠,٧٢	٠,٥٨	(٥)
	٠,١٥	٠,٤٤	٠,٥٤	٠,٠٨	٠,٣٠	(٦)

$$10,36 = 1,51 + 1,79 + 1,88 + 1,62 + 1,44 + 2,12 .$$

$$3,22 = \overline{10,36}$$

(١) نقسم الجمجم الرأسى لكل عمود على الجذر التربيعى لجمع المجاميع لنحصل على التشبع الافتراضى لكل اختبار فنحصل على ما يلى :

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٤٧	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٠	٠,٤٥	٠,٦٦	

س١

(٢) نربع هذه التشبعات ونحصل على المعاملات (الاشتراكيات) الافتراضية ونضعها فى المصفوفة، ونكرر الخطوة السابقة حيث نحصل على جمع جديد لكل عمود :

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
١,٧٣	+ ٢,١٠	+ ٢,٢٢	+ ١,٨٧	+ ١,٦٤	+ ٢,٥٦	

$$3,48 = \overline{12,12}$$

(٣) نقسم الجمجم الرأسى لكل عمود على الجذر التربيعى كما سبق، ونحصل على التشبع الافتراضى لكل اختبار كما يلى :

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٥٠	٠,٦٠	٠,٦٤	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٧٤	

س٢

(٤) نربع هذه التشبعتات ونحصل على المعاملات الافتراضية ونضعها في المصفوفة (في الخلايا القطرية الخالية) ونكرر ما سبق حيث نحصل على جمع جديد لكل عمود:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
١,٧٦	+ ٢,١٥	+ ٢,٢٩	+ ١,٩١	+ ١,٦٦	+ ٢,٦٧

$3,53 = 12,44 \checkmark$

(٥) نقسم الجمع الرئيسي لكل عمود على الجذر التربيعي كما سبق ونحصل على التسبع الافتراضي للمرة الثالثة:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٠,٥٠	٠,٦١	٠,٦٥	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٧٦

س٢

(٦) نربع التشبعتات ونضع المعاملات الناتجة في الخلايا القطرية، ونجمع من جديد لنجعل على:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
١,٧٦	+ ٢,١٦	+ ٢,٣٠	+ ١,٩١	+ ١,٦٦	+ ٢,٧٠

$3,53 = 12,49 \checkmark$

(٧) نقسم الجمع الرئيسي لكل عمود على الجذر التربيعي الناتج نحصل على تشبعتات الاختبارات كما يلى:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٠,٥٠	٠,٦١	٠,٦٥	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٧٦

س٣

قارن التشبعتات (س٢) في الخطوة رقم (٥) بالتشبعتات (س٣) في الخطوة رقم (٧). هذا التطابق يعني أن هذه هي القيم النهائية لتشبعتات الاختبارات الستة بالعامل الأول، ومن ثم مربعتها تصبح القيمة الحقيقة لمعاملات الارتباط التي كان يجب أن تتوضع في المصفوفة (الخلايا القطرية) منذ البداية:

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٠,٥٠	٠,٦١	٠,٦٥	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٧٦
٠,٢٥	٠,٣٧	٠,٤٢	٠,٢٩	٠,٢٢	٠,٥٨

أى التشبّعات النهائية هي  
والمعاملات الحقيقة هي

وعلى ذلك فإنه يمكن استكمال عملية التحليل العاملى على هذا الأساس فيحسب  
تشبّعات الاختبارات فالعامل الثاني ثم الثالث وهكذا.

### تفسير عملية التحليل العاملى:

سواء استخدمنا طريقة ثرستون أو طريقة فؤاد البھي أو غيرهما فإننا نحصل على  
تشبّعات الاختبارات التي تجرى عليها عملية التحليل العاملى بالعوامل المختلفة.  
والحقيقة أن الأساس الذي نعتمد عليه في تفسير عملية التحليل هو البساطة  
والتناسق، بمعنى إمكانية تقليل تفسير بسيط مفهوم يتفق مع التفسيرات الأخرى ولا  
يتعارض معها.

وهنا تبدأ عملية التفسير بإجراء ما يسمى بعملية إدارة المحاور، حتى يكتسب  
العامل معنى سيكولوجي يمكن تفسيره وتحليله، وعملية الإدارة هذه تعتمد على فكرة  
تحديد أهمية كل عنصر بالنسبة للعناصر الأخرى، أو تحديد مكانة عامل ما بالنسبة لمكانة  
عامل آخر. وتبني هذه العملية على رسم بياني لقيم تشبعات العامل الأول مع العامل  
الثاني ثم تدار المحاور الأساسية حتى تقع قيم التشبعات على المحاور الجديدة أو تقترب  
منها (هذا يعني أن قيمة التشبع تصبح صفرًا أو تقترب منه) وتختفي القيم السالبة  
للتشبّعات. ولحساب القيم الجديدة للتشبّعات نأخذ في حسابنا اتجاه إدارة المحاور إذا كان  
مع اتجاه عقارب الساعة أو ضدّها، وكذلك قيمة زاوية الإدارة، فإذا كانت الإدارة في  
اتجاه عقارب الساعة فإن:

$$A' = جتا س \times A - جا س \times ب$$

$$B' = جا س \times A - جتا س \times ب$$

A قبل الإدارة

حيث A' تشير العامل الأول بعد الإدارة

B قبل الإدارة

حيث B' تشير العامل الأول بعد الإدارة

س زاوية الإدارة

أما إذا كانت الإدارة عكس اتجاه عقارب الساعة فإن:

$$A' = جتا س \times A + جا س \times ب$$

$$B' = -جا س \times A + جتا س \times ب$$

حيث  $جا$ ،  $جتا$  النسب المثلثية لزاوية الإدارة.

وعلى العموم فإن هذه العملية قد تستغرق الكثير من الجهد والوقت بالنسبة للباحث، إلا أنه من المتوافر حالياً برامج لإدارة المحاور (متعمدة أو مائلة) عن طريق الحاسوب الآلي.

وأخيراً، وبعد الحصول على قيم تبعيات العوامل بعد إدارة المحاور، وبعد إجراء جميع هذه العمليات الحسابية والرياضية، والتي يمكن أن تتم عن طريق الأدوات والآلات، وهي أكثر من متوافرة - يأتى دور البصيرة السيكولوجية فى تفسير نتائج هذه العملية الرياضية وتسمية العوامل وإعطائها الدالة السيكولوجية التي يمكن أن تضاف إلى رصيد المعرفة في علم النفس كما فعل «سييرمان» و«بيرت» و«القوصي» و«فرنون» و«جيلفورد» و«الكسندر» و«ستيفنسون» و«كلى» و«بيرسون» و«ثرستون» وهم في الحقيقة الذين وضعوا علامات على الطريق في مسيرة القياس النفسي، وفهم القدرات البشرية منذ أول القرن الحالي حتى الآن، ونريد أن نلقي نظرة الطالب أن عملية التفسير يمكن أن تتم في ضوء عدة نقاط نلخصها فيما يلى:

١ - اختيار الاختبارات المناسبة لعملية التحليل العاملى من حيث العدد، إذ إن عدد الاختبارات له علاقة بعدد العوامل التي سيتوقعها الباحث كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. وكذلك من حيث عدد الأبعاد التي يقيسها الاختبار إذ إن الاختبار الذي يقيس بعده واحداً هو أبسط من اختبار آخر يقيس عدة أبعاد في وقت واحد، وربما كان الاختبار الأول مؤدياً إلى سهولة عملية التحليل وتمييز العوامل أكثر مما يؤدي إلى ذلك الاختبار الذي يقيس أكثر من عامل في وقت واحد.

وكذلك من حيث الصعوبة والسهولة، فقد يكون الاختبار صعباً بحيث لا يكشف عن الفروق الفردية، وذلك لضيق التباين، وعليه لا يظهر القدرة المطلوب قياسها. وقد يكون الاختبار سهلاً بحيث يصبح اختباراً للسرعة فلا يصل إلى المستوى المناسب للدالة على القدرة.

٢ - عند تسمية العوامل يجب أن تتوافق لدى الباحث الخلفية السيكولوجية الكافية لفهم كل اختبار على حدة، وما يمكن أن يربط بين اختبار وآخر ووجه التقارب أو الاختلاف بين الاختبارات بعضها البعض.

كما يجب أن يلاحظ الباحث أيضاً أن الأداء - وهو ما يقيسه أي اختبار - هو التعبير السلوكي عن القدرة في حين أن العامل هو التعبير الإحصائي عن هذه القدرة؛ لذلك فإنه من المحتمل أن نعبر بأكثر من عامل عن قدرة واحدة.

وعند إعطاء الأسماء للعوامل يجب أن نلاحظ عدد مرات وجود هذه العوامل في الاختبارات المختلفة، وماذا تقيسه هذه الاختبارات؟ وما يتكرر فيها من خصائص قد تساعد على تحديد اسم العامل، وربما هذا ما قام به القوصى عند تسميته للعامل الخاص الذى أشار إليه بعامل التصور البصرى المكانى، حيث درس خصائص ومكونات الاختبارات المختلفة التى ظهر فيها هذا العامل.

٣ - قد نصل عن طريق التحليل العاملى إلى معرفة عدد من العوامل، ونحاول أن نعطي معنى وتفسيراً لكل عامل منها، ولكن هناك بعض العوامل التي يمكن الحصول عليها رياضياً تكون عديمة المعنى.

ولتوضيح ذلك لنفرض أننا نقوم بتحليل الرقم ١٠ إلى عوامله الأولية حيث نجد إن:

$$1 \times 2 \times 5 = 10$$

فإذا كان الرقم (١٠) يدل على مساحة قطعة من الأرض؛ فإنه في هذه الحالة يمكن أن يسمى الرقم (٥) الطول والرقم (٢) العرض ولا يكون هناك أي معنى للرقم (١).

أما إذا كان الرقم (١٠) يدل على حجم متوازي مستطيلات فإن الرقم (١) في هذه الحالة يكون له معنى حيث يدل على الارتفاع لأن الحجم = الطول  $\times$  العرض  $\times$  الارتفاع.

في حين أن المساحة = الطول  $\times$  العرض.

وبالمثل فإنه قد نحصل على بعض العوامل، ولكن لا يكون لها أي معنى سيكولوجى، وهذا ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تفسير نتائج التحليل العاملى.

٤ - عند اختيار العينة أو المجموعة التي تستخدم من أجل إجراء عملية التحليل العاملى يجب أن يلاحظ الباحث تباين خلفية العينة إذ إنه عند التجانس الشديد تتعدد العوامل بصورة غير طبيعية أو يتحوال العامل الخاص إلى عامل عام.

فإذا كانت العينة جميعها من طلبة قسم الرياضيات البحتة في كلية العلوم على سبيل المثال فإن القدرة الرياضية سوف تتحول من عامل خاص أو طائفى إلى عامل عام.

وربما كانت العينة غير متجانسة الخلفية، ولكنها متجانسة الاستجابة، كما يحدث أحياناً في مقاييس الاتجاهات، حيث نلاحظ تعدد العوامل وضيق التجمعات بالنسبة إلى وحدات المقاييس. (في حالة دراسة البناء العاملى للمقياس مثلاً).

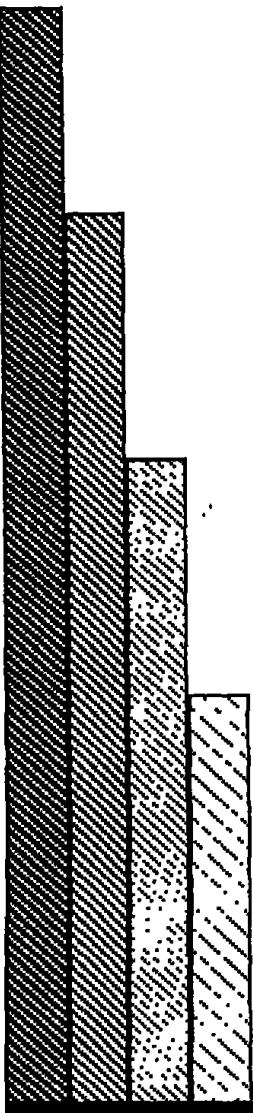
## **المراجع**

- 1 - Butcher, H. J. Human Intelligence, Its Nature and Assessment, Methuen, 1968.
- 2 - Eysenck, H, The Measurement of Intelligence, M. T. P., 1973.
- 3 - Fruchter, Introduction to Factor Analysis, 1987.
- 4 - Rathus S. A, Psychology, 1993.



---





## الفصل الثامن

مقاييس الشخصية



إن الدراسة العلمية للشخصية الإنسانية تعنى الاهتمام بثلاثة أبعاد رئيسية هي البناء والقياس والتنبؤ.

فأما موضوع البناء فإنه يعني دراسة المكونات الرئيسية للشخصية الإنسانية وهو ما تهتم به الدراسات التي تدور حول المفاهيم النظرية لسمات الشخصية وتطوير الإطار النظري لأبعادها وخصائصها. والحقيقة أن هذا الموضوع يعتبر من أهم وأدق الموضوعات في دراسة الشخصية، فقد تعدى مرحلة التأمل والملاحظة إلى مرحلة الإجراء والميدانية، وخاصة عندما استخدم المشتغلون بهذا الموضوع منهج التحليل العاملى للوصول إلى المكونات العاملية للشخصية من خلال تحليل الاختبارات والمقاييس.

وفي هذا المجال - مجال بناء الشخصية - يظهر اتجاهان رئيسيان كان لهما أثر كبير في مجال دراسة بناء وتنظيم الشخصية الإنسانية. أولهما اتجاه آيزنك، وثانيهما اتجاه كاتل.

والحقيقة أن الاهتمام بدراسة هذين الاتجاهين يرجع إلى أن الآراء التي بنيت على هذين الاتجاهين كانت أكثر أهمية من غيرها لأنها أى هذه الآراء - تبلورت بناء على منهج علمي موضوعي قام على الدراسة الكمية للشخصية.

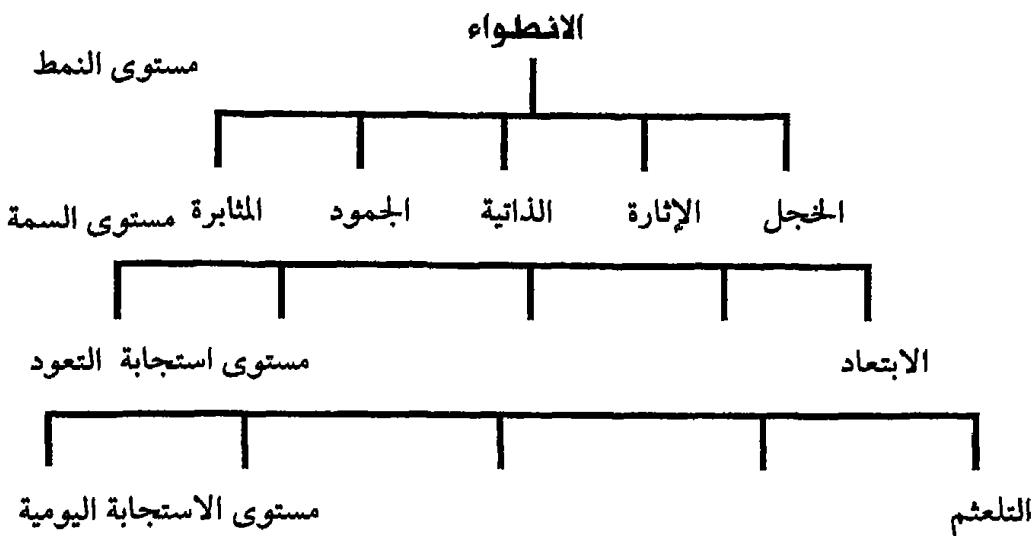
كما أنها لمجد أن كلا الاتجاهين يختلف كل منهما عن الآخر ولكنهما غير متعارضين، فالاتجاه الأول وهو اتجاه آيزنك يفهم بناء الشخصية من خلال مفهوم النمط، أما الاتجاه الثاني وهو اتجاه كاتل فإنه يفهم بناء الشخصية من خلال مفهوم السمة.

وللتوضيح فإن وجهة نظر آيزنك تتلخص في نظريته المعروفة بنظرية الأبعاد Dimensional theory وهي نظرية ترجم التقليد الإنجليزى فى منهج التحليل العاملى حيث يهدف هذا المنهج إلى استخلاص عامل واحد يسمى بالعامل العام تليه مجموعة أخرى من العوامل هي أقل عمومية وأهمية. وقد كانت دراسات آيزنك شاملة وعميقة حيث أجريت على حوالي عشرة آلاف فرد ومن ثم استخدم منهج التحليل العاملى ليستخلص عاملين فقط هما الانطواء والعصبية.

ثم يصف آيزنك النمط المنطوى من الشخصية بأنه على قدر كبير من الخدر والحيطة في علاقاته وتعامله مع الآخرين والميل إلى الابتعاد عن التجمعات الاجتماعية وكذلك الميل إلى القلق والتوتر والاكتئاب. أما النمط المنبسط فإنه يميل إلى الحياة الاجتماعية والاندفاع الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى أعراض هيستيرية.

وفي دراسات أخرى لاحقة أضاف آيزنك بعدا ثالثا إلى الانطواء والعصبية هو عامل الذهانية. وعلى ذلك فقد أصبحت أبعاد الشخصية في خط آيزنك أنمطاً ثلاثة.

ويرى آيزنك أن كل نمط من هذه الأنماط يليه في الأهمية مجموعة من الخصائص تميزه عن غيره: حيث يكون النمط (مثل الانطواء) في الدرجة الأولى من الأهمية يليه مستوى السمة أو الخاصية ثم مستوى الاستجابة المبنية على العادة أو التعود ثم مستوى الاستجابة النوعية التي تختص بموقف دون آخر. ويمكن تمثيل ذلك كما يلى:



أما وجهة نظر «قاتل» فإنها تتلخص في نظريته المعروفة بنظرية العوامل الطائفية Group Factors. وأهم المفاهيم التي تقوم عليها هذه النظرية هو مفهوم السمة trait وهو المفهوم الذي يقوم عليه تصور كاتل لبناء الشخصية الإنسانية.

ويرى كاتل السمة على أنها بناء عقلى ودالة للسلوك الظاهرى المتنظم المتكرر المحدوث. وقد تمكن كاتل من تحديد السمات الأصلية أو المصدرية Source traits التي يعتبرها الأساس الفعلى للبناء الكلى لشخصية الإنسان، وعليه فإن السمة الأصلية أو المصدرية تصبح هي المتغير المستقل الذى يحدد موضوع السلوك الظاهرى للفرد فى مواقف حياته اليومية بحيث تتناسب وحدات هذا السلوك فيبدو كما لو كان مستقلأً بذاته. وفي هذا يصبح مفهوم السمة المصدرية عند كاتل يشبه إلى حد كبير مفهوم القدرة من حيث علاقتها بسلوك متناسق متراربط منطقياً بحيث يبدو دائمًا كما لو كان كلاً مستقلًا بذاته.

ويستخدم كاتل مفهوماً آخر هو مفهوم السمة السطحية أو الظاهرة Surface trait ليدل على ذلك التجمع السلوكي المتشابه الذى نلاحظه فى تفاعل الفرد مع عناصر البيئة الخارجية الذى يتاثر بعوامل التطوير والتغيير. ويقول كاتل إن هذه السمات الظاهرة تنتج عن تفاعل السمات الأصلية مع مثيرات البيئة التى تحيط بالفرد، ولذلك فإن هذا النوع من السمات هو نتاج مؤقت أى أن ثباته واستقراره أمر نسبي.

ويعتقد كاتل أن منهج التحليل العاملى هو الطريق السويد للتمييز بين السمات الأصلية والسمات الظاهرية، وبذلك فإنه يمكن تجنب كثير من الأخطاء حيث اعتبر البعض بعض السمات الظاهرية سمات أصلية بنائية فى الشخصية.

ويرى كاتل أيضاً - بناء على دراسات عاملية شاملة وعميقة أن هناك مجموعة محددة من السمات الأصلية المصدرية (عدها ١٦ - ٢١) تكون البناء الأساسي لشخصية الإنسان وهي:

الانعزالية	↔	الانبساط
الذكاء غير العالى	↔	الذكاء العالى
عدم الثبات الانفعالي	↔	الثبات الانفعالي
المخضوع والخنوع	↔	السيطرة والسلط
قلة الحركة	↔	كثرة الحركة
ضعف الآنا الأعلى	↔	قوة الآنا الأعلى (الضمير)
الخوف الاجتماعي	↔	الجرأة الاجتماعية
الصلابة والشدة	↔	الليونة
سلامة الطوية	↔	الخذر والخيطنة
الواقعية	↔	التخييلية
عدم التكلف	↔	الحدة والدقة
الطمأنينة والارتياح	↔	الإحساس الدائم بالندم
المحافظة	↔	التقدمية
التعلق بالجماعة	↔	الاكتفاء بالذات
الإهمال	↔	الاهتمام بصورة الذات
قلة التوتر (الطاقة)	↔	شدة التوتر (الطاقة)

وفي دراسة لاحقة وجد كاتل أن أهم هذه العوامل عاملان هما الانبساط الاجتماعي والقلق.

وقد يكون من المفيد هنا أن نوضح في شيء من الإيجاز الاختلافات الرئيسية بين وجهتي نظر كاتل وأيزنك. وقد كان من المتوقع ألا يكون هناك خلاف بين الجانبيين مادام

كلاباً الباحثين استخدم منهجاً واحداً هو منهج التحليل العاملى، ولو أن هذا المنهج كان دائمًا مدعاة للخلاف بين وجهات النظر أكثر من الاتفاق بينها.

نجد أن كاتل يرى أن شخصية الإنسان تبنى من ١٦ عاملًا أساسياً أهمها عاملان هما القلق والأنبساط ولكن هذين العاملين ليس لهما علاقة بنمطية الشخصية ولكنهما عوامل كبقية العوامل الأخرى من حيث المستوى وإن كانوا أكثر نشاطاً من حيث الوظيفة.

أما آيزنك فيرى أن هناك ثلاثة أنماط رئيسية لشخصية الإنسان، وكل نمط يحتوى على المخصائص والسمات التى تميزه عن غيره. والخلاف هنا يعود إلى الاختلافات فى تفسير عملية التحليل العاملى وهذا متوقع دائمًا - كما يعود أيضاً إلى أن دراسات آيزنك شملت مجموعات من العصابيين والذهانين بينما نجد أن دراسات كاتل قامت على مجموعات عادية طبيعية من الأفراد. كما يعود هذا الخلاف كذلك إلى أن آيزنك استخلص مجموعة من العوامل غير المرتبطة (متعدمة) orthogonal بينما نجد كاتل يستخلص مجموعة من العوامل المرتبطة (المائلة) oblique.

وهناك اختلاف آخر يجب أن نشير إليه وهو أن بناء الشخصية الإنسانية يبدأ من أسفل إلى أعلى أي يبدأ من المستوى الأول الذى يساعد على التنبؤ بسلوك الفرد فى موقف ما ثم المستوى الثانى الذى يعتمد فى تكوينه على المستوى الأول. فى حين نجد أن آيزنك يرى أن بناء الشخصية يبدأ من أعلى إلى أسفل حيث يعطى الأهمية الكبرى للنمط الذى يمكن عن طريقه التنبؤ بسلوك الفرد فى موقف ما.

هذا فيما يختص بالموضوع الأول وهو موضوع البناء. أما فيما يتعلق بموضوع القياس وهو الموضوع الثانى ومحور اهتمامنا فى هذا الفصل من الكتاب.

وقبل الدخول إلى تفاصيل عملية القياس وأدوات القياس نحب أن نوضح فى شيء من التحديد بعض الأمور التي يجب أن يأخذها فى اعتباره الاحصائى سواء عند بناء أداة من أدوات قياس الشخصية أو عند استخدام هذه الأداة وتفسير نتائجها وتحليلها. إذ إن معظم هذه الأمور تمثل نوعاً من الصعوبة يجب أن نشير إليه ونحدده:

١- هناك صعوبة عامة فى موضوع القياس النفسي على وجه العموم: هي صعوبة الذاتية والموضوعية فى القياس، ولكن هذه الصعوبة تتضح وتتجسم فى حالة قياس خصائص الشخصية الإنسانية أكثر منها فى أي مجال آخر؛ ذلك لأنه فى حالة قياس الشخصية يتدخل عامل جديد له أثر واضح هو «ميل الفرد إلى أن يضع نفسه مكان الآخرين» Empathic tendency أو ميله إلى الإحساس بشعور الآخرين، وهذا ما يؤكّد ذاتية الفاحض الذى يقوم ببناء المقياس أو تطبيقه وتحليل نتائجه وتفسيرها.

فقد يجد الفاحض بعض الاستجابات التى يميل إليها - ولو بصورة لا شعورية - عن طريق تفهم موقف المفحوص أو وضع نفسه فى مكانه، ومن ثم يعطيها من التفسير

أو التعليل ما لا يعطيها لها فاحص آخر لا يميل إلى هذه الاستجابات أو يميل إليها بدرجة مختلفة. وهذا ما يجعلنا نشير دائماً إلى العوامل الذاتية في قياس الشخصية على أنها عوامل تتصل بالفاحص عن طريق استخدامه لصورة ذاته ومفهومه عن نفسه - الذي يختلف من فرد إلى آخر - كإطار مرجعي يحكم به ويفسر في نطاقه مع ملاحظة أن هذه الذاتية تختلف باختلاف الطريقة التي تستخدم في قياس الشخصية، ففي استخدام طريقة الملاحظة المباشرة أو المقابلة الشخصية نجد بصورة عامة أن أثر العوامل الذاتية أعلى مما هو عليه في حالات أخرى مثل استخدام طريقة التدريج على سبيل المثال.

٢- الصعوبة الثانية وهي صعوبة نوعية تميز ميدان قياس الشخصية عن ميادين القياس الأخرى. فإذا كانت الصعوبة الأولى هي ذاتية الفاحص - كما سبق أن أوضحنا - فإن هذه الصعوبة تتصل (بناتية) المفحوص. ولتوسيع ما نرمي إليه نقول: إن هذه الصعوبة تمثل فيما يسمى ميل المفحوص إلى المعايير الاجتماعية أو ما سماه إدواردر، سنة ١٩٥٧ بعامل الرغبة الاجتماعية Social desirability variable حيث ناقشه في كثير من دراساته وبحوثه وألقى عليه من الضوء ما يستحقه نظراً لأهميته وتأثيره في قياس الشخصية وتقديرها.

عامل (الرغبة) الاجتماعية أو الميل إلى المعايير الاجتماعية يتمثل في قيام الفرد المفحوص بإظهار أحسن ما فيه، أو بمعنى آخر إعطاء الاستجابة التي يقبلها المجتمع ويرغب فيها سواء كانت هذه الاستجابة حقيقة واقعية أو افتراضية مثالية. وقد تمكّن إدواردر من خلال دراسته وبحوثه أن يقلل من أثر هذا العامل على استجابة المفحوصين، وخاصة عند استخدام الاستفتاء - أو تقييم الذات - كطريقة لقياس الشخصية. إلا أن عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية لا يؤثر فقط على الاستجابات المكتوبة - المسجلة نظرياً - (في حالة الاستفتاء) ولكن يؤثر كذلك على الاستجابات الأدائية كما في حالة الملاحظة: فقد وجد أن المفحوص يتغير أداوه إلى الأحسن - من وجهة نظر المجتمع - إذا أحس أن هناك من يلاحظه أو يقوم بتسجيل أنماط سلوكه. وعلى ذلك فإن ميل المفحوص إلى إعطاء الاستجابة المرغوبة اجتماعياً يعني أن هذه الاستجابة لا تمثل الاستجابة الحقيقة التي كان يجب على المفحوص أن يقدمها.

٣- وهناك صعوبة ثالثة قد لا نعتبرها صعوبة مستقلة بذاتها ولكنها متفرعة من الصعوبة السابقة، وهي تتصل بميل الفرد إلى تفضيل استجابة معينة من بين عدة استجابات مرغوبية اجتماعياً. فقد يكون هناك عدة استجابات يعتقد الباحث أنها متساوية من حيث درجة التفضيل الاجتماعي سواء اعتمد الباحث في ذلك على معالجة نظرية أو مستعيناً بالطرق التي وصفها إدواردر لتحديد درجة الاستجابة على مقياس عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية، ولكن نجد أن المفحوص له طريقة الخاصة في تفضيل استجابة

على استجابة أخرى حتى لو كانت من نفس النوع ومن نفس الدرجة، وهذا ما يسميه روزنبرج بالقيمة الذاتية (أو قيمة الذات) حيث يستخدم كل فرد وسيلة تختلف عما يستخدمه الفرد الآخر من وسائل في اختيار وفضيل الاستجابة التي يتطلبها موقف معين.

وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى كما لو كان خاصية تميز فرداً عن آخر، بل كما لو كان سمة من السمات الشخصية التي يجب أن تخضع للقياس والتقدير. ولكن عندما نفكر في الأمر بصورة أكثر عمقاً لمجد أنها ليست كذلك.

٤ - وهناك موضوع آخر يتصل بقياس الشخصية من حيث التفاصيل ولكن إلى حد ما، وهو أن معظم خصائص الشخصية الإنسانية وسماتها ليست سهلة التحديد من حيث المعنى ودقائق المحتويات، أو على الأقل لا يمكن تحديدها بالدقة المطلوبة من أجل القياس والتقدير. وكذلك فإن هذه السمات والخصائص متداخلة في بعضها البعض، بحيث يصعب على الأخصائي في كثير من الأحيان أن يضع حدوداً فاصلة واضحة بين كل سمة وأخرى مهما كانت دقتها وبراعتها، بل إننا لمجد بعض الباحثين حديثاً قد رضى بالأمر الواقع واستفاد منه حيث استخدم بعض الاختبارات التي تقيس كل عبارة فيها أكثر من خاصية شخصية في وقت واحد. وهذا ليس حذقاً ومهارة بقدر ما هو قدرة على استخدام الاختبارات الموجودة على أفضل وجه يمكن.

فنحن على سبيل المثال قد نجد صعوبة في توضيح الفرق بين سمة الانطواء مثلاً وأخرى مثل التردد أو براءة الاستجابة الاجتماعية. وكذلك ما يمكن أن نسميه حيوية ونشاطاً يسميه البعض الآخر عدوانية ويسميه فريق آخر ميلاً إلى التسلط والسيطرة أو جرأة ومخاطرة واستعراضية، وهكذا.

وعلى ذلك فإن ما يعنينا الآن هو موضوع تحديد معنى السمة ومحفوبياتها ووضع خطوط فاصلة بينها وبين السمات الشخصية الأخرى، وهذا موضوع لا بد أن يأتي في الدرجة الأولى من الأهمية عندما يفكر الباحث في بناء مقياس الشخصية الإنسانية أيّاً كان نوعه وطريقة تطبيقه.

٥ - وهناك أمر يجب ألا نغفله بل نعرف به ونعطيه حقه من الأهمية وهو أن ظروف القياس - وخاصة في ميدان الشخصية الإنسانية - ظروف اصطناعية سواء كانت وسيلة القياس هي الاستفتاء أو المقابلة الشخصية أو الملاحظة أو غير ذلك.

وهذا الاصطناع سوف يؤثر على دقة قياس السمة المفروض أن نقيسها كما تتأثر الخلية الحية عندما تؤخذ من جسم الكائن الحي من أجل دراسة خصائصها تحت المجهر. وعلى الرغم من هذا فإننا نقول: إن عملية القياس بظروفها الراهنة عملية لا بد

منها إذ إنه لا يمكن للفاحص أن يلجم إلى المواقف الطبيعية بصورة مطلقة لدراسة شخصية الإنسان وقياسها وتقديرها؛ لأن في ذلك - أي في استخدام المواقف الطبيعية بصورة مطلقة - الكثير من الذاتية وعدم الدقة.

٦- ومن الأمور التي يجب أن يهتم بها الأخصائي موضوعان أولهما أن السلوك الإنساني ليس سهلاً بسيطاً - مهما كان يبدو كذلك - فيعزى إلى سمة شخصية واحدة بل إن سلوك الإنسان معقد متشابك من حيث الشكل والموضوع. وثانيهما هو أن السمة الشخصية عادة لا تكون وقفاً على إنتاج نمط واحد فقط من السلوك بل هي دائماً عامل مشترك بين عدة أنماط سلوكيّة ذات صلة منطقية ببعضها البعض. فسمة الثبات الانفعالي على سبيل المثال ليست وقفاً فقط على سلوك الانفعال من حيث الحزن أو البكاء أو الفرح أو الابتهاج، ولكنها أيضاً ذات مسؤولية مشتركة مع بعض السمات الأخرى في النمط الاجتماعي الناجح من سلوك الإنسان مثل اشتراكها مع سمة السيطرة في تكوين السلوك الزعامي الناجح.

٧- ومن الموضوعات التي يجب ألا تترك دون إشارة وتنبيه للباحث وبالذات في ميدان قياس الشخصية موضوع صدق المقياس المستخدم حيث إن صدق الأداة - كما سبق أن أشرنا في مكان آخر من هذا الكتاب - هو المحك الأساسي لاعتبار هذه الأداة أو تلك وسيلة قياس حقيقة.

ومشكلة الصدق في مقاييس الشخصية هي مشكلة مفهوم وبناء أكثر منها مشكلة طريقة وأسلوب؛ ذلك لأن السؤال الذي يطرح نفسه في اختبارات الشخصية ليس هو «ماذا يقيس هذا الاختبار؟» ولكنه «ما معنى السمة التي يتحمل أن يقيسها هذا الاختبار؟».

وبطبيعة الحال فإن من يستخدم مقاييس الشخصية بحكم طبيعة وهدف استخدامه لهذه المقاييس لا ينظر إلى العلاقة المباشرة بين الدرجة التي يعطيها الاختبار وبين الاختبار في حد ذاته من حيث البناء والتكونين ، ولكنه يحاول دائماً أن يفسر هذه الدرجة بما هو أبعد وأعمق من البناء الظاهري للاختبار. ومن هنا يصبح الأساس في مناقشة مسألة الصدق هو المفهوم أكثر منه بناء الاختبار في حد ذاته. وإذا رجعنا إلى مفاهيم صدق الأدوات وجدناها كما يلى :

- أ- قدرة الاختبار على قياس ما وضع لقياسه.
- ب- قدرة المقياس على التمييز بين السمة التي يقيسها والسمات الأخرى.
- جـ- قدرة المقياس على التمييز بين طرفي السمة التي يقيسها.

وهنا يتحدد موقف اختبارات الشخصية من حيث موضوع الصدق. فالسمة الشخصية كما أسلفنا يصعب تحديد محتوياتها بالدقة المطلوبة وبدرجة من الكفاءة التشريحية تساعد على توضيح دقائقها، كما أنه يصعب كذلك وضع خطوط وحدود

تفصل بين كل سمة شخصية وتميزها عن غيرها في صورة واضحة محددة كما هو الحال في ميدان القدرات العقلية مثلاً، وهذا يمثل عجزاً ملماساً في معالجة موضوع الصدق أو الصحة في اختبارات ومقاييس الشخصية.

ولذا أردنا أن نتناول الأمر من زاوية أخرى وهي وجهة نظر عملية التحليل العاملى كمنهج لتحديد صدق الاختبار وصحته كما أشرنا إلى ذلك في مناقشتنا لاختبارات الذكاء والقدرات فإننا نقول إن صحة المقياس تعنى وجود عامل عام يجرى في بنود الاختبار ويجمع بينها كما يجمع بين الاختبار واختبارات أخرى إكتسبت صفة المحك الخارجى، وبالنسبة إلى مقاييس الشخصية فإن الأمر يختلف إذ إن هذا العامل العام قد يكون:

أـ السمة الشخصية التي من المفروض أن يقيسها الاختبار أو تلك التي يقيسها فعلاً.

بـ طريقة خاصة يتميز بها المفحوصون - المجموعة أوالعينة - عند الاستجابة لبنود الاختبار أو وحداته.

جـ عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية variable Social desirability

وهذه الاحتمالات الثلاثة متساوية من حيث فرصه حدوثها، ولو أردنا أن ندقق ونفضل فرصه الحدوث لأى من هذه الاحتمالات لوجدنا أن الاحتمال الأول - بناء على مناقشتنا السابقة - أقل هذه الاحتمالات فرصه من حيث الحدوث.

ومن هنا كان الاتجاه قوياً بين المستغلين في ميدان القياس عموماً وقياس الشخصية على وجه الخصوص أن يصفوا صدق اختبارات الشخصية ومقاييسها في إطار الصحة البنائية أو التكوينية، ويتبين ذلك من قول كرونباخ وميل «إن تعين الصدق البنائي أو التكويني للمقياس يعني فحص الخلفية النظرية للاختبار، أو بمعنى آخر تعين وتحديد (المعنى النفسي) للدرجة التي يعطيها الاختبار أو المقياس.

ويعني الباحثان بذلك أنه لا بد من وجود رابطة من نوع ما بين معنى ومضمون وحدات الاختبار بحيث تميز عن وحدات أخرى ففترض أنها ليس لها صلة بالسمة المطلوب قياسها.

ولكن هذا الاتجاه لا يقلل من الاتجاه التقليدي الذي يبحث في صدق اختبارات الشخصية في إطار مفاهيم صدق المحك بحيث يكون هذا المحك نوعاً آخر من الاختبارات أو مجموعة الملاحظات التنبؤية التي تصدر عن جماعة من المحكمين الخبراء، وفي هذه الحالة لا تزال صعوبة اختلاف مفاهيم السمات واردة وذات أثر.

٨ـ والصعوبة الأخيرة التي نحب أن نشير إليها هي صعوبة درجة ثبات نتائج اختبارات الشخصية ومدى الوثيق بما نحصل عليه من درجات. ورغم أن هذه المشكلة واردة في ميدان المقياس على وجه العموم إلا أنه في مجال قياس الشخصية تتخذ هذه

المشكلة لوئاً جديداً بالإضافة إلى أبعادها السابقة. فهناك حوار قوى من جانب كثير من المتخصصين في مجال القياس النفسي يزعم أنه في حالة قياس سمة من السمات الشخصية عن طريق اختبار أو استفتاء فإنما نقيس اتجاه الفرد نحو مجموعة الاستجابات الخاصة بهذه السمة أو تلك في موقف معين وعلى ذلك فإن مثل هذا الاتجاه من المتوقع أن يكون قليل الثبات عرضة للتغير بعد فترة زمنية، ومن أجل ذلك فإن ما يمكن أن نعتبره عائداً إلى عوامل أخطاء الصدفة في درجات أي اختبار من اختبارات الشخصية قد يكون من المحتمل دالة قابلية اتجاه الفرد نحو مجموعة الاستجابات للتغير وعدم الثبات.

كما يتفرع من ذلك نقطة هامة تتصل بضرورة أن تفرق بين استجابة الفرد للاختبار الذي يقيس سمة شخصية معينة وبين استجابة الفرد للمحتوى الحقيقي للاختبار. وهنا يمكن أن نقول إن استجابات الفرد للاختبار لا بد أن تكون قليلة الثبات لأنها تتعلق بشكل الاختبار أكثر من محتواه، أما استجابات الفرد للمحتوى الحقيقي فلا بد أن تكون أكثر ثباتاً من النوع الأول. ومن هنا نقول إن عملية حساب معامل ثبات اختبار من اختبارات الشخصية أكثر صعوبة من محاولة تعين معامل الثبات لأى اختبار في مجال آخر.

وما هو معروف أن الطرق المتفق عليها لحساب درجة ثبات نتائج الاختبار هي:

أ- إعادة التطبيق.

ب- طريقة الصور المكافئة

هـ- طريقة التجزئة النصفية.

د- طريقة التناسق الداخلي.

فاما عن الطريقة الأولى الخاصة بإعادة التطبيق والطريقة الثانية طريقة الصور المكافئة فقد يكون أيهما ممكناً ولكن إلى حد ما، حيث يكون على سبيل المثال أمر إعداد صورة أخرى أو تجهيز العينة لتطبيق ثان من الأمور التي تمثل عبئاً على الفاحص والمفحوص معاً.

أما عن الطريقة الثالثة وهي طريقة التجزئة النصفية فهي طريقة مناسبة بشرط أن يلاحظ الأخصائي اتجاه وحدات الاختبار بالنسبة للإجابة (الصحيحة) والإجابة (الخاطئة) أما عن الطريقة الرابعة، وهي طريقة التناسق الداخلي فقد تكون أكثر هذه الطرق صلاحية للاستخدام في حالة اختبارات الشخصية، وعلى الأخصائي أن يلاحظ كذلك اتجاه كل وحدة من وحدات الاختبار بالنسبة للإجابة (الصحيحة) والإجابة (الخاطئة) حيث إنه بناء على ذلك سوف يحسب تباين كل بند، ومن ثم تطبق معادلة كودر وريتشاردسون (رقم ٢٠) كما سبق أن أشرنا في مكان آخر من الكتاب. هذا إذا كانت الإجابة ثنائية أي ١ ، صفر. أما إذا كانت الإجابة متعددة أي الاحتمال بين ٠ ، ١ ، ٢ ، ٤ أو مثل ذلك فإنه يتطلب على الفاحص أن يستخدم معامل (ألفا) كما سبق أن أوضحنا ذلك.

الصعوبات أو الأمور الثمانية التي أشرنا إليها فيما سبق لم نقصد بها أن نقول إن عملية قياس الشخصية هي عملية لا يمكن أن تتم بسهولة ولكن أردننا أن توضح مجموعة من الأمور التي يجب أن يأخذها الأخصائي في حسابه عند قياس الشخصية أو عند محاولته بناء إحدى الأدوات الخاصة بهذا القياس. وهذه الأمور منها ما هو نظري بحيث يقوم على التصور الممكن لوظيفة أدوات القياس وبنائها وخصائصها ومنها ما هو تطبيقي مشتق من واقع الخبرة في مجال التعامل مع أدوات القياس.

كان هذا فيما يختص بالموضوع الثاني وهو موضوع القياس. أما عن الموضوع الثالث وهو موضوع التنبؤ فإن الاهتمام الذي يجب أن يوليه الأخصائي لاختبارات الشخصية كأدوات تنبؤية يدخل غالباً بالشخصيّة إلى الميادين التطبيقية من دراسات الشخصية مثل التوجيه المهني أو الصناعي أو التربوي وكذلك التطبيقات العلاجية والاستشارية والكلينيكية. وسوف نشير إلى موضوع التنبؤ في عمومية لا تدخلنا إلى أي من هذه المجالات بالتفصيل كما لا يجعلنا نهمل التنبؤ القائم على عملية القياس في أي منها.

والتنبؤ من العمليات العلمية التي تعتمد على عدة خطوات يمكن تلخيصها كما يلى :

- ١ - قياس مجموعة من الأبعاد مثل خصائص الشخصية أو القدرات العقلية أو غير ذلك من الأبعاد التي تحدد سلوك الفرد في مواقف محددة من نوع المواقف التي يتحمل أن يتعرض لها الفرد بعد اعداده للقيام بأداء معين.
- ٢ - قياس العلاقة القائمة بين هذه الأبعاد من حيث الكم بمعنى الحصول على تقدير كمي محدد للعلاقة التي يتحمل أن تكون قائمة بين مجموعة خصائص الشخصية أو القدرات أو الأبعاد الأخرى. كما يتطلب الأمر أيضاً تحديد نوع واتجاه هذه العلاقة حتى نحصل على ما يشبه تصنيف هذه الأبعاد إلى متغيرات مستقلة وأخرى تابعة.
- ٣ - استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة (الانحدار) وكذلك جداول التنبؤ كما سبق الإشارة إليها في مكان آخر من هذا الكتاب، وبناء على هذه الأدوات والجدارات يمكن للأخصائي أن يقترح نموذجاً متوقعاً (أو يمكن التنبؤ به) لأداء الفرد في موقف مستقبلي.

وما يجب أن نشير إليه أن عملية التنبؤ هي في واقع الأمر عملية إفاده بالنسبة لأداة القياس التي قامت على أساسها إذا إنها - أي عملية التنبؤ - يمكن أن تؤخذ كدليل على صدق الاختبار وصحته. ومن هذه الزاوية يجب أن ننظر إلى موضوع التنبؤ وكيف يمكن أن يقوم على أساس أداة أو مجموعة أدوات من أدوات القياس، كما يمكن أيضاً أن يكون وسيلة جيدة لإعادة النظر في بناء أداة أو مجموعة أدوات من أدوات القياس إذا أخذ كدلالة من دلالات صدق الأداة.

ومن هذا ربما يكون الأمر واضحًا عندما قلنا أن الأبعاد الثلاثة الرئيسية للدراسة العلمية للشخصية الإنسانية هي البناء والقياس والتقييم.

### قياس الشخصية عن طريق القوائم والاستفتاءات،

### Inventories and Questionnaires

من الطرق الشائعة كثيرة الاستخدام في ميدان قياس الشخصية الإنسانية طريقة الاستفتاء أو تقييم الذات. وفي هذه الطريقة يقوم الفرد بتقديم (تقرير) موضوعي عن ذاته وخصائصه عن طريق مفردات أو وحدات الاستفتاء أو الاختبار أو القائمة. كما تعتبر هذه الطريقة أيضًا من الطرق التي تعتمد عليها معظم الدراسات أو البحوث التي تهتم بخصائص الشخصية كمتغير من متغيرات الدراسة.

ويمكن تصنيف الاستفتاءات أو القوائم حسب السهولة أو التعقيد بالنسبة لما تقيس من خصائص:

#### ١- استفتاءات أحادية السمة،

وهي تلك التي تقيس سمة شخصية واحدة، وتعتمد في بنائها على نظرية تكوين الشخصية من سمات أو خصائص وليس أحياناً محددة. وهي بهذا تعبّر عن وجهة نظر معينة في بناء الشخصية.

وهذا النوع من الاستفتاءات والقوائم يغطي العناصر والمكونات السلوكية لسمة من سمات الشخصية مثل القدرة الاجتماعية أو الثبات الانفعالي أو غير ذلك. ومن أمثلة هذه الاستفتاءات استفتاء وودورث لقياس القلق والاضطراب العاطفي. وما يميز هذا الاستفتاء أن وحداته قد أخذت وطورت من واقع الخبرة العيادية والعلاجية في علم النفس. ومن أمثلة هذه الوحدات:

- |     |    |  |
|-----|----|--|
| نعم | لا | ١- هل تمتلك بطفولة سعيدة؟                      |
| نعم | لا | ٢- هل تشعر بالخوف عندما تعبّر جسراً فوق النهر؟ |
| نعم | لا | ٣- هل هناك أحد من أسرتك يدمّن المخدرات؟        |
| نعم | لا | ٤- هل تخشى أحياناً أن تصاب بمرض عقلى؟          |
| نعم | لا | ٥- هل تشعر دائمًا أن هناك من يحاول إيذاءك؟     |
| نعم | لا | ٦- هل يحدث أن تمشي وأنت نائم؟                  |
| نعم | لا | ٧- هل تعانى أحياناً من اضطراب فى قوة الإبصار؟  |
| نعم | لا | ٨- هل تشعر دائمًا أنك فى صحة جيدة؟             |

ومن الأمثلة الأخرى الجيدة استفتاء تايلور لقياس القلق الظاهري. وهذا الاستفتاء يحلل القلق الظاهري إلى عدة عناصر أهمها:

- ١- بروادة الكفين والقدمين.
- ٢- تصبب العرق البارد.
- ٣- آلام المعدة (المغص).
- ٤- سرعة نبضات القلب.
- ٥- الإحساس الدائم بما يشبه الحموض.
- ٦- الشعور بالخوف من المجهول.
- ٧- فقدان النوم بسبب التفكير في موضوع ما.
- ٨- فقدان الشهية.
- ٩- عسر الهضم والإسهال.
- ١٠- عدم القدرة على البقاء في مكان واحد لمدة طويلة.

ويتضح في هذا الاستفتاء (أو المقياس) الاتجاه إلى تحليل السمة المطلوب قياسها إلى مجموعة من العناصر البسيطة التي تدور حولها مفردات المقياس. ومن الأمثلة الأخرى مقياس (جوخ) في المسئولية الاجتماعية حيث يتناول أبعاد هذه السمة الشخصية ويضعها في مواقف إجرائية تقترب من مفاهيم ومدركات المفحوص. ومن أهم هذه المواقف هي:

- ١- المحافظة على المرافق العامة.
- ٢- مراعاة شعور الناس في الأماكن العامة.
- ٣- المحافظة على نظافة الشوارع والمباني.
- ٤- طاعة تعليمات شرطى المرور (أو التعليمات المرورية العامة).
- ٥- الالتزام بالإشارات المكتوبة في المكاتب الحكومية أو غيرها أو المكتبات.
- ٦- الوفاء بالالتزامات نحو الآخرين.

وهناك مثال آخر هو مقياس (لارد) في القدرة على تحمل المسئولية وهذا الاستفتاء يعتمد على أسلوب آخر غير الأسلوب البسيط الذي تكون فيه الاستجابة ثنائية مثل نعم - لا هو أسلوب آخر تكون فيه الاستجابة متعددة وليس ثنائية بمعنى أن يختار المفحوص استجابة واحدة من بين عدة استجابات مطروحة. فعلى سبيل المثال:

- ما هو موقفك من مسئولية ما؟
- ١- أحاول أن أتجنبها.

بـ- لا يهمني أن أقبلها أو أرفضها.

ح - أقبلها إذا فرضت على .

د - أحب أن أقبل هذه المسئولية.

لها - أرحب جداً بتحمل هذه المسؤولية.

وعلى المفحوص أن يعين استجابة واحدة من هذه الاستجابات الخمسة.

ومثال آخر هو مقياس الانطواء الاجتماعي الذي أعده فراید وآخرون وهو عبارة عن مجموعة من التجمعات السلوكية التي تتصل بالعناصر التالية:

- ١- الإحساس بالخجل.
  - ٢- أحلام اليقظة.
  - ٣- الابتعاد عن المناسبات الاجتماعية.
  - ٤- التردد والحركة البطيئة.
  - ٥- عدم الميل إلى المبادأة في الحديث.
  - ٦- الإحساس بالذات.
  - ٧- الشعور بالتعب والإجهاد بصورة شبه دائمة.
  - ٨- الحرص على تجنب مواجهة المتاعب.
  - ٩- الابتعاد عن الممارسة والتجربة في الأمور الاجتماعية.

والحقيقة أن القوائم أو الاستفتاءات التي تقيس سمة شخصية واحدة تعتبر من المقاييس قليلة التداول إلا إذا كان المجال يتصل ببحث علمي يتطلب قياس هذه السمة دون غيرها. ولذلك سوف نتطرق إلى النوع الآخر من القوائم والاستفتاءات وهو:

### **بـ\_استفتاءات متعددة السمات:**

وهذا النوع يقيس أكثر من سمة واحدة في وقت واحد، ويضم عدداً كبيراً من البنود أو العبارات، ويهدف إلى تقدير شامل لشخصية الفرد من جوانب متعددة بحيث يمكن أن نحصل على ما يسمى تجأزاً «درجة عامة للشخصية» وغالباً ما يستخدم هذا النوع من الاستفتاءات في عمليات أبعد وأوسع من البحوث العلمية البحتة، حيث يستخدم في مجالات التوجيه والإرشاد المهني أو الوظيفي أو الصناعي وفي المجالات الإكلينيكية المختلفة.

ويمكن أن ثمّيز بين نوعين من هذه الاستفتاءات التي تقسّم أكثر من سمة:

- ١-استفتاء مركب من أكثر من استفتاء بسيط واحد أى من أكثر من استفتاء كل منها تقيس سمة واحدة، أو بمعنى آخر تجمع هذه العبارات جميعاً لتكون مقياساً مركباً.

وهذا النوع من الاستفتاءات المركبة يمكن إعادة تصنيفه إلى استفتاءات بسيطة إذا أراد الباحث ذلك. كما أنه يمتاز أيضاً بسهولة التصحيح للحصول على درجة مباشرة للمفحوص.

ورعايا كان أبرز مثال من هذا النوع «قائمة مينيسوتا متعددة الأوجه M. M. P. I.» وهو مقياس من إعداد هاثاوي وماكينلى، وترجم إلى العربية واستخدم في كثير من الدراسات المتخصصة والدراسات العامة.

وهناك أكثر من صورة من هذا المقياس ولكن الصورة الشائعة الاستخدام تتكون من ٥٥ عبارة تغطي الكثير من النواحي السلوكية والاهتمامات والاتجاهات الاجتماعية بالإضافة إلى ١٦ عبارة مكررة وضعفت لتيسير عملية تصحيح المقياس بالطريقة الآلية. ولكل عبارة من العبارات ثلاث استجابات هي: صحيح، خطأ، لا أدرى. ويستغرق إجراء المقياس ما بين نصف ساعة إلى ساعتين وذلك حسب ظروف الفرد المفحوص.

وتقيس قائمة مينيسوتا مجموعة من الخصائص الشخصية مثل هوس المرض والاكتساب والميلول الهيستيرية والانحراف النفسي المرضي والذكرة والأنوثة والبارانويا والهبوط النفسي والانفصام.

وقد بني هذا المقياس عن طريق استخدام جماعات المحك Criterion grps. وهذه الفكرة تتلخص في مقارنة استجابات أفراد مجموعة المحك باستجابات أفراد مجموعة أخرى تسمى المجموعة الضابطة، ومن ثم يتم اختيار البنود أو العبارات التي تميز بين أفراد المجموعتين لإعداد المقياس.

وللتوضيح فإن إحدى هذه المجموعات (المحك) على سبيل المثال تتتألف من أفراد ذوى مشكلات واضحة تتعلق بالخلوف من المرض والحرص الشديد على نواحي الصحة الجسدية، أو بمعنى آخر مجموعة من المصابين بهوس المرض تقارن استجاباتها لأسئلة المقياس باستجابات مجموعة أخرى يمكن أن تعتبر عادية من حيث هذه الأعراض، وعلى ذلك يتم اختيار العبارات التي تميز هذه المجموعة عن تلك وتسمى هذه العبارات بمقاييس هوس المرض، وهكذا بالنسبة للمقاييس الفرعية الأخرى.

ويجب أن نشير إلى أن مجموعة العبارات الأصلية التي تكون منها المقياس الكلى (العام) قد أخلت من أوصاف الأعراض المرضية والاضطرابات الشخصية والتي يمكن أن توجد في المراجع العلمية والسجلات المتخصصة في ميدانين الطب وعلم النفس الإكلينيكي. وبالإضافة إلى هذه العبارات التي تتصل بميدان علم النفس المرضي هناك عبارات أخرى أخلت من مصادر مختلفة تتصل بالاتجاهات الشخصية والاجتماعية وسمات الشخصية الأخرى.

ويشمل المقياس العام ١٤ مقياساً فرعياً: الأربعة الأولى منها تسمى عادة مقاييس الصدق أو الصحة، حيث تكون الدرجة العالية على أي من هذه المقاييس الأربعة بمثابة تقليل من صدق العشرة الباقية وتسمى المقاييس الإكلينيكية وهي:

- ١ - مقياس هوس المرض.
- ٢ - مقياس الاكتئاب.
- ٣ - مقياس الهيستيريا.
- ٤ - مقياس الانحراف السيكوباني.
- ٥ - مقياس الذكرة والأنوثة.
- ٦ - مقياس البارانويا.
- ٧ - مقياس الهبوط النفسي.
- ٨ - مقياس الانفصام.
- ٩ - مقياس الهيبومانيا (النشاط الزائد وسرعة الاستشارة).
- ١٠ - مقياس الانطواء الاجتماعي.

وهنا يجب أن نلاحظ المصادر التي اشتقت منها العبارات أو البنود والطريقة التي بها المقياس كما سبق أن أوضحتنا.

ومن الأمثلة الأخرى في هذا المجال قائمة كاليفورنيا النفسية C P I California Psychological Inv. التي تتألف من ٤٨٠ بندًا، وقد تم إعدادها بنفس الطريقة التي أعددت بها قائمة مينيسوتا متعددة الأوجه. مع وجود اختلاف من حيث تكوين مجموعات المحك التي يتم اختيار البنود على أساس اختلافات الاستجابات فيها عن مجموعات أخرى، ففي حالة قائمة مينيسوتا كانت مجموعات المحك من المجموعات ذات التشخيص المرضي، أما في حالة قائمة كاليفورنيا فقد تم إعداد بعض هذه المجموعات بناء على تدريجات وأراء الآخرين. فعلى سبيل المثال كان يطلب من هؤلاء الآخرين تعين الأفراد الذين يتميزون تماماً عن غيرهم بالقدرة على تحمل المسؤولية مثلاً، ومن ثم يعتبر هؤلاء الأفراد مجموعة المحك. وتم مقارنة استجابياتهم باستجابات الأفراد الآخرين الذين لا يتميزون بهذه الدرجة من هذه القدرة. وتشمل قائمة كاليفورنيا ١٨ مقياساً فرعياً هي:

- ١ - مقياس السيطرة.
- ٢ - مقياس المكانة.

- ٣- مقياس القدرة الاجتماعية.
- ٤- مقياس المخصوص الاجتماعي.
- ٥- مقياس تقبل الذات.
- ٦- مقياس الشعور بالكيان الجيد.
- ٧- مقياس القدرة على تحمل المسؤولية.
- ٨- مقياس التنشئة الاجتماعية.
- ٩- مقياس ضبط النفس.
- ١٠- مقياس التحمل والمجاراة (التسامح).
- ١١- مقياس الانطباع الجيد.
- ١٢- مقياس الإحساس بقوة الجماعة (الاتتماء).
- ١٣- مقياس الإنجرار عن طريق المسيرة.
- ١٤- مقياس الإنجرار عن طريق الاستقلالية (الاعتماد على النفس).
- ١٥- مقياس الكفاءة العقلية.
- ١٦- مقياس العقلية السيكولوجية.
- ١٧- مقياس المرونة.
- ١٨- مقياس الأنوثة.

والحقيقة أن عدداً لا يأس به من مفردات هذه القائمة (حوالى ٢٠٠ بند) قد أخذت بصورة أو بأخرى من قائمة مينيسوتا ، ومن ثم فإن طريقة التصحيح لا تختلف كثيراً في الحالتين .

ومن الأمثلة الأخرى مقياس كاتل (PF 16) الذي يقيس ستة عشر بعضاً من أبعاد الشخصية ، وله عدة صور ، ولكن الصورة (أ) الأكثر استخداماً تتكون من ١٨٧ بندًا ، ويمثل كل بعد من الأبعاد الستة عشر من ١٠ - ١٣ بندًا وقد طور هذا المقياس عن طريق منهج التحليل العاملى حيث كانت العوامل مرتبطة (أو مائلة) وليس مستقلة عن بعضها البعض (متعمدة) ، وعلى هذا فإن الدرجات التي نحصل عليها من المقاييس الفرعية المختلفة ليست مستقلة عن بعضها البعض ولكنها مرتبطة ، ولا بد أن يؤخذ هذا في الاعتبار عن استخدام اختبار وتفسير درجاته .

والمقاييس الفرعية التي يتكون منها هذا المقياس هي:

- ١ - مقياس القدرة العقلية.
- ٢ - مقياس الثبات العاطفي.
- ٣ - مقياس الاعتداد بالنفس.
- ٤ - مقياس اليقظة والخذر.
- ٥ - مقياس المحافظة.
- ٦ - مقياس قوة الأنماط على.
- ٧ - مقياس الجرأة والإقدام.
- ٨ - مقياس الواقعية (واقعي).
- ٩ - مقياس الثقة في الآخرين.
- ١٠ - مقياس الميل العملي (غير خيالي).
- ١١ - مقياس الاستقامة (غير الخبث).
- ١٢ - مقياس الميل إلى التجريب والممارسة.
- ١٣ - مقياس الاكتفاء الذاتي.
- ١٤ - مقياس ضبط الذات.
- ١٥ - مقياس التوتر.
- ١٦ - مقياس الهدوء والخلو من عوامل الإثارة.

ومثال آخر هو مقياس جيلفورد وتسميرمان Guilford Zimmerman الذي يتكون من ٣٠٠ عبارة، ويشمل عشرة اختبارات فرعية، ومعظم هذه العبارات مأخوذ من اختبارات ومقاييس أخرى، وذلك في محاولة لضم البنود أو العبارات التي ترتبط مع بعضها البعض في مقياس واحد، ولو أن الدرجات التي نحصل عليها من المقاييس الفرعية المختلفة لا ترتبط ببعضها البعض. وهذه المقاييس الفرعية هي:

- ١ - مقياس النشاط العام.
- ٢ - مقياس المانعة
- ٣ - مقياس السيطرة والتسلط.
- ٤ - مقياس الميل الاجتماعي (القدرة الاجتماعية).
- ٥ - مقياس الثبات الانفعالي.

- ٦ - مقياس الموضوعية .
- ٧ - مقياس العلاقات الطيبة .
- ٨ - مقياس التفكير الجيد .
- ٩ - مقياس العلاقات الشخصية .
- ١٠ - مقياس الذكورة .

ومثال آخر هو قائمة موزلى للشخصية (M P I ) Maudsley Personality Inventory وت تكون من ٤٨ بندًا، وتضم مقياسين فرعيين لقياس العصبية والانبساط الاجتماعي بين طلبة الجامعات، ونتائج المقياسات الفرعية غير مرتبطة (مستقلة عن بعضها البعض) .

ومثال آخر هو قائمة إدواردز للشخصية (E P I ) Edwards Personality Inventory وهذه القائمة تقيس عدداً كبيراً من خصائص الشخصية التي تميز الفرد العادي عن غيره من الأفراد العاديين أيضاً .

وت تكون هذه القائمة من خمسة اختبارات فرعية ، وكل اختبار يحتوى على ٣٠٠ بند. وتغطى القائمة جميعها ٥٣ سمة من السمات الشخصية المختلفة ، وقد طورت هذه القائمة عن طريق منهج التحليل العاملى ، ودرجاتها غير مرتبطة أى مستقلة عن بعضها البعض . وتسخدم هذه القائمة فى ميادين عديدة ومختلفة وخاصة ميادين الإرشاد والتوجيه فى مجالات الوظيفة والصناعة والمهنة بجانب الميادين الأكademie الأخرى من بحوث أو دراسات .

والاختبار الأول والثانى يغطى ١٤ مقياساً فرعياً والاختبار الثالث يشمل ١١ مقياساً فرعياً والرابع يشمل ١٥ مقياساً فرعياً والخامس يضم ١٣ مقياساً فرعياً .  
والاختبارات والمقياسات الفرعية كما يلى :

#### **أ- الاختباران الأول والثانى وفيهما المقياسات الفرعية التالية:**

- ١ - مقياس التنظيم والترتيب .
- ٢ - مقياس التوجه العقلى .
- ٣ - مقياس المثابرة .
- ٤ - مقياس الثقة بالنفس .
- ٥ - مقياس الاهتمامات والميول الثقافية (الحضارية) .
- ٦ - مقياس الاهتمام بأن يكون محور انتباه الآخرين .

- ٧- مقياس الخلو من القلق.
- ٨- مقياس المسيرة
- ٩- مقياس القدرة الرعامية.
- ١٠- مقياس العطف على الآخرين.
- ١١- مقياس الاهتمام بإعطاء انطباع جيد عند الآخرين.
- ١٢- مقياس البحث عن خبرات جديدة.
- ١٣- مقياس الميل إلى الوحدة (العزلة).
- ١٤- مقياس الاهتمام بسلوك الآخرين.

**بــ الاختبار الثالث ويشمل المقاييس الفرعية التالية:**

- ١- مقياس القلق على ما يقوم به من عمل.
- ٢- مقياس تحذب مواجهة المشاكل.
- ٣- مقياس الميل إلى الكمال.
- ٤- مقياس شرود الذهن.
- ٥- مقياس الحساسية للنقد.
- ٦- مقياس الميل إلى الروتين.
- ٧- مقياس الميل إلى أن يتعاطف معه الآخرون.
- ٨- مقياس تحذب الحوار أو الجدل.
- ٩- مقياس القدرة على إخفاء المشاعر.
- ١٠- مقياس التأثر بالآخرين (بسهولة).
- ١١- مقياس الإحساس بأن الآخرين لا يفهمونه تماماً.

**جــ الاختبار الرابع، ويشمل المقاييس الفرعية التالية:**

- ١- مقياس الدافعية للنجاح.
- ٢- مقياس التأثر بالمكانة.
- ٣- مقياس البحث عن تحقيق الذات (اعتراف الآخرين به).
- ٤- مقياس كفاءة التخطيط للعمل.

- ٥ - مقياس التعاون .
  - ٦ - مقياس التنافس .
  - ٧ - مقياس التوضيح والتحليل .
  - ٨ - مقياس الإحساس بالعلوية والعظمة .
  - ٩ - مقياس القدرة المنطقية .
  - ١٠ - مقياس المسئولية .
  - ١١ - مقياس التمركز حول الذات .
  - ١٢ - مقياس العلاقات الاجتماعية (تكوين الأصدقاء بسهولة) .
  - ١٣ - مقياس استقلالية الرأي .
  - ١٤ - مقياس الاجتهاد في العمل .
  - ١٥ - مقياس العناية بالملظهر .
- د- الاختبار الخامس ويشمل المقاييس الفرعية التالية:**

- ١ - مقياس نقد الذات .
- ٢ - مقياس نقد الآخرين .
- ٣ - مقياس النشاط .
- ٤ - مقياس الحديث عن الذات .
- ٥ - مقياس الغضب .
- ٦ - مقياس مساعدة الآخرين .
- ٧ - مقياس الاهتمام بما يملكه .
- ٨ - مقياس فهم الذات .
- ٩ - مقياس مراعاة شعور الآخرين .
- ١٠ - مقياس الاستقلالية .
- ١١ - مقياس التجلل الاجتماعي .
- ١٢ - مقياس المعلومات العامة .
- ١٣ - مقياس الأخلاق الفاضلة .

وتختلف هذه القائمة عن غيرها من قوائم الشخص في عدة اعتبارات أهمها أن هذه القائمة لا تحتوى أى عبارات يمكن أن تصنف على أنها تتصل بالأمور الشخصية البحتة أو التي تسبب الخرج للمفحوص مثل المسائل الدينية أو الصحية. وكذلك نجد أن عبارات هذه القائمة تساعد إلى حد كبير على موضوعية الاستجابة، بمعنى أن يطلب من المفحوص أن يقرر فيما يختص بآراء الآخرين في وصفهم له. بالإضافة إلى ذلك فإن كل عبارة من عبارات هذه القائمة تختلف عن العبارات الأخرى (من المقاييس الفرعية الأخرى) فيما تقيسه، فلا يجوز تصحيح العبارة أكثر من مرة تحت أكثر من مقاييس فرعى واحد كما يحدث في بعض حالات القوائم الأخرى.

وقد اشتقت عبارات هذه القائمة من ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- تحليل نتائج المقابلات الشخصية مع مجموعات من الأفراد حول الخصائص الشخصية لبعض الناس الذين يعرفونهم جيداً ويتحكون بهم دائمًا.
  - ما كتب في سجلات تاريخ حياة الأفراد أو مذكراتهم عن خبراتهم وتقديرهم لأنفسهم.
  - ما كتب شخصياً لوصف بعض الشخصيات وخصائصهم وسماتهم .
- ومما تجب الإشارة إليه أن العدد الأصلي للعبارات كان حوالي ٢٨٠٠ عبارة.

ومثال آخر هو قائمة «بحوث الشخصية»

### P R F the Personality Research Form

وهي ذات صورتين أ ، ب وكلاهما يقيس نفس الأبعاد، وكل صورة تتكون من ٣٠٠ عبارة وعدد الأبعاد أو السمات التي تقيسها هو ١٥ بعداً، وهي كما يلى:

- ١ - التحصيل والإنجاز.
- ٢ - الانتماء.
- ٣ - العدوانية.
- ٤ - الاستقلالية.
- ٥ - التسلط والسيطرة.
- ٦ - الاحتمال والجلد.
- ٧ - الاستعراضية.
- ٨ - تجنب الأذى.
- ٩ - الاندفاعية.

- ١ - التنشئة .
- ١١ - النظام .
- ١٢ - اللعب .
- ١٣ - الاعتراف الاجتماعي .
- ١٤ - التفهم .
- ١٥ - الندرة (عدم التكرار) .

وقد أضيف إلى ما سبق سبعة مقاييس أخرى هي :

- ١ - الإحساس بالهبوط أو التدنى .
- ٢ - التغير .
- ٣ - البناء المعرفي .
- ٤ - الدفاعية .
- ٥ - الحساسية والشعور .
- ٦ - المؤازرة .
- ٧ - الرغبة الاجتماعية .

ومثال آخر هو اختبار جيلفورد ومارتن حيث تم إعداده ليقيس عدة عوامل شخصية هي :

- ١ - الانكماش الاجتماعي .
- ٢ - التفكير الانطوائي .
- ٣ - الاكتئاب .
- ٤ - اللامبالاة .
- ٥ - النشاط الاجتماعي .
- ٦ - السيطرة والتسلط .
- ٧ - التجاهات الذكورة .
- ٨ - الإحساس بالنقص .
- ٩ - التوتر والقلق .

ومثال آخر هو اختبار (بويد) الذي صمم أساساً ليقيس عشرين عنصراً من عناصر

الشخصية، ولكن (فرونون) أمكنه فيما بعد عن طريق منهج التحليل العاملى أن يضغط هذه العناصر العشرين إلى أربعة عناصر أساسية هي:

١- الميل العصابي.

٢- عدم القدرة على تحمل المسئولية.

٣- الاهتمام الزائد بالأمور البسيطة.

٤- اختلافات الجنس.

فيما سبق من فقرات استعرضنا مجموعة من القوائم والمقاييس والاستفتاءات المركبة التي تقيس أكثر من خاصية شخصية واحدة بحيث إن كلا من هذه الأدوات المركبة مكونة من مجموعة من المقاييس الفرعية أو الاستفتاءات أحادية السمة.

ونشير إلى الآن إلى نوع آخر من الاستفتاءات أو القوائم يزعم أصحابها أن العبارة الواحدة في هذا الاستفتاء أو ذاك تقيس أكثر من سمة شخصية في وقت واحد بناء على درجات مختلفة تعطى لاستجابات المفحوصين للعبارة.

وعلى ذلك فإن مثل هذا الاستفتاء ليس استفتاءً مركباً من عدة استفتاءات بسيطة ولكنه من ناحية الشكل استفتاء بسيط وكل عبارة من عباراته لها استجابة واحدة يختارها المفحوص، ولكن هذه الاستجابة لها أكثر من تفسير.

ومن أمثلة هذا النوع اختبار (بيرنرويتير) حيث يقيس هذا الاختبار أربع سمات شخصية هي:

١- الميل العصابي.

٢- الانطواء.

٣- السيطرة والتسلیط.

٤- الاعتماد على النفس.

ويتألف هذا الاختبار من ١٢٥ عبارة تقيس كل عبارة منها الخصائص الشخصية الأربع المشار إليها. ولكل عبارة ثلاثة استجابات مختلفة هي نعم - لا - غير متأكد. ويقوم الفرد المفحوص بقراءة كل عبارة و اختيار استجابة واحدة فقط من هذه الاستجابات الثلاث. ولنأخذ المثال التالي على سبيل التوضيح:

الاستجابة

العبارة

هل تراودك أحلام اليقظة كثيراً؟

نعم      لا      غير متأكد

ويتم تفسير استجابة المفحوص (وتصحيحها) أو إعطاؤها الدرجة كما يلى:

السمة الشخصية				الاستجابة
اعتماد على النفس	سيطرة	انطواء	ميول عصبية	
١ +	١ -	٣ +	٥ +	نعم
١ -	١ +	٤ -	٤ -	لا
٢ +	٢ +	٢ -	٢ -	غير متأكد

وهذا يعني أن الفرد المفحوص إذا كان اختباره للاستجابة (نعم) لهذا السؤال أي أن أحلام اليقظة تراوده كثيراً. فإن:

٥ + هذا الفرد عنده ميول عصبية موجبة .

٣ + هذا الفرد عنده ميل للانطواء .

١ - هذا الفرد عنده ميل للخضوع (عكس السيطرة)

١ + هذا الفرد عنده ميل بسيط للاعتماد على النفس

ثم نلاحظ أيضاً أنه يمكن تفسير استجابة الفرد لو أنه اختار (لا) - أى لا تراوده أحلام اليقظة - وذلك على النحو التالي :

٤ - هذا الفرد ليس عنده ميول عصبية

٤ - هذا الفرد عنده ميل للانبساط الاجتماعي

١ + هذا الفرد عنده ميل بسيط للسيطرة

١ - هذا الفرد لا يميل كثيراً إلى الاعتماد على نفسه .

(يميل إلى تكليف غيره بأعمال معينة)

وقد قام (بيرنرويتير) باختبار هذه الأوزان بناء على استخدام طريقة مقارنة طرفي السمة التي يقيسها بطرفي سمة مماثلة في اختبارات قوائم واستفتاءات أخرى.

وقد قام فريق من الباحثين المهتمين بهذا النوع من المقاييس بدراسة هذا الاختبار وتحليل نتائجه حيث اتضح أن عنصر الميل العصبي يقترب كثيراً من عنصر الانطواء حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٩٣٪ . واتضح كذلك أن عنصر السيطرة يرتبط ارتباطاً سالباً بالميل العصبي والانطواء. حيث نجد أن معامل الإرتباط بين عنصر السيطرة والميل العصبي هو -٨١٪ . ومعامل الارتباط بين السيطرة والانطواء هو -٦٧٪ . واتضح كذلك أن خاصية الاعتماد على النفس تكاد تكون خاصية متميزة بذاتها ولو أنها ترتبط بعض الشيء بعنصر السيطرة ارتباطاً موجياً، حيث لمجد أن معامل

الارتباط بين الاعتماد على النفس والميول العصبية، والانطواء، والسيطرة هي على الترتيب: - ٤١ ، ٣٢ ، ٥٨ + ..

وقد قام فلانagan - وهو أحد الدارسين النابهين في القياس النفسي - بدراسة هذا الاختبار عن طريق استخدام منهج التحليل العاملى ومنهج تحليل التجمعات (سبق الاشارة إلى كل منها) فوجد أن هذا الاختبار يقىس عنصرتين فقط وليس أربعة كما يقول (بيرنرويت) وهذان العنصران هما:

- ١- عنصر مركب من العصبية والانطوية والاستسلام وعدم الاعتماد على النفس.
- ٢- عنصر القدرة الاجتماعية.

ويعد أن صنفنا استفتاءات الشخصية إلى استفتاءات تقىيس سمة واحدة (أحادية السمة) وأخرى تقىيس أكثر من سمة (متعددة السمات) نحو ونصف هذه الاستفتاءات إلى:

- ١- الاستفتاءات (أو المقاييس) التحليلية Rational
- ٢- الاستفتاءات (أو المقاييس) التجريبية Empirical

مع ملاحظة أن الاختلاف بين هذين النوعين اختلاف أساسى من حيث طريقة البناء والتكون، بالإضافة إلى الاختلاف في أهداف عملية القياس في كل منهما.

أما عن الاستفتاءات أو المقاييس التحليلية فنجد أن الهدف الأساسي من بناء مثل هذا القياس هو القياس الدقيق للفروق الفردية بالنسبة لسمة أو خاصية من خصائص الشخصية ذات الأهمية النظرية أو العلمية والتي لا يمكن قياسها بدقة بواسطة الطرق المتاحة.

ويتطلب بناء مثل هذا القياس تحديد وتعريف السمة أو الخاصية المطلوب قياسها بصورة إجرائية بحيث تتضح طبيعة هذه السمة وبناؤها وتكونها ومن ثم يمكن اقتراح البنود أو العبارات التي تكون المقياس المطلوب.

ومن الواضح كذلك أنه عندما يتم تعريف السمة وتحديدها واقتراح البنود التي تكون المقياس أو الاستفتاء فإنه يأتي بعد ذلك سؤال على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذا النوع من المقاييس، والسؤال هو: إلى مدى يختلف الأفراد الذين يمتلكون قدرًا كبيرًا من سمة معينة عن أولئك الذين يمتلكون قدرًا بسيطًا من هذه السمة؟ وبمعنى آخر: ما هي أنواع السلوك أو ردود الأفعال التي تجعلنا نعتقد أن الفرد (أ) مثلاً يمتلك قدرًا

عالياً من هذه السمة أو الخاصية أو بمعنى آخر ما هي أنواع السلوك أو ردود الأفعال أو الاستجابات التي تميز الفرد (أ) عن الفرد (ب) بفرض أن (أ) يتسمى إلى الذين يمتلكون قدرًا عالياً من هذه السمة والفرد (ب) من الذين لا يمتلكون هذا القدر من السمة.

وعليه فإنه إذا تمكننا من تحديد هذه الأنواع من السلوك وردود الأفعال والاستجابات فإننا نكون بذلك قد أعددنا العبارات أو البنود التي تصف الفرد (أ) ولا تصف الفرد (ب) أو تصف الفرد (ب) ولا تصف الفرد (أ)؛ ومن ثم يمكننا بالتالي تحديد اتجاه استجابة كل بند من حيث قياسه لهذه السمة: بمعنى: هل الإجابة (بنعم) على هذا البند سوف تمثل استجابة الأفراد مثل الفرد (أ) أو أن الأمر غير ذلك. والحقيقة أنه في حالة تحديد السمة وتعريفها بدقة ووضوح سوف لا تكون هناك أى صعوبة في تصنيف البنود أو العبارات حسب اتجاه القياس. وما يجب أن نشير إليه هو أن هذه المجموعة من البنود تسمى «المجموعة الأصلية لبند القياس» وعليها تجرى التطبيقات الأولية أو الإجراءات الاستطلاعية من أجل الوصول بالقياس إلى صورته النهائية.

هذا فيما يختص بالاستفتاءات أو المقاييس التحليلية. أما بخصوص الاستفتاءات أو المقاييس التجريبية فإنها تبني من أجل الحصول على درجات يمكن دراسة مدى ارتباطها بدرجات أخرى على مقياس آخر أيًا كان هذا المقياس الآخر. غالباً ما تكون هذه الدرجات الأخرى تمثل متغيراً ثالثاً أي تمثل مجموعة من الأفراد تميز بخاصية أو سمة معينة، وتسمى مجموعة المحك؛ والمجموعة الأخرى تتألف من الأفراد الذين لا يتميزون بهذه السمة إطلاقاً وتسمى هذه المجموعة الضابطة.

وتحديد هاتين المجموعتين (مجموعة المحك والمجموعة الضابطة) يعتبر الخطوة الأولى في إعداد هذا المقياس التجريبي<sup>(\*)</sup> إذا إنه بعد هذا التحديد يمكن للأخصائي أن يقوم باقتراح العبارات أو البنود التي يعتقد أنها تميز الأفراد في المجموعة الضابطة عن الأفراد في مجموعة المحك.

وهنا يجب أن نقول إن المقاييس التجريبية تختلف عن المقاييس التحليلية في هذه الناحية، ففي حالة المقاييس التحليلية يعتبر محتوى البند وصياغته وكذلك مدى علاقته بالسمة التي يقيسها في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، أما في حالة المقاييس التجريبية فإن الأخصائي لا يهتم كثيراً بمحتوى البند أو العبارة أو بكيفية الصياغة أو بمدى علاقة البند بالسمة، ولكنه يهتم كثيراً بقدرة البند أو العبارة على التمييز بين المجموعة الضابطة

---

Empirical (\*)

ومجموعة المحك. وعليه فإنه كلما زادت قدرة البند أو العبارة على هذا التمييز كان البند صالحًا لأن يكون ضمن بنود هذا المقياس التجربى.

ونعود مرة ثالثة ونصنف استفتاءات الشخصية بناء على تكوينها من حيث التصميم وهنا نتعرف على ثلاثة أنواع:

### ١- الاستفتاء بسيط الاختيار: Simple choice Quest

وهذا النوع من الاستفتاءات أو القوائم أو المقاييس تكون الإجابة على وحداته ثنائية أى تكون بنعم أو لا، صحيح أو خطأ، ١ أو ٢، وهكذا بحيث لا يكون أمام المفحوص سوى استجابتين فقط وعليه أن يختار إحداهما، ومثل هذه المقاييس شائعة الاستخدام في ميادين القياس المختلفة، وخاصة في مجال قياس الشخصية أو الميل والاهتمامات أو استطلاع الرأى. وفي الواقع أن المفحوص يكون بين احتمالين لا ثالث لهما، وقد تكون هناك استجابة ثالثة هي الأقرب إلى تصوره والأكثر مطابقة لحالته الحقيقية - لذلك فقد يلتجأ المفحوص إلى أن يترك الإجابة عن العبارة أو البند كلياً.

هذا من ناحية أخرى فإن وجود احتمالين فقط سوف يشجع الفرد على اختيار الاستجابة (أو الاحتمال) التي تكون أكثر قبولًا من معايير المجتمع وقيمه السائدة. فإذا كانت هناك عبارة:

اعتبر نفسي متفوقًا دراسيًا      نعم      لا

فإذا طرحت هذه العبارة على مجموعة من التلاميذ في فصل مدرسي يسوده جو التنافس العلمي الواضح فإن أغلبية التلاميذ سوف يختارون الاستجابة (نعم)؛ لأن هذه الاستجابة مرغوبة اجتماعياً - في حالة أن الفصل الدراسي هو مجتمع التلاميذ - وكذلك لأنها قريبة إلى المعايير السائدة في هذا المجتمع. ذلك ما تكلم عنه إدواردر في ١٩٥٧ وسماه عامل الرغبة الاجتماعية (الميل إلى المعايير الاجتماعية) Social desira- ability variable وسوف نناقه في مكان آخر من هذا الفصل في شيء من التفصيل.

وهذا النوع من الاستفتاءات رغم سهولة تصديقه وتصحيحه وإعداد تعليماته وعباراته إلا أن ما يؤخذ عليه ما سبق أن أشرنا إليه من حيث حصر المفحوص بين احتمالين فقط وزيادة تأثير الميل إلى المعايير الاجتماعية على اختيار المفحوصين لاستجابتهم.

## ٢- الاستفتاء عديد الاختيارات **Multiple Choice Quest**

وهذا هو النوع الثاني من استفتاءات الشخصية من حيث التصميم، وهو يختلف عن الاستفتاء بسيط الاختيار في اعتبارين هما:

١- أنه يعطى حرية أكثر للاختيار، ففي هذه الحالة يختار المفحوص استجابة واحدة من بين ثلاثة أو أربعة استجابات حيث يختار ما يناسبه أو أقرب الاستجابات لحالته، لذلك فإنه من المتوقع إلا يترك المفحوص أحد الأسئلة أو العبارات دون إجابة كما كان من الممكن أن يحدث في النوع الأول.

٢- كما أنه أصبح من المحمول أن يقل أثر عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية على اختيار المفحوص للاستجابة التي تناسبه، وقد يكون ذلك نتيجة مباشرة لعملية المقارنة بين الاستجابات لاختيار إحداها.

وهذا النوع من الاستفتاءات يتالف من عدد من العبارات أو البنود يتبع كلا منها عدد من الاستجابات يتراوح بين ثلاثة وخمسة ويقوم الفرد المفحوص باختيار استجابة واحدة من بينها.

والاستفتاء عديد الاختيارات كثير الاستعمال وخاصة في ميادين استطلاع الرأي، إذ غالباً ما تكون احتمالات الرأي كثيرة ومتنوعة.

## ٣- الاستفتاء قهري الاختيارات **Forced Choice Quest**

وهذا نوع آخر من الاستفتاءات التي تقيس سمات الشخصية بناء على تصميم من نوع خاص يتغلب عن طرقه - إلى حد كبير - على أثر عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية (الرغبة الاجتماعية). وكما سبق أن أشرنا فإن إدواردر هو أول من ناقش هذا العامل في كثير من التفصيل والتوضيح.

وال فكرة الأساسية في هذا الاستفتاء هي أن تعرض العبارة أو البند الذي يمثل وحدة الاستفتاء على المفحوص على هيئة مثير تفاضلي بحيث يقوم الفرد المفحوص بالمقارنة أو المفاضلة بين استجابتين كلتاهم على درجة واحدة تقربياً من القرب أو البعد عن المعايير الاجتماعية التي يتميز بها المجتمع الذي يتسمى إليه المفحوص. وعلى الفرد المفحوص أن يختار أو يرفض إحدى هاتين الاستجابتين، وهو في هذه الحالة يكون متاثراً إلى حد كبير باتجاهه الشخصي نحو الموقف، وهذا ما هو مفروض أن يقيسه الاستفتاء.

ومن أمثله هذا النوع من الاستفتاءات «مقياس إدواردرز للاختيار الشخصي» وفي هذا المقياس تعرض البنود على هيئة ثنائيات ويطلب من المفحوص أن يختار إحدى العبارتين (أو البندين) التي يعتقد أنها أقرب ما تكون إلى خصائصه الشخصية. ويكون المقياس من ٢١٠ ثنائية (أى ٤٢٠ عبارة) ويقيس ١٥ بعداً من أبعاد الشخصية هي:

- ١- التحصيل والإنجاز.
- ٢- مراعاة شعور الآخرين.
- ٣- النظام والترتيب.
- ٤- الميول الاستعراضية.
- ٥- الاستقلالية الذاتية.
- ٦- الانتماء والتعاطف.
- ٧- التداخل الاجتماعي.
- ٨- المعاونة والمؤازرة.
- ٩- السيطرة.
- ١٠- الإحساس بالتدنى.
- ١١- التنشئة (التربية العامة).
- ١٢- التغير.
- ١٣- التحمل والجلد.
- ١٤- الميل إلى الجنس الآخر.
- ١٥- العداونية.

ومثال آخر هو مقياس جوردون للشخصية **Gordon Personal Profile** ويقيس خمسة أبعاد مختلفة هي:

- ١- السيطرة والتسلط.
- ٢- القدرة على تحمل المسؤولية.
- ٣- الاتزان العاطفي.
- ٤- الميل الاجتماعي.

٥- الاعتبار الذاتي.

ويضاف إلى هذا المقياس مقياس آخر هو «قائمة جوردون لقياس الشخصية» Gor-Personal inventory وهي تقيس أربعة أبعاد أخرى وهي:

١- الحذر الاجتماعي.

٢- التفكير الإبداعي.

٣- العلاقات الشخصية.

٤- النشاط والحيوية.

ومثال آخر هو «اختبار الشخصية للبالغين» من إعداد المؤلف. ويقيس هذا الاختبار أربعة أبعاد من الأبعاد الأساسية للشخصية والتي تعتبر ذات أثر ودالة في الحياة اليومية للفرد وهذه الأبعاد هي:

١- التسلط والسيطرة (ط)

٢- القدرة الاجتماعية (ج)

٣- الثبات الانفعالي (ع)

٤- تحمل المسؤولية (م)

ويتألف هذا الاختبار من ٦٠ عبارة جمعت في ١٥ رباعية بناء على درجة كل عبارة على مقياس عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية بحيث تمثل الرباعية الأبعاد الشخصية المشار إليها. ومن هذه العبارات اثنستان موجبتان أي قريبتان من المعايير الاجتماعية وأثستان سالبتان أي بعيدتان عن المعايير الاجتماعية - وذلك بناء على درجة العبارة - ويطلب من المفحوص اختيار إحدى العبارات الأربع أقرب ما تكون إلى شخصيته ثم يختار عبارة أخرى من العبارات الثلاث الباقية كأبعد ما تكون من شخصيته.

وللتلخيص فإن أنواع الاستفتاءات التي تقيس الشخصية - من حيث بناؤها (أي هذه الاستفتاءات) وتصميمها ثلاثة هي:

١- استفتاء بسيط الاختيار.

٢- استفتاء عديد الاختيار.

والحقيقة أن النوع الأخير هو أقربها إلى الدقة في القياس، وذلك لأنّه يقلل إلى حد كبير أثر عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية (الرغبة الاجتماعية) في استجابات المفحوص، ولو أن هذا النوع من المقاييس يحتاج إلى جهد ودقة في البناء والتحليل.

### **بناء وتحليل استفتاءات الشخصية:**

تعتمد عملية تحليل تنتائج استفتاءات الشخصية على بنائها وتكوينها وتصميمها، ومن ثم كانت مناقشة الموضوعين معًا أمراً منطقياً.

ونبدأ بالاستفتاء بسيط الاختيار وكما سبق أن قلنا أن هذا الاستفتاء يتكون من مجموعة من البنود أو العبارات التي تكون استجابتها ثنائية، أي أن هناك احتمالين يختار المفحوص أحدهما ليشير بذلك إلى الاستجابة التي تكون الأقرب إلى خصائصه الشخصية.

وعند بناء هذا النوع يجب على الأخصائي أن يأخذ في اعتباره عدة خطوات:

- ١- تعريف السمة وتحديدها بصورة تتفق مع المنطق والموضوعية.
  - ٢- تحليل السمة الشخصية تحليلًا دقيقاً إلى عناصرها الأولية إذا كان الفاحص يريد أن يبني مقياساً تحليلياً (Rational Scale) أو أن يقوم بجمع الأنماط السلوكية التي تميز جماعة عن جماعة أخرى إذا كان يريد أن يبني مقياساً تجريبياً (Empirical).
  - ٣- عند إعداد البنود أو العبارات يجب ملاحظة صياغة البند ولغة المستخدمة وذلك من حيث كونها مناسبة وواضحة و مباشرة، (مع ملاحظة العبارات المنفية).
  - ٤- من المتوقع أيضاً أن يقوم الأخصائي بإعداد العبارات بحيث تكون متوازنة من حيث الاستجابة (نعم أو لا، صح أو خطأ) بناء على اتجاه قياس السمة، يعني أن يكون نصف العبارات تقريباً يمثل اتجاه (نعم) الاتجاه الإيجابي للسمة والنصف الثاني غير ذلك. وتوزع العبارات بصورة متوازنة بعد ذلك.
  - ٥- من المتوقع أيضاً أن يقوم الأخصائي بإعداد التعليمات الواضحة المختصرة التي تساعد المفحوص على الاستجابة للبنود أو العبارات دون عناء ومشقة.
- وعند تصحيح الاستفتاء البسيط للحصول على درجات الأفراد المفحوصين يجب على الأخصائي أن يأخذ في اعتباره ما يلى:
- ١- تحديد اتجاه القياس حتى يمكن معرفة معنى الاستجابة (نعم) ومعنى الاستجابة (لا) فقد تكون (نعم) في الاتجاه الموجب (الصحيح) لقياس السمة الشخصية في بعض العبارات وقد تكون العكس في بعض العبارات الأخرى. والأمر كذلك بالنسبة للاستجابة (لا).
  - ٢- بعد ذلك تتوقع من الأخصائي أن يحدد الأوزان المناسبة لكل من هاتين

الاستجابتين وذلك أيضاً في إطار اتجاه القياس. وغالباً ما تكون هذه الأوزان صفر، ١ أو في بعض الحالات ٢، بمعنى أن الاستجابة التي تكون في الاتجاه الموجب لقياس السمة (سواء كانت نعم أو لا) تعطى + ١ أما الاستجابة التي تكون في الاتجاه السالب لقياس السمة (سواء كانت نعم أو لا) تعطى صفراً.

فإذا قلنا - جدلاً - إن هناك إجابات صحيحة وإجابات خاطئة فإنه سوف يتربّى على ذلك أن نسبة الإجابات الصحيحة + نسبة الإجابات الخاطئة = ١ أي  $\frac{N_1 + N_2}{N} = 1$

٣- يمكن للأخصائي أن يعالج النتائج التي حصل عليها باستخدام (كا<sup>٢</sup>) - سبق الإشارة إلى ذلك - بناء على الفرض الذي يجده مناسباً لتحليل نتائجه، وغالباً ما يكون الفرض الصغرى هو أول ما يعتمد عليه الأخصائي في هذا التحليل. وقد ينبع إلى الأخصائي إلى حساب بعض المعاملات التي يمكن أن تشقق من (كا<sup>٢</sup>) مثل معامل الترافق (C) أو معامل الارتباط الثنائي Φ.

أما في حالة الاستفتاء عديد الاختبار فقد يتطلب البناء والإعداد جهداً أكثر مما يتطلبه الأمر في حالة الاستفتاء البسيط، ففي هذه الحالة بالإضافة إلى الخطوات السابقة من حيث تعريف السمة الشخصية وتحديدها في إطار المنطق والموضوعية وتحليلها أو جمع الأنماط السلوكية التي تميز جماعة عن جماعة أخرى، ومن ثم اقتراح العبارات أو البنود - بالإضافة إلى ذلك يجب على الأخصائي أن يأخذ في اعتباره ما يلى:

١- يجب مراعاة الدقة في اختيار الاحتمالات المختلفة التي تمثل استجابات البند أو العبارة، وذلك من حيث التنوع وعدم التداخل، بمعنى ضرورة وجود (مسافة) كافية بين كل احتمال واحتمال آخر. وذلك حتى يتمكن الفرد المفحوص من تحديد استجابته في وضوح؛ لأنه إذا تداخلت الاحتمالات كان اختيار المفحوص لأى من هذه الاحتمالات لا يمثل اتجاهه الحقيقي نحو الموقف.

٢- ومن المتوقع أيضاً أن يكون عدد هذه الاحتمالات متساوياً في كل بند أو عبارة من عبارات القياس - ومن الشائع أن يكون هذا العدد من ٣ إلى ٥ احتمالات.

٣- ومن المتوقع كذلك أن يقوم الأخصائي بإعداد التوجيهات الواضحة المبوبة التي توضح للمفحوص كيفية اختيار أحد الاحتمالات الواردة بعد كل بند أو عبارة.

و عند تجهيز بيانات هذا الاستفتاء متعدد الاختيار من أجل الحصول على درجات الأفراد المفحوصين يجب على الأخصائي أن يأخذ في حسابه بعض النقاط مثل ما يلى:

١- بطبيعة الحال تكون الخطوة الأولى هي تحديد اتجاه القياس كما يوضّح الاستفتاء وكما تحدده كل عبارة من عباراته.

٢- نأتي بعد ذلك إلى عملية إعطاء الأوزان للاستجابات المختلفة حيث يجب على الأخصائي أن يعتمد على المسافة بين كل احتمال وبين هدف واتجاه القياس كما

يوضحه الاستفتاء وعباراته المختلفة. وهذه العملية - عملية إعطاء الأوزان - يمكن توضيحها بالمثال التالي:

لنفرض أن الهدف من إعداد استفتاء عديد الاختيار هو قياس سمة الاستقلالية الذاتية وكان لدينا إحدى العبارات كما يلى:

- إذا أردت أن تتخذ قراراً بشأن موضوع مهمك فإنك:

١- تتخذ هذا القرار بمفردك - بعد دراسة طبعاً.

٢- تشاور مع بعض أصدقائك المقربين فقط لتشهد هذا القرار.

٣- تشاور مع أكبر عدد من معارفك لتشهد هذا القرار.

وعندما يقسم الفاحص بإعطاء الأوزان لهذه الاحتمالات فإنه من المنطقى وبناء على هدف القياس فإن الاحتمال الأول - اتخاذ القرار بمفردك - سوف يكون له أعلى وزن في هذا المثال: حيث يعطى (٣) مثلاً.

والاحتمال الثاني يأتي في المرتبة الثانية - استشارة الأصدقاء المقربين فقط - حيث يعطى الوزن (٢) مثلاً.

والاحتمال الثالث هو أقلها جمياً من حيث تمثيله لخاصة الاستقلالية الذاتية ومن ثم يعطى الوزن (١).

وقد تكون الأوزان غير ذلك حسب ما يرى الأخصائى عند التحليل فقد يكون الأفضل أن يعطي الأوزان ٢ ، ١ ، صفر.

ولنفرض الآن أن هدف القياس ليس قياس الاستقلالية الذاتية ولكنه قياس الميل الاجتماعي أو الاختلاط بالأ الآخرين، وكان لدينا نفس العبارة ونفس الاحتمالات الثلاثة فإن الأمر سوف يكون مختلفاً من حيث إعطاء الأوزان حيث نجد أن الاحتمال الأول يحصل على أقل الأوزان يليه الاحتمال الثاني ثم الثالث حيث يكون له الوزن الأعلى بين هذه الاحتمالات الثلاثة.

وهناك مدخل آخر لإعطاء الأوزان للاحتمالات المختلفة التي تأتى بعد كل عبارة ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي: سؤال من اختبار (لارد)، ما هو موقفك من مسئولية ما؟

١- أحاول أن أتجنبها.

٢- أقبلها إذا فرضت على.

٣- لا يهمنى أقبلها أو أرفضها.

٤- أميل إلى أن أقبل هذه المسئولية.

٥- أرحب جداً بقبول هذه المسئولية.

وفي هذا المثال نجد أن عملية إعطاء الأوزان تقوم على اعتبار الاستجابة الثالثة (رقم ٣) مثل نقطة عدم الاهتمام بالقبول أو الرفض ولذلك يكون الوزن المناسب لها هو (الصفر). وبالتالي فإن الاتجاه الموجب هو قبول المسئولية وهذا يتمثل في الاحتمال (رقم ٤) والاحتمال (رقم ٥) حيث نعطي الاحتمال الرابع + ١ والاحتمال الخامس + ٢.

ويصبح كذلك الاتجاه السالب - اتجاه تحاشى المسؤولية وعدم الإقبال عليها - يتمثل في الاحتمال الثاني والاحتمال الأول حيث تكون الأوزان (١)، (-٢)، (-١) على الترتيب.

٣- نشير هنا إلى أن إعطاء الأوزان لاحتمالات عبارات الاستفتاء متعدد الاختيار قد يتم عن طريق استخدام الأوزان المستمرة مثل .٠٠٠١٠٢٠٣ أو الأوزان ثنائية التنظيم مثل +٢ +١ صفر -١ -٢ وهكذا. أما بخصوص الاستفتاء قهري الاختيار فإن الأمر يختلف عن التوعين السابقين إذ إن المواقف والشروط التي يجب أن تتوافر في وحداته تتطلب الكثير من جهد الأخصائي ودقته.

وكما سبق أن أوضحنا فإن الاستفتاء قهري الاختيار يقوم على أساس التقليل من أثر عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية الأمر الذي ناقشه (إدواردر) وذلك بتصنيف العبارات التي تتكون منها استفتاءات الشخصية إلى ثلاثة أنواع هي:

١- العبارة الموجبة Positive Statement: ويعرفها (إدواردر) بأنها العبارة التي يحب معظم الناس أن يصفوا أنفسهم بها، بل ويحرصون دائمًا أن تكون مثل هذه الصفة ضمن خصائصهم الشخصية.

ومثال لهذا النوع من العبارات: «شخص يحب الخير للناس جميعاً» أو « الشخص محبوب اجتماعياً» أو غير ذلك من العبارات التي تمثل صفات يرغب الفرد - في إطار المعايير الاجتماعية - أن تكون صفاتيه وخصائصه.

٢- العبارة السالبة Negative Statement: وهي العبارة التي يرفض معظم الناس أن يصفوا أنفسهم بها، بل ويحرصون تمامًا أن ينكروا الصفات التي تدل عليهما هذه العبارات - وذلك بطبيعة الحال في إطار المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ومثال لهذا النوع من العبارات: «شخص لا يثق بنفسه» أو «شخص فاشل اجتماعياً» أو غير ذلك من العبارات المماثلة.

٣- العبارة المحايضة Neutral Statement: وهي نوع من العبارات لا يهتم الفرد كثيراً بأن يصف أو لا يصف نفسه بها، ويكون اتجاهه نحوها محايضاً مثل «شخص يحب رياضة المشي».

إذا سلمنا بأن عبارة استفتاء الشخصية يجب أن تمثل موقفاً محدداً يعكس اتجاه الفرد المفحوص كان لا بد أن يتالف الاستفتاء من العبارات الموجبة والعبارات السالبة فقط دون العبارات المحايدة. وهذا فعلاً ما أشار به (إدواردر).

ومن ثم فإن الخطوة الأولى في إعداد استفتاء قهري الاختيار هي جمع العبارات الموجبة والسائلة - بعد المرور بالخطوات الأساسية من حيث تعريف السمة وتحديدتها وتحليلها . . . إلخ - ويصبح الأمر بعد ذلك هو تحديد مدى اقتراب أو ابعاد كل عبارة من هذه العبارات بالنسبة للمعايير الاجتماعية. أو بمعنى آخر فإنه يصبح من المطلوب تعين درجة كل عبارة على مقياس عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية.

وهذه هي الخطوة الثانية حيث يقوم الأخصائي بإعداد العبارات الصحيحة (الصادقة) - سوف نوضح ذلك فيما بعد - والتي يرى أنها صالحة لقياس هذه السمة أو تلك ، ثم يعرضها على مجموعة من الحكماء (أفراد الجماعة). ويرى (إدواردر) أن عدد الحكماء لا يؤثر كثيراً على النتائج إذا إنه وجد أن عدد الحكماء عندما يكون (١٠٠) فإن النتائج لا تتغير كثيراً عما إذا كان عدد الحكماء (١١).

وتكون التعليمات التي تعطى للحكماء على النحو التالي:

فيما يلى مجموعة من العبارات التي تصف سلوك الناس. ويعرض هذه العبارات من النوع الذي يرغب معظم الناس في وصف أنفسهم به. والبعض الآخر لا يحب أحد أن يصف نفسه به على الإطلاق. والبعض الثالث لا يهتم أحد بأن يصف نفسه به.

درج كل عبارة على مقياس من ١ إلى ٩ حسب المثال التالي:

التدريج	العبارة
٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١	شخص يحبه الناس جميعاً
٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١	شخص انتقامي بطبيعته (غير متسامح)
٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١	شخص يحب قراءة القصص

ويكون التدريج كما يلى:

المعنى	التدريج
بعيدة جداً عن المعايير الاجتماعية (غير مرغوبة تماماً)	- ١
بعيدة عن المعايير الاجتماعية (غير مرغوبة)	- ٢
بعيدة عن المعايير الاجتماعية بدرجة معقولة.	- ٣
بعيدة عن المعايير الاجتماعية بدرجة قليلة.	- ٤
محايدة	- ٥

- قريبة من المعايير الاجتماعية بدرجة ما - ٦  
 قريبة من المعايير الاجتماعية بدرجة معقوله . - ٧  
 قريبة من المعايير الاجتماعية (مرغوبة اجتماعياً) - ٨  
 قريبة جداً من المعايير الاجتماعية (مرغوبة تماماً اجتماعياً) - ٩

وبناء على هذا فقد أعطيت الدرجات التالية :

- |                                |   |
|--------------------------------|---|
| شخص يحبه الناس جميعاً (موجبة)  | ٩ |
| شخص انتقامى غير متسامح (سالبة) | ١ |
| شخص يحب قراءة القصص (محايدة)   | ٥ |

ويمكنك بطبيعة الحال إعطاء الدرجات من ١ إلى ٩ .

وتكون الخطوة الثالثة بعد ذلك هي تصنيف آراء الحكماء بالنسبة لكل عبارة من العبارات وذلك للمحصول على نسبة الحكماء أمام كل تدريج وذلك كما يلى : (مثال افتراضي)

النسبة	عدد الحكماء	التدريج
,٠٥	٥	١
,٠٥	٥	٢
,١٠	١٠	٣
,١٠	١٠	٤
,١٠	١٠	٥
,٣٠	٣٠	٦
,١٥	١٥	٧
,٠٥	٥	٨
,١٠	١٠	٩

العدد الكلى للحكماء ١٠٠

وتكون الخطوة الرابعة هي حساب درجة العبارة على مقياس عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية وذلك باستخدام القانون التالي :

$$\varphi = \frac{\sum_{i=1}^n - \frac{f_i}{\sum f_i}}{n}$$

حيث  $\varphi$  هي الدرجة المطلوبة  
 ح الحد الأدنى للفئة التي تحتوى الوسيط (وهي هنا = ٦)  
 $\sum f_i$  مجموع النسب التي تسبق الفئة الوسيطية (التي تحتوى الوسيط)  
 $f_i$  نسبة الحكام في الفئة الوسيطية  
 $i$  مدى الفئة (تساوي ١ دائمًا في هذه الحالة)

$$\therefore \varphi = \frac{5,0 - 4,0}{5,83 + 5,5} = \frac{1}{3}$$

والخطوة الخامسة هي أن يقوم الأخصائي بجمع العبارات التي تتقارب درجاتها معًا على هيئة ثنائيات أو رباعيات، وذلك كما سبق أن أوضحنا فيما أعطيناه من أمثلة. ففي اختبار الشخصية للبالغين الذي أعده المؤلف لمجد أن الرباعيات قد جمعت بناء على درجة كل عبارة على مقياس الميل إلى المعايير الاجتماعية كما يلى:

#### الرباعية الأولى (tetrad)

العبارة	الدرجة على مقياس الميل للمعايير الاجتماعية
شخص ذو كلمة مسموعة (له نفوذ)	٧,٧
شخص يتأثر كثيراً بكلام الناس	٣,٨
شخص هادئ الأعصاب غالباً	٧,٦
شخص لا يميل إلى أن يتعرف على أحد	٣,٧

وعند تصحيح هذا النوع من الاستفتاء للمحصول على درجات الأفراد المفحوصين يجب على الأخصائي أن يلاحظ ما يلى:

- إذا كان الاستفتاء يتكون من ثنائيات فإن الأمر سوف يكون سهلاً لأن المفحوص عليه أن يختار العبارة التي تصفه من عبارتين متقاربتين في الدرجة على مقياس الميل إلى المعايير الاجتماعية. وسوف يتم التصحيح بإعطاء الاستجابة الصحيحة

+ ١ (وهي الاستجابة التي تكون في الاتجاه الإيجابي للسمة) وإعطاء الورن (صفر) للإجابة الخاطئة.

أما إذا كان الاستفتاء مكوناً من رياضيات كما في مثالنا السابق وكان على المفحوص أن يختار أقرب العبارات إلى شخصيته. ويعين كذلك أبعد العبارات عنها فسوف يكون لدينا الصورة التالية:

أبعد - ١	أقرب + ١	
١ -	١ +	١ - العبرة الأولى مرغوبة اجتماعياً (+)
١ +	١ -	٢ - العبرة الثانية غير مرغوبة اجتماعياً (-)
١ +	١ -	٣ - العبرة الثالثة مرغوبة اجتماعياً (+)
١ +	١ -	٤ - العبرة الرابعة غير مرغوبة اجتماعياً (-)

ففى حالة اختيار العبرة الأولى كأقرب ما تكون إلى شخصية المفحوص فإنه يعطى الدرجة + ١ (وهي حاصل ضرب رمز العبرة + × رمز قمة العمود + ١ أقرب) ولكن إذا اختار المفحوص هذه العبرة كأبعد ما تكون عن شخصيته فإنه يعطى الدرجة - ١ (وهي حاصل ضرب رمز العبرة + × رمز العمود - ١ أبعد) وهكذا مع بقية العبارات. ومن ثم تصبح الدرجة النهائية للمفحوص هي المجموع الجبى للدرجات التي حصل عليها فى رياضيات الاختبار ككل.

### بعض الطرق الخاصة لحساب صدق وثبات استفتاءات الشخصية،

سوف نستعرض في الفقرات التالية بعض الطرق التي يفضل أن تستخدم في مجال تعين صدق وثبات استفتاءات الشخصية؛ ذلك لأنها مناسبة أكثر من غيرها وذلك من واقع خبرة المشتغلين بالقياس في هذا المجال.

أولاًـ فيما يختص بالصدق: فإننا نقول إن العبرة الصحيحة أو البند الصحيح هو البند الذي يقيس السمة الشخصية المطلوبة بغض النظر أجاب عليه المفحوص بالرفض أو الموافقة، أو يعني آخر هو ذلك البند الذي يقيس السمة الشخصية في أي من اتجاهيها - وكذلك يمكن أن نقول إن البند الصحيح هو ذلك البند الذي يميز بين فردان يختلفان فعلاً عن بعضهما البعض في هذه السمة اختلافاً سلوكياً كما يمكن أن نقول أيضاً إن البند الصحيح أو الصادق هو ذلك البند الذي يقيس سمة معينة دون غيرها.

فالعبارة التي تقول «أحب أن أكمل عملى حتى النهاية» من المفترض أنها تقيس القدرة على تحمل المسئولية فلا بد أن تكون كذلك حتى تكون صحيحة وصادقة، ولا بد أيضاً أن تميز بين الفرد الذي يستطيع أن يتحمل المسئولية والفرد الذي لا يستطيع وذلك

بأن تختلف استجابة كل منهما لهذه العبارة، ولا بد أيضًا أن تقيس هذه العبارة القدرة على تحمل المسؤولية فقط دون أي سمة أخرى فلا تقيس مثلاً سمة الاستقلالية الذاتية بجانب قياسها للقدرة على تحمل المسؤولية وإن أصبحت غير صحيحة. وهذا نقد صحيح ويمكن أن يوجه إلى الاختبارات أو الاستفتاءات التي يقول أصحابها أن عباراتها أو بنودها تقيس أكثر من سمة شخصية في وقت واحد مثل اختبار (بيرنرويت) الذي أشرنا إليه سابقًا.

ومن الواضح طبعًا أن العبارات الصحيحة الصادقة لا بد أن تكون استفباء صادقًا أيضًا، وعليه فإنه يمكن تعين معامل صدق الاستفتاء عن طريق حساب صدق العبارة أو البند.

والطريقة التي نحن بصدده وصفها الآن تقوم على مفهوم الصحة البنائية أو الصدق التكويني، وقد ناقش فكرة هذه الطريقة كرونباخ وميل سنة ١٩٥٥ وأعاد عرضها فرنون ١٩٦٤ وقد قام المؤلف بتعديلها وتطبيقها في تعين صحة عبارات اختبارات الشخصية سنة ١٩٦٦، وتتلخص هذه الفكرة في الاستعانة بالمحتوى التكويني للسمة الشخصية المطلوب قياسها ومدى ارتباط هذا المحتوى ببعضه البعض بمعنى أن يقوم الاصناف بحساب مدى الترابط بين العناصر والمكونات الأساسية للسمة الشخصية أو بمعنى آخر يقوم الفاحص بإيجاد المعنى السيكولوجي لدرجات الاستفتاء عندما يقيس هذه السمة.

وقد كان تعديل المؤلف لهذه الفكرة يعتمد على أن الفرد المفحوص إنما يكون مفهومه عن ذاته وخصائص شخصيته عن طريق التفاعل الاجتماعي بينه وبين أعضاء الجماعة التي يتسمى إليها. وأن مفهوم السمة الشخصية وتكوينها ومحتوها إنما تحدده طبيعة هذا التفاعل ونوعيته ومدتها. وما يؤيدنا فيما نذهب إليه أن مفاهيم السمات الشخصية نسبية وليس مطلقة، فأنماط السلوك التي يسميها مجتمع معين «قدرة اجتماعية» قد لا يعطيها نفس التسمية مجتمع آخر بل قد ينظر إليها نظرة عدم تقدير واستحسان. فعلى سبيل المثال نجد أن بعض المجتمعات الأوروبية ينظرون إلى سلوك المجاملة عند بعض المجتمعات الغربية - وهو دليل على القدرة الاجتماعية - على أنه سلوك يتصل بعدم الازان الانفعالي.

وبناء على ذلك فقد اعتمد المؤلف على فكرة اشتقاء السمة من البيئة بكل مقوماتها الثقافية والحضارية والاجتماعية واللادبية، فسمة الثبات الانفعالي مثلاً في المجتمع العربي يمكن الاستدلال على محظوها من الأنماط الحضارية والثقافية السائدة، حيث يكون دليلاً الازان والوقار وضبط النفس في مواقف الحزن والفرح وعدم القلق

وقلة التوتر وقوة الأعصاب، وما إلى ذلك من الصفات والسموات التي يمكن أن تتردد كثيراً في الإطار الثقافي للمجتمع. ويمكن شرح وتوضيح هذه الطريقة آخرين خاصية التسلط والسيطرة كمثال:

١- يقوم الأخصائي باقتراح عدد كبير من البنود أو العبارات التي يعتقد أنها تقيس خاصية التسلط والسيطرة وذلك بناء على مفهوم هذه الخاصية ومحتوها والأنمط السلوكية التي تتعلق بها. ويجب عليه أن يلاحظ الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر في البنود والعبارات من حيث اللغة والصياغة وغير ذلك.

٢- تعرض هذه العبارات على مجموعة من الأخصائيين للقيام بدور الحكم في تحديد مدى صدق العبارة. وكلما كان عدد هؤلاء الحكماء كبيراً كانت النتائج أقرب إلى الصحة وأدق. وتكون التعليمات كما يلى:

«هذه هي مجموعة من العبارات التي يحتمل أن تقيس سمة التسلط والسيطرة بمعنى ميل الفرد إلى القيام بالأدوار النشطة الفعالة في المواقف الاجتماعية وثقته بنفسه وتأكده من قدراته وإحساسه بالأمن في علاقاته مع الآخرين وميله كذلك إلى اتخاذ القرارات الهامة دون معاونة من أحد، وتوجيهه نشاط الجماعة وقيادتها. وبعد كل عبارة سوف تجد تدريجياً من صفر إلى ١٠، فإذا كنت تعتقد أن هذه العبارة تقيس فعلاً وبكل تأكيد خاصة التسلط والسيطرة فأعطيها الدرجة (١٠) بغض النظر عن اتجاه العبارة سواء كان موجباً أو سالباً. وإذا كنت تعتقد أن العبارة لا تقيس هذه السمة إطلاقاً فأعطيها الدرجة (صفر) بغض النظر أيضاً عن اتجاه العبارة. وهكذا أعط كل عبارة درجة بين (صفر) و (١٠) حسب قدرة العبارة من وجهة نظرك على قياس سمة التسلط والسيطرة. وإليك المثال التالي:

العبارة رقم (١)

شخص يتبع رأى الناس دون تفكير

. ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ (١٠)

العبارة رقم (٢)

شخص يثق دائمًا في قدراته

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ (١٠)

فكل من العبارتين تقيس سمة التسلط والسيطرة تماماً - وذلك من وجهة نظر الحكم الذي قام بالتدريج - ولذلك أعطيت العبارة الأولى (١٠) وكذلك العبارة الثانية رغم أن العبارة الأولى تقيس السمة في الاتجاه السالب والثانية تقيسها في الاتجاه الموجب.

٣- بعد أن يحصل الأخصائي على استجابات الحكم يتم تصنيف هذه الآراء وحسب نسبة الحكم أمام كل تدريج ومن ثم يطبق القانون

$$و = ع + \frac{ن - مج ن}{ن}$$

(راجع حساب درجة العبارة على مقياس الميل للمعايير الاجتماعية) وتدل و في هذه الحالة على مدى قدرة العبارة على قياس هذه السمة من وجهة نظر الحكم المتخصصين وتعتبر دليلاً على صدق العبارة.

وهناك طرق أخرى يمكن استخدامها لحساب صدق استفتاءات الشخص غير الطريقة التي سبق وصفها مثل حساب معامل الارتباط بين الدرجات التي نحصل عليها من الاستفتاء واللاحظات أو الدرجات التي نحصل عليها من محك خارجي صحيح. وهذا المحك الخارجي يمكن أن يكون:

- ١- استفتاء آخر يقيس نفس السمة بشرط أن يكون قد ثبتت صحته.
- ٢- ملاحظات المشرفين على الأفراد المطلوب قياس سمة من سماتهم الشخصية بشرط أن يكون هؤلاء المشرفون في وضع يسمح لهم بالحكم على سلوك هؤلاء الأفراد.
- ٣- ملاحظات الزملاء أو المخالطين أو المتعاملين مع هؤلاء الأفراد.

كما يمكن أيضاً تعين صدق الاستفتاء باستخدام طريقة التحليل العاملى على نمط ما قام به كاتل وفرنون. وإن كان هناك بعض التحفظ على هذه الطريقة في هذا المجال بالذات (استفتاءات الشخصية) وهو أنه من المحتمل أن يكون العامل العام أو العامل المشترك بين عبارات الاستفتاء أو بين الاستفتاءات المختلفة ليس هو السمة الشخصية التي نفترض أن الاستفتاء يقيسها بل قد يكون عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية أو عامل آخر يتصل بنظام استجابة الأفراد لعبارات الاستفتاء لأن يكون هناك اتجاه مسبق قبل قيام الأفراد المفحوصين بالاستجابة مثل هذا الاستفتاء.

وهناك طرق أخرى يمكن عن طريقها تعين صدق استفتاءات الشخصية وخاصة المقاييس التجريبية وهي طريقة استخدام معامل الارتباط ثانى التسلسل الخاص Point biserial . (سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني) والمثال التالي يوضح كيفية الاستخدام: لنفرض أن لدينا استفتاء مكوناً من ١٥ عبارة طبق على مجموعة ضابطة (عدها ١٠٠) ومجموعة المحك ( وعددها ١٠٠ وهي المجموعة التي تميز بهذه الخاصية الشخصية). وكانت النتائج موضحة كما يلى:

	مجموعه المحك (النكرار)	المجموعه الضابطة (النكرار)	الدرجات
	١	—	١٥
	٣	—	١٤
	٦	—	١٣
	٦	—	١٢
	٨	١	١١
	١٦	١	١٠
	١٦	٢	٩
	١٦	٧	٨
	١١	١٢	٧
	١٢	٢٠	٦
	٣	٢٥	٥
	١	٢٠	٤
	١	٥	٣
	—	٤	٢
	—	٢	١
	—	١	صفر
العدد الكلى $n = 200$	$100 = 2n$	$100 = 1n$	
م (الكلى) = ٧,١٣٥	$8,89 = 2m$	$5,29 = 1m$	

$$\frac{\frac{25}{2}}{n} - \frac{\frac{25}{2}}{n}$$

ويطبق القانون

$$\frac{\frac{25}{2}}{n} \times \frac{15}{n}$$

ع

حيث  $n_1$  هي المجموعة الضابطة  
 $n_2$  هي مجموعة المحك،  $n$  هي العدد الكلى،  
 $\Delta$  هي الانحراف المعياري لدرجات المجموعتين. ونفترض أنه  $2,84$   
وبالتعويض في القانون السابق نحصل على

$$\frac{3,75 - 4,49}{1,42} = \frac{\frac{100}{7,135} - \frac{898}{200}}{\frac{100}{200} \times \frac{100}{200}} = \frac{.65}{.20} = 2,84$$

كما يمكن أيضاً استخدام معامل $\Phi$ فاي على النحو التالي:			
المجموع	المجموعة الضابطة	المجموعة المحك	فوق المتوسط
83	72	11	تحت المتوسط
117	28	89	
—	—	—	
200	100	100	

$$\therefore \Phi = \frac{(28 \times 11) - (89 \times 72)}{100 \times 100 \times 117 \times 83} = 0,62$$

### ثانياً - فيما يختص بالثبات،

يعتبر مفهوم التناسق الداخلي في ميدان استفتاءات الشخصية ملارماً لمفهوم ثبات هذه الاستفتاءات. إذ إن التناسق الداخلي بين وحدات الاستفتاء أو بنوده يدل على مدى ارتباط هذه البنود بعضها البعض. وهذا الارتباط من ناحية أخرى يدل على أن ثبات الاستفتاء من المتوقع أن يكون تأثر كل بند من البنود بالعوامل التي تعود إلى أخطاء الصدفة مختلفاً عن تأثر البند الآخر بنفس العوامل، ومن ثم فإن الارتباط بين البنود من المحتمل جداً أن يعود بصورة أكبر إلى التباين الحقيقى للبنود وليس إلى تباين الخطأ.

وعلى ذلك فإن طريقة التناسق الداخلي أو التكافؤ المنطقي تعتبر أصلح الطرق تقريرياً لحساب معامل ثبات استفتاءات الشخصية على وجه المخصوص. وتعتمد هذه الطريقة على معادلة كودر وريتشاردسون رقم ٢٠ وهي:

$$\frac{U^2 - \text{مج} \text{ ص} \text{ خ}}{U^2} \times \frac{n}{n-1} = 1.01$$

حيث  $1.01$  = معامل ثبات الاستفتاء

$n$  = عدد بنود الاستفتاء

$\text{ص}$  = نسبة الذين أجابوا إجابات صحيحة (في اتجاه السمة) عن كل بند

$\text{خ}$  = نسبة الذين أجابوا إجابات خاطئة (عكس اتجاه السمة) عن كل بند

$U^2$  = تباين درجات الاستفتاء

ويجب أن يلاحظ أن  $\text{ص} \times \text{خ}$  = تباين كل بند على حدة (حيث الإجابة ثنائية صفر، ١) وللتوسيع نفترض المثال التالي:

في إحدى التجارب طبق استفتاء لقياس الشخصية يتكون من ٦٠ عبارة حيث كان عدد الأفراد ٨٥ وحصلنا على ما يلى:

التباعين العام للدرجات الاختبار  $U^2 = 72,25$

مجموع تباين البنود ( $\text{مج} \text{ ص} \text{ خ}$ ) = ١٢,٤٣

$$\therefore \text{يصبح معامل التناسق الداخلي} = \frac{12,43 - 72,25}{72,25} \times \frac{60}{59} = 0,84$$

أما إذا كانت إجابات البنود ليست صفر، ١ ولكنها مثلاً ١، ٢، ٣، ٤ ففي هذه الحالة نستخدم معامل ألفا، وهو صورة معدلة من القانون السابق حيث يصبح على النحو التالي:

$$\frac{\text{مج} \text{ ع}^2 - U^2}{\text{مج} \text{ ع}^2} \times \frac{n}{n-1} = \alpha$$

حيث مجموع  $\Sigma$  هو مجموع تباين البند من البند رقم 1 حتى البند رقم  $n$  أي علينا أن نحسب تباين كل بند على حدة ثم نحسب المجموع (سبق الإشارة).

### قياس الشخصية عن طريق مقاييس التدريج Rating Scales

يقول آيزنك أنه إذا كان معظم دراسات الشخصية في أمريكا قد بنيت على استخدام طريقة الاستفتاء أو تقييم الذات فإن معظم هذه الدراسات في إنجلترا قامت على طريقة التدريج أو استخدام مقاييس التدريج في قياس الشخصية.

وإذا كانت طريقة الاستفتاء تعتمد على استجابات الفرد المفحوص لمجموعة من العبارات ليصف نفسه ويعطي صورة عن ذاته وخصائصه وسماته فإن طريقة التدريج تعتمد على أن يقوم الآخرون بإعطاء هذه الصورة وهذا الوصف عن شخصية الفرد المطلوب تقدير شخصيته.

والأساس في استخدام مقاييس التدريج هو مدى معرفة زملاء الفرد له وتعاملهم معه وقدرتهم على الحكم عليه من خلال تفسيراتهم لأنماط سلوكه وفهمهم لدوافعه وأهدافه - لذلك كان من الضروري أن يأخذ الأخصائي في حسابه عدة نقاط هي:

- ١ - معرفة مدى عضوية الفرد في الجماعة وعمق اشتراكه في نشاطها وال فترة الزمنية التي مضت على انضمام الفرد لهذه الجماعة.
- ٢ - معرفة نوعية علاقة الفرد ببقية أفراد الجماعة وتأثيره بهم وتأثيره فيهم.
- ٣ - معرفة درجة هذه العلاقة من حيث الموضوعية والذاتية.

وهناك عدة أنواع من مقاييس التدريج يمكن أن نستعرضها فيما يلى:

#### ١- مقاييس التدريج بالرتب: Rank order rating scale

يمكن استخدام مقاييس التدريج بالرتب بأسلوبين مختلفين:

أولهما: هو أسلوب الترتيب البسيط وهو من أبسط أساليب التدريج ويستخدم عندما يكون عدد الأفراد المطلوب ترتيبهم قليلاً بحيث لا يزيد عن  $(7 - 10)$  ويطلب من المدرج أي عضو الجماعة الذي يقوم بعملية التدريج أن يقوم بترتيب الأفراد الآخرين بالنسبة إلى سمة شخصية معينة مثل سمة الثبات الانفعالي مع ملاحظة ضرورة أن تكون التعليمات واضحة وتشمل توضيحاً لأنماط السلوك التي تتعلق بسمة الثبات الانفعالي مثل كثرة البكاء أو القلق الدائم أو غير ذلك من الصفات الظاهرة والتي يستطيع أن يميزها بسهولة عضو الجماعة الذي يقوم بعملية التدريج. ويتم الترتيب ابتداء بأعلى الأفراد من

حيث الاتزان الانفعالي ويتهى بأقلهم من حيث الاتزان الانفعالي. وما هو واضح أنه لن يكون المدرج قرداً واحداً بل ما هو متوقع أن يقوم كل فرد بتدرج الآخرين من أعضاء الجماعة، وعليه سوف تعدد الرتب بالنسبة للفرد الواحد. وفي هذه الحالة يؤخذ متوسط الرتب الذي يمكن تحويله إلى درجة على مقياس عشري. والمثال التالي يوضح هذا الأسلوب:

لنفرض أن عملية التدرج قد أجريت في جماعة عددها ستة أفراد حيث طلب من كل فرد أن يقوم بتدرج (ترتيب) الآخرين حسب القدرة على تحمل المسئولية فكانت نتائج الترتيب كما يلى:

و	هـ	د	هـ	بـ	أـ	الأفراد
٤	٢	٣	٥	١		أ
١	٤	٥	٣		٢	بـ
٣	٤	٥		٢	١	هـ
٥		٤	٣	١	٢	دـ
٤		٤	٤	٤	٤	هـ
	٥	٤	٢	٣	١	وـ
٣,٢	٤,٠	٤,٢	٢,٦	١,٦	١,٦	متوسط الرتب

بعد ذلك يتم تحويل متوسط الرتب هذه إلى درجة على مقياس عشري إذا أراد الأخصائي ذلك. (راجع الفصل الثاني).

وثانيهما: هو أسلوب الترتيب بالمقارنة الزوجية وهو أسلوب بسيط أيضاً ويقوم على أساس مقارنة كل فردين من أفراد المجموعة بعضهما البعض بالنسبة لسمة من السمات الشخصية، ويتطلب ذلك أن يكون عدد أفراد المجموعة قليلاً يسمح بهذه المقارنة الزوجية. ومثال ذلك: أيهما أقدر على تحمل المسئولية؟

(وضع علامة / أمام الفرد)

أ أو ب  
أ أو هـ  
أ أو د  
أ أو هـ  
أ أو و  
ب أو هـ  
ب أو د  
ب أو هـ

وهكذا بالنسبة لبقية الأزواج المحتملة.

## ٢- مقياس التدرج الارقمني: Numerical Rating Scale

ويعتمد هذا المقياس على الترقيم في حساب درجة الفرد بالنسبة لـأى سمة من السمات الشخصية، ويتم ذلك عن طريق استخدام تدريج رقمي خاص يكون غالباً مكوناً من خمسة نقاط هي ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ أو ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١ ، صفر ، + ١ ، + ٢ . ويطلب من المدرج أن يقوم بإعطاء الدرجة المناسبة للفرد على هذا التدريج . ولكن ما هو متعارف عليه أن تكون التعليمات متصلة ووحدة التدريج ليست هي السمة الشخصية كاملة ، ولكن الوحدة هي عنصر السمة أو إحدى مكوناتها ..

والمثال التالي يوضح ذلك:

لنفرض أن الأخصائى يريد تدريج مجموعة من الأفراد بالنسبة لخاصية الثبات الانفعالي كسمة شخصية لذلك سوف تكون تعليمات التدريج كما يلى:

«المطلوب منك أن تقوم بتدريج كل فرد من أفراد مجتمعتك على الترقيم الذى يلى كل عبارة من العبارات التالية - فإذا كنت ترى أن سلوك الفرد الذى تقوم بتدريجه يطابق تماماً مضمون العبارة ضع دائرة حول الرقم (٥) . وإذا وجدت العكس ضع حول الرقم (١) وهكذا يمكن تدريج تقييمك بالنسبة لسلوك الفرد .

- ١ - سريع الغضب
- ٢ - هادئ الأعصاب
- ٣ - متزن الحديث
- ٤ - سريع التأثير

٥- مضطرب في علاقاته مع الآخرين

٦- لا يستطيع التحكم في سلوكه.

وهكذا بحيث تمثل هذه العبارات عناصر الشخصية الشخصية. وتصبح الدرجة العامة للفرد هي مجموع أو متوسط التدرجات التي يحصل عليها.

### ٣- مقياس التدريج التحليلي: Analytical Rating Scale

يختلف هذا المقياس عن المقياس السابق (مقياس التدريج الرقمي) فيما يلى:

أ- في هذا المقياس لا يكتفى بتحليل السمة إلى عناصر فقط ولكن يعطى لكل عنصر من هذه العناصر وزنًا خاصاً يتناسب مع أهميته في تكوين السمة الشخصية.

بـ- تعطى هذه الأوزان بناء على قرارات مجموعة مدرية من الحكماء الأخصائيين بشأن تحليل السمة وترتيب عناصرها من حيث الأهمية - فمثلاً قد يرى الحكم أن عنصر الثقة بالنفس والاعتزاز بها يأتي قبل عنصر ميل الفرد إلى العمل القيادي، وذلك بالنسبة لستة السيطرة.

هرـ- تؤخذ هذه الأوزان في الاعتبار عند حساب الدرجة النهائية للفرد حيث يتم حسابها كما في المقياس الرقمي إلا أنه في هذه الحالة تصبح درجة الفرد هي تكرار العنصر  $\times$  وزنه.

### ٤- مقياس التدريج المرجعي : Reference Rating Scale

يمتاز هذا المقياس بالتعليمات النوعية التي تعطى للمدرج والتي تعتمد على فكرة الإطار المرجعي العام الذي يتكون عند المدرج قبل أن يقوم بعملية التدريج، وهذه التعليمات ما يلى:

«المطلوب منك أن تتذكر الشخص الذي قابلته في حياتك سواء في هذه الجماعة أو غيرها من الجماعات والذي يمثل من وجهة نظرك أكثر الناس ميلاً إلى التسلط والسيطرة - اكتب اسمه عند رقم (٥). وتذكر الآن الشخص الذي قابلته في حياتك سواء في هذه الجماعة أو غيرها ويمثل من وجهة نظرك أقل الناس ميلاً للتسلط والسيطرة - اكتب اسمه عند رقم (١).

والأن يمكنك أن تقوم بتدرج أفراد جماعتك بين الفردتين اللذين يمثلان بداية ونهاية التدريج».

ويتم حساب درجة المفحوص كما سبق في حالة التدريج الرقمي حيث تكون الدرجة النهائية للفرد هي مجموع أو متوسط ما حصل عليه من درجات.

## قياس الشخصية عن طريق التصنيفات، Q - Sorts

صاحب فكرة هذا التصنيف هو ستيفنسون (١٩٥٣) حيث كان يطلب من المفحوصين أن يصفوا أنفسهم وخصائصهم عن طريق تصنيف مجموعة من البنود أو العبارات في فئات متالية تبدأ من العبارة الأبعد عن شخصية الفرد المفحوص وتنتهي بالعبارة الأقرب إلى شخصية الفرد، وذلك من حيث الوصف في إطار سمة من السمات المطلوب قياسها أو تقييمها. ويلاحظ أن عدد العبارات التي يصنفها الفرد في كل فئة من هذه الفئات المتتابعة يكون محدداً بصورة ما بحيث يكون توزيع العبارات جماعتها على الفئات توزيعاً يقترب من التوزيع الاعتدالي. وتعطى الأوزان لهذه العبارات بناء على الأوزان أو الدرجات التي تعطى للفئات التي صنفت فيها هذه العبارات. فإذا كان لدينا ١١ فئة على سبيل المثال فإن العبارات التي تتوضع أو تصنف في الفئة الأولى - وهي الأبعد عن شخصية الفرد من حيث الوصف - سوف تعطى الدرجة ١ بينما تجد أن تلك العبارات التي تتوضع أو تصنف في الفئة الأخيرة أو الأقرب إلى شخصية الفرد من حيث الوصف سوف تعطى الدرجة ١١ ، وبالتالي فإن بقية العبارات سوف تحصل على درجات بين ١ ، ١١ .

ويناقش ستيفنسون أنواع العبارات في هذا النوع من التصنيف حيث يقول إن هناك مجموعة من العبارات منظمة Structured ومجموعة أخرى غير منتظمة Unstructured . فمجموعـة العبارات غير المنظمة هي العبارات التي لم يتم تقسيمها إلى مجموعـات فرعـية صـغـيرـة . وعلى ذلك فمجموعـة العبارات التي أعدـت لـقيـاس سـمة شخصـية واحـدة فقط تـعـتـبـر مجموعـة غير منـظـمة .

أما المجموعـات المنـظـمة من العبارـات فـهي تـلـك المـجمـوعـات التـي تـحـتـوى عـلـى مـجمـوعـتين فـرعـيتـين عـلـى الأـقـل مـن العـبـارـات بـشرط تـساـوى عـدـد العـبـارـات فـي كـل مـجمـوعـة فـرعـية . فـعلـى سـبـيل المـثال لو كانـ لـديـنا ٥٠ عـبـارـة لـقـيـاس التـسلـط والـسيـطرـة ، ٥٠ عـبـارـة لـقـيـاس الـخـضـوع والـتـبعـيـة فإـنـ هـذـا هـو أـبـسـط نـوـع مـنـ أنـوـاع العـبـارـات المـنظـمة .

ويمـكـن أـيـضاً أـنـ يـكـون لـدـيـنا تـنظـيم أـكـثـر تـعـقـيدـاً حيث يـكـون هـنـاك ١٠٠ عـبـارـة تـقـسـم أـولاً إـلـى ٥٠ عـبـارـة تـقـيس الـاسـتـقلـالـيـة الذـاتـيـة ، ٥٠ عـبـارـة تـقـيس الـاعـتمـاد عـلـى الآـخـرـين ، ثـم يـقـسـم كـل ٥٠ عـبـارـة إـلـى ٢٥ عـبـارـة تـتـصـلـبـ بالـإـحسـاسـ والـشـعـورـ ، ٢٥ عـبـارـة تـتـصـلـبـ بالـتـعـيـيـرـ السـلـوكـيـ . وهـكـذا قد يـكـون لـدـيـنا أـنـوـاع آخـرـى أـكـثـر تـقـسـيمـاً وبـالتـالـى أـكـثـر تـعـقـيدـاً .

كـما يـنـاقـش ستـيفـنسـون أـيـضاً مـفـهـوم التـصـنـيف المـركـب Composite Sorts حيث يـقـول إنـ هـنـاك درـجة لـكـل عـبـارـة / لـكـل فـرد مـنـ الـأـفـرـاد الـذـين يـقـومـون بـوصفـ آنـفـهـمـ بهـذـا النـوـع مـنـ التـصـنـيفـ . فـبـالـنـسـبة لـلـعـبـارـات غـيرـ المـنظـمةـ (الـتـي تـقـيس سـمة وـاحـدة فـقطـ)

فإنه يتم تحليل البيانات (الدرجات) عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجات العبارات، وهذا التصنيف المركب الذى يشتق من تصنیفات مجموعة من الحكماء لعدد من البنود في إطار قیاس سمة شخصية معينة. فعلى سبيل المثال لنفرض أن الباحث قام باعطاء مجموعة من الأخصائين النفسيين عدداً من العبارات ليقوموا بتصنیفها وفقاً لوصفها لشخصية مريض العصابات. فإذا كان هناك اتفاق بين الأخصائيين في عملية التصنیف هذه فإن معامل الارتباط بين أحکامهم سوف يكون موجباً، وعلى ذلك فإن الدرجة المتوسطة لكل عبارة يمكن حسابها، وهذه المتوسطات هي التي تكون ذلك التصنیف المركب. أما بالنسبة للعبارات المنظمة كما في حالة العبارات التي تقيس السيطرة والعبارات الأخرى التي تقيس الخضوع فإن درجة السيطرة سوف تكون هي مجموع الأوران التي تعطى للعبارات التي تقيس السيطرة كما أن درجة الخضوع سوف تكون مجموعه الأوران التي تعطى للعبارات التي تقيس الخضوع.

ويناقش إدواردر علاقة عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية بمتوسطات هذه الدرجات - سواء في حالة العبارات المنظمة أو غير المنظمة - فيقول إنه عندما يقوم الأفراد بوصف أنفسهم على مقياس للشخصية حيث تكون الإجابة نعم أو لا على أي عبارة من عبارات المقياس، فإن نسبة الذين يجيبون على البند إجابة صحيحة تعتبر متوسط البند، وقد وضح أن متوسطات البنود ترتبط بعلاقة خطية مع درجات هذه البنود على مقياس الميل إلى المعايير الاجتماعية. وفي حالة هذا التصنیف بالذات (Q-Sorts) فإن متوسط البند يكون هو مجموع الأوران التي تعطى للبند مقسوماً على العدد الكلى للأفراد.

ويطبيعة الحال فإنها من المعقول أن يكون هناك علاقة خطية أيضاً بين متوسطات البنود في هذا التصنیف ودرجات البنود على مقياس الميل إلى المعايير الاجتماعية. وقد قام إدواردر بدراسة هذه العلاقة في سنة ١٩٥٥ حيث استخدم ١٣٥ عبارة في مجموعة التصنیف، وكانت عينة المفحوصين مؤلفة من ٥٠ من الذكور، ٥٠ من الإناث. وقام المفحوصون بوصف أنفسهم عن طريق تصنیف هذه العبارات في ١١ فئة، وبالتالي كانت تكرارات العبارات كما يلى:

	الفئات
١١	١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
التكرار	٥ ٧ ٨ ١٤ ٢٠ ٢٧ ٢٠ ١٤ ٨ ٧ ٥

كما كانت الأوران التي أعطيت للعبارات هي من ١ - ١١ كما سبق أن أوضحنا. ثم حسبت بعد ذلك متوسطات البنود (المجموع الكلى للأوران ÷ العدد الكلى للعينة) وبناء عليه حسب معامل الارتباط بين هذه المتوسطات ودرجات البنود على

مقياس الميل إلى المعايير الاجتماعية حيث وجد أن معامل الارتباط (معامل بيرسون) لمجموعة الذكور = .٨٤ ، ولمجموعة الإناث = .٨٧ .

وهناك دراسة أخرى هامة في مجال تصنيف ستيفنسون قام بها كوجان وآخرون سنة ١٩٥٧ حيث تم إعداد مجموعة من العبارات تقيس ٢٥ سمة من السمات الشخصية، ولكل سمة من هذه السمات مجموعة من العبارات. وعند تحليل البيانات اعتمد الباحثون على درجات كل متغير من هذه المتغيرات الخمسة والعشرين بدلاً من الاعتماد على درجة كل عبارة على حدة. ثم قام بعد ذلك عدد من الأخصائيين النفسيين بتصنيف العبارات في فئات كما سبق توضيحه ولكن كان التوزيع ليس اعتدالياً تماماً بل كان شبه اعتدالياً، وذلك في إطار عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية وليس وصف أو قياس الشخصية. وتم حساب المتوسطات للحصول على درجة الميل إلى المعايير الاجتماعية بالنسبة لكل متغير من هذه المتغيرات الخمسة والعشرين.

ثم قام الأخصائيون النفسيون بعد ذلك بإعادة ترتيب العبارات في فئات تتراوح بين تدرجات المرض النفسي - والصحة النفسية. وعليه أمكن الحصول على درجة متوسطة لكل سمة أو متغير من هذه المتغيرات الخمسة والعشرين على هذا البعد (المرض النفسي - الصحة النفسية).

وبعد تطبيق هذا التصنيف على مجموعتين من الأفراد (٢٤ من مرضى العصاب، ٢٤ من طلبة الجامعة كمجموعة ضابطة) قام الأخصائي النفسي بإجراء مقابلة مكثفة مع أفراد العينة، ومن ثم قام بوصفهم بناء على هذه العبارات. وبعد ذلك قام أخصائي نفسي آخر بتقدير شخصيات أفراد العينة بناء على ترتيبه.

ويمكن تلخيص هذه التجربة في الجدول التالي:

المجموعة الضابطة		المجموعة التجريبية		نوع التصنيف
الميل إلى المعايير الاجتماعية النفسية	الصحة النفسية	الميل إلى المعايير الاجتماعية	الصحة النفسية	
.٩٠	.٨٥	.٥٩	.٦٧	وصف الذات
.٨١	.٧٦	.٥٣-	.٤٥-	وصف الأخصائي الأول
.٦٥	.٥٣	.٥٨-	.٥٤-	وصف الأخصائي الثاني

(حيث توضح الأرقام معاملات الارتباط بين نوع التصنيف والميل إلى المعايير الاجتماعية وبعد الصحة النفسية في كل حالة).

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط الدرجات في حالة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة يرتبط ارتباطاً موجباً مع بعد الصحة النفسية. وكذلك عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية وذلك بالنسبة إلى تصنيف وصف الذات. ولكن الأمر يختلف في المجموعة التجريبية عن المجموعة الضابطة فيما يختص بمعاملات الارتباط المناظرة بالنسبة لتقديرات الأخصائى الأول والأخصائى الثانى، ففي المجموعة التجريبية يكون اتجاه العلاقة سالباً بينما تجد أن هذا الاتجاه موجب في حالة المجموعة الضابطة.

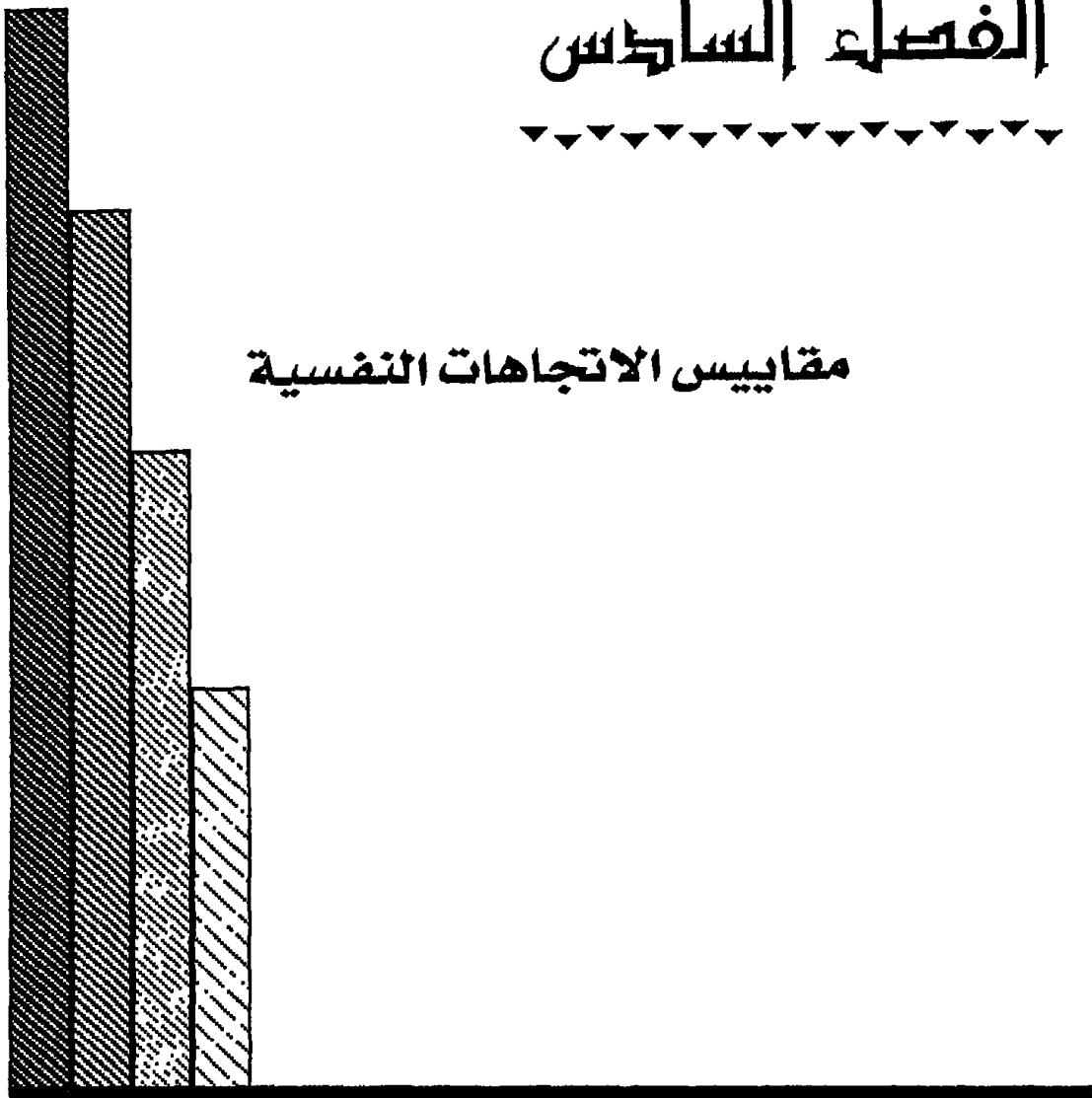
وما يجب أن نشير إليه من أجل التمييز بين مقاييس التدريج العادلة التي سبق وصفها وطريقة ستيفنسون في التصنيف Sorts - Q هو أنه في هذا التصنيف يتطلب من المفحوص وصف شخصيته بتصنيف العبارة في فئات معينة (من 1 إلى 11) مع تحديد عدد العبارات التي تصنف في كل فئة حتى توزع العبارات توزيعاً اعتدالياً. أما في حالة مقاييس التدريج فإن الفرد يقوم بتدرج نفسه أو غيره دون أي قيود من هذا النوع.

**المراجع:**

- 1- Edwards, A.l. The measurement of personality traits by scales and inventories, Holt, Rinehard, Winston, 1970.
- 2- Borgatta, E, Handbook of personality, theory and research, Rand mcnally, 1968.
- 3- Eysenck, H, the structure of Human personality, Methuen. 1959.
- 4- Stagner, R, psychology of personality McGraw Hill, 1961.







الفصل السادس

## مقاييس الاتجاهات النفسية



سوف نناقش في هذا الفصل موضوعاً من أهم الموضوعات التي ترتبط بسلوك الإنسان، وسوف تكون المناقشة من الناحية الكمية أي فيما يتصل بالقياس. هذا الموضوع هو الاتجاهات النفسية عامة ومقاييس وقياس هذه الاتجاهات على وجه الخصوص.

والاتجاهات النفسية كموضوع يحتل أهمية واضحة في مجال علم النفس عموماً وعلم النفس الاجتماعي على وجه الخصوص. وذلك للصلة المتميزة بين الاتجاهات وسلوك الفرد في موقف حياته اليومية وعليه فإن دراسة الاتجاهات النفسية تحمل أهمية أكاديمية بحثية بقدر ما تحمل أهمية تطبيقية. وقد تزايدت هذه الأهمية في الآونة الأخيرة أن الكثيرين من المهتمين بدراسة الاتجاهات النفسية يقولون إن موضوع الاتجاهات هو محور علم النفس والدراسات السلوكية مهما تعددت أنواعها.

فهناك رعم أنه عندما نقوم بقياس شخصية الفرد مستخدمنا في ذلك الاستفتاء أو الاختبار لقياس خاصية الشبات الانفعالي أو القدرة على تحمل المسؤولية فنحن في الحقيقة نقيس اتجاه الفرد نحو خاصية الشبات الانفعالي أو خاصية القدرة على تحمل المسؤولية كما توضحهما المواقف المسجلة في الاختبار أو الاستفتاء. كما أنه لو استخدمنا أسلوب الملاحظة لنفس الغرض - أي من أجل قياس شخصية الفرد - فإننا في الحقيقة نلاحظ اتجاهات الفرد نحو عناصر البيئة الخارجية كما يعبر عنها بسلوكه وتفاعلاته مع هذه العناصر والمكونات.

وهناك من يقول أيضاً إن الاتجاهات النفسية في مجموعها هي الدافعية أو القيمة التي تعتبر المحرك الأصلي للأفراد تجاه الأهداف، وعلى ذلك فإن الاتجاه النفسي هو المحرك الذي يستخدمه الفرد في إصدار الحكم أو القرار بالنسبة لجميع المثيرات التي يتعرض لها في حياته اليومية، ويبدو للوهلة الأولى أن هذا القول خلط وغالطة ظاهرية حيث تتدخل اتجاهات في الدافعية والقيم، ولكن إذا وفينا في عملية التحليل وفي إطار ما هو متواوفر من نظريات سلوكية حتى الآن نجد أن من الصعب أن نضع الحدود الفاصلة القاطعة بين الاتجاه النفسي والقيمة من الناحية الإجرائية التطبيقية، ولكن قد يكون ذلك ممكناً من ناحية النظرية والمفهوم حيث تتطلب ذلك الضرورة الأكاديمية فقط.

وهناك من يقول أيضاً إن الاتجاهات النفسية هي الأساس الحركي الدينامي للمجتمعات وبالتالي إيجاد شبكة العلاقات الاجتماعية وما فيها من قيم ومعايير وتقالييد ونماذج حضارية وثقافية مختلفة.

## **معنى الاتجاه النفسي**

الاتجاه النفسي هو تركيب عقلي نفسي أحدثه الخبرة الحادة المتكررة. ويتميز هذا التركيب بالثبات والاستقرار النسبي. وبمعنى آخر يمكن أن نقول إن الاتجاه النفسي هو حالة عقلية نفسية لها خصائص ومقومات تميزها عن الحالات العقلية والنفسية الأخرى التي يتناولها الفرد في حياته وتفاعلاته مع الأفراد الآخرين - وهذه الحالة تدفع بالفرد إلى أن ينحو إلى أو ينحو عن مواقف وعناصر البيئة الخارجية. وتوضيحاً لذلك فإن هذه الحالة العقلية النفسية أو الاتجاه النفسي يصبح الإطار المسبق الذي يستخدمه الفرد في إصدار أحكامه وتقييمه بالنسبة لما يتعامل معه من مواقف، فهي حالة (مع) أو (ضد). ويمكن أن نلاحظ ذلك في اقتراب وحب شعب لشعب آخر أو كراهية جماعة بجماعة أخرى والتعصب ضدها، وكذلك حب الفرد لنوع خاص من الملبس وكراهيته لنوع آخر أو أقباله بعاطفة ورغبة على نمط خاص من أنماط الحياة وأعراضه في انفعال وضجر عن نمط آخر. وهكذا.

ويقول ثرستون - وهو رائد في مجال قياس الاتجاهات النفسية - أن الاتجاه النفسي هو تعميم لاستجابات الفرد تعتمد يدفع بسلوكه بعيداً أو قريباً من مدرك معين. وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن ثرستون يؤكد أولوية الدافعية على الاتجاهات أو بمعنى آخر أصبحت الاتجاهات من وجهة نظر ثرستون هي حصيلة التعميم الموجب أو السالب لاستجابات الفرد، وهذه الاستجابات تحكم فيها إلى حد كبير قوى الدافعية وشحذاتها بدرجاتها المتفاوتة المختلفة.

ويرى توماس أن الاتجاه النفسي هو موقف تجاه إحدى القيم الاجتماعية أو المعاير العامة السائدة في البيئة الخارجية للفرد. فموقف الفرد من قيمة الصدق أو الأمانة أو الشجاعة أو غير ذلك هو في واقعه اتجاه نفسي و موقفه من معايير الحلال والحرام هو أيضاً في واقعه اتجاه نفسي.

وبذلك لمجد أن توماس فرق بوضوح بين الاتجاه النفسي والقيمة، وكذلك بين الاتجاه والمعيار، ولكنه حدد وضع الاتجاه النفسي بأنه المتغير التابع أو التالية في حين أن القيمة أو المعيار كان لها وضع المتغير المستقل أو السبب، وبمعنى آخر فلا يمكن أن يكون هناك اتجاه إلا إذا كانت هناك قيمة وكان هناك معيار وعلى ذلك فقد قدم توماس القيمة والمعيار على الاتجاه النفسي.

ونجد أن بوجاردس - وهو من أوائل الدراسين النابهين في ميدان الاتجاهات النفسية - قد حدد وجود الاتجاه النفسي والقيمة الاجتماعية والمعايير العامة في إطار البيئة الاجتماعية بما تحتويه من قوى ومقومات وضغوط وديناميات متعددة. فيرى

أن الاتجاه النفسي هو عبارة عن ميل الفرد الذي يدفع بسلوكه تجاه عناصر هذه البيئة قريباً منها أو بعيداً عنها متأثراً في ذلك بالمعايير والنظم الموجبة أو السالبة التي تفرضها هذه البيئة.

وعليه فإن الاتجاه النفسي - من وجهة نظر بوجاردس - هو حصيلة الضغوط الاجتماعية التي تبذلها عناصر البيئة الخارجية على الفرد، وذلك في إطار المعايير والعادات والتقاليد التي تمثل هذه القوى وهذه الضغوط المختلفة. أما ألبروت - وهو رائد متميز في مجال الاتجاهات النفسية - فإنه يصف الاتجاه النفسي بأنه حالة من التهديد والتأهب العقلي العصبي التي تحددها مجموعة الخبرات المتكررة بحيث تستطيع حالة التأهب هذه أن توجه سلوك الفرد نحو المثيرات التي تتضمنها مواقف البيئة.

ومن الواضح أن حالة التأهب أو التهديد العقلي العصبي هذه قد تكون قصيرة المدى غير ثابتة، وقد تكون عميقاً ذات مدى بعيد.

ففي الحالة الأولى عندما تكون حالة التأهب لحظية مجرد أنها تنتج من تفاعل مؤقت بين الفرد وعناصر البيئة مثل اتجاه الجائع نحو الطعام لحظة إحساسه بالجوع.

أما عندما تكون حالة التأهب عميقa بعيدة المدى فـإنها تكون حصيلة تفاعل دائم ومستمر مع مكونات البيئة الخارجية، مثل اتجاه الفرد نحو شعب من الشعوب أو اتجاه الفرد نحو صديق له حيث إن هذا الاتجاه ثابت نوعاً ما، ومثل ذلك اتجاه شعوب العالم الثالث نحو الشعوب الصناعية. ويقول نيوكمب إن مفهوم الاتجاه النفسي يقوم على عنصرين أساسين:

أولهما: أن الاتجاه النفسي يجب أن يمثل قنطرة إدراكية معرفية بين حالة الفرد النفسية وبين سلوكه وتعامله مع عناصر البيئة.

وثانيهما: أنه بناء على النقطة الأولى يجب أن نفهم الاتجاه النفسي ونறع عليه من خلال الأنماط السلوكية للأفراد.

وبذلك يرى نيوكمب أن الاتجاه النفسي هو تنظيم خاص للعمليات السيكلولوجية وهذا التنظيم يمكن الاستدلال عليه من سلوك الفرد وذلك بالنسبة لمدركات نوعية في بيئته الخارجية. وهذا التنظيم كذلك إنما هو حصيلة الخبرة السابقة للإنسان.

ونجد نيوكمب كذلك يفرق بين الدوافع والاتجاهات على النحو التالي:

(أ) تبدو الدوافع وترتبط بالحالات التي ينشط فيها الفرد ويسعى لتحقيق أهدافه وأغراضه. أما الاتجاهات فهي تتعلق بالفرد في جميع حالاته، ومن ثم فإن الاتجاهات لها صفة الدوام والاستمرار النسبي.

(ب) والاتجاهات كذلك أكثر شمولاً وعمومية من الدوافع - غير أن بعض الدوافع التي تكون لها صفة الشمول يصبح من الصعب تمييزها عن الاتجاهات. ومن هنا يمكن القول بأن الاتجاهات النفسية هي حصيلة تفاعل الفرد مع المثيرات المتنوعة التي تترجم عن البيئة بأنماطها ونماذجها الثقافية والحضارية الموروثة عن الأجيال السابقة.

### **مكونات الاتجاه النفسي وعناصره:**

يمكن أن نقول إن الاتجاه النفسي يتكون من أربعة عناصر أساسية تتفاعل مع بعضها البعض لتعطى الشكل العام للاتجاه. وهذه العناصر قد تكون لها الصفة التشريحية بمعنى أنها تفترض من أجل توضيح مكونات الاتجاه، إلا أنها ذات ضرورة من أجل عملية قياس الاتجاه النفسي وللتفرíc بين الاتجاه ومتغيرات أخرى مثل الرأي والعقيدة وغير ذلك - ويمكن أن نشير إلى مكونات الاتجاه فيما يلى:

(أ) **المكون الإدراكي**: وهو مجموع العناصر التي تساعد الفرد على إدراك المثير الخارجي (أو الموقف الاجتماعي) أو بمعنى آخر الصيغة الإدراكية التي يحدد عن طريقها الفرد هذا الموقف الاجتماعي أو ذاك. وقد يكون ذلك الإدراك حسياً عندما تتكون الاتجاهات نحو المadierيات أو ما هو ملموس منها وقد يكون الإدراك اجتماعياً - وهو الصيغة الغالبة - عندما تكون الاتجاهات نحو المثيرات الاجتماعية والأمور المعنية. ولذلك وبناء على مفاهيم الإدراك الاجتماعي تتدخل مجموعة كبيرة من المتغيرات في هذا المكون الإدراكي مثل صورة الذات ومفهوم الفرد عن الآخرين وأبعاد التشابه والتطابق والتمييز.

ويعتبر هذا المكون الإدراكي من أهم مكونات الاتجاه النفسي إذ إنه يمثل الأساس العام لبقية المكونات.

(ب) **المكون المعرفي**: وهو عبارة عن مجموع الخبرات والمعرفات والمعلومات التي تتصل بموضوع الاتجاه والتي آلت إلى الفرد عن طريق النقل أو التلقين أو عن طريق الممارسة المباشرة. كما يضاف إلى ذلك رصيد المعتقدات والتوقعات. وعليه فإن قنوات التواصل الثقافية والحضارية تكون مصدراً رئيسياً في تحديد هذا المكون المعرفي إذ إنها تقوم بنقل الخبرات من جماعة إلى جماعة ومن جيل إلى آخر، كما تسهم أيضاً في نشر وتوزيع المعرفة والمعلومات. والمصدر الرئيسي الآخر في تحديد هذا المكون المعرفي هو مؤسسات التربية والتنشئة التي يتعرض من خلالها الفرد للخبرات المباشرة.

(ج) **المكون الانفعالي**: يعتبر المكون الانفعالي للاتجاه هو الصفة المميزة له والتي تفرق بينه وبين الرأي. فشحنة الانفعال المصاحبة للاتجاه هي ذلك اللون الذي بناء على عمقه ودرجة كثافته يتميز الاتجاه القوى عن الاتجاه الضعيف كما يتميز الاتجاه عموماً عن المفاهيم الأخرى مثل الرأي والرأي العام والعقيدة والميل والاهتمام.

**(د) المكون السلوكي**: وهو مجموع التعبيرات والاستجابات الواضحة التي يقدمها الفرد في موقف ما نحو مثير معين. ومن الترتيب المنطقي أن الإنسان يأتي بسلوك معين تعبيراً عن إدراكه لشيء ما ومعرفته ومعلوماته عن هذا الشيء وعاطفته وانفعاله نحو هذا الشيء. ولذلك فإن المكون السلوكي للاتجاه النفسي هو نهاية المطاف. فعندما تتكامل جوانب الإدراك وأبعاده ويكون الفرد بناء على ذلك رصيناً من الخبرة والمعرفة والمعلومات التي تساعده في تكوين العاطفة أو الانفعال يقوم الفرد بالنزوع أو السلوك أو تقديم الاستجابة التي تتناسب مع هذا الانفعال وهذه الخبرة وهذا الإدراك.

### **عملية تكوين الاتجاه النفسي:**

يتكون الاتجاه النفسي عند الفرد ويتطور من خلال التفاعل المتبادل بين هذا الفرد وبيئته بكل ما فيها من خصائص ومقومات. وتكون الاتجاه النفسي بغض النظر عن كونه سالباً أو موجباً إنما هو دليل على نشاط الفرد وتفاعلاته مع البيئة.

ويمر تكوين الاتجاه النفسي بثلاث مراحل هي :

**أ- المرحلة الإدراكية المعرفية**: وهي المرحلة التي يدرك فيها الفرد المثيرات التي تحيط به ويعرف عليها، ومن ثم تتكون لديه الخبرات والمعلومات التي تصبح إطاراً معرفياً لهذه المثيرات والعناصر.

**ب- المرحلة التقييمية**: وهي مرحلة يقوم فيها الفرد بتقييم حصيلة تفاعله مع هذه المثيرات والعناصر - ويستند في عملية التقييم هذه إلى بذلك الإطار الإدراكي المعرفي بما فيه من متغيرات موضوعية مثل خصائص الأشياء ومقوماتها، ومن متغيرات ذاتية مثل تلك التي أشرنا إليها في الجانب الاجتماعي من الإدراك مثل صورة الذات، وأبعاد التطابق والتشابه والتمييز وهي جميعها تعتمد على ذاتية الفرد وأحساسه ومشاعره.

**ج- المرحلة التقويرية**: وهي مرحلة التقرير أو إصدار الحكم بالنسبة لعلاقة الفرد مع عنصر من عناصر البيئة، فإذا كان ذلك الحكم موجباً تكون الاتجاه الموجب لدى الفرد والعكس صحيح.

### **قياس الاتجاهات النفسية:**

عند الحديث عن قياس الاتجاهات النفسية لا بد أن نشير إلى عدة نقاط رئيسية لا نريد أن نسميها مشكلات أو عقبات، ولكن من الأفضل أن نعرفها على أنها مجموعة من الحقائق الهامة التي يجب على أخصائي القياس أن يأخذها في اعتباره:

١- إن عملية قياس الاتجاه النفسي ليست في عمومية قياس الذكاء أو القدرات بل هي أقرب إلى النوعية والخصوصية مثل مقاييس الشخصية ومن ثم فإن إعداد المقياس يتطلب الاعتماد على خصائص الجماعة ونوعية المواقف التي تتصل بالاتجاه، وهنا يتطلب الأمر الاتصال بأفراد الجماعة عن طريق المقابلات الشخصية لمعرفة أبعاد الاتجاه ومحدوداته والمتغيرات التي ترتبط به بل وما هو أهم من ذلك جميماً وهو معرفة ماذا نريد أن نقيس. إذ إن هذه العملية التمهيدية تقود إلى تحديد الاتجاه النفسي تحديداً وأضحاً. ولتوضيح ذلك نقول إن هناك الكثير من الدراسات في مجال قياس الاتجاهات تدور حول «قياس اتجاه الطلاب مثلاً نحو مادة الرياضيات أو اللغة الانجليزية أو غير ذلك من المواد الدراسية. ونجد أن المقياس قد جهز بطريقة ما لتوضيح مدى تقبل أو عدم تقبل الطلاب أو غيرهم لهذه المواد الدراسية. ولو أن القائم على إعداد هذا المقياس قد بدأ دراسته بدراسة استطلاعية كأن يجري بعض المقابلات الشخصية عن موضوع الاتجاه أو بتطبيق بعض الأسئلة مفتوحة النهاية. Open ended quest. لكان بناء مقياس الاتجاه قد تغير بصورة أو بأخرى. ذلك؛ لأن الباحث افترض أن الطلاب إما (يميلون) إلى هذه المادة الدراسية أو (يعرضون) عنها ولكن قد توضح البيانات الأولية أن الاتجاه يتدرج من التقبل الضعيف إلى التقبل القوي ولكن لا يتدرج من الرفض إلى القبول. وهكذا بالنسبة لما قد توضحه البيانات الأولية التي تجمع عن طريق المقابلة الشخصية أو الأسئلة مفتوحة النهاية.

ومن طريق هذه البيانات الأولية أيضاً يمكن الأخذ في جمع عدد كبير من التعبيرات والجمل والتعليقات والصيغ اللفظية التي قد تصلح تماماً لتكوين وحدات وبنود مقياس الاتجاه.

٢- من الأمور التي يجب أن يهتم بها الأخصائي في مجال قياس الاتجاهات ما يتعلق بإعداد مجموعة البنود أو العبارات، أو ما يسمى حالياً «بنك الأسئلة أو البنود» وهذه العملية تتطلب جمع كل العبارات التي تتصل بموضوع الاتجاه في صيغ مختلفة ثم إعدادها في صورة يمكن استخدامها، بمعنى أن يتوافر في كل عبارة أو بند المفهوم المحدد الذي يشير اهتمام المفحوص ويدعوه إلى أن يستجيب لمضمونه وما يهدف إليه. ويجب أن يلاحظ الأخصائي كذلك أن كثيراً من مقاييس الاتجاهات تفشل نتيجة إعداد خطاطئ لبنك البنود وبخاصة عندما يعتمد في إعدادها على مجرد تكوين نظري يعتقد الأخصائي أنه صحيح ومناسب. ولذلك ننصح أن يتم إعداد هذا البنك من واقع استجابات أفراد الجماعة في مقابلة شخصية أو لأسئلة مفتوحة النهاية. عبارة المقياس هي وحدته البنائية التي يجب أن يتم إعدادها بدقة حتى يصبح المقياس دقيقاً. وهذه العبارة غالباً ما تكون

في صيغة تقريرية مثل «المكان الطبيعي للمرأة هو البيت» أو «الرجال أكثر ذكاء من النساء». كما أن العبارة أو البند يجب أن يغلب عليها اللون العاطفي أو الانفعالي حتى تمثل مثيراً يتحدى استجابة المفحوص، فعلى سبيل المثال لا نقول:

«الناس في هذا المكان مشغولون دائمًا عنّي» ولكن من الأوفق أن نقول «أشعر وكأنني شخص غير مرغوب فيه في هذا المكان» وذلك؛ لأن الإحساس والمشاعر تعلّم العبرة الثانية والأمر ليس كذلك بالنسبة للعبارة الأولى.

٣- هناك أيضاً ما يجب أن تلتفت انتباه الأنحصارى إليه وهو نتائج استجابة المفحوصين لوحدات المقياس. هذه الاستجابة يمكن أن تعتبر دليلاً على نجاح المقياس أو فشله. لذلك يجب أن يلاحظ الأنحصارى ما يلى كعلامات غير مشجعة أو توحى إليه بضرورة إعادة النظر في المقياس:

- ميل المفحوصين إلى المراوغة واللف والدوران بالنسبة لعبارات المقياس حيث تكثر استفساراتهم حول معناها وما نقصد إليه.

- ميل المفحوصين إلى تعديل العبارات وتغيير معناها وإعادة صياغتها أو استبدال ألفاظها.

- اقتراح بعض المفحوصين بإضافة عبارات جديدة إلى المقياس أو حذف بعض العبارات. وخاصة العبارات التي يقولون عنها أنها غير مألوفة.

- كثرة الاستجابات المحايدة (لا أدرى - لا أعرف - لم أكون رأياً وهكذا).

- عدم تحمس المفحوصين إلى الاستمرار في الاستجابة لبنود المقياس.

٤- من المفترض كذلك أن تكون وحدات المقياس حقيقة وليس افتراضية، فالمطلوب هو أن يعبر المفحوص عما يشعر به فعلًا وبما يقوم به حقيقة وليس عما يجب أن يكون أو من المحتمل أن يحدث. وهذا يعتمد في حقيقة الأمر على كيفية صياغة البند أو العبارة وكذلك على مدى ارتباطها بواقع الجماعة ومواصفات الحياة اليومية فيها.

٥- من المحتمل أيضًا أن يكون هناك ما يسمى بنسق الاستجابة «Responce set» يؤثر على استجابات المفحوصين بالنسبة لمقياس الاتجاه. وهذا النسق هو ميل معظم المفحوصين للإجابة على بنود المقياس بطريقة معينة غالباً ما تكون لا علاقة لها بمحظى بنود المقياس.

وربما كان أهم هذه النسق ما أشرنا إليه سابقاً في مجال الشخصية وسميناه عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية أو الرغبة الاجتماعية. حيث نلاحظ أن معظم المفحوصين يختارون الاستجابة التي تدل على اتجاه مقبول من الناحية الاجتماعية مثل ما يحدث عند قياس اتجاهات الأميركيين نحو «السامية».

وهناك نسق آخر هو نسق المسايرة *aquiescence* أو الإذعان للغالبية من أراء والتجاهات الجماعية كما يحسها الفرد ويستشعرها. غالباً ما تكون هذه المسايرة نحو الموافقة أكثر منها نحو الرفض، وخاصة إذا كانت العبارة أو البنود في صياغة أقرب إلى العمومية المقبولة التي لا تقترب من التواحي الشخصية أو الفردية في الجماعة.

وقد تكون هناك نسق أخرى تقوم على التعصب والتسلط وعدم المرونة وعدم إيجابات المفحوصين بطريقة قد تكون بعيدة عن محتوى عبارات أو بنود مقياس الاتجاه.

وما يجب أن يأخذه الأخصائي في اعتباره إن إعداد عبارات مع الاتجاه وأخرى ضد الاتجاه لا يحل مشكلة تأثير هذه النسق على الإيجابات إذ إن هذه النسق لا تتصل بمحتوى بنود المقياس، وإن كان هذا يساعد على قياس هذه النسق واستخلاص البنود ذات الصلة الوثيقة بها كما فعل إدواردر في بعض اختبارات الشخصية. والحقيقة أن هذا الميدان - وخاصة في مجال الاتجاهات النفسية - يحتاج إلى الكثير من البحوث والدراسات الميدانية لتوضيح الغموض الذي تحدثه نسق الاستجابة هذه.

٦- ما ينصح به كذلك أن يهتم الأخصائي بتجانس الاتجاه أو أن يقيس بعداً واحداً فقط، وهذه تسمى بخاصية أحادية *Unidimensionality* بعد للمقياس وبالإضافة إلى منطقية العلاقة بين الوحدات أو البنود كما يستدل عليها الأخصائي المدرب يمكن الاستعanaة بحساب معاملات الارتباط البينية للبنود - مع ملاحظة اتجاه العبارات للاستدلال بها على هذه الخاصية التي يجب أن يعتبرها الأخصائي أحدى المواقف الأساسية في مقياس الاتجاه.

٧- ومن الخصائص التي يجب أن تتوافر في مقياس الاتجاه ويجب أن يلاحظه الأخصائي هي خاصية الخطية *linearity* وتساوي الوحدات أو الفئات *Equal intervals* وهذا يعني أن مقياس الاتجاه يجب أن يتماشى مع النموذج الخطي لتوزيع الوحدات، كما يجب أن تكون هذه الوحدات متساوية كذلك.

وما يجب أن يؤخذ في الاعتبار كذلك الدلالة السيكلوجية لهذه الوحدات أو الفئات. فنحن نفترض الخطية وتساوي الوحدات في مقياس الاتجاه ولكن يجب أن تكون على ثقة من معنى الدرجات التي نحصل عليها من هذا المقياس، أو بمعنى آخر لا بد أن تتبع افتراضنا للخطية والتساوي بتفسير سيكولوجي واضح يعطي معنى قاطعاً لهذه الدرجات: وعليه يمكن أن نعمل للاختلافات بين درجات أفراد المجموعة. كما يمكن أيضاً مقارنة الوحدات في مقياسين مختلفين لاتجاه واحد.

ولذا تعذر الأمر في استخدام فرض تساوي الوحدات فإنه يمكن للأخصائي أن يلجأ إلى فكرة مقياس الرتب الذي قد يساعد كثيراً في هذه الناحية (راجع مستويات المقياس).

٨- ربما يكون من غير اللازم أن نؤكد خاصية هامة للمقياس على وجه العموم وهي خاصية الثبات. وقد سبق أن أشرنا إليها على أنها درجة خلو نتائج أو درجات المقياس من الأخطاء التي تعود إلى عوامل الصدفة، وهذا يعني أنه إذا كان المقياس ثابتاً فإننا سوف نحصل دائمًا على نفس النتائج تقريبًا كلما استخدمنا هذا المقياس في هذه المجموعة.

ولكن الصعوبة التي يجب أن نتعرف بها ترتبط بخصائص الاتجاه نفسه كمفهوم حيث إنه من المتوقع أن يكون الاتجاه النفسي حركياً غير ثابت يتغير ربما من لحظة إلى أخرى؛ وليس معنى هذا أنه يتغير من السلبية إلى الإيجابية بل قد تتغير درجته في نفس الاتجاه السلبي أو الإيجابي. وعلى ذلك فإنه لا يمكن تفسير معامل ثبات مقياس الاتجاه في حدود مفهوم تقارب النتائج في حالة إعادة التطبيق، ومن ثم لا بد أن نلجم إلى مفهوم آخر من مفاهيم التناسق الداخلي. هذا المفهوم يساعد على البحث في ثبات درجات مقياس الاتجاه النفسي باستخدام معامل ألفا أو معادلة كودر وريتشاردسون رقم ٢٠ - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في موضع آخر من هذا الكتاب. (راجع ثبات الاختبار).

ولا بد أن نكرر هنا أن المعامل الذي نحصل عليه من تطبيق هذه المعادلة يعتبر من حيث القيمة العددية أقل معاملات الثبات، ولذلك يمكن تعضيد هذه الطريقة باستخدام التجزئة النصفية للحصول على معامل ثبات المقياس.

٩- الخاصية الأخرى الملارمة للخاصية السابقة هي خاصية الصدق التي يجب أن تتوافر بالضرورة في أي مقياس كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

وقد تكون الصعوبة الأولى التي نشير إليها هي صعوبة أساسية تتصل بقدرة المقياس اللغظى على أن يدل فعلاً على سلوك له علاقة بموضوع الاتجاه النفسي إذا مارس الفرد الموقف في صورة مباشرة. وهناك العديد من الدراسات التي تدعو إلى الشك في قدرة المقياس اللغظى على ذلك.

لذلك قد يلجأ الأخصائى إلى إحدى طريقتين للتتأكد من صحة مقياس الاتجاه: الأولى وهى التى وصفناها سابقاً في مقاييس الشخصية وسميناها طريقة استطلاع آراء الحكماء. حيث يعرض الفاحص البنود أو الوحدات على مجموعة من الحكماء المدربين المتخصصين ليحكموا على مدى علاقة كل بند من هذه البنود بموضوع الاتجاه ثم تعالج النتائج كما سبق شرحه.

والطريقة الثانية هي أن يلجم الباحث إلى استخدام مجموعات المحك بناء على مفهوم الصدق على أنه القدرة على التمييز بين طرف الاتجاه. حيث يتم تطبيق المقياس

على مجموعة تتصف تماماً بجميع خصائص الاتجاه مثل جماعات التصب العنصرى أو الدينى أو السياسى (مجموعة المحك) فى مقابل مجموعة أخرى عادلة بعيدة عن خصائص هذا الاتجاه (المجموعة الضابطة). ويتم تعين صدق المقياس بناء على قدرته على التمييز بين هاتين المجموعتين.

وعلى العموم نستطيع أن نقول إن موضوع صدق مقاييس الاتجاهات لا تزال - رغم استخدام منهج التحليل العاملى فى بعض الحالات - مفتواحاً ويطلب المزيد من الدراسات الميدانية .

١٠ - وخاصية أخيرة قد يكون من الصعب على الأخصائى تحقيقها عملياً وهى تتصل بمعنى تراكم واستمرارية درجات مقياس الاتجاهات . ولتوسيع ذلك لنفرض أنه عند تحديد وزن كتلة من الحجر أشار الميزان إلى الرقم ١٥٠ فهذا يعني أن وزن هذه القطعة هو ١٥٠ كيلو جرام . وعند قراءة هذا الرقم نعرف أن وزن هذه القطعة تعدى الـ ١٥٠ رقمًا ليصل إلى علامة ١٥٠ . وكذلك قطعة الخشب التى طولها ٤٠ سم لا بد أنها تعد العلامات الأربعين الأولى لتصل إلى هذا الرقم .

وكذلك المريض الذى يعاني من مرض ما ظهرت عليه الأعراض رقم (٥) مثلاً فمعنى ذلك أنه لا بد أنه قد ظهرت عليه سابقاً الأعراض رقم ١ ثم ٢ ثم ٣ ثم ٤ حتى يصل إلى الأعراض رقم (٥) .

فهل يمكن عندما نعرف درجة الفرد على مقياس الاتجاه نستطيع أن نحدد وضعه بالنسبة لموضوعه؟ أو بمعنى آخر هل يمكن أن نعرف أى العبارات التى أجاب عليها الفرد بالإيجاب وأيها أجاب عليها بالرفض؟

ففى حالة مقاييس الذكاء المتردجة يمكن تحقيق ذلك ، فعندما نعرف درجة الفرد على الاختبار نستطيع أن نقرر أى الأسئلة أجاب عليها إجابات صحيحة وأيها أجاب عليها إجابات خاطئة . فإذا كانت درجة الفرد ٤٠ من ٥٠ يمكن أن نقول أنه أجاب إجابات صحيحة عن الأربعين سؤالاً وإجابات خاطئة عن العشرة الباقية (حيث إنه لا يمكن للمفحوص أن يجيب عن سؤال ما إلا إذا أجاب إجابة صحيحة عن السؤال الذى يسبقه) . مثل هذا الموضوع فى مقاييس الاتجاهات يحتاج إلى الكثير من الدراسات والبحوث لقلتها فيه و حاجته الشديدة إليها .

بعد استعراضنا للنقاط العشرة التى أشرنا إليها سابقاً على أنها حقائق هامة يجب على الأخصائى فى ميدان قياس الاتجاهات النفسية أن يأخذها فى اعتباره ، نحاول الآن أن نعرض لأهم أنواع الطرق المعروفة لقياس الاتجاهات النفسية :

## أولاً، مقياس التباعد النفسي الاجتماعي Social distance Scale:

وصف هذا المقياس بوجاردس في سنة ١٩٢٥ وقد عدل بعد ذلك أكثر من مرة واستخدم كثيراً. ويمكن توضيحه في النموذج التالي:

التعليمات:

بناء على إحساساتك ومشاعرك وللوهلة الأولى صنف هذه المجموعات العنصرية بناء على واحدة أو أكثر من التصنيفات الموضحة أدناه: (وضع دائرة حول الرقم)

يطردون من بلدي	زيارة (بلدي)	المواطنة في بلدي	زملاء في العمل	جيран	أصدقاء شخصيون	المصاهرة	
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الكنديون
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الصينيون
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الإنجليز
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الفرنسيون
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الألمان
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الهنود

و واضح من هذا المقياس أنه يقيس بوضوح اتجاه التعصب العنصري ، كما يتضح أيضاً أن التصنيفات السبعة التي تكون البناء الأساسي لهذا المقياس تبدو معقولة و متفقة إلى حد ما مع النقاط الأساسية العشرة التي سبق سردتها في الفقرات السابقة .

ولكن قد يؤخذ على هذا النوع من المقاييس صعوبة التعليمات التي قد لا تساعد المفحوص على الاستجابة بصورة مبسطة ، ولذلك يلاحظ أن معظم الاستجابات تأتي في المنطقة المتوسطة من هذه التصنيفات حيث تدل على القبول المتوسط بين الرفض الكامل والتقارب الكامل . ويعنى آخر تجد أن معظم الاستجابات تجمعت عند رقم ٤ .

ونلاحظ أيضاً في هذا النوع من المقاييس أن تساوى الفئات أو الوحدات غير وارد إذ إنه ليس من المعقول أن تكون المسافة بين قبول هذه الجماعة العنصرية أو تلك كمواطني ، وقبولهم كزائرتين فقط تساوى المسافة بين قبولهم كزائرتين وطردهم من البلاد ، أى أنه ليس من المعقول أن تتساوى المسافة بين التصنيف رقم ٥ والتصنيف رقم

٦ مع المسافة بين رقم ٦ ، ورقم ٧ . وبناء على ذلك تتوقع أن تكون هناك صعوبات من نوع خاص في حساب الدرجات على هذا المقياس .

وعلى الرغم من ذلك فقد استخدم مقياس التباعد النفسي الاجتماعي في أكثر من دراسة وثبتت قدرته وفعاليته ، وقد عاد بوجاردس وقام بعدة تعديلات في هذا المقياس بهدف تبسيط التعليمات وضبط عملية حساب الدرجات . وقد استخدم كيرسن المقياس بعد التعديل في مجموعة الدراسات التالية .

## ثانياً - مقياس ثريستون :

اهتم ثريستون بصورة واضحة بتساوي المسافات بين وحدات المقياس ، وقد كان اهتمامه مبنياً على التجارب التي أجريت في ميدان علم النفس الفيزيائي psychophysics من أجل إيجاد مقاييس ذات وحدات متساوية لقياس خصائص الأفراد وخاصة الفيزيكية مثل الوزن أو الطول وما إلى ذلك ، حيث إنه كلما كان الفرق الحقيقي بين وزن عنصرين ضئيلاً كان عدد الناس الذين يميزون هذا الفرق ضئيلاً أيضاً . وقد فكر ثريستون بنفس الطريقة عند تصميمه لمقياس يقيس اتجاهات الناس نحو موضوع ما . فقد بدأ محاولته بأن طلب من الأفراد المفحوصين بأن يقارنوا عبارات مقياس الاتجاه على هيئة أزواج ثم يقرر الفرد أي العبارتين أكثر إيجابية أو أكثر سلبية في التعبير عن الاتجاه . ولكن هذه الطريقة - التي عرفت فيما بعد بطريقة المقارنة الزوجية - تصبح صعبة التطبيق وخاصة إذا أصبح عدد العبارات عشرين مثلاً ، ففي هذه الحالة سوف يقوم الفرد بفحص ١٩٠ زوجاً من العبارات

$$\frac{n(n-1)}{n}$$
 حيث  $n$  عدد العبارات

وهذا العدد - عشرون عبارة - هو العدد المعتمد في مثل حالات قياس الاتجاهات وعلى ذلك فقد طور ثريستون طريقة أخرى تستهلك جهداً من المفحوص أقل من طريقة المقارنة الزوجية وهي طريقة الفئات المتساوية (المفترضة) .

وتتلخص هذه الطريقة في جمع عدد كبير من العبارات أو البنود التي يفترض أنها تقيس الاتجاه المطلوب قياسه ، ويفضل أن يتراوح عدد هذه العبارات بين ١٠٠ - ١٥٠ عبارة ويتم عرضها على حوالي ٤٠ - ٦٠ من الحكماء المدربين وفي نفس الوقت يمثلون الجماعة التي يطبق عليها مقياس الاتجاه . وتجهز العبارات بأن تكتب كل عبارة على بطاقة مستقلة وتوضيح التعليمات للحكماء بأن هذه العبارات إنما تقيس اتجاهها نفسياً محدوداً يتكون

مقيسه من إحدى عشرة نقطة تبدأ من الاتفاق الكامل وتنتهي بالرفض الكامل مروراً بنقطة متوسطة محايدة. ويطلب من الحكم قراءة كل عبارة بدقة ثم تصنيفها في إحدى هذه الفئات الإحدى عشرة: بحيث تكون الفئة رقم (١) تضم تلك العبارات المقبولة جداً (اتفاق كامل) والفئة رقم (١١) تضم العبارات غير المقبولة إطلاقاً (الرفض الكامل)، وذلك بغض النظر عن الرأي الشخصي للحكم بالنسبة لكل بند، ولكن يتم التصنيف حسب محتوى العبارة ومعناها وعلاقتها بالاتجاه الذي من المفروض أن تقيسه.

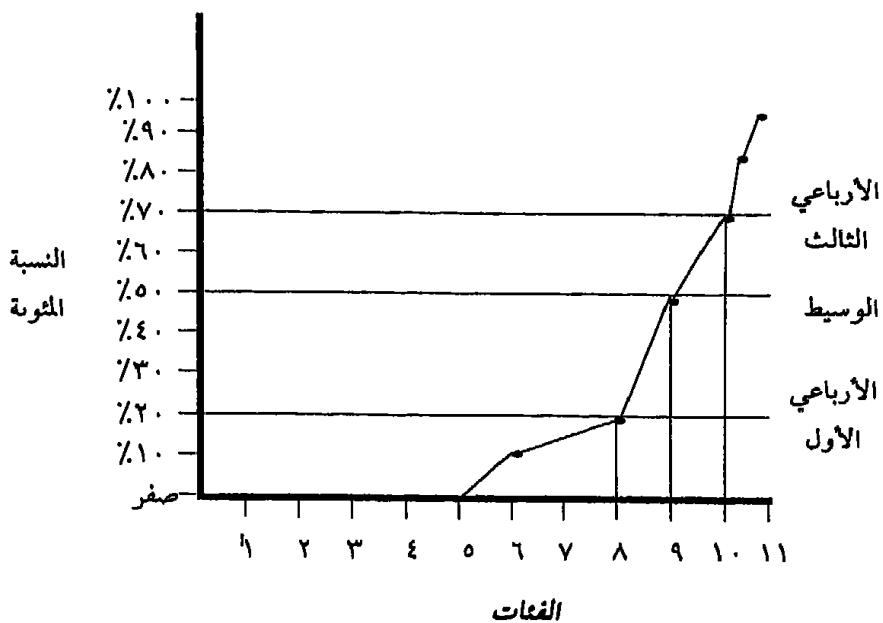
وعند تحليل استجابات مجموعة الحكم لهذه البنود أو العبارات سوف نأخذ في اعتبارنا (تشتت) هذه الاستجابات، فكلما زاد هذا التشتت دل ذلك على غموض العبارة وعدم صلاحيتها لمقياس الاتجاه. ويمكن الكشف عن هذا التشتت عن طريق التباين أو الانحراف المعياري أو المدى الأرباعي وإن كان هذا الأخير هو أسهل هذه الأدوات وأسرعها كما أنه يسهل معرفة الدرجة الوسيطية التي تحتاجها - كما سبق أن أوضحنا - لتحديد درجة البند أو العبارة على أي نوع من أنواع المقاييس.

ويمكن استنتاج الوسيط والمدى الأرباعي من المنهج التكراري المتجمع وذلك على النحو التالي:

١ - تصف استجابات الحكم بالنسبة لكل بند كما في الجدول التالي:

(مثال توضيحي):

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية المتباعدة	النسبة المئوية المتجمعة
١	٠	٪٤	٪٤
٢	٠	٪٨	٪٨
٣	٠	٪٢٨	٪٢٨
٤	٠	٪٥٠	٪٥٠
٥	٠	٪٨٠	٪٨٠
٦	٢	٪١٠	٪١٠٠
٧	٢		
٨	١٠		
٩	١١		
١٠	١٥		
١١	١٠		
	٥٠		



(المنحنى التكراري المتجمع لأحد البنود)

$$\text{الوسيط} = 9$$

$$\text{الانحراف أو المدى الأربعوي} = \frac{1}{2} (\text{الأربعاء الثالث} - \text{الأربعاء الأول})$$

### ثالثاً، مقياس ليكرت:

يعتبر مقياس ليكرت من المقاييس كثيرة الاستخدام في ميدان قياس الاتجاهات النفسية؛ ذلك لأنها لا تستهلك ذلك الجهد أو الوقت الذي تستهلكه طريقة ثرستون. وبالإضافة إلى ذلك فإن مقياس ليكرت يرتبط ارتباطاً موجباً مع مقياس ثرستون، ويعنى آخر يمكن أن نحصل على نفس النتائج تقريباً عند استخدام كلا المقاييسين ومن هنا كان مقياس ليكرت أكثر استخداماً وشيوعاً في ميدان الاتجاهات.

وأول ما يميز مقياس ليكرت هو الاهتمام بأن جميع وحدات المقياس تقيس نفس الاتجاه. كما أن مقياس ليكرت لا يستدعي استخدام مجموعة من الحكماء من أجل تصنيف العبارات أو البنود إذ إن كل عبارة من هذه العبارات مدرجة ذاتياً ابتداء من الموافقة الكاملة إلى الرفض المطلق وذلك على مقياس ذي خمس نقاط هي:  
أوافق جداً - أافق - غير متتأكد - أرفض تماماً.

وهذه النقاط الخمس تعطى أورانها: ٥، ٤، ٣، ٢، ١، أو ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

وعند إعداد مقياس ليكرت لقياس الاتجاه ما يمكن اتباع الخطوات التالية:

١- يتم تجميع عدد مناسب من العبارات التي يرى الأخصائي أنها ذات علاقة بموضوع الاتجاه. وهنا يجب أن نشير إلى ضرورة التدقيق عند اختيار العبارات أو البنود. إذ إنه مهما كانت دقة الأخصائي وقدرته على التحليل الأخصائي فإنه لن يستطيع معالجة نتائج أحد مقاييس الاتجاهات الذي لم يحسن اختيار وحداته البنائية. ونصح نتوقع بطبيعة الحال أن يقوم الأخصائي بتحليل الاتجاه قبل اختيار البنود أو العبارات إذ إن عملية تحليل الاتجاه سوف تساعد الأخصائي على اختيار العبارات التي تتعلق بكل عنصر من عناصر الاتجاه النفسي. ونقترح على الأخصائي أن يلاحظ العبارة من حيث الشكل والبناء بحيث تكون العبارة تقريرية مثل «الأب هو المسؤول الوحيد عن تربية الأطفال» وأيضاً نقترح على الأخصائي أن يختار العبارة التي تقبل التدريج بحيث تتراوح الآراء حولها بين الموافقة الكاملة والرفض الكامل. وكذلك العبارة التي تمثل موقفاً أو مثيراً يتحدى الفرد ويتنزع منه الاستجابة التي تدل على اتجاهه فعلاً. أو يعني آخر تلك العبارة الحدية التي تستدعي استجابة من نوع خاص. ويمكن للأخصائي أن يختار هذه العبارات من الحوار المتداول بين الناس ومن الشعارات أو ما يكتب في الجرائد اليومية أو من تحليل المحتوى لاستجابات الأفراد لأسئلة مفتوحة النهاية. وهذه الطريقة في جمع العبارات أو البنود سوف تساعد الأخصائي على الاقتراب ما أمكن بالقياس إلى حقيقة الاتجاه النفسي المطلوب قياسه.

وفيما يختص بمقاييس ليكرت الذي نحن بصدده الآن فإنه من المستحسن ألا تكون العبارات من النوع المحايد الذي يمثل الرأي أكثر من تحشيله للاتجاه، بل يجب أن تكون العبارة من النوع الذي يصاحب استجابته شحنة انفعالية من درجة ما.

٣- يتم بعد ذلك إجراء التطبيق التمهيدي لتجريب البنود، وقد يحتاج الأخصائي في هذه المرحلة إلى عينة في حدود المائة. ويطلب من أفراد العينة الاستجابة لكل بند بأن يعين الاحتمال الذي يناسبه من (الاحتمالات) الخمسة السابقة الإشارة إليها. وليس فقط مجرد الموافقة أو عدم الموافقة. ويمكن توضيح ذلك في المثال التالي:

العبارة	أوافق جداً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق أبداً
الأطفال هم سبب استقرار الحياة الزوجية الأطفال يبعث بهجة وسرور من الصعب التعامل مع الأطفال رعاية الأطفال أمر شاق تعليم الأطفال عملية ممتعة	✓	✓	✓	✓	✓

ومن هذا يتضح أن كل فرد من أفراد العينة عليه أن يستجيب لكل بند بإعطاء إشارة معينة تحت أي نقطة من هذا النقاط الخمسة.

٣- يقوم الأخصائي بعد ذلك بإعطاء الدرجات المناسبة لاستجابات أفراد العينة (تصحيح الإجابات)؛ ولأنه يقوم بذلك عليه أن يحدد أولاً معنى الدرجة العظمى للمقياس فإذا كانت الدرجة الكبيرة تعنى اتجاهًا إيجابيًّا كان عليه أن يعطى الدرجة (٥) للموافقة الكاملة والدرجة (١) للرفض المطلق للعبارات الموجبة، وأن يعطى الدرجة (١) للموافقة الكاملة والدرجة (٥) للرفض المطلق للعبارات السالبة. وقد يجد الأخصائي في بعض الحالات أن هناك عبارة أو أكثر لا يستطيع تحديد اتجاهها تماماً بمعنى هل هي سالبة أم موجبة. وفي هذه الحالة يمكنه أن يدرجها بأى من الطريقتين على أن يتبع معاملات الارتباط بين هذه العبارات وحقيقة العبارات ليتأكد من اتجاه العبارة.

ونعود ونقول إن هذه صعوبة أساسية يواجهها الأخصائي في ميدان قياس الاتجاهات، وبالذات بالنسبة للعبارات التي تحتمل التأويل هل هي سالبة أو موجبة ولذلك يصبح من الأفضل التدقير في اختيار العبارات منذ البداية حتى لا نواجه مثل هذه الصعوبات بعد إعداد المقياس.

ولتوضيح ذلك لنفرض أن لدينا مقياساً مكوناً من عشر عبارات فإنه من المتوقع إذن أن تكون الدرجة العظمى هي  $5 \times 10 = 50$  بينما تكون أقل الدرجات هي  $1 \times 10 = 10$ . وإذا كان المجموع الكلى للدرجات أحد المفحوصين هو ٣٥ مثلاً دل ذلك على أن اتجاه هذا المفحوص ما يقيسه هذا المقياس إنما هو أقرب إلى الإيجابية منه إلى السلبية. نأتى الآن إلى نقطة أخرى هامة تتطلب الشرح والتوضيح، وهى عملية تحليل البنود في مقياس ليكرت لاختيار أفضل العبارات للمقياس. وخاصية أن العبارات المختارة سوف تكون ذات وزن واحد، أي ليست كما هي الحال في مقياس ثرسنون حيث

يختلف وزن العبارات. وبطبيعة الحال فإن الوضع المثالى لتحليل البنود و اختيارها هو إيجاد معامل الارتباط بين كل بند من بنود المقياس ومحك خارجى دقيق يمكن الوثوق به. ولكن من الوجهة العملية مثل هذا المحك الخارجى فى حالة مقاييس الاتجاهات يمكن القول بأنه من الصعب أن يوجد، ولذلك فإن أفضل الطرق المعروفة حتى الآن هى الطريقة التى تقوم على افتراض أن مجموعة البنود التى تكون المقياس والتى تم اختيارها بدقة وعناية هى أفضل مقياس للاتجاه الذى نقيسه. ومن ثم فإن هذه البنود إذا كانت متناسقة فيما بينها دل ذلك على أنها تقيس نفس الشيء ويعنى آخر يمكن أن نزعم صحة أو صدق المقياس.

وإذا سلمنا بذلك يمكن أن تكون طريقة التناقض الداخلى في تحليل البنود هي عبارة عن حساب معامل الارتباط بين كل بند من البنود والدرجة الكلية للمقياس باستثناء درجة هذا البند. لاحظ أن كل بند من البنود سوف يقابلها مجموعة مختلفة من الدرجات الكلية، ولكن هذا سوف لا يؤثر كثيراً على إقامة عملية البحث في التناقض الداخلى للبنود. وبطبيعة الحال كلما كان معامل الارتباط كبيراً دل ذلك على صلاحية البند.

ولنوضح هذه الطريقة بالمثال التالى: لنفرض أننا نريد أن نحلل البند رقم (٥) مثلاً في أحد مقاييس ليكرت للاتجاهات عندما طبق على مجموعة من (عشرة أفراد). والجدول التالي يوضح البيانات:

الدرجة الكلية - درجة البند (٥)	درجة البند رقم (٥)	الدرجة الكلية	الفرد المفحوص
٤٠	٥	٤٥	أ
٣٧	٥	٤٢	ب
٣١	٤	٣٥	ح
٣١	٤	٣٥	د
١٩	١	٢٠	هـ
٣٥	٤	٣٩	و
٣٠	٣	٣٣	ز
٣٦	٤	٤٠	حـ
٢١	١	٢٢	ط
٢٥	٢	٢٧	ى

ويحساب معامل الارتباط بين البند رقم (٥) وبقية المقياس (الدرجة الكلية باستثناء درجة البند رقم (٥) نجد أن هذا المعامل حوالي ٩٧، . وهو معامل الارتباط يمكن الاعتماد عليه لإبقاء البند رقم (٥) في بناء الاختبار. ولكن عندما يقل معامل الارتباط عن ٧، . فإننا ننصح الأخصائى أن يستبدل هذا البند؛ لأن احتمال عدم صلاحيته أكثر في هذه الحالة.

كما يجب أن نوضح شيئاً على جانب كبير من الأهمية وهو أنه في حالة تحليل البنود من المفروض أن تكون عينة المفحوصين كبيرة (حوالى ١٠٠) وكذلك عدد البنود كبيراً أى لا يقل عن خمسين، وذلك حتى نعطي لأنفسنا الفرصة للتخلص من العبارات أو البنود التي نشك في صلاحتها. وعلى ذلك فإن الصورة النهائية للمقياس سوف تتتألف من البنود المتربطة أو المتناسقة داخلياً أى تلك التي تقيس شيئاً واحداً يتحمل كثيراً أن يكون هو الاتجاه المطلوب قياسه. وكل عبارة أو بند من هذه البنود يتبعه تدريج من ٥ - ١ حيث تدل (٥) على الموافقة الكاملة، (١) على الرفض المطلق مع ملاحظة اتجاه العبارة إذا كانت سالبة أو موجبة، والذي عليه يتوقف حساب الدرجة النهائية لاتجاه الفرد المفحوص.

وعند الحديث عن ثبات درجات مقياس ليكرت يمكن أن نشير إلى طريقة التناسق الداخلى السابق الحديث عنها في تعين معاملات الثبات والتي تتخذ صورة معامل ألفا نظراً لاحتمال تعدد الاستجابات على البند الواحد. ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى مقياس ليكرت هو أن نفس الدرجة الكلية على هذا المقياس يمكن أن يحصل عليها أكثر من مفحوص بطرق مختلفة. فقد يكون هناك درجتان كليتان متساويتان ولكنهما مختلفتان من حيث المعنى والتفسير، ولمعالجة هذا فإن على الأخصائى أن يتفحص نظام الاستجابة قبل أن يعتمد على الدرجة الكلية للمفحوص.

ونقد آخر يوجه إلى هذه الطريقة وهو أن الدرجة (٣) أى التي تفترض أن المفحوص غير متأكد من استجابته لا يمكن اعتبارها نقطة محاباة إذ إنه يمكن تفسيرها على أنها استجابة فاترة نحو الموضوع، أو أنه ليس لدى المفحوص أى سابق خبرة أو معلومة عن الموضوع المطلوب أن يقيس اتجاهه نحوه. وكثرة الاستجابات من هذا النوع لابد أن تلفت نظر الأخصائى، وكذلك إذا كانت الاستجابات الموجبة جداً والاستجابات السالبة جداً تقاد أن تتساوى، وهنا يجب على الأخصائى أن يشك في مقياسه من حيث إنه يقيس شيئاً واحداً.

ولكن هناك أيضاً ميزتان هامتان لمقياس ليكرت، أولاهما أن هذا المقياس يعطى تقديرًا دقيقًا لدى موافقة أو رفض المفحوص لموضوع ما بناء على التدرج الذي يتبع كل بند من بنود هذا المقياس.

والثانية هي أنه من الممكن أن يحتوى المقياس على مجموعة من البتود أو العبارات المختلفة من حيث المضمون أو المعنى بحيث تسمح بالقيام بتحليلات أكثر دقة لمعنى الاتجاه النفسي موضوع المقياس.

#### رابعاً - مقياس جوتمان:

يقوم هذا النوع من المقاييس على فكرة التدريج التراكمي أو التدريج المتجمع للإجابات، يعني أنه يمكن لنا من خلال هذه الطريقة أن نعرف أي البتود أجاب عليها المفحوص وذلك في حدود ٩٠٪ من الثقة أي باحتمال ١٠٪ من الخطأ بالنسبة للعينة ككل.

ويمكن القول كذلك بأن بتود مقياس جوتمان لها خاصية الترتيب والتراكم، فعلى سبيل المثال إذا قمنا بترتيب العمليات الحسابية مثلاً بناء على صعوبتها كما يلى: الجمع - الضرب - حساب الجذر التربيعي.

فهذا يعني أن من يستطيع إجراء عمليات الضرب يستطيع إجراء عمليات الجمع وأن من يستطيع إجراء عمليات حساب الجذر التربيعي يستطيع أن يقوم بعمليات الضرب والجمع.

وإذا أخذنا مقياس التباعد النفسي الاجتماعي (بوجاردس) يمكن أيضاً أن نقوم بترتيب عبارات هذا المقياس من حيث القرب الكامل للمجموعة التي هي موضوع هذا المقياس. فمن يوافق على مصاهرة هؤلاء لابد أن يوافق على بقية المواقف من صداقه وسكنى بالجوار ورماله بالعمل وهكذا- مع ملاحظة أن تكون جميع المواقف في اتجاه واحد ومتدرجة.

ويقول جوتمان إن طريقة التحليل التراكمي المتدرج Scalogram analysis سوف تساعد الأخصائي على الحصول على مجموعة من البنود ذات درجة عالية من خاصية التراكم المتدرج Reproducibility وغالباً ما تكون حوالي ٩٠٪ أو أعلى من ذلك.

ويمكن توضيح طريقة التحليل التراكمي المتدرج كما يلى:

لنفرض أننا قمنا بتطبيق مقياس التباعد النفسي الاجتماعي على مجموعة كبيرة من الأفراد، وسوف نوضح استجابات الأفراد الـ ١٥ الأول في الجدول التالي:

**العبارات**

الدرجة الكلية	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الأفرد
٦		✓		✓	✓	✓	✓	✓	١
٤	✓	✓		✓			✓	✓	٢
٥	✓	✓		✓			✓	✓	٣
٢		✓		✓					٤
٣		✓		✓				✓	٥
٤	✓	✓		✓				✓	٦
٧		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
٥		✓		✓	✓	✓	✓	✓	٨
٧		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
٦	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	١٠
١	✓								١١
١		✓							١٢
٦		✓		✓	✓	✓	✓	✓	١٣
٤	✓	✓		✓				✓	١٤
٣		✓		✓				✓	١٥

لاحظ أن درجة الفرد هي عبارة عن مجموع الإجابات بنعم على عبارات المقياس  
:(٧)

وسوف نقوم الآن بترتيب المفحوصين بناء على هذه الدرجة، وذلك موضح في الجدول التالي:

العبارات

الكلية	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الأفراد
٧	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	٧
٧	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	٩
٦	✓	✓		✓	✓		✓	✓	١٠
٦		✓		✓	✓	✓	✓	✓	١
٦	✓	✓		✓	✓		✓	✓	١٣
٥	✓	✓		✓			✓	✓	٣
٤	✓	✓		✓				✓	٢
٤	✓	✓		✓				✓	٦
٤	✓	✓		✓	✓			✓	٨
٤	✓	✓		✓				✓	١٤
٣		✓		✓				✓	٥
٣		✓		✓				✓	١٥
٢		✓		✓					٤
١		✓							١١
١			✓						١٢
	٩	١٣	٣	١٣	٦	١	٦	١٢	

وتأنى الخطوة الثالثة بعد ذلك، وهى ترتيب البنود حسب درجاتها كما يلى:



**العيارات**

الأفراد	٧	٥	٦	٤	٢	٨	٩	٣	٦	٧	٣ المدرجة
	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	٧
	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	٩
			✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	١٠
	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	١
			✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	١٣
			✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	٣
			✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	٢
			✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	٦
			✓			✓			✓	✓	٨
					✓	✓	✓		✓	✓	١٤
					✓	✓	✓		✓	✓	٥
					✓	✓	✓		✓	✓	١٥
						✓			✓	✓	٤
							✓				١١
									✓	✓	١٢

ومن هذا الجدول الأخير يمكن أن نقول أنه إذا كانت درجة الفرد = ٣ فإن هذا يعني إجابة موجبة بالنسبة للعبارات ٧، ٥، ١ (فى حالة الفرد رقم ٥ والفرد رقم ١٥) وليس أى ثلث عبارات أخرى من عبارات المقياس - كما أن الدرجة ٦ تعنى الموافقة على العبارات رقم ٧، ٥، ٨، ١، ٢، ٤ (فى حالة الأفراد رقم ١٠، ١، ١٣) وليس أى ست عبارات من عبارات المقياس.

وبالتالى فإننا نلاحظ خاصية التدرج التراكمي بوضوح فى هذا المثال كما نلاحظ أيضاً أن هناك بعض العبارات قد خرجت عن نمط هذا التدرج مثل العبارات رقم ٨، ٤، ٣، ويشار إلى ذلك «بالأخطاء» ومن ثم فإنه يمكن حساب معامل هذه الخاصية من المعادلة:

$$= 1 - \frac{\text{عدد الأخطاء}}{\text{عدد الاستجابات}}$$

حيث عدد الاستجابات هو حاصل ضرب عدد البنود  $\times$  عدد الأفراد أي أنه في هذه الحالة :

$$1 - \frac{3}{15 \times 8} = 0.97 \text{ ، تقريباً .}$$

والحقيقة أن النقد الذي يوجه إلى هذه الطريقة ينصب كلية على الجهد الذي يبذله الأخصائي في عملية قد تكون مهمة، ولكنها ليست لازمة تماماً كما يرى ذلك عدد كبير من المستغلين بقياس الاتجاهات.

#### **خامساً - طرق أخرى في قياس الاتجاهات.**

سوف نستعرض في الفقرات التالية مجموعة من الطرق قد لا تكون كثيرة الاستخدام مثل ما سبقت دراسته وخاصة مقاييس ليكرت.

والطريقة الأولى التي تشير إليها تسمى طريقة الانتخاب، ومتى تار هذه الطريقة بسهولة الإجراءات والتصحيح كما أنها تيسر عملية فهم الاتجاهات الجمعية السائدة في مجتمع ما.

فعلى سبيل المثال قد يحب الأخصائي أن يقيس اتجاهات أطفال المجتمع المدرسي تجاه مجموعة من الأنشطة وبناء على ذلك تقوم إدارة المدرسة بتخطيط هذه الأنشطة من جديد. لذلك يمكن حصر أنواع الأنشطة وعرضها على الأطفال مع تعليمات بوضع علامة  $\checkmark$  أمام النشاط الذي يحب أن يمارسه وعلامة  $\times$  أمام النشاط الذي لا يميل إليه: وذلك كما يلى:

ضع علامة  $\checkmark$  أمام أحب الأنشطة إليك  
ضع علامة  $\times$  أمام الأنشطة التي لا تحبها.

- 1- كرة القدم
- 2- قراءة الكتب.
- 3- الرسم بالألوان.
- 4- عزف الموسيقى.
- 5- لعب الشطرنج.

- ٦- أعمال التجارة.
- ٧- الطباعة.
- ٨- قراءة القصص.
- ٩- التمثيل.
- ١٠- أعمال الزراعة.

بعد ذلك يقوم الأخصائى بحساب درجة كل موضوع على حدة من هذه المواضيع العشرة، وذلك بإعطاء العلامة  $\checkmark$  للدرجة  $1+$  والعلامة  $\times$  للدرجة  $1-$  وتكون الدرجة النهائية لكل موضوع هي الجمع الجبرى للدرجات كما نرى ذلك فيما يلى:

الدرجة	٥	٤	٣	٢	١	الموضوع
$1-$	$\times$	$\checkmark$	$\times$	$\times$	$\checkmark$	١
$1+$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\times$	$\times$	$\checkmark$	٢
$1-$	$\times$	$\checkmark$	$\times$	$\times$	$\checkmark$	٣
$1+$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\times$	$\times$	٤
$2+$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\times$	٥
$5+$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\checkmark$	٦
$1-$	$\times$	$\times$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\times$	٧
$1+$	$\times$	$\times$	$\checkmark$	$\checkmark$	$\checkmark$	٨
$1+$	$\checkmark$	$\times$	$\checkmark$	$\times$	$\checkmark$	٩
$1+$	$\checkmark$	$\times$	$\checkmark$	$\times$	$\checkmark$	١٠

ويتضح من هذا الجدول أن الموضوع رقم (٦) (أعمال التجارة) هو أحب هذه الموضوعات إلى الأطفال يليه الموضوع رقم (٥) وهكذا.

والطريقة الثانية التى نشير إليها هى طريقة التصنيف، وهى أيضا طريقة سهلة وتصلح لقياس اتجاهات الأطفال وخاصة فى المدارس الابتدائية وتعتمد هذه الطريقة على

فكرة الطريقة السوسيومترية حيث يمكن للأخصائى أن يدرس اتجاهات الأطفال نحو بعضهم البعض كما في المثال التالي:

اكتب أسماء رملائك فى الفصل وفقاً للتنظيم التالى:

١- أصدقاؤك المقربون جداً هم: (اكتب حسب الترتيب).

.....

.....

.....

٢- أصدقاؤك الذين تميل إلى الاختلاط بهم هم:

.....

.....

.....

٣- زملاؤك الذين لا تميل إلى الاختلاط بهم كثيراً هم:

.....

.....

.....

٤- زملاؤك الذين لا ترى مانعاً من وجودهم معك في الفصل هم:

.....

.....

.....

٥- زملاؤك الذين لا تميل إلى صحبتهم هم:

.....

.....

.....

٦- زملاؤك الذين تكره صحبتهم هم:

.....

.....

.....

٧- زملاؤك الذين تكره وجودهم معك في الفصل هم:

.....

.....

.....

و واضح في هذا المثال تدرج الأسئلة على نمط مقياس التباعد النفسي الاجتماعي. وعلى ذلك يمكن للأخصائي أن يدرس الاتجاه النفسي للأفراد كما يوضحه هذا النوع من المقاييس، وذلك بأن يعتبر أقل مسافات التباعد هي (١) وأكبر مسافات التباعد هي (٧)، فالفرد الذي يظهر اسمه في السؤال الأول يعطى الدرجة (١) بينما يعطى الفرد الذي يظهر اسمه في السؤال السابع الدرجة (٧).

ولنأخذ المثال التالي لنوضح ذلك:

لنفرض أن الطفل (أ) ظهر اسمه خمس مرات في السؤال الأول وثمانى مرات في السؤال الثاني، ١٠ مرات في السؤال الثالث ومرة واحدة في السؤال السابع تكون درجة الطفل (أ) كما يلى:

$$\begin{array}{r} 5 \\ 8 \\ 10 \\ \hline 58 \end{array}$$

حيث تكون النهاية الصغرى هي  $n \times 1$  حيث  $n$  عدد أفراد الجماعة، والنهاية العظمى  $n \times 7$ .

وهناك طريقة ثالثة يمكن وصفها هي الطريقة الإسقاطية في دراسة الاتجاهات (وليس قياس الاتجاهات) وما هو معروف أن المثير الإسقاطي مثير غامض يتحمل أكثر من تفسير مثل إكمال الجمل أو التعليق على الصور سواء كانت لوحة ورسوماً أو بقعاً للحبر أو غير ذلك. والحقيقة أن هذه الطريقة قد تكون طريقة للدراسة والتحليل أكثر منها طريقة للقياس والتقدير.

## وجهة نظر أخوى في قياس الاتجاهات:

بعد أن استعرضنا هذه الطرق المختلفة لقياس الاتجاهات سوف نلقى نظرة مرة أخرى على طريقة ليكرت وهى الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداماً في مجال قياس الاتجاهات.

نقول إن هذه الطريقة تستخدم التدرج الرقMi لتعبير عن	موافق جداً موافق لا رأي أرفض تماماً			
	٥	٤	٣	٢
				١

ونحن نقول إن الاتجاه النفسي عبارة عن الاستعداد العقلى والنفسى الذى يدفع بالفرد قريباً أو بعيداً عن أى عنصر من عناصر البيئة. وهذا يعني أن الموافق جداً والموافق لديه اتجاه موجب بينما الرافض والرافض جداً لديه اتجاه سالب. ولكن إذا أخذنا الأرقام فى حسابنا لجد أن من لا رأى له أى من ليس لديه أى اتجاه محدد سوف يحصل على درجة أعلى من الشخص الذى لديه اتجاه سالب أى (٣) لمن ليس لديه اتجاه، (٦) لمن لديه اتجاه حتى وإن كان سالباً، ولهذا لا بد من إيجاد طريقة بديلة للتعبير الرقMi عن الاتجاه بحيث إن من ليس لديه اتجاه يعطى (صفرًا) ثم يتدرج الاتجاه بعد ذلك.

لا أرى أرفض أوفق أرفض تماماً أوفق تماماً
صفر ١ ٢ ٣ ٤

وهذه مجرد وجهة نظر تحتمل المناقشة والتجربة حتى يمكن الحصول على تعبير (\*) رقمي يوضح تماماً وجود وشدة الاتجاه النفسي عند الفرد.

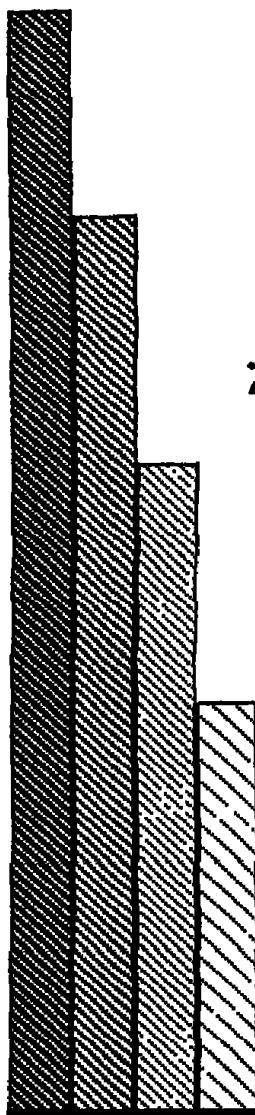
(\*) يقوم المؤلف حالياً بتجربة وجهة النظر هذه في مجموعة من البحوث الميدانية حول الاتجاهات النفسية

**المراجع:**

- ١- سعد عبد الرحمن، أسس القياس النفسي الاجتماعي القاهرة الحديثة ١٩٦٧ .
- ٢- سعد عبد الرحمن ، السلوك الإنساني تحليل وقياس المتغيرات الفلاح ١٩٨٣ .
- 3- Eagly, A, and Chaiken, S, The Psychology of attitudes, 1993.
- 4- Oppenheim, A, Questionnaire design and attitude measurement, Heinemann 1970.
- 5- Wright, B, and Masters, G, Rating Scale analysis, 1982.
- 6- Wright, B, and stone, Best test design, 1979.

## الفصل السابع

مقاييس العلاقات السوسيومترية





عندما نتحدث عن العلاقات السوسيومترية في أي جماعة من الجماعات فإننا نقصد تلك العلاقات التي يمكن قياسها وتقديرها. واضح بلا شك أن مثل هذه العلاقات إنما تنتج عن سلوك ذي خلفية سيكلولوجية متعددة التغيرات، مثل الدوافع والاتجاهات والقيم وصورة الذات وما إلى ذلك. وبالتالي فإنه عند قياس هذه العلاقات فإنما نقيس في الواقع دالة هذه التغيرات السابق الإشارة إليها. وربما كانت هذه العلاقة بين القياس النفسي والقياس السوسيومترى.

وحقيقة الأمر أن بداية الدراسات السوسيومترية كانت لا توضح هذه العلاقة بين القياس النفسي والقياس السوسيومترى إذ أن مورينو وهو أول من أشار إلى هذا النوع من الدراسات كان يهتم كثيراً بقياس العلاقات الاجتماعية في الجماعة دون أن يرجع أى تفسير من هذا القياس إلى عوامل سيكلولوجية محددة.

وقد استخدم مورينو ولندربرج وساندرسون وغيرهم أداة لقياس هذه العلاقات الاجتماعية أو السوسيومترية، وسميت هذه الأداة بالاختبار السوسيومترى.

وهذا الاختبار هو الطريقة المستخدمة حتى الآن لتقديركم ونوعية العلاقات السوسيومترية التي تسود جماعة ما. ويجب أن نشير في هذا المجال إلى أن الجماعة المقصودة هي الجماعة غير التقليدية التي تنشأ فيها العلاقات نتيجة التفاعل الحر المباشر بين الأفراد دون قيد من نوع ما أو إطار مسبق يضيق العلاقات الاجتماعية في قالب خاص. ومعنى ذلك أن العلاقات السوسيومترية التي يقيسها الاختبار سوف تكون هي علاقات الأفراد في تلك الجماعات غير التقليدية مثل جماعات الأصدقاء وتلاميذ الفصول الدراسية وعمال المصانع، وغير ذلك. أما الجماعات التقليدية مثل الجنود في وحدة من وحدات الجيش أو الشرطة أو طلبة الكليات العسكرية أو علاقة المدرسين بالطلاب فهذه يجب أن تستثنى من هذا القياس السوسيومترى.

والاختبار السوسيومترى يجب أن يوضح البناء الداخلى للجماعة وتفرعاتها المتنوعة، كما يوضح كذلك المكانات الاجتماعية المختلفة مثل الزعامات المتنافسة أو المستقرة والعزلة الاجتماعية والرفض الاجتماعي وغير ذلك مما تتوقع حدوثه في جماعة دينامية حية، وهذا الاختبار في صورته الأولى كما اقترحه مورينو يتكون من مجموعة من الأسئلة أو المواقف الاجتماعية تطلب من الفرد عضو الجماعة أن يقوم بتحديد اختياره أو رفضه لبعض أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها بناء على معاير ومواصفات هذا الموقف الاجتماعي. ويكون هذا الاختيار أو الرفض على هيئة ترتيب خاص يبدأ بالأفضل

ويتهى بالأقل من حيث التفضيل أما في حالة الرفض فيبدأ بأكثر الأفراد رفضاً ويتهى بالأقل من حيث الرفض.

وقد اشترط مورينو عدة شروط ليصبح الاختبار السوسيومترى صالحًا للتطبيق والتحليل، وهذه الشروط هي:

**١- سوية استجابات المفحوصين**: يجب أن يطمئن المفحوص إلى سوية الاستجابة من حيث الاختيار أو الرفض وعلى ذلك فعلى الأخصائى أن يكون حريصاً كل المحرض ليؤكد هذا المعنى بالنسبة لأفراد الجماعة قبل إجراء الاختبار وفي الثنائيه.

**٢- وضوح حدود جماعة الاختبار**: وهذا يعني أنه لابد أن يقوم الأخصائى بتوضيح حدود الجماعة التي يختار منها الفرد كأن تكون جماعة الفصل المدرسى أو جماعة المدرسة ككل أو أى جماعة أخرى. وذلك يمكن توضيحه فى نص السؤال السوسيومترى.

**٣- نوعية الموقف الاجتماعى**: وهذا يعني ضرورة تحديد الموقف الاجتماعى الذى يطلب من الفرد عضواً فى الجماعة أن يحدد اختياره أو رفضه في إطاره فلا يكون الموقف عاماً شاملأً يحتمل أكثر من تأويل بل يجب أن يكون دقيقاً نوعياً واضحاً.

**٤- طبيعة الموقف الاجتماعى**: يعنى أنه يجب أن يكون الموقف الاجتماعى حقيقياً وله صلة واضحة بالحياة اليومية لأعضاء الجماعة ومشتقاً من طبيعة وواقع الأنشطة المختلفة التى يمارسها الأفراد. وعلى هذا فإنه من المستحسن أن يقوم الأخصائى بدراسة أنواع المواقف الاجتماعية ليعرف أياً منها على صلة بالحياة اليومية للجماعة. وذلك قبل اقتراح أسئلة الاختبار السوسيومترى. وعلى ذلك فإن السؤال السوسيومترى لن يكون افتراضياً حيث لن يبدأ بكلمة (لو) أو (إذا) الأمر الذى يعطى للمفحوص فرصة للشك في جدية الموقف.

**٥- حرية الاختيار أو الرفض**: أي يترك الاختيار أو الرفض دون تحديد للعدد حيث يختار الفرد أو يرفض أي عدد يشاء من أفراد الجماعة. وهذا أمر قد يجعل مهمة الأخصائى أصعب قليلاً عند تحليل نتائج الاختبار وحساب الدرجة السوسيومترية للأفراد.

**٦- أهمية الاختيارات**: يجب أن يلاحظ الأفراد أعضاء الجماعة أهمية اختياراتهم أو رفضهم وذلك عند إعادة تنظيم الجماعة أو عند قيام هذه الجماعة بأى نشاط اجتماعى جمعى.

هذه هى الشروط التى اقترحها مورينو حتى يصبح الاختبار السوسيومترى - من وجهة نظره - صالحًا للتطبيق والتحليل. وقد التزم بهذه الشروط مجموعة لا بأس بها من الباحثين والمستغلين بالقياس السوسيومترى، كما أنه خرج عن هذه الشروط عدد لا

بأس به من هؤلاء المختصين، وبالذات فيما يتعلق بموضوع إطلاق حرية الاختبار أو الرفض من حيث العدد فنجد بعض الباحثين يميل إلى تحديد عدد الاختبارات حتى يمكنه متابعة التحليل الأحصائي لنتائج الاختبار السوسيومترى بصورة أسهل وأدق.

### **بناء الاختبار السوسيومترى:**

يمكن أن يتم بناء اختبار سوسيومترى صالح للاستخدام والتطبيق إذا توفرت الخطوات الثلاث التالية :

#### **١- اختبار الموقف الاجتماعي:**

وهذه هي الخطوة الأولى في إعداد الاختبار السوسيومترى؛ لأن الموقف الاجتماعي سوف يعبر عنه سؤال سوسيومترى، وهذا السؤال هو وحدة الاختبار. وعلى الأخصائى أن يكون دقيقاً في عملية الاختيار؛ إذ إن هذا الموقف سوف يختلف من جماعة إلى أخرى فالمواقف الاجتماعية في جماعة المصنع سوف تختلف بطبيعة الحال عن المواقف الاجتماعية في جماعة المدرسة. وهنا تؤكد ما سبق أن أشرنا إليه وهو ضرورة قيام الأخصائى بدراسة أنواع المواقف الاجتماعية التي يتكرر حدوثها في الحياة اليومية للجماعة ويختار منها الموقف الذي يمكن أن تكون لها صفة الاختيار (أى تلك التي تتحمل الاختيار) بحيث تكون استجابة الفرد تعبيراً حقيقياً عن اختيار وليس عن إلزام أو توجيه أو إيحاء. وذلك حتى تظهر العلاقات الحقيقية داخل الجماعة، وهذا هو المطلوب قياسه.

#### **٢- صياغة السؤال السوسيومترى**

تعتبر عملية صياغة السؤال السوسيومترى من أهم خطوات بناء الاختبار؛ وذلك لأن اللغة واللفظ لهما أثر كبير في استجابة المفحوصين أفراد الجماعة ومن ثم كان من أهم ما يقوم به الأخصائى هو اختيار اللغة المناسب واللفظ المناسب للموقف الاجتماعي وهناك عدة نقاط يجب أن تؤخذ في الاعتبار وهي :

(أ) مناسبة اللغة لمستوى العمر الزمنى لأفراد الجماعة الذين سوف يأخذون هذا الاختبار .

(ب) استخدام الألفاظ ذات المفاهيم المحددة الواضحة بحيث يصبح السؤال في مجموعه واضحاً من حيث المعنى والتركيب .

(ج) ملاحظة أن تكون صياغة السؤال دقيقة و مباشرة بحيث تدل على الموقف الاجتماعي دون احتمالات للتأويل .

(د) ملاحظة أن تكون العبارات المستخدمة مأخوذة من واقع لغة الحياة اليومية للجماعة، إذ أن هذه اللغة تختلف من جماعة إلى أخرى حسب نوعها وطبيعة العلاقات

فيها ودرجة الأنشطة التي يمارسها الأفراد سواء إذا كانت أنشطة اجتماعية أو إنتاجية أو غير ذلك من الأنشطة التي تؤثر في شبكة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد.

### ٣- إعداد تعليمات الاختبار السوسيومترى:

تعتبر التعليمات بالنسبة للاختبار السوسيومترى أكثر من هامة وذلك؛ لأن الفرد المفحوص يعتمد كثيراً على هذه التعليمات فى إعداد إجابته على كل سؤال، ومن ثم كان على الأخصائى أن يأخذ فى اعتباره ما يلى:

أ- أن تكون التعليمات سهلة وبسيطة ودقيقة يمكن فهمها دون تعقيد وبالذات فيما يختص بعيار الاختيار وترتيب اختياريات الفرد.

ب- أن تكون التعليمات ذات طبيعة توضيحية محايدة بمعنى لا يكون فيها إيحاء باختيار فرد معين أو رفض فرد معين.

جـ- أن يكون لكل سؤال سوسيومترى تعليماته الخاصة به، وذلك بالإضافة إلى تعليمات الاختبار ككل. وربما كانت هذه النقطة على جانب كبير من الأهمية إذ إن تكرار التعليمات يعتبر توضيحاً ملزماً للفرد المفحوص حتى لا يترك بعض الأسئلة دون إجابة عليها أو يجيب عليها فى صيغة ناقصة.

ونعود فنقول إنه عندما يقوم الأخصائى باختيار الموقف الاجتماعى وصياغة السؤال السوسيومترى وإعداد التعليمات يكون الاختبار السوسيومترى صالحًا للتطبيق.

ونستعرض فيما يلى بعض نماذج من الأسئلة السوسيومترية مع إبداء بعض الملاحظات عليها من أجل التوضيح.

#### نموذج (١)،

اكتب اسم زميلك من الفصل الذى تحب أن تستذكر دروسك معه (إذا كان العدد أكثر من واحد اكتب الأسماء حسب أفضلية الترتيب).

..... (١) الاختيار الأول

..... (٢) الاختيار الثانى

..... (٣) الاختيار الثالث

..... (٤) الاختيار الرابع

..... (٥) الاختيار الخامس وهكذا

ويلاحظ فى هذا النموذج ما يلى:

أ- عمومية الموقف السوسيومترى (استذكار الدراسات) وقد يؤدى هذا إلى صعوبة الاستجابة أو أن تكون غير كاملة أو يترك المفحوص الإجابة على هذا السؤال. لأنه قد

يختار فرداً معيناً لاستذكار دروس الرياضيات معه بينما يختار فرداً آخر لاستذكار دروس الجغرافيا والتاريخ وغير ذلك. وقد يفهم المفهوم السؤال بعمومية فيختار الفرد الذي يستذكر معه دروسه لا من أجل الاستفادة العلمية - وقد يكون ذلك هو القصد من السؤال - ولكن من أجل الرقة والإحساس بالأمن والطمأنينة.

بـ- يلاحظ كذلك أن تعليمات السؤال تتفق مع الشروط العامة التي اقترحتها موريينو مع التأكيد على ترتيب الاختيار حسب الأفضلية وهذه خاصية ضرورية من أجل حساب الدرجة السوسيومترية عند تحليل نتائج الاختبار السوسيومترى.

#### **نموذج (٢)،**

اكتب اسم زميلك من الفصل الذي تحب أن تدخل معه بعض نقودك. (إذا كان العدد أكثر من واحد اكتب الأسماء حسب أفضلية الترتيب).

- ..... (١) الاختيار الأول
- ..... (٢) الاختيار الثاني
- ..... (٣) الاختيار الثالث
- ..... (٤) الاختيار الرابع
- ..... (٥) الاختيار الخامس... وهكذا

#### **نموذج (٣)،**

اكتب اسم زميلك من الفصل الذي تحب أن تقضي معه أوقات فراغك. (إذا كان العدد أكثر من واحد اكتب الأسماء حسب أفضلية الترتيب).

- ..... (١) الاختيار الأول
- ..... (٢) الاختيار الثاني
- ..... (٣) الاختيار الثالث
- ..... (٤) الاختيار الرابع
- ..... (٥) الاختيار الخامس... وهكذا

#### **نموذج (٤)،**

اكتب اسم زميلك من الفصل الذي تحب أن تشارك معه في رحلة علمية. (إذا كان العدد أكثر من واحد اكتب الأسماء حسب أفضلية الترتيب).

- ..... (١) الاختيار الأول
- ..... (٢) الاختيار الثاني

- ..... (٣) الاختيار الثالث  
..... (٤) الاختيار الرابع  
..... (٥) الاختيار الخامس... وهكذا .

يلاحظ في هذه النماذج الثلاثة أنها من حيث البناء أو التعليمات تتفق إلى حد واضح مع متطلبات الاختبار السوسيومترى فنجد أن المواقف الاجتماعية محددة وواضحة.. كما أن التعليمات مكررة في كل سؤال.

هذا فيما يختص باقتراحات سورينو أو الهيكل العام لطريقة سورينو في القياس السوسيومترى .. وقد ظلت هذه الطريقة لفترة طويلة من الزمن دون منافس بل إن جميع التفرعات والأراء في القياس السوسيومترى بنيت على هذه الطريقة واعتبرت أساساً لها.

وفي سنة ١٩٥٦ ظهر رأى جديد حمله جاردنر وتومبسون في صورة طريقة جديدة - أو على الأقل تختلف عن طريقة سورينو - في القياس السوسيومترى.

وقد تبلورت هذه الطريقة بعد مناقشة متعددة الجوانب لطريقة سورينو وقد اتصفـت هذه المناقشة بالموضوعية والعمق حيث عرض الباحثان لكل ما يمكن أن يحسب لطريقة سورينو أو يحسب عليها.

وقد قامت الطريقة الجديدة على عدة أساس يمكن توضيحها فيما يلى:

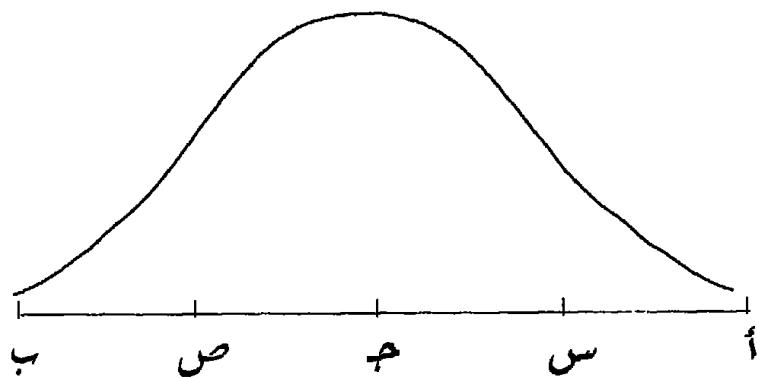
- ١ - وجود إطار مرجعي يعتمد عليه الفرد عضو الجماعة عند تحديده لاختياراته (أو رفضه) وبمعنى أدق وجود جماعة ما تمثل إطار مرجعاً يستخدمه الفرد عند اختياره أو رفضه. وهذا أمر لا يتوافر في طريقة سورينو التي تعتمد على الاختيار الموقفى المباشر.
- ٢ - ضرورة أن يعتمد هذا الإطار المرجعي أو يتعلق بحاجة نفسية عند الفرد يتم إشباعها في موقف اجتماعي. وبمعنى آخر يجب أن يكون موقف الاختيار ذات دلالة من الناحية السيكولوجية، وكذلك موقف الرفض.
- ٣ - من أهم مواصفات الجماعة التي تمثل ذلك الإطار المرجعي أن تكون أكبر وأكثر شمولاً من الجماعة التي يتمتعى إليها الفرد المفحوص، ولكنها تتشابه معها في خصائصها.
- ٤ - ومن أهم وظائف هذه الجماعة المرجعية أن تحدد اختيار الفرد المفحوص في بدايته ونهايته وذلك بالنسبة للجماعة الفعلية التي يتمتعى إليها ويختار منها.
- ٥ - وهذا يعني أن الفرد سوف يختار من الجماعة المرجعية أفراداً لتحديد معايير اختياراته الفعلية من جماعته الصغيرة.

ولتوضيح الأمر فإن الطريقة المثلثي في القياس السوسيومترى - من وجهة نظر جاردنر وتومبسون هي استخدام جماعة مرجعية كبيرة لصناعة المقياس السوسيومترى الذى يتم على أساسه الاختيار فى جماعات الصغيرة.

ويمكن تلخيص خطوات هذه الطريقة فيما يلى:

١- يقوم الأخصائى بإجراء مقابلة شخصية مع كل مفحوص على حدة يعرض عليه فيها رسمًا بيانيًا يوضح المنحنى الاعتدالى ويشرح له بالتبسيط معنى هذا المنحنى حيث يكون طرفا الظاهرتين ممثلتين عند نهايتي المنحنى ومتوسطها عند قمته. ويمكن للأخصائى أن يعطى للمفحوصين بعض الأمثلة من الحياة العامة أو من الخصائص البشرية مثل الطول أو الوزن أو غير ذلك من أجل تقرير مفهوم المنحنى للذهن المفحوص.

٢- يسأل الأخصائى الفرد عضو الجماعة أن يعين اسم الشخص الذى قابله فى حياته ومن بين الناس جميعاً الذين تعرف عليهم والذى يرغب فى أن يتعاون معه فى عمل ما. ويكتب اسمه فى أقصى اليمين من خط مستقيم بمثل المقياس وليكن الفرد (م) ثم يطلب منه أن يعين اسم الشخص الذى قابله فى حياته وفي أي جماعة من الناس ولا يجب إطلاقاً أن يتعاون معه فى هذا العمل، ويكتب اسمه فى أقصى اليسار، وليكن الفرد ب وبنفس الطريقة يتم اختيار الفرد الذى يتوسط المسافة بين أ ، ب ولي肯 (ه) ثم الفرد الذى يتوسط المسافة بين أ ، ه . وليكن (س) وأخيراً الفرد الذى يتوسط المسافة بين ه ، ب وليكن (ص).



ويتم ذلك كله فى المقابلة الشخصية بين الأخصائى وكل مفحوص على حدة وعلى ذلك فإن المقياس السوسيومترى يكون قد تم بناؤه وبالتالي يمكن للأخصائى أن ينتقل إلى الخطوة التالية:

٣- يطلب الأخصائى من المفحوص أن يحدد اختياراته من الجماعة الصغيرة التى يتسمى إليها فى ضوء هذا المحنى، وهذا المقياس، بأن يضع اختياراته فى الأماكن المناسبة من أ، س، هـ، ص، بـ.

وعلى الرغم من الجهد والمشقة التى يبذلها الأخصائى فى إعداد هذا المقياس فإن الدرجات السوسيومترية المستقاة من هذه الطريقة أكثر دقة من تلك التى تشقق من طريقة مورينو.

ولكن هناك ما يمنع أن تكون هذه الطريقة هي الطريقة المثلثى فى القياس السوسيومترى مثل:

١- أنها تعتمد على أسلوب المقابلة الشخصية بين الأخصائى والمفحوص وهذا ما يجعلها تتخد صيغة الاختبارات الفردية وما يؤخذ عليها من بذل الجهد والوقت - فى حين أن طريقة مورينو تعتبر اختباراً جمعياً.

٢- أنها تعتمد كذلك على أن يكون المفحوص على درجة من الوعى والتفهم بحيث يكون على دراية بمعنى المحنى الاعتدالى أو على الأقل عنده الاستعداد ليفهم ذلك وكيفية تطبيقه على الظواهر العامة.

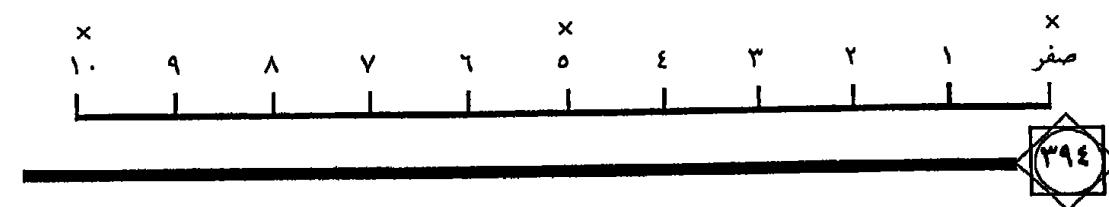
٣- تعتمد هذه الطريقة كذلك فى كيفية حساب الدرجات السوسيومترية على أساليب رياضية ليست فى متناول الأخصائى العادى.

وعلى ذلك فقد اقترح المؤلف تعديلاً لهذه الطريقة سنة ١٩٦٤ بحيث يسطرها بعض الشيء ويتبعد بها عن التعقيبات التى كانت تؤخذ عليها عند مقارنتها بطريقة مورينو كطريقة جمعية وفي متناول الباحث العادى.

ويتلخص التعديل الذى اقترحه المؤلف فيما يلى:

استغنى نهائياً عن أسلوب المقابلة الشخصية والمحننى الاعتدالى وبذلك يمكن إجراء هذه الطريقة فى صورة جماعية دون جهد ومشقة. وعدلت التعليمات لتصبح كما يلى: «أمامك خط مقسم من صفر إلى ١٠ وعليك أن تذكر اسم الشخص الذى قابلته فى حياتك كلها داخل هذه الجماعة أو خارجها أو فى أي مكان والذى لا تحب إطلاقاً فى أن يتعاون معك فى (هذا العمل). أكتب اسمه عند (صفر). وكذلك تذكر اسم الشخص الذى قابلته فى حياتك كلها داخل هذه الجماعة أو خارجها أو فى أي مكان والذى تحب تماماً أن يتعاون معك فى (هذا العمل). اكتب اسمه عند الرقم (١٠). وبالمثل اكتب اسم الشخص الذى يتوسط هذين الفردین عند الرقم (٥).

بعد ذلك حدد اختياراتك الفعلية من جماعتك الصغيرة فى المكان المناسب على هذا المقياس».



وتحسب الدرجة السوسيومترية في هذا الحالة بناء على الرتبة المتوسطة التي حصل عليها كل فرد من أعضاء الجماعة ثم تحويلها إلى نسبة مئوية معيارية ثم إلى درجة مقاييس عشرى.

### **تحليل نتائج الاختبار السوسيومترى:**

يجب على الأخصائى أن يضع فى المرتبة الأولى من الأهمية قبل التفكير فى تحليل نتائج الاختبار السوسيومترى قضيتين أساسيتين هما :

أـ قضية صدق الاختبار السوسيومترى أو بمعنى آخر الإجابة على سؤال يقول هل يقيس السؤال السوسيومترى ما هو مفروض أن يقيسه؟ أم أن الأمر لا يتعدى كونه اختياراً لفظياً فقط؟

والحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة؛ لأن المعلومات المتوافرة لدينا حتى الآن لا تكفى فالدراسات فى مجال صدق الدرجات السوسيومترية قليلة جداً، وربما كان ذلك لأن الاهتمام بالاختبار السوسيومترى يتجه إلى كونه وسيلة دراسية بيانية أكثر منها وسيلة للقياس والتقدير.

بـ. والقضية الثانية ثبات الدرجات السوسيومترية. فطريقة إعادة تطبيق المقياس لا تعنى شيئاً بذلك؛ لأن اختيارات الأفراد من أي جماعة من الجماعات تتغير من حين لآخر. وتصبح طريقة التناسق الداخلى هي الطريقة التى يفكر فيها الأخصائى لتعيين ثبات الاختبار السوسيومترى. ولكن عليه - أي الأخصائى - أن يسأل نفسه أولاً: إذا كانت هذه الطريقة تعتمد على الاتساق بين وحدات المقياس - فماذا يتناسق مع ماذا؟ وخاصة أن أسئلة الاختبار السوسيومترى من المفروض أنها لا تقيس نفس الشيء.

لذلك نعتقد أن هاتين القضيتين ما زالتا مفتوحتين للنقاش والبحوث والدراسات الميدانية التى سوف تكون ذات أهمية وفائدة فى هذا الميدان.

ونعود مرة أخرى إلى أساليب تحليل نتائج الاختبار السوسيومترى:

### **أولاً، حساب الدرجة السوسيومترية:**

تحسب الدرجة السوسيومترية للفرد عن طريق جمع تكرارات أوزان الاختيارات التى حصل عليها فى الأسئلة السوسيومترية التى يتتألف منها الاختبار. وذلك فى طريقة موريينو. فإذا كان الحد الأقصى للاختيارات - كما يحدده أفراد الجماعة - هو خمسة مثلاً فيكون:

الاختيار الأول يعطى الوزن ٥

- ٤ الاختيار الثاني يعطي الوزن  
 ٣ الاختيار الثالث يعطي الوزن  
 ٢ الاختيار الرابع يعطي الوزن  
 ١ الاختيار الخامس يعطي الوزن

ومن ثم تحسب الدرجة كما يلى:

الدرجة السوسيومترية	درجات الاختبار	عضو الجماعة
١٤	٤ + ٥ + ٥	١ . . . .
١٠	٥ + ١ + ٤	٢ . . . .
٥	٣ + ١ + ١	٣ . . . .

هذا بالنسبة لسؤال سوسيومتر واحد، ولكن في حالة ما إذا أراد الأخصائى أن يحسب الدرجة السوسيومترية للفرد في الاختبار الكلى فعليه أن يحسب متوسط درجات الفرد في أسئلة الاختبار. فإذا تكون الاختبار من خمسة أسئلة وكانت درجة الفرد في السؤال الأول ١٠ والثانى ٢٥ والثالث ١٨ والرابع ٢٠ والخامس ١٢.

$$\text{كانت الدرجة النهائية} = \frac{١٢ + ٢٠ + ١٨ + ٢٥ + ١٠}{٥} = ١٧$$

أما إذا أردنا أن نوضح كيفية حساب الدرجة السوسيومترية عند استخدام طريقة جاردنر وتومبسون بعد التعديل فإن ذلك يتم على النحو التالي:

١ - يقوم الأخصائى بترتيب الأفراد في كل سؤال سوسيومترى بناء على الدرجة المنشورة على المقياس الذى سبق توضيحه (خط مقسم من صفر إلى ١٠) وذلك على النحو التالي:

الرتبة	الفرد
٩	أ
٨	ب
٧	س
٦	ص

لاحظ أن هذه الرتب هي عبارة عن الدرجات التي حصل عليها الأفراد على المقياس السابق الإشارة إليه كما أن الرتبة الكبيرة تدل على الاختيار بينما تدل الرتب الصغيرة على الرفض (قارن طريقة مورينو).

تحول هذه الرتب (أو الدرجات) بعد ذلك إلى نسبة مئوية معيارية باستخدام القانون التالي :

$$\text{النسبة المئوية المعيارية} = \frac{ر - ٥}{١٠٠} \times ٥$$

حيث  $r$  هي الرتبة (أو الدرجة)

ن عدد أعضاء الجماعة - على المقياس - بالإضافة إلى الثلاثة الذين يمثلون الإطار المرجعي.

وبعد الحصول على هذه النسبة تحول إلى درجة على مقياس عشري وتكون هي الدرجة السوسيومترية للفرد. (راجع مستوى الترتيب - الفصل الثاني) والمثال التالي يوضح ذلك :

الفرد	الرتبة	النسبة المئوية المعيارية	الدرجة على مقياس عشري
أ	٩	٨٥	٧,٠٠
ب	٨	٧٥	٦,٣
س	٧	٦٥	٥,٨
ص	٦	٥٥	٥,٣
ع	٤	٣٥	٤,٣
ل	٣	٢٥	٣,٧
ه	١	٥	١,٨

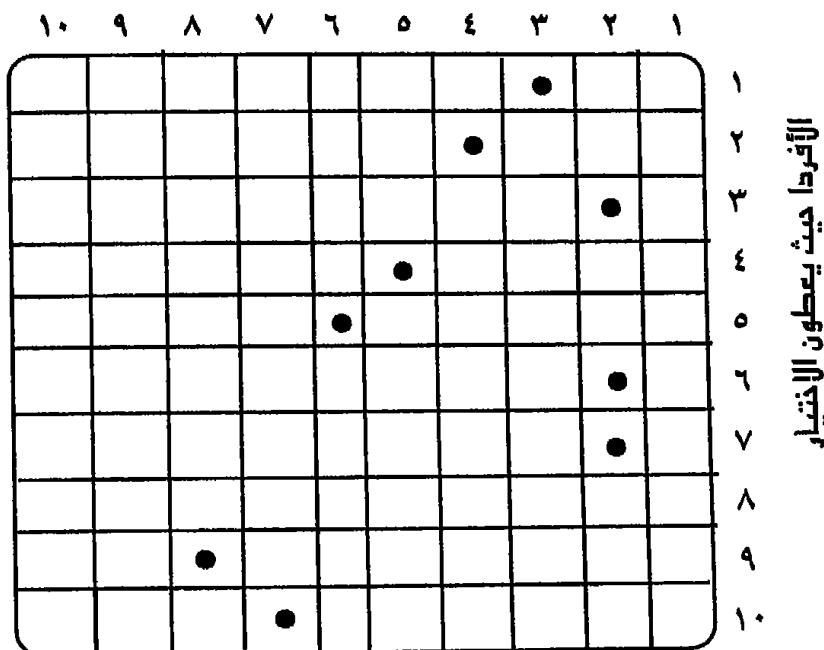
## ثانياً - المصفوفة السوسيومترية:

المصفوفة السوسيومترية هي تمثيل جدولى للاختيارات الاجتماعية فى جماعة ما وقد كان فورسيث وكائز أول من فكر فى اعداد جدود  $n \times n$  لتمثيل العلاقات السوسيومترية فى الجماعات، وسمى هذا الجدول بالمصفوفة السوسيومترية وسوف نستعرض فى هذا المجال ثلاثة أنواع من هذه المصفوفات وهى:

### ١- المصفوفة البسيطة:

وهي عبارة عن جدول بياني يوضح اختيار فرد لفرد آخر من الجماعة وذلك عن طريق وضع أفراد الجماعة حيث يعطون الاختيارات على يمين الجدول بينما يوضع نفس الأفراد حيث يتلقون هذه الاختيارات على قمة الجدول. ويوضح الاختيار بوضع إشارة في المربع المحصور بين الفرد الذى يعطى الاختيار والفرد الذى يتلقى الاختيار وذلك كما يلى:

الأفراد حيث يتلقون الاختيار



و واضح أن هذه المصفوفة توضح الاختيارات السوسيومترية من طبقة واحدة فقط أي من المستوى الأول مثلاً أو الثاني أو غير ذلك، ويمكن ملاحظة بعض أنواع العلاقات السوسيومترية فى هذه المصفوفة مثل العلاقات المزدوجة أي الاختيار المتبادل بين فردين

من أفراد المجموعة أو العلاقة المركزية حيث تتجمع الاختيارات عند أحد أفراد الجماعة لتدل على رعامتها للمجموعة، أو العلاقة من جانب واحد حيث يعطى الفرد اختياراً لفرد آخر ولكنه لا يتلقى أي اختيار.

## ٢- المصفوفة المركبة.

وهذه المصفوفة تعطى معلومات أكثر حيث يمكن رؤية ومعرفة الاختيارات السوسيومترية من جميع الطبقات، وعلى ذلك يمكن حساب الدرجة السوسيومترية للفرد مباشرة عن طريق ترجمة الاختيارات التي يحصل عليها إلى أوزان، كما يمكن أيضاً تتبع العلاقات السوسيومترية المختلفة. والمثال التالي يوضح المصفوفة المركبة:

### أفراد الجماعة حيث يتلقون الاختيار

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
٤	٢		١		٣					١
	٣			٤	٢	١			٥	٢
			٢		١			٣		٣
			١	٢				٣	٤	٤
٤	٣				٢	١				٥
		٢			٣			١		٦
				٣		١	٢			٧
						٢		٣	١	٨
		٢	٣	١						٩
					٢		١			١٠

أفراد الجماعة حيث يعطون الاختيار

فالأرقام في داخل المصفوفة تدل على طبقة الاختيار فعلى سبيل المثال نجد أن الفرد رقم (٢) يختار الفرد رقم (٣) في المكان الأول، والفرد رقم (٤) في المكان الثاني والفرد رقم (٨) في المكان الثالث والفرد رقم (٥) في المكان الرابع والفرد رقم (١) في المكان الخامس.

كما يمكن أيضاً أن نقول إن الفرد رقم (٦) على سبيل المثال قد تلقى اختيارين من الطبقة الأولى (من الفرد رقم (١)، رقم (٩) وثلاثة اختيارات من الطبقة الثانية (من الأفراد ٣، ٤، ١٠) و اختياراً واحداً من الطبقة الثالثة (من الفرد رقم ٧).

## ٢- المصفوفة ذات المحك

وهذه المصفوفة تساعد إلى حد واضح في فهم المحددات الشخصية لاختيارات السوسيومترية. وبناء هذه المصفوفة لا يختلف عن بناء المصفوفات السابقة. إلا أن وضع الجماعة على الحافة اليمنى للمصفوفة أو على قمتها يتم حسب ترتيب هؤلاء الأفراد في محك أو معيار خاص قد يكون الذكاء مثلًا أو القدرة الاجتماعية أو أي سمة شخصية أخرى. ويبدأ ترتيب الأفراد بأدنى درجات المحك، بمعنى أن الفرد رقم (١) هو الفرد الحاصل على أقل درجة من الذكاء أو القدرة الاجتماعية أو غير ذلك من السمات الشخصية، وأن الفرد الحاصل على رقم (١٠٠) مثلًا - إذا كانت الجماعة مكونة من مائة فرد - هو الفرد الحاصل على أعلى درجة.

وتقسم المصفوفة إلى أربع مساحات بوضع خط عمودي بعد الفرد الذي حصل على الدرجة المتوسطة كما في المثال التالي:

الأفراد حيث يتلقون الاختبار

الآفراد حيث يتلقون الاختبار		١٠٠	٦٠	تحت ٦٠	فوق ٦٠
				تحت	
				٦٠	
				فوق	
				١٠٠	

فالمساحة (أ) هي المساحة التي تحتوى على اختيارات الأفراد تحت المتوسط فيما بينهم فالفرد رقم (٥٠) مثلًا يختار الفرد رقم (٤١) وكلاهما تحت المتوسط حيث إن الفرد المتوسط هو الفرد رقم (٦٠).

والمساحة (ب) تحتوى على اختيارات الأفراد تحت المتوسط من بين الأفراد فوق المتوسط حيث يختار الفرد رقم (٤٠) مثلًا وهو تحت المتوسط الفرد رقم (٩٦) وهو فوق المتوسط.

والمساحة (هـ) تحتوى على اختيارات الأفراد فوق المتوسط من بين الأفراد تحت المتوسط حيث يختار الفرد رقم (٨٠) مثلًا وهو فوق المتوسط الفرد رقم (٣٣) وهو تحت المتوسط.

والمساحة (د) تحتوى على اختيارات الأفراد فوق المتوسط فيما بينهم حيث يختار الفرد رقم (٩٠) الفرد رقم (٨٢) وكلاهما فوق المتوسط.

وهذه المصفوفة كما اقترحها المؤلف (سنة ١٩٦١) يمكن معالجتها احصائياً باستخدام كا٢ للتأكد من علاقة الاختيارات السوسيومترية بالمحك أو السمة الشخصية التي يتم على أساسها ترتيب أفراد المجموعة، مع ملاحظة أنه في حالة حساب التكرارات المتوقعة في هذه المساحات الأربع (أ، ب، هـ، د) نقول إن الجماعة الكلية  $N$  وجماعة تحت المتوسط هي  $n$ ، وجماعة فوق المتوسط هي  $n - 2n$ :

$$\text{فتكون التكرارات المتوقعة في المساحة (أ) هي: } \frac{n}{N}$$

$$\text{فتكون التكرارات المتوقعة في المساحة ب أو هـ: } \frac{2n}{N} \times \frac{1}{2}$$

$$\text{فتكون التكرارات المتوقعة في المساحة د هي: } \frac{n}{N}$$

كما يجب أن نلاحظ أيضاً أن كا٢ سوف تحسب مرتين مرة لجماعة تحت المتوسط والثانية لجماعة فوق المتوسط: حيث يكون المطلوب هو تحديد العلاقة بين توزيع درجات المحك والاختيارات السوسيومترية في الحالتين.

### **ثالثاً، المعاملات السوسيومترية:**

تعتبر المعاملات السوسيومترية محاولة أخرى لمعالجة الاختيارات السوسيومترية معالجة كمية. وهناك عدد من المعاملات يعطى مؤشرات جيدة ويمكن الوثوق بها عند دراسة العديد من المواقف الاجتماعية التي تتعرض لها الجماعات المختلفة بصورة دائمة ويمكن الإشارة إلى هذه المعاملات فيما يلى:

#### **١ - معامل التأثير:**

يستخدمن هذا المعامل لمقارنة المكانة السوسيومترية لفردين أو أكثر حيث إن هذا المعامل هو عبارة عن النسبة بين عدد الاختيارات الفعلية التي يحصل عليها الفرد وبين المد الأقصى للاختيارات التي يفترض أن يحصل الفرد، أو يعني آخر مجرد أن

$$\text{معامل التأثير} = \frac{n}{N}$$

حيث  $n$  عدد الاختيارات الفعلية التي حصل عليها الفرد

ن عدد أفراد الجماعة. (لذلك فإن الحد الأقصى هو  $n - 1$ )  
 وبطبيعة الحال يمكن أن يكون للفرد أكثر من معامل تأثير في الجماعة الواحدة؛ لأن هذا المعامل يحسب في حالة كل موقف سوسيومترى على حدة. وتتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر والواحد الصحيح.  
 ويستخدم هذا المعامل عندما يريد الأخصائى إدماج عدد من الجماعات الصغيرة أو اختيار بعض الزعامات أو غير ذلك.

## ٢- معامل التفاعل النفسي الاجتماعي:

يستخدم هذا المعامل لمقارنة الجماعات بعضها البعض من حيث كثافة العلاقات السوسيومترية كما يستخدم أيضاً لدراسة مراحل نمو الجماعة الواحدة على فترات مختلفة. ويدل ذلك يمكن أن نعتبر هذا المعامل مقياساً للنشاط السوسيومترى والنمو الاجتماعي داخل الجماعة.

$$\text{ ومعامل التفاعل النفسي الاجتماعي} = \frac{\text{مج ع}}{n(n-1)}$$

حيث مج ع هي المجموع الكلى للعلاقات الفعلية، ومن جميع الطبقات (مستويات الاختيار) داخل الجماعة،  $n$  = عدد أفراد الجماعة، وبمعنى آخر فإن هذا المعامل هو النسبة بين مجموع العلاقات الفعلية الموجودة داخل الجماعة والحد الأقصى لعدد العلاقات السوسيومترية كما يفترض أن تكون. حيث يمكن ملاحظة أن  $n(n-1)$  هي عبارة عن هذا الحد الأقصى. ولتوسيع ذلك لنفرض أن جماعة ما مكونة من ٥٠ فرداً وعدد العلاقات في داخل هذه الجماعة = ٥٠٠٠ مثلاً، وهذا هو العدد الفعلى للعلاقات في حين أن الحد الأقصى لعدد العلاقات لا بد أن يكون  $49 \times 50$  (حيث يمكن لكل فرد من أفراد الجماعة أن يختار كل بقية المجموعة)

$$\text{ويصبح معامل التفاعل النفسي الاجتماعي في هذه الحالة} = \frac{5000}{49 \times 50} = 2,00$$

وتزيد قيمة هذا المعامل بزيادة العدد الفعلى للعلاقات السوسيومترية داخل الجماعة. وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح.

## ٣- معامل ثبوت الجماعة:

يستخدم هذا المعامل عند البحث في مدى تكامل الجماعة ومقاومة بنائها لعوامل

التعريـة الاجتماعية أو الضغوط التي تبذل من أجل تعديل تكوينها. وما هو معروـف أن أي جمـاعة اجتماعية هي عـبارة عن تنظيم غير مغلـق، أي يسمـح بـدخول أفراد جـدد وخروج آخـرين ولكن هناك أيضاً مفاهـيم التـكامل والاستـقرار بالنسبة لـهذا النوع من الجـماعات.

$$\text{معامل ثبوت الجـماعة} = \frac{\omega}{n + b}$$

حيـث  $\omega$  هي عدد الأـفراد الذين قـاوموا التـغيير، أو يعني آخر لم يـخرجوا من الجـماعة.

$n$  هي عدد أـفراد الجـماعة قبل التـغيير.

$b$  هي عدد أـفراد الجـماعة بعد التـغيير.

فـإن فـرضنا أن هناك جـماعة مـكونة من ٥٠ فـرداً خـرج منها ٢٠ وانضم إـليها ٤٠ فـإن:

$$\text{عدد الذين قـاوموا التـغيير} = ٣٠$$

$$\text{عدد الجـماعة قبل التـغيير} = ٥٠$$

$$\text{عدد الجـماعة بعد التـغيير} = ٧٠$$

$$\therefore \text{معامل الثبوت} = \frac{٦٠}{١٢٠} = \frac{٣٠ \times ٢}{٧٠ + ٥٠}$$

وـتبلغ قيمة هذا المعـامل الحـد الأقصـى (الـوحدة) عندما تـظل الجـماعة كما هي لا يـخرج منها أحد ولا يـنضم إـليها أحد:

$$\text{معامل الثبوت للـجـماعة السابقة} = \frac{١٠٠}{١٠٠} = \frac{٥٠ + ٢}{٥٠ + ٥٠}$$

كمـا تـبلغ قيمة هذا المعـامل الحـد الأدنـى (صـفر) عندما يـخرج جميع الأـفراد من الجـماعة ولا يـنضم إـليها أحد حيث يـصبح

$$\text{المعـامل} = \frac{٢ \times صـفر}{٥٠ + صـفر} = صـفر$$



#### ٤- معامل التماسك الداخلى للجامعة :

ويستخدم هذا المعامل في تقدير وقياس العلاقة بين جماعتين، أو بمعنى آخر دراسة العلاقات السوسيومترية داخل جماعة ما عندما تقع تحت تأثير جماعة أخرى. ومن أجل أن تميز بين الجماعتين فإننا نشير إلى إحدى هاتين الجماعتين على أنها جماعة داخلية وهي التي تقيس مدى تمسكها الداخلية والأخرى جماعة خارجية وهي صاحبة التأثير على الأولى

$$\text{معامل تمسك الجماعة} = \frac{m(d+1)}{n\cdot h}$$

حيث  $m$  هي عدد أفراد الجماعة الخارجية الذين يستقطبون الاختبارات الآتية من الجماعة الداخلية (وذلك يوضح تأثير الجماعة الخارجية على الداخلية).

$d$  هي عدد العلاقات الداخلية (العلاقات السوسيومترية الفعلية في الجماعة الداخلية).

$n$  عدد العلاقات التي تدخل إلى الجماعة الداخلية آتية من الجماعة الخارجية.

$h$  عدد أفراد الجماعة الداخلية

والمثال التالي يوضح استخدام هذا المعامل :  
لنفرض أن الجماعة (١) وهي الجماعة الداخلية تتكون من ٥٠ فرداً وعدد

العلاقات الداخلية بها ١٢٠ وعدد العلاقات المتجهة إلى الجماعة الخارجية ٣٠ وعدد العلاقات الآتية إليها من الخارج ٢٠ وعدد الأفراد بين الجماعة الخارجية الذين يستقطبون الاختبارات الآتية من الجماعة الداخلية يساوى ١٠ .

$$\text{ويكون معامل التمسك الداخلي للجامعة} = \frac{1 \cdot (120 + 20)}{30 \times 50} = \frac{140}{150} = 0.93$$

## ٥- معامل جاذبية الجماعة:

تعتمد فكره هذا المعامل على العلاقة بين نسبة الاهتمام ونسبة التأثير لجماعة ما.

$$\text{حيث نجد أن نسبة الاهتمام} = \frac{\text{العدد الفعلى للاختيارات داخل الجماعة}}{\text{عدد الجماعة الداخلية}} = \frac{n}{n}$$

$$\text{كما أن نسبة التأثير} = \frac{\text{عدد الاختيارات الآتية من الخارج}}{\text{عدد الجماعة الخارجية}} = \frac{s}{n}$$

(لاحظ أن  $n$  هي عدد أفراد الجماعة الداخلية،  $s$  عدد أفراد الجماعة الخارجية)  
وبالتالى فإن معامل جاذبية الجماعة هو مجموع هاتين النسبتين.

$$= \frac{n s + s n}{n n}$$

وللتتأكد من الدلالة الاحصائية لهذا المعامل - كما اقترحه المؤلف سنة ١٩٦٣ - فقد اعتمد على فكرة الدلالة الاحصائية لفرق بين معاملين حيث نحسب القيمة المتوقعة لهذا المعامل من القانون التالي:

$$\text{القيمة المتوقعة} = \frac{1}{n-1} \cdot \frac{2}{n}$$

حيث  $n$  هي العدد الكلى للمجموعتين (الداخلية والخارجية)  
 $n-1$  هي عدد الجماعة الداخلية.

كما يحسب الخطأ المعياري لهذا المعامل من القانون التالي:

$$\sqrt{\frac{1}{n-1} \cdot \left( \frac{n}{n-1} - \frac{1}{n(n-1)} \right)}$$

بعد ذلك نقسم الفرق بين القيمة المترقبة والقيمة الحقيقية له على قيمة الخطأ المعياري، وعليه يقارن الناتج بمستوى الدلالة الإحصائية حيث تكون القيمة ١,٩٦ عند ٥٪ ، ٢,٥٨ عند ١٪ و ٣,٠٥ عند ٠,٥٪.

**المراجع:**

- ١ - سعد عبد الرحمن، السلوك الإنساني تحليل وقياس المتغيرات مكتبة الفلاح . ١٩٨٣
- 2- Gardner, E, and Thompson, G., Social relations and morale in small groups Appleton Century Crofts, 1956.
- 3- Goldstein, J. H. Social Psychology Academic Press, 1990.
- 4 - Sheppard, B. H and others, the theory of reasoned action: A meta Analysis, 1988.
- 5 - Tourangeau, R, Attitude Structure and belief accessibility, 1991.

---

كتب للمؤلف:

---

- ١- أسس القياس النفسي الاجتماعي
- ٢- السلوك الإنساني تحليل وقياس المتغيرات
- ٣- القياس النفسي
- ٤- القياس النفسي: النظرية والتطبيق
- ٥- الاختبارات والمقاييس      مترجم
- ٦- التعليم في اليابان      مترجم

٩٧ / ١١٢٨	رقم الإيداع
977 - 10 - 1064 - 6	I. S. B. N الرقم الدولي





الدكتور  
سعید عبد الرحمن

- ❖ حاصل على درجة الماجستير في علم النفس التربوي من جامعة لندن.
- ❖ حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة في علم النفس التربوي من جامعة لندن.
- ❖ أما عن خبرته الأكademية، فقد تولى رئاسة قسم علم النفس بجامعة الكويت لمدة ٨ سنوات من عام ١٩٧٥، ورئاسة قسم تربية الطفل بجامعة عين شمس لمدة ٨ سنوات من عام ١٩٨٨ حتى ١٩٩٥م، كما شغل وكيلًا لكلية البنات لشئون التعليم والطلاب لمدة عامين من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١، وحمل كذلك مديراً لمركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس لمدة عام واحد ١٩٩١/١٩٩٢.
- ❖ له ما يزيد على ٥٠ بحثاً في مجالات علم النفس الاجتماعي والقياس النفسي، والمنشورة في المجالات والدوريات العلمية العربية والأجنبية.

## هذا الكتاب

يضم سبعة فصول، يدور الأول حول المفاهيم الأساسية المتصلة بالقياس وخاصة فيما يتعلق بالأعداد وبعض القواعد الحسابية والرياضية التي تلزم دارس القياس النفسي، وفي الفصل الثاني يتناول في شيء من التوضيح المسلمات الأساسية لنظرية القياس النفسي ومستويات القياس المختلفة مع بيان مفصل لكيفية التعامل الإحصائي مع كل مستوى من هذه المستويات.

أما الفصل الثالث فيستعرض في غير إيجاز تحليل وبناء أدوات القياس في علم النفس والمواصفات الأساسية لأداة القياس الجيدة وما يتعلق بهذه الأمور من تفصيات تغريد من يريد إجاده الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب.

وفي الفصل الرابع يستعرض مقاييس الذكاء والقدرات، ويوضح الخامس مقاييس الشخصية، وفي السادس يبين لنا مقاييس الاتجاهات النفسية، وأخيراً، وفي الفصل السابع يشير إلى مقاييس العلاقات السوسية ومترية.

وبعد، فإننا نرجو أن يدرك القارئ في كتابنا هذا جل ما يمكن أن يعينه على إدراك وتفهم مادة القياس النفسي.

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت دار الكتاب الحديث

**To: www.al-mostafa.com**